الجمهورية الجزائريــة الديمقراطــية الشعبــية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة منتوري ــ قسنطينة ــ
كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية
قسم التاريخ

الرقم التسلسلي: ....
رقم التسجيل : ....

رواتب الجند و عامة الموظفين وأوضاعهم الإجتماعية و الإقتصادية بالجزائر العثمانية من1659م إلى 1830م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث
تخصص التاريخ الإجتماعي لدول المغرب العربي

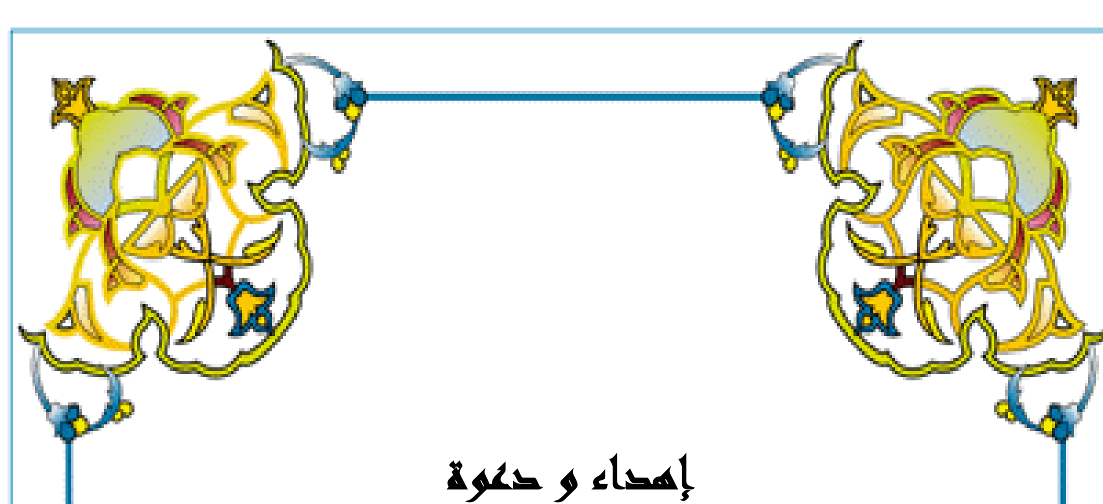
إعداد الطالب:
حسان كشرود

إشراف الدكتورة:
فاطمة الزهراء قشي

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
أ.د. عائشة غطاس	أستاذة التعليم العالي	رئيسا	جامعة الجزائر
أ.د.فاطمة الزهراء قشي	أستاذة التعليم العالي	مشرفا و مقررا	جامعة منتوري قسنطينة
أ.د.كمال فيلالي	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة منتوري قسنطينة
د. خليفة حماش	أستاذ محاضر	عضوا مناقشا	جامعة منتوري قسنطينة

السنة الجامعية 1428 هــ/ 1429 هــ _ 2007م / 2008 م



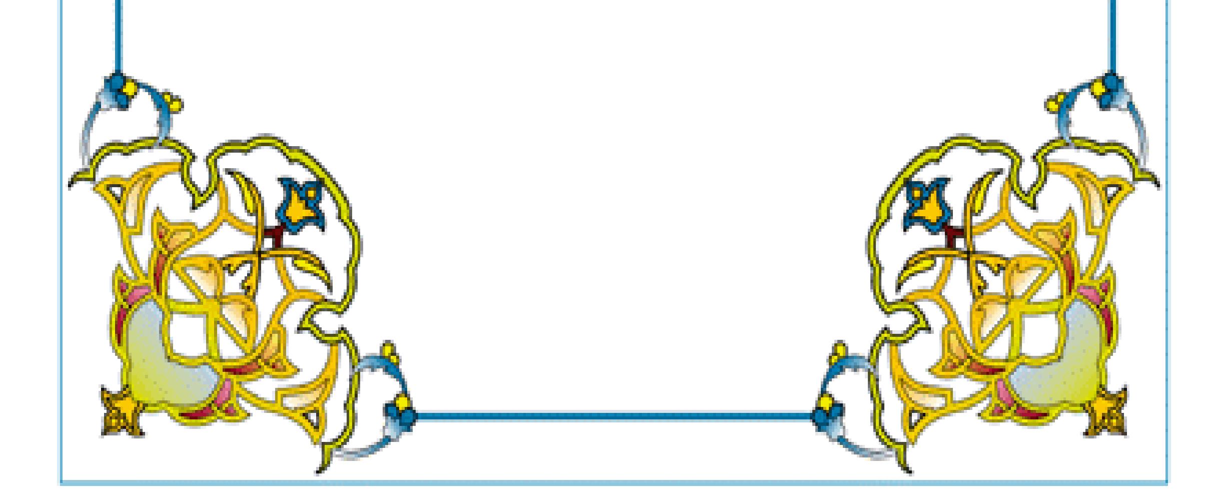
إهداء و دعوة

إلى والـــدي الكـــريمين

إلى كل من طعم عقلــي بالعلم و قلبي بالإيمــان

إلى أسرتي الكريمة

« ربِّ أوزعني أن أشكرَ نعمتكَ التي أنعمتَ عليّ و على والديّ وأن أعمل صالحاً ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين »





تحية طيبة ملؤها كل معاني الشكر و التقدير و الإحترام للذين ساعدوني لإخراج هذا العمل إلى النور ، وزودوني بالعون والدعم في أصعب فترات مراحل البحث .

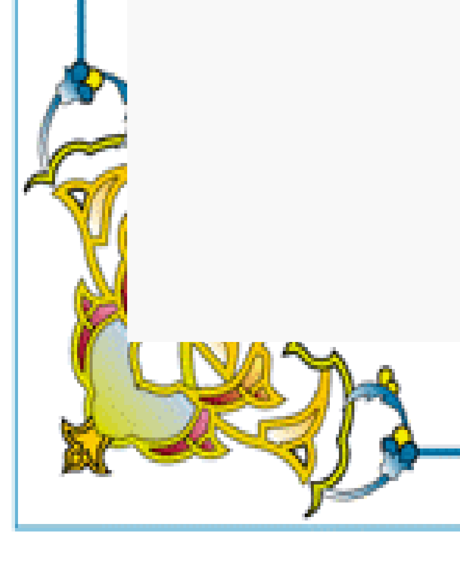
أحمد الله أن هداني بدعم المشرفة و الأستاذة و الدكتورة فاطمة الزهراء قشي التي شجعتني و دعمتني ، فكلما نظرت إليها أشعر بالفخر يراودني

عطاؤك السمع يستوجب تشكرنا ~ ~ فأنت مصدر تثقيف وإرشاد

و أوجه خالص شكري لزملائي عبد الحفيظ بوريو و بن سويسي محمد و أوجرتني محمد و إلى كل موظفي الأرشيف الوطني و أرشيف ولاية قسنطينة و كل المشرفين على المكتبات بجامعة قسنطينة الذين قدموا لي يد المساعدة .

كما أقدم شكري الخالص للأسرة العلمية بكلية العلوم الإنسانية ، قسم التاريخ الأستاذة الفاضلة بوبة مجاني و جميلة معاشي و الأستاذ كمال فيلالي و أحمد سيساوي الذين شجعوني بالكلمة الطيبة و كنت بحاجة إليها .

شكري وتقديري و كبير امتناني إلى عائلتي الصغيرة التي وفرت لي الظروف المناسبة لإنجاز البحث ، زوجتي جميلة و أولادي و والدي الكريمين و العائلة الكبيرة .



قائمة المختصرات

باللغة العربية

ج : الجزء

د. م.ج : ديوان المطبوعات الجامعية

د . ت : دون تاريخ

ش.و. ن.ت: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع

ش.و.ن.إ : الشركة الوطنية للنشر و الإشهار

م.ت. م : المجلة التاريخية المغربية

م.د. ت : مجلة الدراسات التاريخية

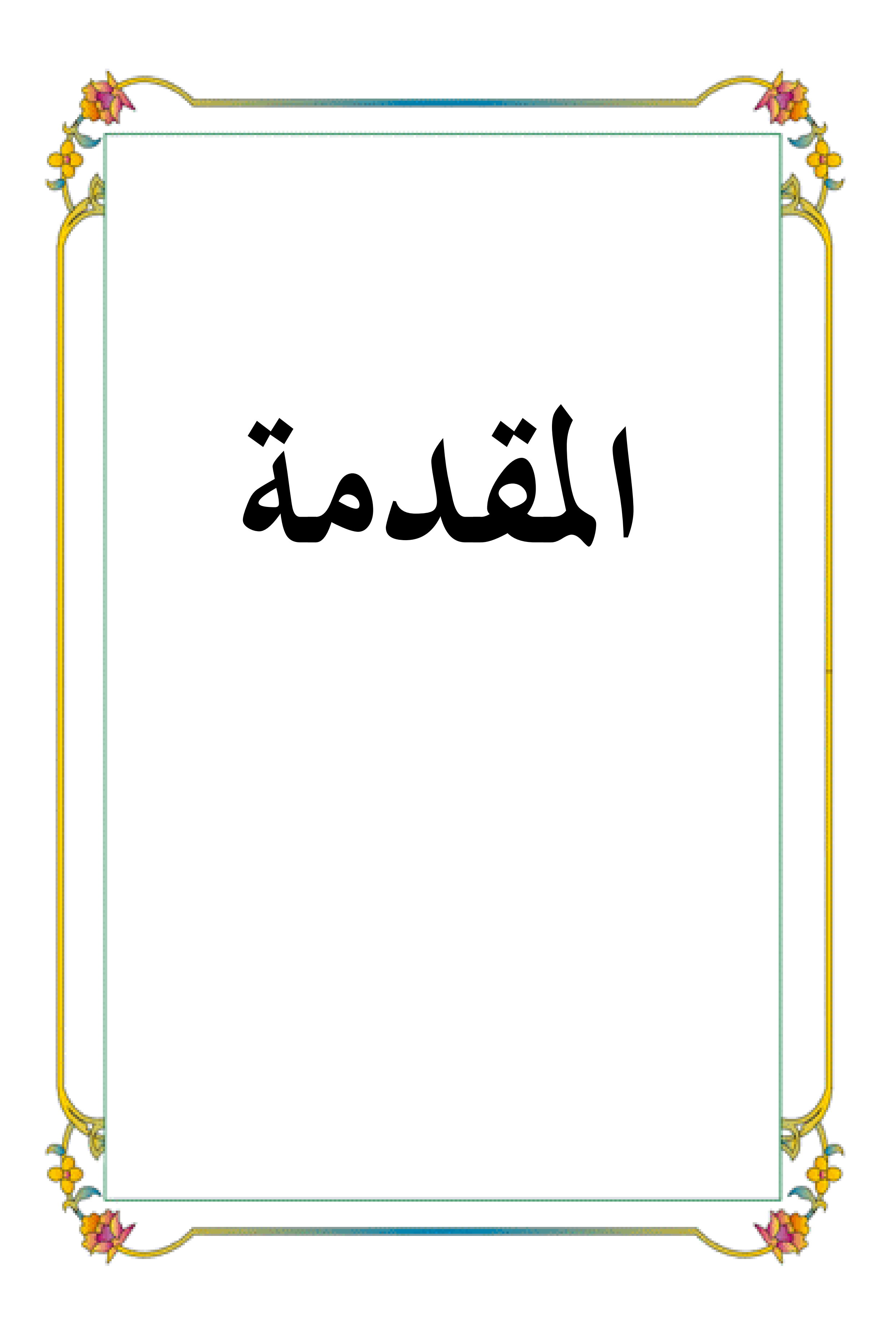
م .و.ك : المؤسسة الوطنية للكتاب

ط : الطبعة

ع : العدد

باللغة الفرنسية

B. N .A : Bibliothèque Nationale Algérienne
E .N .L : Entreprise Nationale Du Livre
Édit : Éditeur
Imp. : Imprimerie
O.P.U : Office des publication universitaires
PUB : Publier
P.U.F : Presse Universitaire De France
R.A : Revue Africaine
R.H : Revue Historique
R.S.A.C : Recueil Des Notices et Mémoire De La Société Archéologique De La Provence De Constantine
Trad : traduction



المقدمة

المقدمـــة

أولا : التعريف بالبـــحـــث:

تنوعت الأحداث التاريخية الجزائرية العثمانية وشغلت حيزا كبيرا من الدراسات التاريخية بـــأقلام المؤرخين والرحالة الأجانب وبعض المغاربة والجزائريين الذين عاصروا الفترة الزمنية ما بين عام 1659م وعام 1830م و دونوا أخبارها تدوينا سرديا كرونولوجيا ، مبرزين مظاهر رموز ســـلطة الحكـــم في الأيالة الجزائرية و بايلكاتها وسياساتهم الداخلية والخارجية و مداخيل خزينتها التي مولتـــها القرصـــنة البحرية والأموال المسلوبة من عامـــة الســـكان بتســـخير فلـــول جنـــد الإنجشـــارية وأصـــناف الموظفين فكانت شهادتهم و زخمها الفكر التاريخي عن الأيالة الجزائرية ذات أحكام وصفت بالديسم الذي اقترنت مظاهره ومعالمه بفظاعة الجند النظامي الإنجشاري وجرائمه السياسية واختلاساته الماليـــة وانتهاكاته لحرمات الشعب الجزائري عامة .

وحتى الأجهزة الإدارية بهيكلتها وموظفيها سنت كل أنواع القوانين وفرضتها دون الاهتمام بالمدنية والعمران الحضري وكانت غايتُها في ذلك جمعَ الثروة و تحقيق الرفاهيـــة مقابـــل خدمـــة خزينـــة أسيادهم[1].

لقد أسهب غالبية المؤرخين الأجانب في عرض مساوئ المؤثرات الحضارية العثمانية علـــى الأيالـــة الجزائرية ونظمها الإدارية من عامة الموظفين و أعيان البلاد وخلاياها العسكرية من الجنـــد النظـــامي والموالين له من القبائل المخزنية واصفين إياهم بالمخربين للحضارة الإنسانية التي سادت في دول البحر المتوسط وبالهمجية العسكرية والقرصنة البحرية، دون نظرة تاريخية موضوعية و باطنية ودون تحليـــل واقعي عن حركية و ممارسات تلك الفئة أو أحكام منصفة تبرز إسهاماتهم في الجوانب الإجتماعية و الإقتصادية و أثارهم العمرانية التي انعكست في التمازج الحضاري العثماني الجزائري. [2]

[1] - أورد مولاي بلحميسي أن Boyer أعتـــرف بأن عدد من المؤرخين الغربيين تقاعسوا في كتابة التاريخ الجزائري العثماني وأن ما ألفوه منذ 1887م اقتصر على سرد الأحداث التاريخية ، وخاصة مؤلفات ديغرمون و مرسييه التي صدرت في تلك السنة لمزيد من المعلومات أنظر :

- مولاي بلحميسي ، موقف المؤرخين الفرنسيين من الجزائريين في العهد العثماني، م . د . ت ، العدد 1، الجزائر ، 1986، ص. 106-107

[2] - أحمد توفيق المدني ، محمد عثمان باشا داي الجزائر (1766م - 1791م) ، م . و . ك ، الجزائر ، 1986م ، ص 7

لقد دلت الوقائع التاريخية للأيالة الجزائرية العثمانية على أن الجهاز العسكري الإنجشاري والإداري وعامة الموظفين ترك بصماته في تسير الحكم واستدامة الإقتصاد و في التفاعل و الإنـــدماج بـــالمجتمع الجزائري ساعده في ذلك رغبته في التعاقد والتواصل و فاعلية أدواره الإدارية و العسكرية التي فرضتها القوانين النظامية و العقود الرسمية . [1]

وانطلاقا من هذه الأفكار التاريخية ،حاولنا تقديم نظرة مختلفة عن تلك الفئة العثمانية العســكرية و الإدارية و إيجاد الحجج الموضوعية لدحض ما جاء في مؤلفات المؤرخين الأجانب، وذلك من خلال دراسة تاريخية اجتماعية و اقتصادية متواضعة عنهم في الحقبة التاريخية الممتدة مـــابين عـــام 1659م و1830م تعلقت ببوادر انفصال الأيالة الجزائرية عن الدولة العثمانية إلى سقوطها على يد الإحـــتلال الفرنسي و بلورتها في **عنوان : رواتب الجند و عامـــة الموظفيـــــن و أوضـــاعهم الاجتماعيـــة و الاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 م إلى 1830 م**

ثانيا :دوافع البحث:

ما من شك في أنّ دوافعَ عدةً وضعت فكري على سكة تاريخية أوصلتني إلى محطة نهائية موضوعها رواتب جند الإنجشارية والموظفين عامة باللآيالة الجزائرية العثمانية ومعرفة أوضـــاعهم الإجتماعيـــة الاقتصادية ،إلا أن الدافع الجوهري الذي شدني بشكل جدي إلى هذا الموضوع ، هو تلك العبـــارات الملهبة للمشاعر التي قرأتها للدكتور ناصر الدين سعيدوني في كتابه ورقات جزائرية من قبيل قوله:
" إن المسائل النوعية والقضايا الخاصة المتعلقة بحياة المجتمع والتي يقوم عليها التاريخ المحلي بقيت تشكو النقص والإهمال والتشويه" إذ وجدتني وبدافع من الرغبة الممزوجة بالفضول العلمـــي مـــدفوعا إلى الخوض في غمار الموضوع ناسجا على نهجها معطيات تاريخية كانت لي منطلقا لتسليط الضوء علـــى التاريخ الإجتماعي و الإقتصادي لشريحة من المجتمع العثماني العسكري الإنجشاري إلى جانب عامـــة الموظفين الذين كان لهم الأثر البالغ في ترجيح الجوانب السياسية و الإقتصـــادية و الإجتماعيـــة في تلك الفترات الزمنية المتسلسلة التي عرفت عدة تحولات سياسية وعسكرية انعكست على الأحـــوال الإجتماعية و الإقتصادية للبلاد ، إلى جانب الاستنتاجات التي توصل إليها المؤرخ "لمنور مروش"

---

[1] ـ ناصر الدين سعيد وني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، العهد العثماني، م. و . ك، الجزائر، 1984، ص.30

[2] - Recherche sur L'Algerie à L'epoque Ottomane, Monnaies Prix Et Revenus (1520 - 1830),Èdition Bouchene, Paris 2002

في كتابه باللغة الفرنسية المعنون بـــ"**تاريخ الجزائر خلال العهـــد العثمـــاني،العملات و الأســـعار و المداخيل من عام 1520م إلى 1830 م**" حيث ذكر " أن الدراسات و الأبحاث التاريخية التي باشرها من قبل جون ديني حول دفاتر رواتب جند الإنجشارية لازالت تنتظر البحث الأكاديمي" (1)

وما زاد في رغبتي هو ما احتواه هذا الكتاب عن سجلات البايلك التي تناولت معطيـــات ماليـــة واقتصادية و اجتماعية عن أصناف الجند الإنجشارية والموظفين قام بتفحصـــها الباحـــث الفرنســـي " جون ديني " الأستاذ المختص في اللغة التركية بمعهد اللغات الشرقية بباريس ســـنة 1921م حيـــث درس عدة دفاتر ومخطوطات تتعلق بتاريخ الجزائر العثمانية مـــن ســـنة 1724م إلى 1828م محفوظـــة بالأرشيف الوطني الفرنسي مما جعلني أبحث عن خطة ناجعة لحل وفهم ألغاز تلك الفئات العثمانيـــة ومصدر ثروتهم وانعكاساتها على حياتهم ومعاملاتهم معتمدا على سندات أرشيفية جزائرية.

ولقد زاد في تحمسي للموضوع تباينُ المعطيات والأخبار التاريخية المحلية والأجنبية عن تلك الفئـــة في الفترة العثمانية وورودُ أحداثها في طابع سردي وكذا التمادي في تشويه سمعتها في عدة مصـــادر ومراجع متوفرة بالمكتبات العمومية و بجامعة قسنطينة ومكتبات البلدية ،و مما زادني تمسكا بالموضوع توفر المادة الخبرية في بعض الوثائق الأرشيفية كالأرشيف الولائي بقســـنطينة والأرشـــيف الـــوطني و أرشيف مكتبة الحامة بالجزائر العاصمة التي استقيت منها المادة الخبرية التاريخية لوضع خطة مناسبة .

ثالثـــا: إشكالية البحث:

تهدف إشكالية بحثنا في فهم الأدوار و المهام الوظيفية التكليفية و التشريفية لفئة جند الإنجشـــارية وعامة الموظفين وتقصي واقع معاشهم ومكانتهم ومعاملاتهم وتعايشهم و تأثيرهم في التمدن الحضاري فكان لابد من أن نعزز ذلك من خلال إجابتنا على :

أولا:- ما هي الظروف العامة التي عرفتها الأيالة منذ المنتصف الثاني من القرن السابع عشر المـــيلادي إلى سنة سقوطها في 1830م والتي ساهمت في استقطاب العثمانيين إليها ؟

ثانيا:- هل كان تجنيد المتطوعين العثمانيين القادمين من أناضول الإمبراطورية العثمانية نحو الجزائـــر حتميا أو اختياريا ؟ وهل كان انخراطهم في نظام الجند وسيلة لتحقيق الثروة ؟

---

(1)- Recherche sur L'Algerie à L'epoque Ottomane, Monnaies Prix Et Revenus (1520 - 1830),Èdition Bouchene, Paris 2002

ثالثا: - ما نوع القوانين الإدارية والنظم العسكرية المطبقة بالأيالة ؟ وهل كان للجيش الإنجشــاري دور في تجسيدها والحفاظ على فاعليتها ؟
رابعا: - كيف كانت تدفع مرتبات الجند و ما هي الظروف المتحكمة فيها و في تباين مستوياتها ؟ و هل تلك المستويات انعكست على مكانتهم في الوسط الحضري ؟
خامسا: إلى أي مدى ساهم جند الإنجشارية في تفعيل السياسة و الإقتصاد ووضع أســس التعــايش الإجتماعي ؟
سادسا: - هل كانت بالأيالة معايير إدارية لتعيين وترقية الموظفين ؟ و ما هي مستويات أجور الموظفين السامين التي تتعبر مؤشرا لمكانتهم ؟
سابعا: - ما هي إسهامات الموظفين في استدامة قوانين السلطة والحفاظ على تمازج المعاملات الإجتماعية وتناسق الحرف والإنتاج والعمران ؟
و أخيرا حددت الإطار الزمني للدراسة من 1659م إلى 1830م باعتبار أن تلك الفترة عرفت تحــولات سياسية سعى فيها حكام الآيالة إلى الإنفصال عن الدولة العثمانيــة و أثــرت في الــنظم الإداريــة و العسكرية و اتسمت بحركية مالية و إقتصادية و تغيرات إجتماعية أرخ لها المؤرخون و القناصــل و الرحالة الأجانب و المحليين و تركت بصمات ذلك الواقع في الأرشيفات المحلية و الأجنبية .

رابعــا : هيكل الدراسة

تضمن هيكل البحث مقدمة و ستة فصول مشفوعة بخاتمة:

تناولنا **في الفصل الأول** الوضع السياسي الداخلي للأيالة الجزائرية والوظائف الأساسية المدعمة للسلطة المركزية وسلطة البايلك،وأبرزنا الأنشطة الاقتصادية والوضع المالي وظروف تطوره وتدهوره ثم عرضنا الحالة الإجتماعية بالمدن والأرياف والنمط المعيشي لمختلف الطبقات الإجتماعية وفي آخر الفصل أعطينا لمحة عن الحالة الثقافية عامة والتنظيمات التعليمية وإدماج المتخرجين من مختلف العناصر السكانية في الوظائف .

وفي الفصل الثاني تطرقنا إلى عملية التجنيد في الجيش الإنجشاري ونظامه وقوانين انضباطه و مساهمة فرسان القبائل المخزنية في محاله ، ووضحنا عمليات دفع رواتبهم وطرقها ،ثم ربطنا معطيات **الفصل الثاني بالثالث** الذي وضحنا فيه سبل الترقيات العسكرية في الجند النظامي وما

يتحصلون عليه من منح ومكافآت وكذا نظام ترقياتهم و حقوقهم في العطل و التقاعد عن الخدمة وأخيرا تناولنا رتب وألقاب الجيش الإنجشاري و رمزية ألبستهم .

وخصصنا الفصل الرابع للأوضاع الاجتماعية لجند الإنجشارية من ممارسات وتواصـــل مـــع عامـــة الشعب و إسهاماتهم في مؤسسات الأوقاف واندماجهم في الوسط الإجتماعي عن طريق المصاهرات والمعاملات ،كما بيّنا إسهاماتهم الإقتصادية في استمرارية الإنتاج والحرف و امتلاك العقارات الفلاحية والتجارية .

وفي الفصل الخامس تطرقنا إلى بعض أصناف الموظفين السامين و مداخيلهم وأملاكهم وركزنا على نظام الالتزام كشرط للترقية في المناصب الإدارية وفتح سبل جمع الثروة .

ثم ركزنا في الفصل الأخير على التواصل الإجتماعي بين الموظفين والقبائل وتعايشهم مع سكان الحضر بالمعاملات الاجتماعية والمصاهرات ودورهم في تنظيم الدخل والنفقات العامة وتحفـــيز الإنتاج الفلاحي و الحرفي .

وختمنا موضوع البحث بأهم النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة المتواضعة

خامسا : التعريف بمضان الدراسة:

اعتمدنا في إنجاز هذا الموضوع على مجموعة من المصادر التاريخية العثمانية خاصة الوثائق المحفوظة بالأرشيف الوطني الجزائري في سجلات بيت البايلك [1]وكذلك بأرشيف المكتبة الوطنية بالجزائـــر العاصمة التي تمتلك مجموعة من الرسائل والمخطوطات اشتمل بعضها على مراسلات بين حسين باشا وبعض بايات بايلك قسنطينة [2]، بالإضافة إلى سجلات المحكمة المالكية لمدينة قســـنطينة المحفوظـــة بالأرشيف الولائي بقسنطينة [3] ، كل ذلك من أجل فهم الواقع الإجتماعي و الإقتصادي للموظفين وجند الإنجشارية و مختلف معاملاتهم مع عامة الشعب في إطار التواصل و التعايش .

---

[1] الأرشيف الوطني ،وثائق سجلات البايلك ،علبة رقم 12 وثيقة رقم82 ، وعلبة رقم 13 وثيقة رقم78 و 82 مكررة.

[2] ـ أرشيف المكتبة الوطنية بالجزائر، مجموعة رقم1641 الوثيقة رقم 80 و مجموعة رقم 1642 الوثيقة رقم 05 إلى رقم 10 و الوثيقة رقم 19 إلى 27 في الفترة المحددة من عام 1816م إلى 1830م.

[3] ـ الأرشيف الولائي بقسنطينة ، سجلات المحكمة المالكية لمدينة قسنطينة ، السجل الأول و الثاني و الثالث و الرابع في الفترة المحددة من 1787 م إلى 1817 م.

و تطلب مني الموضوع الإطلاع و البحث في أمهات المصادر الأجنبية خاصة منها المكتوب بالفرنسية وترتيبها حسب أهميتها التاريخية ، فكانت دراسة المؤرخ ALBERT DEVOULX تحت عنوان

TACHRIFAT RECUEIL DE NOTES HISTORIQUE SUR L'ADMINISTRATION DE L'ANCIENNE REGENCE D'ALGER.

ذات أهمية علمية وتاريخية ساعدتنا في وضع تصورات عن الجند الإنجشاريين وأنظمتهم و أنماط حياتهم إلى جانب مؤلفات بعض الرحالة الأجانب الذين زاروا الجزائر وعايشوا الأحداث في تلك الفتـــرات المحددة مابين عام1659م و عام 1830م ومنهم السفيرJEAN MICHEL VENTURE DE PARADIS الذي كتب ودوّن TUNIS ET ALGER AU XIII SIECLE وكذلك مؤلفات PEYSONNEL ET DES FONTAINES تحت عنوان VOYAGES DANS LES REGENCES DE TUNIS ET D'ALGER والتي مكنتنا من استقصاء معلومات عن الأدوار المتكاملة بين الإنجشارية والموظفين والقبائل المخزنية وعامة الشعب بالإضافة إلى هيكلة الجيش والسلم الإداري للموظفين .

أما المصادر العربية فلقد استفدنا من الأخبار التاريخية الواردة في مذكرات أحمد الشريف الزهـــار المحققة من قبل المؤرخ والكاتب أحمد توفيق المدني والتي تعتبر من أهم المصادر المحلية العربيـــة الهامـــة في تلك الحقبة من تاريخ الجزائري العثماني حيث تحمل في طيها تفاصيل عن الهدايا والمكافآت المقدمة لمختلف الجند والموظفين وحجم ثرواتهم وبعض جوانب حياتهم . [1]

وفي السياق نفسه أحطنا تلك الدراسة بمصادر أخرى منها ما هو للمؤرخ محمد الصالح بن العنتـــري الذي ترك زخمـــا تاريخيا وفكريا عن الأحوال الإدارية والاقتصادية ببايلك قسنطينة[2]،هذا إلى جانب ما أورده صاحب كتاب المرآة حمدان بن عثمان خوجة من معطيات تاريخية التي حملت جوانب عدة عن المعاملات الإجتماعية الشرعية الإسلامية من إرث وتركات الجند المفقودين و أحوال ســـجلات بيت المال [3] .

ونظرا لإختلاف مضامين المراجع ،فإننا اصطفيناها و رتبناها حسب أهميتها لإثراء الموضوع فكان في المقام الأول الدراسة المعاصرة التي قدمها المؤرخ " لمنور مروش " باللغة الفرنسية في كتابه أبحاث

---

(1) ـ أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر (1168 هـ ـ 1246هـ) الموافق لـ (1754 م 1830م) ، تحقيق أحمد توفيق المدني، ش.و.ن.ت، 1980 م .

(2) ـــ محمد الصالح العنتري ، فريدة منسية في حالة دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانهما أو تاريخ قسنطينة، مراجعة وتقديم وتعليق يحي بوعزيز، د. م .ج ، الجزائر 1991 م .

(3) ـ حمدان بن عثمان خوجة ، المرآة ، تقديم وتعريب وتحقيق الدكتور محمد العربي الزبيري ، ط2 ، ش. و. ن. ت ، الجزائر، 1982 م.

في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني ،العملات و الأسعار و المداخيل من عام 1520م إلى1830م والتي كانت بحق ثرية بالمعلومات التاريخية و بالبيانات الإحصائية عن حركية النقود والعملات والمنحنيات الإقتصادية و الإجتماعية في الفترة العثمانية بالجزائر، والتي اعتمدنا عليها في تحليل المظاهر الإجتماعية و الإقتصادية المالية لجند الإنجشارية وعامة الموظفين ومعاملاتهم و ممارســاتهم وحجــم ثــرواتهم[1] وقارناها بما أورده الدكتور ناصر الدين سعيدوني من معطيات تاريخية عن الهياكل الإدارية العثمانيـــة وموظفيها وأدوارهم المختلفة في المدن الحضرية والأرياف في كتابه النظام المالي للجزائـــر في الفتـــرة العثمانية من 1800 إلى1830 [2].

بالإضافة إلى مضامين كتابه المعنون بـــ " ورقات جزائرية " الذي شمل مصطلحات عثمانية إداريـــة كانت مفاتيح هامة لتدعيم محتويات فصول البحث. [3]

ولقد تطلب موضوع البحث الوقوف على منابع بعض الأطروحات والرســائل الجامعيـــة الـــتي تناولت جوانب الحياة الاجتماعية و الاقتصادية لتلك الفئة منها رسالة دكتوراه دولة لفاطمة الزهـــراء قشي تحت عنوان قسنطينة المدينة والمجتمع والتي اعتمدنا عليها في فهم الممارسات الحرفية والتجاريـــة وعلاقاتها بين مختلف شرائح المجتمع وطبقاته من عثمانيين وكرا غلة وأندلسيين وجزائريين [4]بالإضافة إلى ذلك خدمتنا رسالة ماجستير لجميلة معاشي معنونة بالأسر المحلية الحاكمة وذلك لما احتوت عليه من معلومات قيمة عن العلاقات الإجتماعية و الإقتصادية بين الأسر المحليـــة ذات النفـــوذ الواســـع في بايلك قسنطينة مع مختلف باياتها الذين تعاقبوا عليها [5] .

دون أن نهمل الزخم الفكري التاريخي من نصوص و مقالات وسندات عجت بها بعض أعداد المجلة الإفريقية و المجلة المغربية التاريخية و مجلة إنسانيات ومجلة الدراسات التاريخية والـــتي أفادتنـــا في بنـــاء و ترتيب المعلومات التاريخية و مقارنتها بالمصادر و المراجع.

---

(1) Recherche Sur L'Algérie à L'époque Ottomane, Monnaies Prix Et Revenus (1520 - 1830),Èdition Bouchene, Paris 2002.

(2) ـ النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800م_ 1830م)، ش .و ن. ت، الجزائر، 1979م

(3) ـ ورقات جزائرية ، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ،دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2000م

(4) - قسنطينة المدينة والمجتمع في النصف الأول من القرن الثالث عشر هجري من أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ، جامعة تونس الأولى، العلوم الإنسانية 1419 هـ - 1998 م

(5) ـ الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 10 هـ - 13 هـ / 16 م-19م ، دراسة اجتماعية وسياسية ، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث جامعة قسنطينة 1995 م

سادسا: المنهـــج:

اقتضت طبيعة البحث انتهاج منهجية تاريخية متنوعة بتنوع مضامين الفصول فالظروف العامة للأيالة الجزائرية خلال الفترة التاريخية مابين 1659 م إلى 1830 م جعلتنا نعطي أهمية بالغة لتوضـــيح كـــل المسارات والتحولات الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية و الثقافية لجند الإنجشـــارية و المـــوظفين و التي سمحت لنا بانتهاج المنهج الوصفي لترتيب وعرض للأحداث التاريخية المتسلسلة المتعلقة بتلـــك الفئة ومظاهرها و انعكاساتها.

وفي بعض الأحيان لجأنا إلى المنهج التحليلي لفهم الواقع الإجتماعي و الاقتصـــادي لتلـــك الفئـــة الإنجشارية في فترات زمنية متباينة .

وللخروج برؤية موضوعية تخدم البحث اعتمدنا المنهج التحليلي و الإستقرائي لتوضيح الظـــروف والأسباب و الوقوف على النتائج التي تضمنت مستويات مـــداخيل و ثـــروات جنـــد الإنجشـــارية والموظفين و حركيتهم ونشاطاتهم في ظل التركيبة والبنية الإجتماعية الجزائرية و معاملاتها و ممارساتها المكنونة في القضاء على المذهب الحنفي والمالكي وإسهامات في الوسط الحضري .

كما تطلبت منا الدراسة الفحص والتدقيق في المصادر والمراجع الأجنبية و المحلية العربية، إضافة إلى اعتماد المسح النوعي لبعض الوثائق و السجلات والمخطوطات الأرشيفية.

سابعا: الصعوبات:

من العقبات التي اعترضتنا في رسم الخطوط العريضة الخاصة بالجوانب الإجتماعية و الإقتصـــادية لجند الإنجشارية و عامة الموظفين صعوبة فرز المادة الخبرية من المصادر الفرنسية و العربيـــة وترتيبـــها حسب التسلسل الزماني والمكاني رغم أن جلها تشابه في مضامينها التاريخية مما كلفنا جهدا إضـــافيا في مقارنتها ومقاربتها ببعضها البعض لإستخراج الأهم من المهم من عمق المعلومات والمعطيات التي تكمن في أغوارها.

ونظرا لأن الدراسة تتراوح بين التاريخ الإجتماعي و الإقتصادي فلقد وجدنا فكرنا يلج في جذور المصادر والمراجع الشرعية الفقهية ذات المعاملات الإجتماعية الإسلامية على المذهب الحنفي و المالكي ويرسو في بعض الأحيان عند أهل الذكر من مديرية الأوقاف بقسنطينة بغية الوصـــول إلى حقـــائق تقودنا إلى التعايش بين المذهبين و الإنعكاسات المترتبة عليها .

وللبحث عن أدوات الإقناع و السندات و الوثائق التاريخية كان لابد من القيام برحلات ماراطونيـــة إلى الأرشيف الوطني والمكتبة الوطنية بالعاصمة إضافة إلى التردد المستمر على الأرشـــيف الـــولائي بقسنطينة وكل ذلك حملنا متاعب وأعباء مالية و مجهودات فكرية في تصـــفح كـــم مـــن الوثـــائق والمخطوطات المكتنزة رغم صعوبة استنطاقها و قراءة لغتها الجامعة بين اللغة المغربية العربية المشـــوبة بالدارجة و باللغة العثمانية و التي شكلت لنا معضلة لفك خباياها ثم ترتيبها حسب فصول البحث.
كما لا يفوتنا أن نذكّر بالصعوبة التي لاقيناها في عدم تطابق أرقام الفهارس المخصصـــة لـــتفحص أعداد سجلات البايلك مع أرقام علب الميكروفيلم وصفحاتها المهيأة للمطالعة في الأرشيف الـــوطني والتي أخذت منا فترات زمنية معتبرة للبحث على الوثائق الهامة لتدعيم عملنا ،و رغم ذلـــك فـــإن الباعث في إزاحة الغبار عنها جعلنا نتلمظ إلى ملامستها و معرفة خباياها و التطلع إلى اكتشاف مـــا تحتويه من الأثر النافع عن الحياة الإجتماعية و الإقتصادية لعامة الموظفين و جند الإنجشارية .

وإذا كانت الغايات لا تدرك إلا بخوض الصعوبات ، فإن خبرة الترحال في ربـــوع الأرشـــيفات الوطنية و المكتبات أكسبتنا معارف جديدة قد تجعلنا نتطلع إلى دراسات تاريخية أخرى تكون نبراسا لمواصلة البحث في الفترة العثمانية بالجزائر .

وأخيرا أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة القديرة الدكتورة فاطمة الزهراء قشي التي تفضلت بالإشراف على كل مراحل البحث ورعته منذ أن كان فكرة إلى أن آتت الفكرة أكلها، وساعدتنا بإرشاداتها ليصل بحثنا إلى شكله المتواضع هذا .

الفصل الأول

أوضاع الجزائر من فترة 1659 م ـــ 1830 م

أولا: الوضع السياسي

ثانيا: الوضع الإجتماعي

ثالثا: الوضع الثقافي

رابعا: الوضع الإقتصادي

أولا: الوضع السياسي:

لقد حاول الديوان الإنجشاري العثماني منذ الإطاحة بحكم إبراهيم باشا سنة 1659م ترسيخ الأيالة الجزائرية العثمانية بأجهزة حكومية و بهيئات إدارية فعالة وتنظيمات عسكرية وبمقومات إجتماعية وثقافية بنيتها مزيجا من العناصر العثمانية و الكرغلية و الأعيان و الأشراف الذين ساهموا في بناء أسس الحكم و ذلك ما أورده خليفة حماش عن حالة الديوان في سنة1711م" بأنه كان يجتمع في جلسة موسعة يحضرها كبار الموظفين و العلماء و معظم جنود الأوجاق و قوادهم وبعد الإتفاق على الشخص الذي يتولى الحكم يتقدم إليه العلماء و الأعيان ليجلسوه على كرسي الحكم و يلبسوه الخلعة السلطانية "[1] و كانت معالم تلك الهيئة التنفيذية ودواوينها تجسد في السجلات الرسمية الحكومية والإدارية والعسكرية بالأيالة كدفتر التشريفات وسجلات البايلك والتي ساهمت فيها طاقات بشرية من الموظفين و الجند مهيكلة لخدمة تلك التنظيمات و هياكلها [2].

وإن اختلفت ألقاب مناصب الحكام لتمثيل سلطة الآيالة[3]، فلقد كانت غايتهم واحدة وهي تحقيق مصالحهم ومصالح العباد ، و استمرارية أجهزتهم الإدارية واستقرار المناصب و تدفق الأموال و توسيع نفوذهم بين القبائل و الأوطان، و هذا ما جعل إرنست مرسيه يؤكد أن" لولا النظم العثمانية الذكية لما مكث العثمانيون مدة ثلاث قرون بقوات قليلة جدا " [4].

لقد مرت آيالة الجزائر بمرحلة تمهيدية وتأسيسية غايتها الإنفصال الإداري عن مسار الخلافة العثمانية منذ سنة 1659م بعد رفض رؤساء البحر وديوان الجند لنظام الباشاوات وهذا ما جعل الخلافة العثمانية تعلن عن عدم تدخلها في حكم الأيالة عبر فرمان سلطاني تعرب فيه امتناع الباب العالي عن إرسال واليا إلى الجزائر " لن نرسل إليكم واليا، بايعوا من تريدون.. " [5]،فسارع ديوان الإنجشارية بالأيالة في انتخاب خليل أغا(1659-1660م) لتمثيل سلطة الحكم ، هذا الأخير حاول وضع نظم

---

(1) ـ خليفة حماش ، العلاقات بين أيالة الجزائر و الباب العالي من سنة 1798 إلى 1830،ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الإسكندرية، 1988م.

(2) ـ أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 149

(3) ـ في قواميس العلوم السياسية تعرف السلطة بمجرد تمكن الشخص أو المجموعة من فرض إرادتها المادية، لزيارة التفاصيل راجع:

ـ السعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم الدستورية المقارنة، ج1، ط3 ،الجزائر 1979، ص 71.

ـ حميدة عميراوي، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، 2005، ص 83.

(4) - Ernest - Mercier, Histoire De Constantine, 1Éd, Gustave Jérôme Et F-Biro,Imp-Edi, Constantine, 1903, PP . 214 – 215.

(5) ـمحمود علي عامر، تاريخ المغرب العربي المعاصر، سجلات الديوان الهمايوني رقم 30، دمشق، 1997، ص 130

جديدة لحكم الأغوات رغم الصعوبات التي واجهها في انتقاء الموظفين وتجنيد المتطوعين لمعالجة الفساد الإداري ونقص الموارد المالية التي تأثرت بتراجع القرصنة و تحطم أسطول علي بتشـين وفي المجـال العسكري فلقد أبقى على قانون عهد آمان الذي أقره إبراهيم باشا لتنظيم الإنجشارية و الذي سوف نتطرق إلى محتواه في الفصل الثاني ، وحاول من بعده رمضان أغا(1660- 1661م) استحداث نظـام اقتسام الغنائم البحرية و المكافآت على الجند النظامي لترقية مستوى دخلهم و السيطرة على حركاتهم أما الذين تعاقبوا على الحكم بعد رمضان أغا فلقد كانت فترات حكمهم مليئة بالإغتيالات والفـتن الداخلية، لأنهم امتنعوا عن التخلي عن مناصبهم، مما جعل رؤساء البحرية يظهـرون علـى مسـرح الأحداث و يتدخلون للإطاحة بـ علي أغا سنة 1671 م .[1]

لقد اعتمد رياس البحر على الأعيان وبعض أعضاء الديوان في تغيير حكم الأغوات وتأسيس نظـام الدايات القائم على انتخاب و مبايعة الحاكم الذي يمارس مهامه في مدة غير محـددة،فكانت تلـك المرحلة الإنتقالية بداية لوضع الدعائم السياسية القائمة على حرية اختيار شكل الحكومة بإشراك ديوان أوجاق الإنجشارية وبهندسة النظم المهيكلة لدواليب الإقتصاد عامة و متطلبات الجيش ، ونظرا لتطور الإنشغالات السياسية و العسكرية للسلطة و زيادة النفقات العامة المدنية و العسكرية في عهد محمـد بقطاش باشا (1707- 1710م) ، فلقد أقدم علي باشا شاوش (1710-1718م) على استحداث مجلس الحكومة بديوانيه الخاص و العام و الذي يظم مختلف أطياف الموظفين والجيش ، و بذلك أصبح نظام الحكم بالأيالة نظاما مدنيا و عسكريا بمعالم جمهورية.[2]

وقد نتسأل لماذا كان الديوان يؤكد على المبايعة و الإنتخاب كأرضية للحكم ؟و لمـاذا لم يطبـق النظام الملكي ؟ وهل كانت هناك شروط عامة لإختيار الحاكم ؟

بينت الحقائق التاريخية عن المرحلة السياسية التي مرت بها الأيالة من 1659م إلى 1711م أن الديوان و أصحاب الحل و العقد من الأعيان و العلماء كان لهم وزن في تعين و مبايعة الحاكم وفقا للظروف الداخلية و الخارجية للأيالة غايتهم في ذلك تحسين الوضع السياسي بالإصـلاح الإداري و التنظـيم الإقتصادي و كسب ثقة السكان و امتداد العمران و استمرار الإنتاج والعلاقات مع مختلف الشبكات القبائلية والعشائرية و ضمان النفقات العامة للخزينة ورواتب الإنجشارية ، لذا لم يكن من أولوياتهم التفكير في النظام الملكي حتى و إن كان الحاكم الجديد ينوي ذلك ، فكانوا يسارعون في عزله لذلك كان لأعضاء الديوان حق التفويض و التنفيذ في تعين أو عزل الحاكم ، فالمكانة الثقافية و الإجتماعية

---

[1] - أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 41

[2] - Ernest Watbled، Pachas – Pachas – Deys,in R. A 1873, PP.439 –441.

انظر أيضا: - كوران أرجمند ، السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر (1827 – 1847)، ط2، تونس، 1974 ص. 11 – 15.

للعلماء و النقباء و الأعيان تجعلهم مفوضين من السكان لتمثيلهم في الديوان لبناء الحكم ، ونفس الشيء بالنسبة للموظفين و الضباط السامين تفوضهم الإنجشارية لمكانتهم العسكرية و الإدارية ، لذا كان الحاكم في أغلب الأحيان يستشير أعضاء الديوان قبل أن ينفذ القرار الجماعي في المجلس الحكومي أو الديوان الخاص الذي بدأ العمل بتوصياته الداي علي باشا شاوش و حافظ على هيكلته الدايات الذين تعاقبوا على الحكم إلى غاية 1830 م .

و في سياق الحديث عن الديوان و علاقته بالحاكم ، كانت رسائل الدايات المرسلة إلى السلطان العثماني في إطار العلاقات و المراسلات بين الأيالة الجزائرية و الدولة العثمانية تؤكد على مهام أعضائه و قراراهم ففي رسالة الداي علي خوجة بن أحمد إلى السلطان محمود الثاني يوم 25 ذو القعدة 1232هـ الموافق لـ 06 أكتوبر 1817 م أخبره فيها أن العلماء والمشايخ و الصلحاء والأغنياء والفقراء و الأوجاق اجتمعوا ليتبادلوا الرأي في من يتولى أمرهم تماشيا مع مبدأ القرآن،فاتفقوا على عزل عمر باشا وتعيين "علي بن محمد" [1] وبالتالي لجؤوا في تنفيذ العزل لأحكام الشريعة الإسلامية التي تقر بعزل الحاكم في حالة ارتكاب المحظورات و الشبهات، أو عجزه عن القيام بمهامه ، أما عن مبايعة الحاكم أو الداي الجديد في مكان الداي المعزول فتكون بأخذ العهد والميثاق والمعاقدة منه على أن يلتزم بخدمة الأمة. [2]

وقد يتفق الديوان الخاص مع الحاكم خلال احتضاره في جعل الوصية لخليفته قبل مبايعته وذلك ما أورده نقيب أشراف الجزائر الحاج أحمد الشريف الزهار عن مرض علي باشا الملقب ببوصباع (1168 هـ ـ 1179 هـ/ 1754م ـ 1765م) واجتماعه بوزرائه و ذكر وصيته لهم بولاية "محمد باشا" على الآيالة،فكانت المبايعة بعد وفاة "علي باشا" بحضور آغا العسكر و كاهيته وكافة الديوان والمفتين والقضاة ونقيب الأشراف وأعيان الناس، واجتمعوا بدار الإمارة وجلس "محمد باشا" وألبس الخلعة السلطانية [3] وبتالي فإن صلاحيات الديوان فرضت واقعا وسلوكا على الأفراد الطامحين في إعتلاء سدة السلطة بالحد من الإنفراد بها واحتكارها أبا عن جد، و حرص على تجسيد مبادئ الحكم الجمهوري في التناوب على السلطة و تعين الحاكم [4] ورغم ذلك فالأحداث بينت أن بعض البايات هيئوا السبل لأبنائهم لخلافتهم ، فلقد خلف "عثمان باي" عن بايلك الغرب والده" محمد بن عثمان

---

(1) ـ عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي(1816م-1871م) ، ط1 ،الدار التونسية للنشر،1982 ،ص259

(2) ـ أحمد الحصري، الدولة وسياسة الحكم في الفقه الإسلامي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ،1987 ، ص 329.

(3) ـ أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق ، ص 23

(4) ـ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 127.

الكبير "محرر وهران من الإسبان سنة 1792 م، ومن قبل تعاقب على حكم بايلك الغرب في معسكر بعد الباي مصطفى بوشلاغم 1708 م ابنه يوسف ثم أحفاده من بناته[1].

أما عن الشروط العامة لإختيار وانتخاب ومبايعة حاكم الآيالة من لدن الديوان الخاص ،فهي درايته بالشرع الإسلامي و إحاطته بالتقاليد الجزائرية والنظم العثمانية التي يستند عليها في تحقيق التوازن بين كامل السلطات ومن خلال ذلك يمكن أن نستنتج بعض المعايير التي يتميز بها:

ـــ الكفاية والدراية: أن يكون كفئا لهذا المنصب و شجاعا ذا مروءة وصاحب فكر وجيد المناورة.
ـــ مباشرة القضاء بين الناس: الفصل في الخصومات بين الناس.
ـــ علمه بالسياسة: أي عمله بالإدارة وأحوال الأقاليم.
ـــ المعقول: حسن التدبير والأفق الواسع والبعد عن صغائر الأفعال[2]

وتلك المعايير لا يتمتع بها كل ا لحكام فهناك من استعان ببعض القبائل المخزنية و الأسر المحلية لتحقيق نفوذهم بالأوطان و الدواوير وتأمين المداخيل و التحكم في الموارد العامة وربط كل أقاليم الأيالة من أوطان و أرياف بالعمران الحضري [3].

فكان شيوخ القبائل المخزنية وسطاء بين أهل الريف والإدارة العثمانية في مدن البايلكات الثلاث وحتى مع السلطة المركزية بدار السلطان ،و ملزمين بتنفيذ أوامر السلطة الحاكمة الممثلة في موظفيها وقادتها [4]،من"آغا العرب" وأغا الدايرة والقياد في الأوطان الذين كانت لهم صلاحيات كاملة في مراقبة أراضي العزل وقبائل الرعية، و ساندهم في ذلك الأعيان والأسر المحلية الممارسة لبعض الوظائف الإدارية ، بغية وفرة الإنتاج واستقرار الحكم [5]، فصالح باي خصص مناصب إدارية لأسر راقية وعريقة في المجتمع القسنطيني منها أسرة بن الفكون وعبد المؤمن وابن جلول الذين ساندوه

---

(1) ـ فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة في عهد صالح باي البايات، منشورات ميديا بليس، قسنطينة 2005، ص 55 ـ 98.
(2) ـ أحمد الحصري: المرجع السابق، ص 229 ـ 232.
(3) ـ مسعود العيد ، المجتمع الجزائري في العهد العثماني، رسالة جامعية لم تنشر، ص 73
- راجع أيضا : - مارسال إمريت ، وصف الجزائر من قبل الضابط الروسي Kokovtso سنة 1787 ،م.ت . م ، ع 4 جويلية 1975.
(4) ـ جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث،(1500 - 1830)، د .م .ج ، ص 180 ـ 181.
(5) - Tachrifat, Recueil de Notices Historiques sur L'administration de L'ancienne Régions d'Alger Pub par A.Devoulx, Alger 1852, P. 22.

في مواقفه[1] ونفس الحال بالنسبة لأحمد باي الذي صاهرته بعض الأسر المحلية بالأوراس وأعانتـــه في تنظيم حكمه لإعتبارات عائلية و دينية [2].

و إلى جانب ذلك الترابط الإداري بين الحضر والريف لتدعيم السلطة، كانت للزوايـــا القرآنيـــة بالأرياف إسهامات في تنظيم المجتمع بأعمال خيرية مرتبطة بالوازع الديني والروحي جعلت السلطة الإدارية العثمانية تمنحها حق الإنتفاع بمساحات شاسعة من الأراضي وفقا لنظـــام الوقـــف و الحبوس بغية خدمة الأولياء و السكان و نشاطاتهم الفلاحية [3].

ما نستنتجه من المرحلة السياسية التي مرت بها الأيالة الجزائريـــة العثمانيـــة مـــن 1659م إلى 1711م أن من صلاحية الديوان الخاص المشاورة بين أعضائه هدفه إرساء قو اعد الإنتخاب و المبايعة للحاكم كنواة للجمهورية بالإضافة إلى تمسكهم برمزية الخلعة السلطانية التي كانت تمثل أســـاس المراســـلات والعلاقات مع الدولة العثمانية، ومن جهة أخرى عرفت تلك المرحلة تغيرات في الهياكـــل والمجـــالس الحكومية غايتها الإستقرار الإداري و السياسي وضمان مصادر مالية للنفقات العســـكرية و المدنيـــة المتجددة فانعكست على تطور الوظائف و تخصصها و على ضمان حركة تجنيد الإنجشارية و توسع العمران .

ثانيا: الوضع الاجتماعي

ربط العثمانيون حياتهم بالحضارة الشرقية الأناضولية ونقلوا معالمها إلى الجزائر التي تجسدت في النظم الإدارية والعسكرية ومعاملاتهم الإقتصادية و الإجتماعية و اندمجوا بالعناصر الأندلســـية و الكرغليـــة الحضرية والفئات الجزائرية بمختلف مستوياتهم الإجتماعية والثقافية والمالية رغم الإختلاف اللغـــوي والمذهبي الديني والعادات الإثنية المتباينة، وللعلم أن المسيحيين الذين دخلوا الإسلام لم يكونوا منعزلين عن المجتمع، بل اختلطوا بأهل المدن في حياتهم اليومية والحرفية والإدارية وحتى اليهود ولجوا بصنائعهم و معاملاتهم التجارية في المجتمع الحضري بالآيالة[4]،الذي أضحى مزيجا من التراث الحضاري والخلقي والديني [5] .

---

(1) ـ ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 299.

(2) ـ المرجع نفسه، ص 135.

(3) ـ مسعود العيد ، المرابطون والطرق الصوفية خلال العهد العثماني، مجلة سيرتا،ع 10 ، أفريل 1988، ص 16.

(4) ـ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر هجري (16م ـ 20م) ، ج 1 ، ش.و.ن.إ ، الجزائر 1981 ، ص 146.

(5) ـ المرجع نفسه ، ص 142.

إن فاعلية النظام الإجتماعي للجزائر العثمانية استند على تطبيق القوانين الإسلامية التي جسدها ونظمتها هيئات قضائية حنفية ومالكية ، وتنظيمات من الأوجاق الإدارية التي كانت موجهة لتحقيق المنفعة العامة وذلك بالمؤسسات الوقفية[1] التي لعبت دورا في حث المحسنين على الحصول على الثواب بالتبرعات وسد الحاجات الإجتماعية للفقراء والتخفيف من شقاء المعوزين عبر هيئة من الوكلاء الموظفين وحتى جند الإنجشارية لتقديم الإعانات والصدقات، و المحافظة على حقوق القصر والأرامل بالحبس الأهلي الذي يضمن لهم مصادر رزقهم دون مصادرة أملاكهم ورهنها[2].

ولا ينبغي أن نهمل الدور الاجتماعي لإدارة الأحباس في المجال العمراني الحضري كإصلاح قنوات العيون وصيانتها وحراستها و إصلاح الطرقات وإسهاماتها في تغطية احتياجات الأحياء السكانية ضمن تنمية المدينة وتوفير الخدمات والمرافق العامة[3].

و إلى جانب ذلك كانت الهياكل العدلية تنظم الشرائح الإجتماعية عبر القضاة الحنفية و المالكية و بعض الموظفين و الإنجشارية الذين كانت لهم صلاحيات في تنفيذ القوانين و تحسيسها بين أفراد المجتمع المدني والحرفي لتوفير الأمن وإقرار الأحكام و القانونين المتعلقة بالقصاص والعقاب والفصل في المنازعات و الحفاظ على المعاملات الإسلامية والعادات والأعراف الجزائرية ،وبالتالي حافظت على الاستقرار الإستهلاكي و الصحي للمجتمع .

لذلك كان من أدوار ومهام القضاة و بعض الموظفين في محيط حركية المجتمع الحضري محاربة ومعاقبة الدعارة و التي كانت نادرة في مجتمع جزائري متدين[4] فقد وصف لنا الكاتب E.Duschene في كتابه حول البغاء بمدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني أن القاضي المسمى المزوار وهو ضابط شرطة، يقوم بعملية تسجيل أسماء النساء العموميات وجنسيتهن وقدرته في التسرب حتى داخل المنازل بمساعدة عناصر مهيأة للقضاء على تلك الظاهرة مع فرض العقاب بالجلد أو الشنق أو القتل[5].

في حين وضح قنصل الولايات المتحدة بارلو Barlow في رسالته إلى زوجته سنة 1796م أن المرأة إذا

---

(1) ـ وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة عبد القادر زبادية الجزائر، 1980، ص 106 ـ 107.

(2) ـ ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته، في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر في أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي، م . د . ت ، ع 5، سوريا، 1981، ص 68.

(3) - A. Devoulx, Les Édifices Religieux de L'ancienne Alger, In R.A 1864, P. 41.

(4) ـ وليام سبنسر ، المرجع السابق: ص 110.

(5) - E.Duchenne Prostitution Dans La Ville D'Alger Depuis La Conquête, Paris, 1853, PP. 63 – 65.

ارتكبت الزنا، فإن القانون يدينها عل فعلتها بوضعها في كيس به حجر ثم ترمى في البحر وقد يطلب من الزوج تنفيذ القتل بيده .

لكن إذا نظرنا إلى الجزاء و العقاب الذي ذكره بارلو نجده لا يمتّ بصلة للشرع الإسلامي ، فالـــذي وصفه يعتبر إفتراء وبهتانا على جهاز العدالة الذي يستمد أحكامه من الدين الإسلامي.

وحتى الموظفين السامين كانت لهم أدوارا إيجابية في محاربة الإعتداء الجنسي والممارسات القذرة طبقـــا للشرع وإن اقتضى الأمر تجهيز جيشا عرمرما للحد من ذلك، وهذا ما نستشفه في رسالة الحاج أحمد باي للداي حسين باشا 1242 هـــ الموافق لـــ 1827م يوضح فيها معاقبة فرقة من عرش "بني هنديل" من أعراش بجاية، اعترضوا إمرأة محصنة، فغزاهم وأدبهم[1] .

أما عن المحاكمات الخاصة بالقتل واللصوصية فأحكام القاضي سريعة، حيث أن القتلة يحكم عليهم بالقتل واللصوص تقطع يدهم اليمنى وتعلق على أكتافهم، ثم يوضعون على حمار ويعرضون في نقاط عدة بالمدينة[2] وبعضهم يرسلون إلى سجن قصر الداي لجلدهم خمسمائة جلدة و قد يضاف إليهـــا خمس جلدات، و لاندري ماسبب تحديد ذلك العدد من الجلدات في القصاص ، أما التمثيل بالمتـــهم وعرضه أمام الملأ فيقصد به التخويف رغم الضرر الشرعي في فعله [3].

وكما كان متعارف عليه في حفظ الأنساب ومعرفة الأقارب من الأباعد، فلقد كـــان الـــزواج سلوكا إجتماعيا ميسرا بين فئات المجتمع لإستمرار الترابط العائلي و الإقتصادي وحتى الإداري وفـــق العادات والتقاليد الجزائرية العثمانية التي تجسدت في الألبسة النسوية المطرزة كالفرملـــة و الحايـــك الأبيض و الأحزمة الحريرية و البدعيات العربية و التركية ، و لباس الرأس المسمى بالسرمة المصـــنوعة من الذهب أو الفضة حسب مكانة عائلة المرأة في المجتمع [4] لذا نجد أحيانا أن الوافدين من الأناضول العثمانية إلى مدن الآيالة الجزائرية كانوا يجلبون نساءهم، أو يقترنون بالعائلات العثمانية التي سبقتهم أو يصاهرون العائلات الأندلسية وأعيان المدن، ومن بعض الطبقات الإجتماعيـــة، بهـــدف حمايـــة الأعراض والمجتمع من الانحلال الخلقي أو خوفا من صرامة العقاب أو قوانين مصادرة أموالهم[5].

---

(1) ـ أنظر الوثيقة رقم (1): رسالة من احمد باي إلى الداي حسين يبن فيها عملية شحن القمح من عنابة ، المجموعة رقم 1642

(2) ـ وليام سبنسر ، المرجع السابق، ص 108.

(3) ـ جيمس كاثكارت، مذكرات أسير الداي قنصل أمريكا بالمغرب، ترجمها عن الإنجليزية وعلق عليها وقدمها إسماعيل العربي، د .و . ج ، الجزائر ، 1982، ص 71
ـأنظر أيضا:- أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق ، ص 130.

(4) ـ أحمد السليماني ،تاريخ مدينة الجزائر، د .م . ج ، الجزائر ، 1989، ص 55- 61

(5) ـ وليام سبنسر ، المرجع السابق، ص 97.

أما عن طرق وأركان الزواج فأغلبية مدونات عقود النكاح في الدفاتر انتهجت العقد على المـــذهب المالكي المبني على التراضي والولي والشهود والمهر والصيغة بنسبة كبيرة على حساب النكاح علـــى المذهب الحنفي الذي من أركانه الإيجاب والقبول مع وجود التوكيل والتفويض وانعقاد عقد النكاح للغائب.

فكانت رمزية عقد النكاح بالمدينة تبين مدى طبيعة التقارب بين العائلات وترتيب مستلزماته من مهر وفرح والتي تعتبر مظاهر من مظاهر التكافؤ بين الأصهار و ذلك ما أكدته فاطمة الزهراء قشي "بأن المبادلات الأسرية تميزت بالتنوع والتفتح ويبقى تحديد درجة التقارب والتكافؤ بين الأصهار" [1].

بالإضافة إلى تلك المظاهر الاجتماعية طبع المجتمع الجزائري باللغة العثمانية العصمالية التي كانت في أجهزته الإدارية والعسكرية و في المدن والأرياف والمحاكم العدلية و مؤسسات الأوقـــاف الـــتي أشرفت عليها بعض العائلات العريقة والأندلسية و فئة الإفتاء والقضاء فانعكس ذلك على المعاملات الحضارية الإجتماعية خاصة في العقود والمواريث و الأنساب والأسماء وأفعال الـــبر و في التواصـــل الإجتماعي السكاني ، وذلك ما سوف نتعرض إليه في الفصل الثالث. [2]

ثالثا: الوضع الثقافي:

عرف العهد العثماني بالأيالة الجزائرية منذ القرن السابع عشر ميلادي إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر ميلادي بالركود الثقافي مقارنة مع ما شهدته النهضة العلمية والصناعية في أوربا، ورغم ذلك فلقد كانت بالأيالة حركات تجديدية فكرية، منبعثة من علماء جزائريين تركوا بصماقم الأدبية والتعليمية في حفظ التراث الجزائري الإسلامي وفي استمرار عمران المساجد والزوايـــا والكتاتيـــب والمكتبات التي زخرت بأدب الرحلات[3] والشعر الشعبي الذي عبر عن خلجات الشعب في الســـراء والضراء ، بالإضافة إلى المؤسسات الدينية والتعليمية التي حافظت على أسسها مؤسسات الأوقـــاف وكذلك إسهامات العائلات الأرستقراطية والأشراف وأعيان المدن وشيوخ الزوايا القرآنية[4].

---

(1) ـ فاطمة الزهراء قشي، دوائر المصاهرات في قسنطينة، مع نهاية القرن 18م، مجلة إنسانيات ، المجلة الجزائرية في الانتروبولوجية والعلوم الاجتماعية، مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، ع 4، وهران 1998، ص 17.

(2) ـ أبو القاسم سعد الله ،دفتر محكمة المدية أواخرالعهد العثماني(1821- 1839 م)، م. ت. م،ع 37 -38، جوان1985 ص135

(3) ـ الحسين الورتيلاني، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار(المشهورة بالرحلة الورتيلانية) مطبعة بيار فونتانا الجزائر، 1908، ص 9 - 10.

(4) ـ علي عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، دراسة جغرافية المدن، ط1، 1972، ص 20.

الشواهد التاريخية بينت أن السلطة العثمانية كان لها أثرا في نشر التعليم والأعمال الخيرية عبر المدارس والجوامع التي ساهمت في تربية الأطفال وتعليمهم رغم اختلاف أصولهم العثمانية والعربية فكانت المدرسة التابعة لجامع البطحاء بالجزائر والمدرسة الملحقة بجامع باب الجزيرة مخصصة لتعليم الشبان العثمانيين، في حين كانت المدرسة القشاشية مركزا تعليميا متطورا[1]، إضافة لذلك كانت الزوايا قطبا هاما في نشر التعليم فكانت زاوية سيدي قدورة بمدينة الجزائر مخصصة لاستقبال الفقراء من العلماء، كما تخصصت زاوية أولاد الفكون و زاوية رضوان خوجة في استقبال أبناء الكراغلة والعثمانيين بمدينة قسنطينة ونفس الحال كان بزاوية سيدي الحلوي الأندلسي بتلمسان، وزاوية تيزي راشد ببجاية والتي تتلمذ بها باي التيطري المشهور بالذباح[2] أما الجوامع فلقد قربت الرعية بالحاكم ووفقت في أحكام الشورى بين الحنفية والمالكية في معظم القضايا الفقهية والمناظرات بين العلماء والقضاة فكان جامع الكبير جامعة لكل قضاياهم[3].

بفضل مردود و مداخيل الأوقاف تمكنت السلطة العثمانية عبر وكلائها المراقبين للحاسبات والترميمات العمرانية من تسيير بعض المصالح التعليمية والثقافية، ودفع منح الطلاب وأجور المدرسين والقائمين على شؤون المساجد والمدارس [4].

وكانت أوقاف الجزائر تتوزع على عدة مؤسسات دينية وخيرية غرضها تحقيق المنفعة العامة يمكن تصنيفها حسب طابعها الديني و وضعها الإداري.

ــ أوقاف الجامع الأعظم: اهتمت بالمساجد الحنفية و بعدد هام من المساجد المالكية و خصصت لهم أوقافا تنفق عليهم شملت الحوانيت والبساتين والمزارع والضيعات، ويعود التصرف فيها للمفتي المالكي ويسيرها وكيل عام.

ــ أوقاف سبل الخيرات: مخصصة للإنفاق على المساجد الحنفية الواقعة بمدينة الجزائر ويعود التصرف فيها إلى مفتي الحنفية الذي يقوم بالصلاة وتولي الإفتاء بالجامع الجديد.[5]

---

(1) ـ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص 276.

(2) المرجع نفسه ، ص262 ـ 263.

(3) نفس المرجع ، ص 257.

(4) ـ نصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته ، المرجع السابق، ص 68.

(5) ـ المرجع نفسه ، ص 64.

ــ مؤسسات الأولياء الصالحين : تهتم بالتكاليف اليومية الخاصة بالمؤسسات التعليمية والدينية داخل مدينة الجزائر وخارجها[1] ومنها أوقاف ضريح سيدي عبد الرحمان الثعالبي، وزاوية الأشراف الــتي أسسها "الداي محمد بكتاش" و خصص لها أوقاف كثيرة تكفلت بالفقراء [2]

أما علاقة العلماء بالسلطة الإدارية فتميزت بالنصح والمشورة و الثقة وتبادل الرسائل لمعرفة أحوال العباد، ففي رسالة بعث بها الشيخ الفقيه "محمد الساسي" البوني إلى "يوسف باشا" جاء فيها: " ولتعلم أعزكم الله أن كل شدة مآلها إلى الارتخاء وإن كل غمة إنتهائها إلى الانجلاء وغاية كل متحــرك إلى السكون وكم كربة أورثت خيرا وكم من شوكة اجتنيت ثمرا".

و كان جواب "يوسف باشا": " سيادة الولي الصالح البركة العارف بالله... فلتعلم رضي الله عــنكم أن العامة لا تعرف حقائق المذاهب، ولا تنظر عواقب المتاعب والتجارب ومنازعة الملــوك تســلب النصح". [3]

وعن أخبار العلماء في كتابات الرحالة العرب وخاصة المغاربة كابن زاكور الذي ذكر الشــيخ أبو حفص عمر بن محمد بن عبد المؤمن المانجلاتــي بأنه كان من أشهر علماء مدينة الجزائر، في حين حدثنا الزياني عن الإمام سيدي مبارك بالمسجد العتيق بقسنطينة" فاجتمعت بإمامه وخطيبــه الــوالي الصالح أبي البركات سيدي مبارك بن الفقيه العلامة سيدي عمر الصائغي" [4].

أما عن العلم والعلماء بمدينة قسنطينة فلقد كانت عدة عائلات مرموقة جمعت بين العلــم والتجــارة والزراعة، فكان العلم يحدد مكانة العائلات وتراثها ويمكنها من اعتلاء بعــض المناصــب الحساســة كوظيفة الإمامة والخطابة بالجوامع، المؤهلة للقب شيخ الإسلام الذي حظي به الشيخ"عبــد الكــريم الفكون" و كلف بإمارة ركب الحج ،ورغم تكليفه بالمنصب إلا أنه لم يكف عن الإنتاج الفكــري والنقد السياسي، فكان له كتاب "منشور الهدايا" بيانا لأحوال الناس و الحكام والمثقفين [5].

---

(1) ـ ناصر الدين سعيدوني، موظفو مؤسسات الأوقاف بالجزائر، م .ت .م ،ع 57- 58 ، تونس، جويلية 1990،ص 175 -192.

(2) - A.Devoulx, Notices sur les Corporations Religieuses D'Alger, In R. A 1862, PP. 31 – 32.
راجع أيضا :- محمد بن ميمون الجزائري ، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية،تقديم و تحقيق الدكتور محمد بن عبد الكريم ، ش . و .ن .ت ، الجزائر، 1972 ، ص 145 .

(3) ـ جمال قنان، المرجع السابق، ص 83 - 85.

(4) ـ مولاي بلحميسي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، بحث تحت إشراف المراكز الوطني للدراسات التاريخية ، ش. و. ن. ت ، الجزائر، 1981، ص 178.

(5) ـ أبو القاسم سعد الله ،مجتمع قسنطينة من كتاب منشور الهدايا(11 هـ/ 17م)،في الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، جمع وتقديم الأستاذ عبد الجليل التميمي،منشورات مركز الدراسات و البحوث العثمانية و الموريسكية و التوثيق والمعلومات، زغوان 1988، ص 392 - 394.

وقد أورد لنا أحمد شريف الزهار في مذكراته أن فترة حكم "محمد باشا" سنة 1181 هـ ـــ1206هــ/ 1766 م ـ 1791م كانت زاخرة بالعلماء منهم الشيخ علي بن محمد الجزائري المعروف بإبن الترجمـان الذي درس العلوم و أجازه الشيخ سيدي المنور التلمساني الذي وافته المنية بالغربة بعـد أن أعتقلـه الروس سنة1185هـ/1770م[1] وكذلك الشيخ محمد أمزيان الملياني سنة 1199هـ/1784م صاحب كتاب المستفيد في عقيدة التوحيد و الشيخ عبد القادر الراشدي 1202هـ/ 1787م الذي تـولى القضـاء و الإفتاء بقسنطينة ،وألف كتاب في مباحث الإجتهاد و حاشية على شرح السيد للمواقف العضـدية إلى جانب رسالته في تحريم شرب الدخان، و قد ذاع صيته في الآيالة[2].

رابعا: الوضع الإقتصادي

النظام الإقتصادي بالآيالة الجزائرية في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي إلى بداية القرن التاسع عشر الميلادي اتسم بحرية الإنتاج في ظل مراقبة الجودة و الأسعار من قبـل هياكـل إداريـة و تنظيمات حرفية للصنائع بالمدن، إلى جانب تأطير الملكيات و جباية الضـرائب علـى الأنشـطة الفلاحية بمساعدة محال الجيش و بعض القبائل المخزنية بغية استدامة الإنتاج وهيكلة سكان الأرياف رغم الظروف الطبيعية وهزات الثورات الداخلية[3].

إن التغيرات الإقتصادية بالآيالة وحالة الإنتعاش الذي عرفته في أواخر القرن السابع عشر الميلادي سببها الإستقرار في دواليب الحكم المركزي منذ استحداث الديوان الخاص وخلق تنظيمات جد متطورة في هيئات البايلك الثلاث واستقطاب القبائل عبر مشروعية الآيالة الموحدة دون عصبية قبلية إلى جانب تطور العمران الحضاري وتجانس التقاليد والعادات الجزائرية والعثمانية والأندلسية في بوتقة واحدة أعطت ثمارها في الأمن الاجتماعي والتناسق الحرفي والتجاري واستقرار الأسعار وزيادة الذخائر النقدية و التموين والحفاظ على القدرة الشرائية حتى في الظروف العسيرة فيقول أحمد توفيق المدني"في 1184 هـ /1771م وقع الغلاء في القمح مدة ست سنوات، وأعطى الله القحط والجوع في الناس ..وأما اللحم و السمن والأرز فكان خيرا كثيرا و فيها الرفق في الأسعار".[4]

---

(1) ـ أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 52 - 53.

(2) ـ المرجع نفسه ص 70.

(3) ـ ناصر الدين سعيدوني، نظرة في التاريخ الاقتصادي للجزائر في العهد العثماني، مجلة سيرتا، ع 3 ، رجب 1400 هـ ماي 1980، ص78

(4) ـ أحمد توفيق المدني، المرجع السابق ، ص 105

وهذه دلائل على أن محمد عثمان باشا أستطاع التحكم في الأسواق ومراقبة الأسعار بفضل الموظفين و جند الإنجشارية، ، الذين حافظوا على التوازن الاقتصادي والتماسك الاجتماعي [1] دون نسيان دور القبائل المخزنية في تدعيم السلطة الإدارية و العسكرية العثمانية [2].

فحنكة "الداي محمد بن عثمان" وحسن تدبير رجاله في الديوان من سنة1766م إلى 1791م مهدت لسنوات الرخاء الإقتصادي والإستقرار السياسي والإزدهار الاجتماعي و العمراني، وسار على نهجه في توسيع الإستثمارات صالح باي ببايلك الشرق الذي شجع الحرف ووسع الأسواق والموانئ فأصبحت قسنطينة منارة وقبلة للتجار والصناع، حتى مؤسسات الأوقاف في عهده وفرت الأعباء المالية و دعمت ميزانية النفقات العامة ،فذلك ما ذكرته الباحثة فاطمة الزهراء قشي عن أهمية الوقف في تدعيم كفة حكم صالح باي" بأن الوقف في المجتمع الإسلامي هو الوسيلة الوحيدة لتموين ودعم الهياكل الإقتصادية والسياسية و الثقافية ". [3]

و ما نستنتجه أن الموظفين و الإنجشارية العسكرية سعت للحفاظ على تدفق الأموال على الخزينة و استقرار الأسعار ووفرة الإنتاج و السلع المتاحة للحفاظ على قدراتهم الشرائية و استمرار مداخيلهم و مشاريعهم خاصة بالمدن حيث المعاملات و سبل كسب الملكية ، ولكن تلك الأوضاع لا يمكن أن نعممها على كل الفترات إذا علمنا أن القرن الثامن عشر الميلادي عرف تململات في الظروف الداخلية السياسية و الإقتصادية و حتى الخارجية المتعلقة بالقرصنة إنعكست سلبا على حالتهم المعيشية و مداخيلهم ونفقاتهم .

ففي أواخر القرن الثامن عشر الميلادي تراجعت القرصنة وغنائمها، وزاد تكالب الأوربيين وتنافسهم في حصار الآيالة الجزائرية وإرغام داياتها على إبرام معاهدات مهينة ، مما أثرت جليا على التجارة الخارجية والموانئ الجزائرية، فسيطرت الشركات الإحتكارية على السلع والمنتوجات الفلاحية التي كانت مقيدة في زمام اليهود الذين أحكموا قبضتهم على سدة حكام السلطة العثمانية من دايات وبايات، وأصبحوا أقطابا محركة للنشاط التجاري، وهذا ما أكده القنصل الأمريكي حينما

---

(1) ـ ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر، المرجع السابق، ص 235

(2)ـ ناصر الدين سعيدوني، دور قبائل المخزن في تدعيم الحكم التركي بالجزائر، مجلة الأصالة،ع 32، أفريل،الجزائر، 1976 ص 47 ـ 49.

(3) ـ فاطمة الزهراء قشي،قسنطينة في عهد صالح باي، المرجع السابق، ص 65.

قال عن اليهوديين بوشناق و بوخريص أنهما لوحدهما يقومان بدور البنوك في الجزائـــر[1] فكانـــت حركية التجارة والمعاملات النقدية تتأرجح في الميزان حيث تراجعت قيمة النقود الجزائرية من سلطاني وريال بوجو وغيرها أمام العملات الأجنبية كالبياستر الإسباني و أثرت في زيادة أسعار المنتوجـــات الفلاحية إلى ثلاثة أضعاف خاصة سنة 1803م و 1807م .[2]

وزاد في تدهور الوضع انعدام الأمن داخل الآيالة عبر طرقاتها التجارية والمواصـــلات بســـبب استفحال الثورات الداخلية كثورة عبد الله الشريف الملقب بابن الأحرش سنة 1218هـ/ 1803م وعبد القادر الشريف الدرقاوي سنة 1220هـــ/1805م ضد سلطة البايلك وقبائل المخزن لمغالاتها في جبايـــة الضرائب تزامنا مع انتشار القحط والمجاعات في البلاد بين سنتي 1803م و1805م والتي انعكست سلبيا في غلاء المعيشة[3] وارتفاع الأسعار، الناجمة عن سخط الطبيعة باجتياح الجراد للبلاد وانتشار وبـــاء الطاعون عام 1816م [4].

وإلى جانب دور التنظيم المالي المتمثل في الخزينة نجد أن مؤسسات الأوقاف كانت توفر الخدمات العمومية مثل الماء والطرقات والتعليم وأماكن العبادة، بفضل إنشائها لهيئة مالية مستقلة قائمة علـــى تقسيم الموارد المالية دوريا، وكان وكلاء مؤسسة أحباس الشرفاء يشرفون على رعاية الفقراء غايتهم في ذلك تحقيق التكافل الإجتماعي[5].

وكانت خزينة الآيالة تستمد أسس وجودها و قوامها من جباية الضرائب و تنظيم الملكية التي ساهم في تدفق أموالها عدة موظفين وتنظيمات عسكرية من محال ونوبات و قياد ، فالجباية تضـــفي علـــى الحكم صيغة الوجود المادي وتحصيلها علامة إذعان القبائل للسلطة ونفوذها وحسن تسييرها.

فكيف كانت تتم عملية جباية الضرائب في ظل التنظيمات الإدارية والتشريعات الإسلامية والأعراف السائدة ؟

---

(1) ـ مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر 1964، ص 309 ـ 340.
ـ لمزيد من المعلومات حول نفوذ المالي و التجاري لليهود بالآيالة راجع : ـ وداد بيلامي ن النفوذ الإقتصادي السياسي ليهود الجزائر (1516 - 1830) رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ،السنة الجامعية 1424 هـ / 2004 م ، ص 102- 116

(2) - L. Merouche, Op-cit, P . 151

(3) ـ أنظر وثيقة رقم (02): وثيقة من أحمد باي إلى الداي حسين تبين جمع ضريبة الجبري

(4) ـ صالح العنتري: مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، ش .و .ن. ت ، 1974، ص 23.

(5) - J.F Aumerat, La Propriété Urbaine à Alger, In R. A 1897, PP. 168 – 201.

1 ــ جباية الضرائب:

الضرائب من الموارد المالية للبايلك تسند جبايتها للموظفين و الإنجشارية وتختلف في نوعيتها وقيمتها

1 ــ 1 الضرائب الشرعية المعتادة والقارة:

تفرض على الأراضي الخاصة تشمل العشور والزكاة وهي مشرَّعة دينيا تمس المحاصيل الزراعية والحيوانية، تدفع بقيمة عينية أو نقدية، تقدر بـــ $\frac{1}{10}$ روعيت فيها طبيعة الأرض وعطائها، كما تقيم بـــ 1 إلى 6 صاع من القمح أو الشعير إضافة لـــ 1 ريال بوجو أو شبكة من الخرطال عـــن كل زويجة[1] أو جابدة[2].

وتسند مهمة مراقبة العشور و التخزين إلى قايد العشور[3]في البايلك،إلى جانب جرد تقـــارير المعاينة للمحاصيل طبقا لاستنتاجات شيوخ القبائل والعرب في الأوطان حول نسبة الإنتاج[4] كمـــا يكلف شيخ العرب بجباية العشور من الجهات الصحراوية بقيم نقدية و عينية، ورغم إشراف "آغـــا العرب" عن عمليات الجباية [5] نجد أن الجباة يتحايلون في تســـجيل المحاصـــيل و النقـــود المتعلقـــة بالضرائب فيقتطعون منها أسهما يستغلونها في تحقيق الترقية بالإلتزام و في زيادة ثروتهم ،فيذكر حمدان خوجة في هذا الصدد" إن جباة الضرائب يقومون بتجاوزات أي أن الدولة لم تكن تقيض بالضـــبط جميع المبالغ التي تعود لها أو أن الجباة كانوا يجمعون أكثر من اللازم " [6] .

كما ساهمت سلطة زوايا المرابطين في توفير أمن وتنقل محال الجبايـــة و العشـــور، بمنحهـــا كـــل التسهيلات، فالباي أحمد القلي ببايلك قسنطينة كلف المرابط حسن الورتيلاني بمساعدة جنـــد محلـــة الخليفة في جباية العشور[7] وأمر دور المحطات المسماة الكوناك والقلاع العسكرية بحمايتها[8].

---

(1) ـ وهي زويجة من البقر يتحصل عنها 12 كيلة من القمح و12 كلية من الشعير،وتساوي 8 كيلات من الحبوب صاعا واحدا الذي يساوي 149 لتر لمزيد من المعلومات أنظر:

- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 175 - 176.

(2) ـ الجابدة يعتمد في حساباتها قدرة ثورين لحرث مساحة من الأرض قدرة في القرن 17 و 18م في بايلك قسنطينة بـ12كلية من القمح و 12 من الشعير لتفاصيل أكثر راجع :- أحمد سيساوي، النظام الإداري ببايلك الشرق 1791 - 1830، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة. 1987 - 1988 م

(3) ـ لميزد من التفاصيل حول تحديد الزويجة و العشور ارجع :

- A. Nouschi, Enquête sur Le Niveau de Vie des Populations Rurales Constantinois de la Conquête jusqu'en 1919, essai d'histoire économique et sociale, P.U.F, Paris 1961, P. 18

(4) ـ ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 176 - 177.

(5) ـ المرجع نفسه، ص 165 - 166 .

(6) ـ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 144.

(7) ـ الحسين الورتيلاني، المصدر السابق، ص75.

(8) ـ أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص35 – 36.

تستخدم العشور في أغراض كثيرة فذكر حمدان خوجة " من الأراضي تؤخذ العشر أو الجــزء العاشر من الإنتاج ،وتوضع مقادير تلك الأعشار في صندوق الخزينة لدفع مرتبات الجيش و الإعتنــاء بالفقراء ولتربية الأيتام ودفع أجور القضاة والمعلمين" [1].

1 ــ 2 الضرائب الإضافية:

فرضت على الأراضي المستغلة من قبل القبائل المستقلة و الرافضة للخدمة في محيط سلطة البايلــك وتسمى تلك الضريبة باللزمة وقيمتها نقدية أو عينية وتسمى كذلك بضريبة البدو[2] أمــا القبائــل الممتنعة فيفرض عليها ضريبة الغرامة، كقيمة عن عصيانها مثل قبائل الحنانشة في بايلك الشرق، الــتي حددت ضرائبها بقياس عدد الخيم[3] في حين القبائل المتمردة فرضت عليها ضريبة الدية أو الخطيــة الإجبارية كمعيار للخضوع والطاعة للداي، و إلى جانب ذلك نجد قبائل الرعية الخاضــعة تتعهــد بتموين الحاميات العسكرية وتسمى تلك المساعدات بضريبة المعونة نتيجة حصولها على تسهيلات في كراء و إستغلال أراضي البايلك و للعلم أن الضرائب الإضافية تسقط على القبائل المخزنية [4].

وإلى جانب ذلك تفرض الضرائب على العقارات الفلاحية ضمن الضرائب الإضافية حيــث تقوم سلطة البايلك بكراء الأراضي الزراعية مقابل الانتفاع بمحاصيلها وقد يخفض الكــراء مقابــل خدمات خاصة بتربية المواشي ورعاية الخيول وتعرف تلك الضرائب "بالحكور" على العزل و تقــدر بقيمة عينية ونقدية مقدارها 10 ريالات تدفعها عادة قبائل الرعية أو العروش إلى خوجة خيل أو آغا العرب[5].

1 ــ 3 الضرائب الظرفية:

الضرائب الظرفية كانت تفرض خلال المناسبات التكريمية و التعيينات الترقوية وكانت في شكل رسوم مختلفة تقدمها القيادات وشيوخ بعض القبائل بعد تعيينهم ، كترضيات وهدايا لأغا العرب وموظفي جباية الضرائب و البايات و موظفي الديوان ومنها:

ــ رسوم تنصيب كبار الموظفين والشيوخ: فقايد الدار كان يدفع 1700 ريال بوجو ســنويا مقابــل تعينه و خوجة الجلود يشتري وظيفته بــ 300 سلطاني أي 1200 ريال بوجو وأغا زواوة كان يدفع

---

(1) ـ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 143.

(2) - Mahfoud Kaddache, l’Algérie Durant la Période Ottomane, O. P.U, 2003, P. 132.

(3) ـ أحمد سيساوي، المرجع السابق، ص: 122.

(4) ـ سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص: 280 - 281.

(5) - A. Nouschi, Op.cit, P.81.

200 صاعا[1]، أما رسم تعيين القياد وشيوخ القبائل فيصل قيمته إلى 110 ريال بوجو[2]، و يمكـــن أن يصل إلى 3000 ريال بوجو ، ومثالا على ذلك ما قدمه شيخ الأوراس و شيخ بلزمة من مبلغ قـــدره 3000 ريال بوجو لأحمد باي (1826 ـ 1837م) [3] .

و من الضرائب الظرفية أيضا ضريبة حق البرنوس التي تفرض على قياد الأوطان التي يقدمونها لأغـــا العرب حفاظا على مناصبهم ، و ضريبة حق المشايخ التي تفرض على مشيخة القبائل بعد تعينهم على القبائل، وكذلك ضريبة الفرح أو مهر الباشا والتي تكون من حيوانات يساهم فيها البدويين تســـتغل في الدنوش لفائدة الباشا [4].

وما نستنتجه أن مختلف الضرائب كانت موردا ماليا لتمويل النفقات الخاصة والعامة بمدن الآيالـــة حتى أنها استغلت في أيام القحط والأمراض ودفع أجور الجند والموظفين و في هدايا دايات دار الإمارة وخاصة خلال تقديم الدنوش الفصلية والسنوية، أما من الناحية الاجتماعية فإنهـــا كانـــت ســـبيلا لتصنيف القبائل من حيث نشاطاتهم و ملكياتهم الزراعية و صنائعهم اليدوية الريفية التي لها علاقة بما ينتج و يدفع للجباة من أشكال السلع و من الناحية الإقتصادية ساهمت في استمرارية الحرف اليدويـــة كصناعة الزرابي والجلود و الشمع و في تمويل الأسواق الريفية والحضرية. [5]

كما أن فاعلية و أدوار الجباة من الموظفين والمحال الإنجشارية في إطار المهام الإداريـــة العثمانيـــة انعكست على الحياة الإجتماعية و الإقتصادية بالمدن و الأرياف بهدف تحقيق المنفعة العامة للخزينـــة و التحكم في دواليب الحكم و التنسيق بين الأسواق وطرق الإنتاج تحت إشراف أغا العرب و خوجة الخيل و القياد وشيوخ القبائل الذين كان لهم دورا في استتباب الأمن بمساعدة المحال و النوبات. [6]

2 ـــ الملكية وقوانينها:

ساهمت الإقطاعية الزراعية الإنجشارية العثمانية والرموز القبلية في توجيه اقتصاد الآيالة والتـــأثير في الهرم المالي الاجتماعي وفي إختلاف مستوى الدخل والثروة بين شتى مناصب المـــوظفين وجنـــد الإنجشارية خاصة الذين خاضوا في النشاط الفلاحي وسعوا إلى اكتساب الملكيات الزراعية من مختلف

---

(1) ـ علي عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص 318.

(2) - A. Nouschi, Op.cit, P. 111.

(3) ـ ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص135.

(4) ـ المرجع نفسه ، ص282.

(5) - Mahfoud Kaddache, Op.cit, P. 113.

(6) ـ ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ،المرجع السابق، ص 279.

الأحواش و المزارع ، وللتوصل إلى أسباب توجهات الإنجشارية نحو امتلاك الأراضي و الذي ســوف نثري مفاهيمه في الفصل الرابع كان لابد من معرفة طبيعة الملكيات الأرضية خلال الفترة العثمانية .

2 ــ 1 الملكية العامة:

أراضي استغلتها القبائل المخزنية الموالية للسلطة المركزية العثمانية بدار السلطان وســلطة البايلــك و التي استقرت ومارست نشاطها مقابل دفع مستحقاتها من العشور والحكور أما إذا كانت ملكيــة الأرض تابعة لمحيط القبلية فتفرض عليها السلطة الإدارية قيمة الزكاة حتى تضمن ترســيخ نظمهــا الإدارية العثمانية في الدوائر والأوطان والأرياف[1].

ولقد شاعت ظاهرة تنازل البايات عن أراضي البايلك لصالح بعض الموظفين و الجند وحتى شــيوخ قبائل المخزن بعد أن فضل بعضهم الحياة الحضرية حيث منحوا لهــم صــلاحيات حــق الانتفــاع و التمليك والسبب في ذلك راجع إلى بعض الظروف الطبيعية التي سادت في القــرن 18م كالأوبئــة و الجفاف إلى جانب إمتداد الثورات الداخلية و يكون الانتفاع بتسجيل اسم المنتفع أو أفراد العشائر المخزنية في دفاتر هيئة الخزناجي ،وقد تكون تلك العملية خطوة في اكتساب حق الميراث [2].

2 ــ 2 الملكية الخاصة:

أملاك فلاحية تستغل من قبل مالكيها أو المنتفعين بها ضمن نظام الإمتياز أو تعهد لمســتثمريها عن طريق الكراء بعد أن تخلت عنها بعض القبائل فاستغلتها سلطة البايلك وأدخلت في شرعية بيــت المال لعدم وجود ورثتها الشرعيين كأرض الغائب بحيث يقوم موظفي بيت المالجي بتحديدها وإبلاغ سلطة البايلك للتصرف فيها و فتح مجال إستغلالها ، لذا تأجر من قبل الباي مقابل دفــع الحكــور والعشور فتتحول الأرض إلى صفة الإقطاعية وتسمى بأرض العزل المستثمرة في شكل عزل الخماســة أو عزل الجبري مع فرض إيجار الأرض على المزارعين مقابل دفع 12 صاعا من القمح و12 صاعا مــن الشعير للجابدة الواحدة، أو تكون في شكل عزل الغريب الذي يتميز بحرص المستغلين من الفلاحين

---

(1) ـ الشريف سلطاني ، أوضاع ملكية الأراضي بالجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي، بحث تمهيدي، جامعة قسنطية، 1978، ص 32 - 34.

(2) ـ يشتري البايات الأراضي من القبائل ويتنازل عنها لصالح كبار الموظفين لاستثمارها، لمزيد من المعلومات انظر:
ـ عبد المالك خلف التميمي، ملامح الوضع في المغرب العربي، قبيل الاستعمار الغربي، م .ت .م ، ع 29- 30، جويلية 1983، ص 112.

على مواشي البايلك مع تقديم عشر الإنتاج، هذا بالإضافة لعزل الحبل الذي تشرف عليــه عــائلات مرموقة مقابل دفع القبائل لضريبة مالية(1).

ويمكن للدايات بيع أراضي(2) البايلك لبعض الموظفين السامين أو لجند الإنجشارية وللعــائلات المرموقة من أعيان المدن التي ساهمت في مساعدة سلطة البايلك مع توثيقها و تســجيلها في المحــاكم الشرعية ، لإثبات حق التمليك ، و من صلاحياقم كذلك بيع ملكيات الأراضي الزراعيــة لعــروش القبائل الموالية لسلطتهم بوثائق مكتوبة ومشهرة. (3)

فانتقال الملكية إلى الإنجشارية و الموظفين بينت مدى حرصهم على إمتلاك الاراضي الزراعية خاصة بعد تراجع القرصنة خلال نهاية القرن 18 م و تراجع الصرف سنة 1817م و تدهور المداخيل بســبب الأزمة المالية في عهد عمر باشا، فكانت مظهرا من مظاهر الإقطاع الإنجشاري والثروة المالية المحــددة لمكانتهم الإجتماعية و الإقتصادية .

2 ــ 3 أراضي الحبس والأوقاف:

كانت تتميز بتحقيق المنفعة العامة وبالأعمال الخيرية ومنها:

أ ــ أحباس خاصة بالحرمين الشريفين (مكة والمدينة): كانت بعض عوائدها ترسل بواســطة أمــير ركب الحجاز إلى البقاع المقدسة وينفق الباقي على المحتاجين الفقراء و تسديد نفقــات الصــيانة و أجور الموظفين و في بعض الأحيان لعتق المسلمين الذين وقعوا في الأسر (4).

ب ــ أحباس المرابطين: تخصص لسد نفقات المرابطين ومشاريعهم التعليمية ودفع أجور المدرســين المؤذنين.

ج ــ أحباس خاصة بالمساجد الحنفية والمالكية: يشرف عليها وكلاء مهمتهم دفع رواتب الأئمــة وقراء القرآن.

د ــ أحباس الأندلسيين: تقدم إعانات نقدية و عينية للفقراء وتحسن للفقراء من الأندلسيين.

---

(1) - A. Nouschi, Op.cit, P. 81

(2) - pauyanne, La propriété Foncière en Algérie, Alger 1900, P. 34

(3) ـ مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر، ترجمة سمير كرم، بيروت 1980، ص 33 ـ 35

(4) ـ ناصر الدين سعيدوني ، الوقف و مكانته ، المرجع السابق ، ص63

هـــ ــــ أحباس الإنكشارية: خصصت للإنفاق على المعـــوزين مـــن جنـــد الإنجشـــارية لتحســـين أوضاعهم[1]وصيانة بعض الثكنات و المرافق الإجتماعية العامة من عيون .
كما نذكر أن غالبية الجزائريين لجؤوا إلى تحبيس أملاكهم حسب أحكام المـــذهب الحنفـــي حـــتى يتمكنوا من الإنتفاع بها مع كونهم من أتباع المذهب المالكي الذي يرى ضرورة صرف الحبس علـــى المصلحة العامة التي حبس من أجلها [2].

3 ــ الأسعار والقدرة الشرائية:

رغم ما مرت به الآيالة الجزائرية من محن طبيعية وأوبئة وتهديدات عسكرية بحرية أوربية أثرت في التجارة الداخلية والخارجية، إلا أن تحديات المنتجين الفلاحين والصناع كانت لهـــا انعكاســـات في توفير السلع وتبادلها والحفاظ على ثبات أسعارها في أسواق المدن و الأرياف وكـــان للمـــوظفين وجند الإنكشارية دورا فيها ، غايتهم الحفاظ عل القدرة الشرائية وتحقيق التـــوازن في الإســـتهلاك الغذائي وتوفير الحاجات الضرورية من الألبسة والوسائل الحربية و تحقيق نسبة من الإدخار و الثروة .
ولمعرفة المستوى المعيشي لجند الإنجشارية و الموظفين العثمانيين و نفقاتهم الأساسية،كان لابد مـــن توضيح الرؤية حول بعض السلع و المنتوجات و أسعارها و التي حولناهـــا بنقـــد الريـــال بوجـــو أو السلطاني حتى نتمكن من المقارنة بين مداخيلهم ومصاريفهم ،هذا بالإضافة إلى تسليط الضوء على ثروتهم الناتجة عن معاملاتهم المالية و مدخراتهم و إمتلاكهم لعقارات حضرية و تجارية و حتى أحواش زراعية خاصة بعد تراجع القرصنة و أسعار الصرف سنة 1817م وكل ذلك يعتبر مؤشـــرا لتحديـــد مستوى نموهم الإجتماعي .

3 - 1 - منحنيات أسعار الخبز:

كانت أسواق المدن الجزائرية تعرض أنواعا مختلفة من الخبز حسب أوزانه ونوعيته وذلك ما أورده السفيرJean Michel de Paradis[3] أن خبز الذخيرة العادي كان يوزع على جند الإنجشـــارية بحيث يستفيد كل جندي من أربعة خبزات يوميا مصنوعة من الدقيق اللين والصلب وكان أغلبيتـــهم يجمعون 10 خبزات و يبيعونها للقرويين بـــ 1 صولداي (Sols) أما خبز Bashmat فسعره أكثر من

(1) ـ عبد الجليل التميمي ، فهرس الدفاتر العربية و التركية بالجزائر ،م . ت .م ،ع 2 ، جويلية ،تونس، 1974 ، ص199
(2) ـ ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته، المرجع السابق، ص 57.
(3)- J.M. Venture de Paradis, Alger au XVIII siècle, In RA 1895, P. 290

Aspre أي0.0103 ريال بوجو و يشبه البسكويت كان يوجه لجند الإنجشارية في المحال وللضباط و البحرية ويضاف إلى النوعين خبز نصف المطهى الذي يسمى (Bugai) يشبه الخبز المشرقي وأسعاره تختلف حسب الوزن يباع بـــ10 Aspre أي 0.031 ريال بوجو وأكثره إستهلاكا من قبل الإنجشارية ، وخبز الردم الذي وزنه 240 غرام و سعره بـــ 3 أسبر Aspre [1].

ولقد عرفت أسواق الخبز تغيرات في أسعارها من سنة 1667 م إلى 1809 م ، حيث وصل سعر خبزة من 1.25 إلى 1.59 أسبر أي من 0.0025 إلى 0.0035 ريال بوجو و قنطار من خبز البشماط من1.48 إلى 1.72 بياستر أي مابين 6.85 و 8 دوبلة أي من 0.54 إلى 0.64 ريال بوجو و ذلك من سنة 1667 إلى سنة 1683م ،ثم ارتفع سعر خبز الردم من 3 إلى 8 أسبر أي من 0.0103 إلى 0.030ريال بوجو من سنة 1780 إلى سنة 1787م ، إلى أن أصبحت خمسين خبزة تباع من 15 إلى 18 أسبر أي من 0.05 إلى 0.06 ريال بوجو من سنة 1809 إلى سنة 1830م[2].

3 ــ 2 أسعار اللحوم بين الوفرة في نهاية القرن 17 م وارتفاع أسعارها في بداية القرن 19م

أورد الرحالة Peysonnelكانت أسعار اللحوم في متناول كل فرد في الآيالة الجزائرية نظرا لوفرتها و إنخفاض أسعارها ولأن عرضها أكثر من طلبها ، ورغم ذلك فجند الإنجشارية كانت لهم امتيازات في اقتناءها بتخفيض قيمتها بثلث أسعارها ،فما بين سنة 1667 إلى 1675م قدر سعر قنطار من لحـــم البقر ما بين 2,18 و2,35 بياستر ما يعادل5,45 و 5,87ريال بوجو و الذي كان يعادل سعر ربع شـــاة المقدرة بـــ 2.55 بياستر ما يعادل6.375 ريال بوجو استنادا لما ذكره الرحالـــة فـــونتير دو بـــاردي Jean Michel Venture De Paradis سنة 1788 م ، وبحلول سنة 1803م ارتفعت أسعار اللحوم نتيجة للظروف الطبيعية الصعبة كالقحط والجفاف ، فبعدما كان لحم البقر 2.55 بياستر للقنطار ارتفـــع إلى 8 بياستر أي 16 ريال بوجو لكن سنة 1808م تراجعت الأسعار[3]وذلك ما ذكره صـــالح العنتـــري "أن سعر البقرة في ذلك الزمان يقدر بأربعة ريالات وخمسة والكبش يباع بخمسة أثمان"البقرة الغايـــة في ذلك الزمان تباع بأربعة ريالات و خمسة و الكبش الغاية يباع بخمسة أثمان". [4]

---

(1) -L. Merouche, Op-cit, P. 143

(2) - Ibid , PP. 145 -146

(3) -Ibid , PP. 146 -147

(4) – صالح العنتري ، مجاعات قسنطينة، المصدر السابق ، ص34 - 35

3 ـ 3 الألبسة بين العرض والطلب:

أ ـــ سعر العراقية الشاشية والعمامة Bonnet:

رغم أن أغلبيتها تستورد من تونس و من الدولة العثمانية والمشرق إلا أن أسعارها كانت مقبولة ففي سنة1783 كان سعر العراقية الواحدة 2,75 جنيه ما يعادل 0,24 بياستر أي حوالي 0,6 ريال بوجو[1]
أما سعر الشاشية فكان يقدربـــ 5.4 بياستر ما يعادل13.5 ريال بوجو (1 Piastre = 5 FF) ، أمـــا العمامة فكان سعرها يقدر بحوالي 1.5 ريال بوجو .[2]

ب ـــ أسعار الأقمشة والأغطية:

في سنة 1691م كان سعر الغطاء 3.10 بياستر أو 6.20 ريال بوجو ثم ارتفع سعره ســـنة 1804 م إلى 4 بياستر أو 8 ريال بوجو ، أما سعر الذراع من قماش القفطان فقيمته سنة 1695م قدرت بـــ 1.38 بياستر ما يعادل 3.45 ريال بوجو وكان سعر القفطان الجاهز ســـنة 1649م يقدربـــــ 300 دوبلـــة (30 ريال بوجو) وارتفع سعر الذراع الواحد سنة 1803 إلى 3 بياستر أي 6 ريال بوجـــو في حـــين أن سعر الحرير سنة 1693 قدر بـــ 2.40 بياستر أو 4.80 ريال بوجو للذراع الواحد وارتفع بعد ذلك إلى 3.20 بياستر ما يعادل 8 ريال بوجو [3].

جـــ ـــ سعر القندورة أو الجبة وسعر القميص والأحزمة:

من الترضيات التي قدمت لـــ علي باشا سنة 1201 هـــ/1787م 20 قندورة حمراء بسعر 40 بوجو و20 قندورة زرقاء بسعر 40 بوجو[4] أي أن القندورة الواحدة بـــ 2 بوجو، أما القميص سنة 1691 م فسعره 4 دوبلة أي 0.158 ريال بوجو ،في حين سعر الأحزمة اختلفت حسب نوعيتها حسبما ذكـــره Venture De Paradis فالأحزمة الجيدة من القماش العادي، يقدر سعر الواحدة منها بـــ 2 بتاك شيك أي 0.66 ريال بوجو ،أما الحزام الأحمر فسعره 2 بتاك شيك ونصف حـــوالي 0.825 ريـــال بوجـــو في حين أن الحزام الحريري المطرز بالذهب والفضة فيفوق 3 بتاك شيك أو 1 ريال بوجو [5].

---

(1) ـعند تنصيب الآغا الجديد يقدم شيخ البلد هدايا تتمثل في مجموعة من العراقيات، انظر:
- Tachrifat, Op-cit, P.65 .

(2) -J. M .Venture de Paradis,Alger au.. RA 1895,Op-cit, P.297

(3) - L. Merouche, Op-cit, P. 158.

(4) - Tachrifat, Op-cit, P38.

(5) - J.M.Venture de Paradis ,Alger au… Op-cit, P.298.

د ـــ سعر الأحذية والبابوج (الريحية)

هناك حذاء عادي مصنوع بالجلد الأصفر أو الأسود ويكون مطرزا حسب التقاليد والمحدد بســعر 12 موزونة أي 0.5 ريال بوجو [1] وهناك ما يوصف بحذاء Temak الخاص بالموظفين و الذي يزيد عــن الأول بنصف السعر[2]، أما سعر البابوج فيقدر بـــ 12 بوجو[3].

ومما سبق نستنتج أن أسعار المنسوجات والأحذية كانت في متناول جند الإنجشارية والموظفين، بحيث كان باستطاعة جل الإنجشارية إقتناء أنواعا من الألبسة فكان البولوكباشي يرتدي ألبسة فخمة يصل سعرها إلى 32 ريال ، و ذلك المبلغ يعادل سعر أربعة ألبسة لإسكي اليولــداش وذلــك مــا أورده Devoulx في دفتر التشريفات [4]

و إذا قمنا بعملية حسابية نقدية عن مجمل المصاريف الشهرية العادية لجنــد اليولــداش مــن مــواد استهلاكية غذائية ومنسوجات نجدها تصل إلى 25 بياستر ما يعادل 50 ريال أو 12 سلطاني،و هــي تختلف من رتبة لأخرى وأن اللباس الفاخر تصل قيمته إلى حوالي 44 ريال ، هذا ما يجعلنا نشــكك في المعلومة التي ذكرت في دفتر التشريفات بأن اليولداش ليس بإستطاعته إقتناء الألبسة الفاخرة في أول مراحل تكوينه لقلة أجره الذي يساوي 8 صائمة ما يعادل 2ريال بوجو وكان الأجدر أن تحدد رتب الإنكشارية .

3 ــ 4 سعر الأسلحة:

في مطلع القرن الثامن عشر الميلادي كانت الأسلحة الجيدة الصنع تستورد من فرنسا وأنكلترا عن طريق السوق الحرة في حين أن صناعة البارود كانت محلية و اشتهرت في صناعته خنقة ســيدي ناجي والزيبان و قبيلة أولاد نايل التي استغلت مناجم وادي جدي و كان سعر البندقيــة 21 فرنكــا (3 بياستر ما يعادل 6 ريال بوجو) [5] أما سعر المسدسات فقد أورد الرحالة الزياني خلال زيارتــه لمدينة قسنطينة والتقائه بالباي في قصره، أن الباي أمر مملوكه: هات ذلك الزوج من الكوابيس، ثم قال لي : كم تساوي هذه عندكم (عند بلد الزياني بالمغرب) ،ثم أمر مملوكه مرة أخرى بأن يناوله قطعة

---

(1) -.-J. M .Venture de Paradis,Alger au.. RA 1895 , Op-cit ،P. 298

(2) - Tachrifat,Op-cit, P.65

(3) - Ibid, P. 38

(4) - Ibid , P. 37

(5) ـ محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة مابين 1792 إلى 1830 ، ط 2 ، ش . و . ن . ت الجزائر 1984، ص 166.

من الكوابيس الأخرى والسيف ، و تابع حديثه بتحديد قيمة تلك الأسلحة، فالكوابيس الأولى بـ 1000 ريال ويبدو جيدة الصنع والثانية 1500 ريال إلى 2000 ريال، والسيف كذا [1].

4 ــ واقع الحرف والصناعة الزراعة:

شهدت الصناعة في القرن السابع عشر و الثامن عشر الميلادي تقدما في المدن والأرياف فكان الحرفيون يتجمعون في أحياء معينة منظمين في هيئات يشرف على كل واحدة أمين أو الجماعة كهيكل إداري وتنظيمي مهمته إثراء الحرف وإزدهارها ومحاربة الغش وتحفيز السلع ومراقبة أسعارها في الأسواق الحضرية[2] فكثرت المدن الحرفية والتجارية كتلمسان التي اشتهرت بصناعة الصوف والأغطية والمحازم، ومستغانم بالزرابي وقسنطينة بمنسوجاتها وجلودها وأثاثها بسبب إحتكاك الحرفيين بمهارة الأندلسيين[3] الذين أبدعوا في عدة صناعات رغم نقص المواد الأولية التي كانت تستورد من المشرق وأوربا خاصة في منتصف القرن 18م مثل صناع الشقماقجية والأسلحة ، [4]وكانت المنسوجات العثمانية قد تبلورت في الذوق الجمالي لسكان الآيالة خاصة بألوانها الحمراء والزرقاء[5].

كما أن الصناعة انتشرت بين سكان قبائل بنو عباس، وبنو فليسه الذين اشتهروا بصنع البنادق المحلية والسيوف والمكاحل، حتى أنهم صنعوا النقود المزورة تقليدا للنقود الجزائرية العثمانية والإسبانية الأكثر تداولا في الأسواق[6].

وبالنسبة للزراعة فكانت السهول التلية أكثرها إنتاجا ورعيا ما عدا سهول وهران التي كانت مسرحا للحروب ضد الإسبان، لكن بعد طرد الإسبان منها، حلت قبائل الدوائر والمخزن المتحالفة مع سلطة الحكم العثماني واستقرت بها، وكان سهل تلمسان ينتج القمح والزيت وسهل غريس الحدودي مع المملكة المغربية يشتهر بالشمع، أما سهول مستغانم فطغت عليها زراعة القطن والأرز في حين اشتهرت أحواز دار السلطان بنمط إنتاجي زراعي يؤمن احتياجات أسواق مدينة الجزائر بما تملكه من ملكيات مستأجرة للقبائل التي تضع ثروها الحيوانية والزراعية في خدمة آغا العرب[7].

---

(1) ـ مولاي بلحميسي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة ، المرجع السابق، ص، 182 - 183.
(2) ـ فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة في عهد صالح باي ، المرجع السابق ، ص 76.
(3) ـ علي عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص 299.
(4) ـ محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 111.
(5) ـ وليام سبنسر ، المرجع السابق، ص 92.
(6) ـ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 21 - 22.
(7) ـ ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ، المرجع السابق، ص 399.

نتج عن الوضع الإداري الفلاحي لدار السلطان في بداية القرن الثامن عشر الميلادي استحواذ البرجوازية العثمانية العسكرية والإدارية وحتى والكرغلية على أخصب الأراضي حولت إلى مساكن حضرية وبستنة فكانت أشبه بالإقطاعية الأوربية رغم أنها كانت تمون مدينة الجزائر كما اشتهرت زراعة الحبوب والفواكه وإنتاج الزيوت في بايلك الشرق والتيطري[1].

5 ــ التجارة الداخلية والخارجية بين المد والجزر:

انتشرت في أيالة الجزائر الأسواق اليومية بالمدن و الأسبوعية بين العروش والقبائل كسوق تلاغمة و ورقلة ومعسكر و الأسواق الموسمية التي كانت أشهرها سوق وادي العثمانية تحت إشراف شيخ العرب حيث تختلط السلع والمنتوجات المحلية بالمستوردة من أوربا وبعض الممالك الإفريقية[2].

وكانت أسواق المدن متعلقة بأصناف الحرف والصنائع، ففي قسنطينة كان هناك الحدادين والسفارين (النحاس) وشقماقجين (مصلحو البنادق) والسراجين والخرازين (إسكافي) وصناع أحذية الفرسان(Temak) و البشماقيين (أنواع البشماق والخف والريحية) وغيرها من تسميات أصناف الحرف والأسواق[3]،ويعود الفضل في جعل مدينة قسنطينة المدينة الثانية من حيث النشاط التجاري والصناعي في الآيالة إلى مجهودات صالح باي وتنظيماته الإدارية والاقتصادية[4].

وكان للقاضي دور هام في تسجيل الأسعار و العقود بين التجار والقروض والبيوعات لإضفاء الشرعية في المعاملات التجارية ، وهذا ما بينه دفتر التجارة والعقود والمنازعات لمدينة المدية في الفترة ما بين 1238 هـ إلى 1253 هـ /1823م ــ 1838م حيث احتوت على أثمان وأسعار إختلفت قيمتها بين ما بيع في داخل المدينة وخارجها[5].

أما تجارة سكان الصحاري فاعتمدت على المبادلات ذات الشكل البدائي بأسلوب المقايضة ونادرا ما تستعمل النقود بين قوافل التجار المحملة بالعبيد والعاج وريش النعام.[6]

---

(1) ـ علي عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص: 295.

(2) ـ محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص: 112.

(3) - L.Ch. Feraud, Corporation des Métiers de Constantine Avant la Conquête Française, In R.A 1872, P.452.

(4) ـ ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ، المرجع السابق، ص 290.

(5) ـ أبو القاسم سعد الله ، دفتر محكمة المدية، المرجع السابق، ص 135.

(6) ـ محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 109.

منح النظام الجمركي العثماني إمتيازات لسكان الجزائر بمختلف تركيباتهم تقضي بعدم دفع الرسومات الجمركية في موانــئهم العثمانية عن أموالهم المنقولة التي فوضوا عليها وكلاء للقيام بتجارتهم، وكانوا يلاقون نفس التسهيلات في موانئ الآيالة رغم دفع بعض الرسومات الجمركية [1] وكان يـــزاحمهم في تلك الامتيازات بعض اليهود التجار الذين احتكروا التجارة الخارجية منذ أواخر القـــرن الثـــامن عشر بعدما استحوذا على ثقة الديات بالآيالة ونفس الحال بالنسبة للشركة الفرنسية التي تحصلت على تسهيلات تصدير الحبوب والصوف والجلود .[2]

6 ــ حركية العملات المصرفية:

كانت الجزائر سوقا حرة للتعامل النقدي الذي أفرز ربط علاقات تجارية مع عدة دول أوربية مما جعل التجار الأجانب والمسلمين يقبلون على ادخار العملات الجزائرية لقيمتها في حركية التجارة والصرف رغم منافسة النقد العثماني السلطاني والإسباني لها منذ بداية القرن السابع عشـــر وكانـــت العملة الجزائرية مظهرا من مظاهر السيادة للآيالة الجزائرية[3]،وإلى جانب المعاملات النقدية المصـــرفية كانت بعض المعاملات تقوم بتسديد الديون التجارية بواسطة الكمبيالات والسندات الورقية القائمـــة على مبدأ الثقة، رغم أنها تميزت في بعض الأحيان بالتأخر في تسديدها أو اســـتعمال الوســـاطة ذات السلطة الواسعة. [4]

ففي إحدى المخطوطات العربية المحفوظة بالمكتبة الوطنية الجزائرية والتي تعود لسنة 1820 م تضمنت مستحقات شركة الباستيون الفرنسية وما عليها من ديون لباي قسنطينة على أحد التجار الأندلسيين بمدينة الجزائر يدعى "بن مرابط" الذي تعهد على ورقة يسدد ما على الشركة للباي، مقابل أن تسدد الشركة ما عليه من دين في مارسيليا نتيجة إسترداه لسلع فرنسية[5].

---

[1] ـ طوني فكري ، نظام الجمارك والتجارة الخارجية لآيالة الجزائر، المركز الوطني للدراسات التاريخية، مجلة التاريخ، رقم 07 ،الجزائر، 1979، ص 84.

[2] ـ أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط 2، الجزائر 1976، ص 156.

[3] ـ ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص: 252.

[4] - P. Ernest – Picard, Histoire de La Monnaie et du Crédit en Algérie depuis en 1830, Alger 1930, P.41.

[5] ـ علي عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص 335.

6 ــ 1 استقرار أسعار الصرف والعملات (1685م ــ 1816 م)

حرصت الأيالة على استدامة الإنتاج وسعت إلى الاستقرار السياسي ضمن نظام شوري منذ منتصف القرن 17م وسكت النقد الجزائري الذي عرف عدة تطورات تماشيا مع المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والعلاقات التجارية الخارجية فكان النقد الأكثر إستعمالا قي الفترة الممتدة مابين 1535م إلى 1617م الدوبلة الجزائرية (Bouble) كنقد حسابي في المعاملات والذي كان يساوي 50 اسبر إلى جانب الدوبلة أستعمل السلطاني القديم (sequin) الذي كان يساوي 150 إسبر[1] والذي شاع إستعماله في عهد جعفر باشا سنة 1580م وكذا النقد الزياني الذي كان يعادل 3.65 دوبلة إلى 6.35دوبلة [2]و عرفت الأحوال النقدية والصرف مع بداية منتصف القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر الميلادي تسجيل السيطرة الكاملة للريال الذي أضحت قيمته تساوي 5 دوبلة ما يعادل 232 أسبر أو 0.33 ريال[3].

إلى جانب تلك العملات المحلية اتسع إستعمال البياستر الإسباني الفضي سنة 1690 م والسلطاني الذي فاقت قيمته مرتين البياستر، لكن بحلول عام 1723 م إلى 1775 م عرفت السوق النقدية الجزائرية عملة "البتاك شيك" Pataque chique (ريال دراهم صغار) وكذا "زوج بوجو" (Piastre d'Alger) في عدة معاملات تجارية وصفقات موثقة أكدته مراسلات الداي يوم 1 أوت 1728 م وكذلك الشركة الملكية الإفريقية بالباستيون التي دفعت أجور ومستحقات عمالها بنقد"ريال بوجو" سنة 1738 م [4].

فكل مقتضيات الرفاهية الاقتصادية والتجارية وحركية العملات والمصارف بالآيالة تجعلنا نتساءل إلى أي مدى إنعكست مظاهر الإقتصاد التصاعدي على حساب قاعدة المجتمع وخاصة الموظفين والجند الإنكشاري بمختلف أصنافه؟ ومن المستفيد من تدهور العملات؟ ذلك السؤال قد نجد له مبرراته وتوضيحاته في الفصل الثاني والثالث.

---

(1) ـ الدوبلا تسمى بالدينار الخمسيني، والإسبر أكثره تداولا في المعاملات العقارية والحسابات الجارية لمزيد من التفاصيل انظر: - L. Merouche, monnaies, Op-cit, p. 31

(2) ـ قيمة 1 دوبلة سنة عادلت 0,5 livre بريطاني سنة 1634 م ، ولتفاصيل أكثر انظر:

- le Père Dan, Histoire de La Barbarie et de ses Corsaires, Paris 1637, P. 106.

(3) - L. Merouche, Op-cit, PP. 30 – 31.

(4) - Ibid , PP. 39 – 41.

6 ــ 2 تدهور قيمة العملات النقدية وبوادر أزمة السيولة: (1817م ــ 1830م)

سبب تدهور قيمة النقد الجزائري واختلال المعاملات التجارية الداخلية والخارجية يعــود إلى تراجع نشاط القرصنة والغنائم، وكثرة الحصارات البحرية الأوربية التي قيــدت التجـــارة الخارجيـــة وتبادل السلع، دون نسيان الظروف الطبيعية القاسية كالجفاف والأوبئــة الـــتي أثـــرت في مـــردود المنتوجات الزراعية وشلت نشاط السكان، بالإضافة إلى تدهور الأمن التجاري والطرقـــات بســـبب امتداد الثورات الداخلية من شرق الآيالة إلى غربها، مما دفع بديوان دار الإمارة و الداي ومجلســـه إلى اتخاذ قرارات بتخفيض قيمة السلطاني مقارنة "بالبياستر الإسباني" محاولة منهم إنعاش التجـــارة مـــن جديد وفتح مجال الاستهلاك بعد تدهور القدرة الشرائية[1]، ففـــي عهـــد الـــداي حســـين" ســـنة 1232هـــ/1817م، أمر ببناء دار الجديدة داخل القصبة وأمر أمين السكة أن ينتقل إليها مـــن الـــدار القديمة، بغية ضرب قطع نقدية جديدة لتغطية العجز المالي والتجاري، لذا لمـــا حلـــت ســـنة 1236 هـــ/1821م أمر بضرب وصنع قطع السلطاني الذهبية الجديدة ونصف سلطاني وربعه [2].

أما القطع النقدية المسماة الدورو Douro الفضي ذو الأصل الإسباني، فأمر بضرب أصناف لها تحت اسم "ريال بـــجة"، ثم أرباع لها، هذا إلى جانب صنع وضرب نقد نحاسي بـــ 18 قطعة لـــثمن الريال، عوضا عن الدراهم الصغار القديمة وأصدر أوامر لقادة العسكر وكبار الموظفين باستعمال النقد الجديد في دفع رواتب الجند الإنكشاري وأصحاب العملات[3].

ولقد وافقت قيادات الأوجاق مبدئيا عن ذلك وعبرت عنه في السجل الرسمي للداي يوم 14 ذو الحجة 1232 هـــ الموافق 1817 م، كما أبدى القناصل الأجانب عن ارتياحهم لتلك الإصلاحات النقدية كوسيلة لبعث الاستثمارات وإنعاش القدرة الشرائية وتحسين الإنتاج والأسواق وإستمرار دواليب الإنفاق العام على العمران والأمن والوظائف وإستقرار قيمة الممتلكات العقارية كما أن قرار الداي في صك وضرب نقود جديدة تميز بإنقاص وتخفيض قيمتها من ثلاث أرباع إلى أربعة أرباع[4] والتي كانت على النحو التالي:

---

(1) - L. Merouche, Op-cit, P. 57

حدث نقص في ميزان الفضة الذي يعتمد في صناعة نقد الريال في عهد حسين باشا في ظل قلة المطر وإنتشار الجراد ، لمزيد من الحقائق و المعلومات أنظر : - الوثيقة رقم (3)

(2) ـ أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 147.

(3) ـ المصدر نفسه ، ص 147.

(4) ـ في مخطوط مؤرخ في شهر محرم 1232هـ ينتمي إلى عائلة القج، وضح الخلل الذي إنتاب الجانب الإقتصادي والحالة الإجتماعية المزرية بقسنطينة الناتجة عن تبديل قيمة النقد من 3 أرباع إلى 4 أرباع أي حوالي 5%. لتفاصيل أكثر انظر:

- Notes Chronologiques pour L'histoire de Constantine, S.N, In R.A 1895, PP.165 – 167

ــ 1 دورو = 6 بتاك شيك ، 2.5 دورو = 1 سلطاني
ــ 1 بياستر إسباني = ما بين 5 إلى 7.5 بتاك شيك ، 2 بياستر = 1 سلطاني
ــ 1 سلطاني = 15 بتاك شيك

ما نستنتجه من تلك التحولات المالية التي مست قيمة النقد المحلي أنها أدت إلى كثرة السيولة في العملات وتراجع قيمتها في الأسواق الداخلية مقارنة مع النقد الإسباني الذي سيطر على المعاملات التجارية الخارجية منذ1817م و أن مؤشرات القدرة الشرائية للموظفين وجند الإنجشارية كانت مرهونة بالوضع السياسي و الإقتصادي و المالي الذي كانت تتحكم فيه مداخيل الخزينة و تصرفاتها في الإنفاق العام ودفع رواتب الإنجشارية .

ومن جانب آخر فإننا نجد أن التقلبات في العملات لم تؤثر بنسبة كبيرة على مداخيل الموظفين وجند الإنجشارية بل دفعتهم إلى إكتناز الأموال خاصة نقد السلطاني لتأمين أوضاعهم الإجتماعية والمالية التجارية و تجلى ذلك في إمتلاك الدور و العقارات التجارية و حتى الضيعات الزراعية وهذا لايستثني بأنهم لم يتعرضوا لأزمات مالية ، فالشواهد التاريخية بينت بأن ما تعرضت إليه الأيالة خلال سنة1817م و 1818م من اجتياح للجراد ومجاعات وأمراض كالطاعون ومن تراجع في إنتاج الحبوب[1] إنعكست سلبا على مداخيل الخزينة و رواتب الإنجشارية في عهد عمر باشا ، وقد تكون تلك الظروف سببا في تراجع تعبئة المتطوعين من الجند من مناطق الأناضول العثمانية نحو الآيالة الجزائرية[2] و لتوضيح الرؤية حول النقد المستعمل في دفع الأجور سعينا إلى تحويل كل العملات الواردة في الفترة المحددة للبحث من 1659م إلى 1830م إلى نقد الريال أو السلطاني لمعرفة الفروقات الناتجة في الرواتب واختلافات الثروة.
بالإضافة إلى ذلك ارتأينا إلى تركيب جدول عن أهم العملات المتداولة و المستعملة من ذهبية وفضية و نحاسية.

(1) - L. Merouche, Op-cit, P.47.

(2) ـ عبد الجليل التميمي ،بحوث ووثائق ، المرجع السابق ، ص259

جدول رقم (1): قيمة النقود الذهبية المتداول

			L .Merouche	P.Ernest Picard	-Tachrifat L. - Merouche	L.Merouche
	النقود الذهبية	غرام من الذهب	ما يعادل من نقد "موزونة"[1]	ما يعادل من بتاك شيك[2]	ما يعادل من ريال بوجو[3]	ما يعادل من بياستر
N. Saidouni L Merouche	سلطاني القديم[4] **sequin Algérien**	3 إلى 3.5	108 موزونة	13.5	4.5[5]	02
L Merouche	سلطاني الجديد **Nouveau sequin Algérien**	3 إلى 3.5	108 موزونة	6.5 ثم 8 إلى 9[6]	2.25	02
	نصف سلطاني **demi sequin**	1.5 إلى 1.75	54 موزونة	6.75	1.125	01
	ربع سلطاني	0.75 إلى 0.87	27 موزونة	3.375	0.568	0.5

---

(1) ـ الموزونة نقد حسابي يساوي $\frac{1}{8}$ بتاك شيك أي 8 موزونة = 1 بتاك شيك لمزيد من المعلومات أنظر :

-L. Merouche, Op-cit, P 44.

(2) ـ بتاك شيك تعني بالتركية الدرهم الأبيض وفي اللغة الإغريقية Aspros معناها فضية بيضاء، أنظر :

- P.Ernest Picard, Op-cit , p.42

(3) ـ بوجو: كلمة تركية تعني النصف buçuk أو bûgû

و الريال بوجو يسمى بالبتاك قورد الفضي يعادل ثلاثة قطع من بتاك شيك أو ما يسمى بالدراهم صغار التي ضربت سنة1686م وأصبحت تستعمل في دفع أجور الإنجشارية لمزيد من المعلومات راجع :

- Tachrifat , Op-cit, P. 81

-L. Merouche, Op-cit, P. 39

(4) - Nacereddine Saidouni, l'Algérais Rural à la Fin de L'époque Ottomane (1791 – 1830), Beyrout , Dar Al gharb Al Islami , 2001, P. 241.

(5) ـ سنة 1691م: 1 سلطاني قديم يساوي 4,5 ريال بوجو = 2 بياستر= 3132 أسبر= 54 دوبلة ، أنظر:

-L. Merouche, Op-cit, PP. 35 – 39

(6) سنة 1723 م إلى 1775م : 1 سلطاني = 8 إلى 9 بتاك شيك ، أنظر:

-L. Merouche, Op-cit, P 44 .

الفصل الثاني

تنظيم جند الإنجشارية و رواتبهم

أولا : تجنيد المتطوعين

ثانيا : الجيش النظامي و الثكنات

ثالثا : الجيش غير النظامي

رابعا : القوانين الإنضباطية للجند النظامي

خامسا : الرواتب و عملية دفعها

أولا: تجنيد المتطوعين

كانت الحصارات البحرية الأوربية المتكررة على الجزائر المحروسة، والسيطرة الإسبانية على وهران وأحوزها وامتداد القطر الجزائري دوافع حقيقة لجعل ديوان الأوجاق يتخذ قرارات لتوسيع دائرة التجنيد و تجديد الهياكل الإنجشارية و الإدارية بموظفيها في المدن والأرياف بغية تحقيق الأمن الإجتماعي و الإقتصادي الداخلي و الخارجي،فكان من انشغالات رموز السلطة و الديوان الخاص استمرارية تجنيد المتطوعين الوافدين من الدولة العثمانية نحو الأيالة منذ عهد السلطان العثماني مراد الثالث (1574 م _ 1596م) الذي قلل من نفقات الجيش و كذلك السلطان مراد الرابع سنة 1632م الذي ألغى قانون التجنيد بالدشرمة مما أثر على حياة الإنجشارية فكانت تلك الظروف تمهيدا في عزوفهم عن الخدمة وإقبالهم على خانات تجنيد المتطوعين في أزمير و آيدين و آلاشهر و إزميت و يني شهر و أسكي شهر و كوتاهية و قونية و ديار بكر و بلاد الأرنؤوط بألبانيا [1] هذا إلى جانب تشجيع السلطة للأجيال من أبناء العثمانيين للإنضمام في الجيش و ممارسة الوظائف في المحيط العمراني الحضري و الريفي للتحكم في الظروف السياسية و العسكرية و الإدارية الداخلية وتفعيل العلاقات الخارجية الدولية الأوربية و مسايرة التحولات الإجتماعية و الإقتصادية .

رغم تململ العلاقات بين الأيالة الجزائرية و الدولة العثمانية نتيجة إلغاء نظام الباشاوات سنة 1659م منذ انتهاء عهدة إبراهيم باشا و إمتناع السلطان العثماني في إرسال واليا على الأيالة و سيطرة الأغوات على الحكم و تلاها استحداث نظام الدايات في عهد علي باشا شاوش (1710م_ 1718م) ورفض ديوانه الدعوة للسلطان من فوق المنابر إلا أن سلاطين الدولة العثمانية قدموا كل التسهيلات لإنجاح عمليات التجنيد نحو الآيالة ونظام أوجاقها، بانتقاء بعض المدن الأناضولية لتعبئة المتطوعين منذ النصف الثاني للقرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر الميلادي [2].

---

[1] ـ اختلفت مناطق التجنيد من البلقان وبحر إيجة و من أسيا الصغرى و تونس و طرابلس الغرب ، فكان المجندون خليطا من الأجناس التركية و الكردية و الفارسية و الألبانية و العرب. لمزيد من المعلومات راجع :
- خليفة حماش، المرجع السابق، ص 30 - 34.
- وليام سبنسر، المرجع السابق، ص 76

[2] ـ رغم الظروف التي عكرت صفوة العلاقات بين الدولة العثمانية و الآيالة الجزائرية ،مثل الضغوطات الانجليزية على الباب العالي لإطلاق سراح أسراها بالجزائر سنة 1800م ، وقرارات مؤتمر فيينا عام 1815م و استيلاء البحرية الجزائرية على السفن اليونانية تحت لواء الباب العالي سنة 1816م ،واستنكار قائد الأسطول العثماني سنة 1826م بانفصال الأسطول الجزائري عنه إلا أن عمليات التجنيد استمرت . لمزيد من المعلومات راجع : - خليفة حماش، المرجع السابق، ص 28 - 30.
- يحي بوعزيز ، الموجز في تاريخ الجزائر القديمة و الوسطة ، ج2 ، د. م . ج ، الجزائر 1990م، ص290 - 291

ومن المؤكد أن ظروف فشل إصلاحات السلطان مراد الثالث المالية و العسكرية و التي تضمنت تقليل نفقات الجيش وتخفيض العملة واستخدم دخلاء من المجندين الجدد غير المتدربين و المولوعين بالمناصب العسكرية لتحقيق مرائبهم مقابل دفع مبالغ مالية زيادة على ظهور الفتن الداخلية ساهمت في نفـــور بعض جند الإنجشارية من الخدمة المفلسة وأدت إلى تعديهم على الأملاك العامة للسكان فتفاقمـــت الحالة السياسية والعسكرية المتدهورة منذ أوائل القرن السادس عشر التي وافقت إلغاء النظم العسكرية السابقة كمبدأ تحريم الزواج وقانون التجنيد "بالدّشرمة"، [1] الأمر الذي ترتب عليه رغبة بعـــض الإنجشارية في التناسل وتوسيع دائرة الانتماء الوراثي والولوج في الحياة المدنية وتقدم البعض الآخر إلى مراكز تجنيد المتطوعين نحو الأيالة الجزائرية بهدف تغيير موطن ولادتهم وأنشطتهم بالهجرة إلى الأيالة الجزائرية التي كانت تتمتع بالأمان والمكاسب نظرا لما عرفته من نشاط مكثف في مجال القرصـــنة وكسب الغنائم في عهد القبطان باشا قلج المتوفي سنة 1587م [2].

ولقد أدت تلك الظروف إلى تراجع خبرتهم العسكرية نتيجة تضاءل ارتباطاتهم بثكناتهم وانشغالهم بالنشاط الصناعي والتجاري، وزاد في الأمر تعقيدا تعاقب إنهزاماتهم المتكررة في المناطق البلقانية أمام التوسع الروسي والحركات الإنفصالية ضد تعسف الحكم العثماني وبتفاقم الأزمة أصـــدر الســـلطان محمود الثاني سنة 1826م فتوى وجوب إبادة فلول الإنجشارية المتمردة وكلـــها مؤشـــرات ودوافـــع في تقدم الإنجشارية العثمانية إلى مراكز التطوع والخانات التي تؤمن هجرتهم نحو الآيالة الجزائرية[3].

ولكن هل هؤلاء الرجال المتقدمون إلى مراكز التطوع تكتمل فيهم صفة الإنجشارية الحقـــة؟ وما هي المواصفات التي أقرتها واتخذتها الآيالة الجزائرية في انتقاءهم وجلبهم إلى معسكراتها؟

من المؤكد أن وكيل الباشا المسمى "باش دائي"منحت له صلاحيات تعبئة [4] وتجنيدعددكبيرمن الإنجشارية الأناضولية دون معايير قائمة على انتقاء النوعية باعتبار أن المسجلين بالخان أوخيمة التجنيد أغلبيتهم جذبتهم الإغراءات و الإمتيازات المالية التي وعدوا بها بعد مغادرتهم بقاع الدولة

---

[1] ـ الدشرمة أو Devsirme جمع أبناء النصارى الصغار من المناطق البلقانية و تربيتهم تربية عسكرية عثمانية و على الشريعة الإسلامية و الطريقة الصوفية البكداشية ، لمزيد من المعلومات راجع :

ـ محمد أنيس ، الدولة العثمانية و المشرق العربي(1514-1914) القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ، بلا تاريخ ، ص 32

[2] ـ علاء موسى كاظم نورس، مدى مسؤولية الإنكشارية في تدهور الدولة العثمانية ،م . ت .م ، ع 25 ـ 26 ، جوان 1982 ص 103 ـ 104.

[3] ـ علاء موسى كاظم نورس، المرجع السابق، ص 104.

[4] ـ قبل نهاية القرن 18م، كانت الأيالة تختار المتطوعين ممن تتوفر فيهم صفات الشجاعة والأمانة والاستقامة التي تشترط في كفاءات الجندية الإسلامية، انظر: خليفة حماش،تجنيد المتطوعين ، المرجع السابق، ص 34.

العثمانية التي قامت بجزأرتهم واضطهادهم من سنة 1632 إلى 1826م [1] ، فقامت هيئة التجنيد بمساعدة بعض الموظفين العثمانيين المقيمين بالآيالة بدور تشويق المتطوعين بالقدوم نحو الجزائر نظرا لكثرة الغنائم والعطايا الناجمة عن الجهاد البحري ضد السفن البحرية المسيحية والحياة الرغدة ضمن مجتمع جزائري إسلامي متعايش ومتسامح [2].

وقد يكون للسلطان العثماني ضلوعا في تسهيل عمليات مغادرة الإنجشارية للتمكن من دواليب حكمه وقراراته و معالجة أعباء نفقاته،لذا أعطى كل الصلاحيات "للباش دايي" بتسجيل المجندين المتطوعين الرافضين للخدمة في الجيش العثماني للتخلص منهم بعد تخفيض نفقاتهم بالإضافة إلى الذين اختاروا الهجرة من الدولة العثمانية إلى الأيالة [3]، وحينما يتم تجنيد العدد المطلوب من الرجال الأناضوليين المتطوعين كان وكيل الباشا يسارع في نقلهم على متن سفن حتى لا يغيروا رأيهم، وذلك بالرغم من الآفاق المشجعة التي تبدو أحسن من الحياة البئيسة في قراهم ومدنهم الحزينة[4].

و قد تطلبت الإحتياجات العسكرية و الإضطرابات السياسية بالأيالة الجزائرية المحروسة في بعض الفترات زيادة في عدد المتطوعين الجند لصد التهديدات العسكرية الحدودية من قبل السلطان المغربي مولاي إسماعيل سنة 1100هـ الموافق لـ 1689م في عهد الداي شعبان الذي تميز حكمه باضطرابات سياسية وعسكرية شملت تمرد فرق جند الإنجشارية عليه بعد عودته من تونس سنة 1694م، و لمواجهة الأزمة أقدم على فتح خزينة القصبة وأمر بتوزيع أسهم مالية على الإنجشارية المساندين له فكانت الفتنة و الفوضى التي عجلت بقتله سنة 1695م، فخلفه رجلا مسنا اسمه أحمد أعجي و استخلفه الحاج حسن شاوش و لم يدم حكمه طويلا حتى انتخب الديوان الداي الحاج مصطفى في أوائل سنة 1111 هـ الموافق لسنة 1700م والذي خاض جبهتين من المعارك جبهة ضد الجيوش التونسية بقيادة الباي مراد و جبهة ضد جيش السلطان المغربي مولاي إسماعيل التي واجهها بستة ألاف من جند المشاة و ألف فارس، مما أثرت سلبا في بنية الجند و صفوفه وعلى الموارد المالية.[5]

---

[1] ـ خليفة حماش،تجنيد المتطوعين ، المرجع السابق ، ص 31

[2]-J.M . Venture de paradis, Alger au XVIII Siècle,in R.A 1896, PP. 39 – 41.

[3] ـ خليفة حماش، تجنيد المتطوعين، المرجع السابق، ص 32.

[4] ـ وليام سبنسر، المرجع السابق، ص 50.

[5] ـ أورد الدكتور محمد بن عبد الكريم بأن الإضطرابات السياسية التي عاصرها بن ميمون الجزائري أثرت في الموارد المالية ، لمزيد من المعلومات أنظر: ـ بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تحقيق وتقديم الدكتور محمد بن عبد الكريم، ش.و . ن .ت ، الجزائر 1972، ص 24 ـ 27.

فكانت من أولويات الحكم والنظام العسكري بالآيالة خلال المرحلة الإنتقالية بعد حكم الباشاوات إلى بداية حكم الدايات سنة1711 م إستمرارية تجنيد المتطوعين الإنجشاريين مـــن الدولـــة العثمانيـــة للإعتماد عليهم كقوة عسكرية لاستتباب الأمن السياسي والإداري و الإجتماعي بمساعدة المـــوظفين العثمانيين و الكراغلة وأعيان البلد، لما عرفته الأيالة من هزات أمنية داخلية تسببت فيها القبائل الثائرة وكانت أخطرها ثورة "الشريف بن الأحرش" سنة 1218هـ/ 1803 م وثورة عبد " القادر الشـــريف الدرقاوي"سنة 1220 هـ الموافق لـــ 1805م والتي ذهب ضحيتها الكثير من الجند الإنجشـــاريين مـــن النظاميين و غير النظاميين[1].

ففي رسالة من الداي عمر بن محمد إلى السلطان محمود الثاني 16 ماي 1815 م طالب فيها زيادة عدد الإنجشارية جاء فيها : يا حضرة السلطان بالنظر إلى قلة عدد الإنجشاريين فإننا نطلب منكم أن ترسلوا لنا عددا من الجنود من الأقاليم وإذا توفر لديكم ذلك فأرسلوهم إلينا [2].

ثم في رسالة أخرى بعث بها إلى نفس السلطان العثماني سنة 1816 م خلال الحملـــة البحريـــة الإنجليزية الهولندية على مدينة الجزائر بقيادة اللورد إكسموث يخبره فيها استشهاد الكثير من الأوجاق الشجعان وحاجته لمتطوعين عسكريين جدد [3].

ولما ظهرت مسألة السفن اليونانية التي استولت عليها السفن الجزائرية سنة 1816م و توتر العلاقات بين الأيالة و الباب العالي الذي أصدر قرار بوقف عملية التجنيد من الأراضي الأناضولية و الخانات التي كان يشرف عليها الوكلاء ظهر التجنيد عن طريق الأقارب، الذي ساهم فيه جند اليولداش وبعض الضباط المقيمين بالآيالة باستقدامهم لبعض الرجال خلال زيارتهم و تواجدهم عند أهاليهم في عدة مناطق من الأناضول العثمانية نحو الآيالة ولدى وصولهم يقدمونهم للخوجة الذي يسجلهم في سجلات الجند الجدد حيث يضبط يوم وصولهم و أسماء أبائهم وموطنهم الأصلي وحرفتهم الأصلية وعينات عن مرفولوجيتهم كالقامة ولون البشرة و في الأخير يعين لهم ثكنتهم و الأوده باشي الذي يشرف عليهم وفرقة الجند التي ينتمون إليها ضمن 420 أورطة (Orta) الوجق.[4]

و في غياب المصادر وضبت أهم سنوات القرن 19 م التي عرفت وتيرة التجنيد نحو الآيالة في ما يلي:

ـــ في1 من ربيع الأول سنة 1216هـ/ 1801 م : 117 رجلا.

---

(1) ـ عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق ، المرجع السابق، ص 238.

(2) ـ المرجع نفسه ، ص 247.

(3) نفس المرجع ، ص 254.

(4) - J.M. Venture de paradis, Alger au.. ,In R.A 1896, Op-cit, p. 40.

ـــ في 17 من ربيع الأول سنة 1216 هـ / 1801م : 279 رجلا.
ـــ أواخر رمضان 1220 هـ / 1805م : 24 رجلا[1].
ـــ سنتي 1815 ـــ 1816 م : 1290 رجلا[2].
ـــ في جمادي الأخيرة 1234 هـ / 1819م :قدم إلى الجزائر عبر جبل طارق 09 متطوعين
ـــ سنة 1234 هـ / 1819م : 27 متطوعا عبر الشركة التجارية (Mécréant Dimitri).
ـــ سنة 1235 هـ / 1820م : قدم من ليفرونة عبر سفن تجارية 02 من المتطوعين.
ـــ الربيع الثاني سنة 1235 هـ / 1820م : 127(Mécréant Dimitri).
ـــ ذي القعدة 1235 هـ / 1820م : 85(Mécréant Dimitri).
ـــ سنة 1239 هـ / 1824م : 93 متطوعا عبر سفن تجارية إنجليزية.
ـــ الربيع الثاني 1240 هـــ / 1825م : 85 متطوعا عبر سفن تجارية فرنسية.
ـــ سنة 1241 هـ / 1826م : 155 متطوعا عبر سفن إنجليزية.
ـــ سنة 1242 هـ / 1827 م : 97 متطوعا عبر سفن تجارية[3].

وحسب الدراسة الإحصائية التي قام بها مارسيل كولومب في سجلات و دفاتر الجند الإنجشـــارية توصل إلى أن عدد المجندين ما بين سنة 1801 م إلى 1809م بلغوا 2264 مجندا ثم ارتفع العدد سنة 1820م إلى 4115 مجندا، لكنه تراجع إلى 2154 مجندا ما بين سنة 1821م إلى سنة 1830م [4].

إلى جانب ذلك كانت عمليات التطوع و التجنيد لا تقتصر فقط على التعبئة المنظمة في الأناضول بل كانت قواعده كذلك الهجرة المنظمة عبر التجار والأقارب من خارج الآيالة و التجنيد الداخلي من قبل العائلات العثمانية المستقرة عبر أجيال خلت، بالإضافة إلى مساهمة ودور الكراغلة في تسجيل وتجنيد أبناءهم كمتطوعين في النظم العسكرية، بغية تمكينهم من تقاضي أجور مستديمة و حصولهم على ترقيات عسكرية وحتى الإدارية بحكم ممارستهم للوظائف وتطلعاتهم في حيازتها لأبنائهم، ورغم تلك الحواجز إلا أن الكراغلة تمكنوا من الترقية في مناصب إدارية سامية بعد حيازتهم على ثقة السلطة وخير مثال على ذلك تعيين "حسين داي" "الحاج أحمد" الكرغلي بايا على بايلك قسنطينة وإلى جانب ذلك فالكراغلة المنظمين إلى الجند النظامي كانوا كثيري العدد وموزعين في كامل أنحاء الأيالة وخاصة في وادي الزيتون الواقعة في سفح جبل فليسه حيث عددهم وصل إلى حوالي 8 إلى 10

---

(1) Marcel Colombe, Contribution à l'étude de Recrutement de l'odjak d'Alger,in R.A1943,P.173

(2) ـ عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص 237

(3) - Marcel Colombe, Op-cit, PP.178 - 179

(4) - Ibid, P.180

آلاف جندي مسجلين رسميا في الجيش النظامي ولهم أجور منتظمة، وكثيرا ما يتقاضونها عن طريـــق وكلاء من اليهود[1].

ثانيا: الجيش النظامي والثكنات:

بوصول المنخرطين والمجندين الجدد إلى ميناء مدينة الجزائر يدمجون في ثكنات الجزائر والمسماة بدار جنتشيري Dar-jenitchérie أو Jekichérie عند الجزائريين أو كما يسمونها الأوربيون Cacheries والمصنفة إلى عدة غرف تحتوي مجموعة من الجند الإنجشاري الجديد Yeni-Yoladach أو يولداش جدد، يخضعون للتجارب و التدريبات العسكرية وتلقين القوانين الإنضباطية، ويقوم بخدمتهم أسرى مسيحيين من هدايا البايلك[2]، وكانت مدينة الجزائر تحتوي على ثمانية ثكنات كبرى منها القديمة العمران "إسكي Eski Dar Jenitchérie " أو الحديثة العمران الشرقي Yeni Dar Jenitchérie والتي تختلف في هندستها حسب طاقة استعابها لعامة الجند ، ويمكن أن نوضحها ونعرفها حسب المعلومات المؤرخة في سنة 1158 هـ الموافقة لـــ 1745م ، والمستنبطة في سجلات ودفاتر رواتب الجند العثمانيين والتي بحث في جبها الباحث JEAN DENY العارف باللغة التركية سنة 1921م بتكليف من وزير المعارف الفرنسي لتحسين وضعيتها ، فوضبها و رتبها إلى ثلاثة أجزاء ثم قسم الجزء الأول إلى أربعة أقسام حيث يحمل القسم الأول دراسة عن سجلات الإنجشارية و البايلك .

---

(1) - في عام 1621 م تم وضع قائمة دقيقة لكل العائلات التي تقطن مدينة الجزائر، فكانت العائلات العثمانية ثلاثين ألف والجزائرية سبعة وتسعين ألف واليهود عشر ألاف، لمزيد من التفاصيل انظر:

- حمدان بن عثمان خوخة، المصدر السابق، ص 155
- جمال قنان، المرجع السابق، ص 75.

- H.D Grammont, Relation Entre La France et La Régence d’Alger au XVIII siècle, In R.A 1879 PP. 95 – 114, PP. 134 – 160

(2) - اختلف المؤرخون الذين عاصرو الفترة و المعاصرون في كتابة كلمة و مصطلح يني يولداش ف Haedo- ذكرها ذكرها و كتبها بـ youldachi و الرحالة peyssonnel بـ yoldach أو Youldas أما في كتابات Venture de Paradis فلقد كتبها بـ yoldach وأضاف لهذه الرتبة العسكرية صفة الجديد بـ يني yeni والتمرس والتدرب والأقدمية في الخدمة العسكرية في مدة زمنية بإسكي ESKI .
أما في معجم الألفاظ التاريخية لـ "ذهبان"فإن أصل كلمة يولداش تتألف من " يول" و تعني: الطريق و "داش" ومعناها : الأداة ، في حين منح الأستاذ خليفة حماش للكلمة أو المصطلح المعنى التناسقي، العسكري الوظيفي، فشرح كلمة يني yeni: وتعنى الجديد أو الحديث و كلمة youldach يولداش مركبة من يول YOL وتعني الطريق أو الدرب ثم أداة داش DACH التي تستعمل لإشتقاق أسماء المشاركة و تعني الرفيق . لمزيد من التفاصيل أنظر :
- خليفة حماش ، أهمية المصطلحات التركية في دراسة التاريخ و الحضارة الإسلامية ، تحية و تقدير للأستاذ خليل الساحلي أغلو، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات ،ج1 ، زغوان 1997، ص152-153
-J.M. Venture de Paradis, Alger au.. ،in R.A 1896, PP. 65-66

الجدول رقم02 : ثكنات مدينة الجزائر وطاقة استعابها

عدد اليولداش ــ أوجاق ــ غرف[1]	إسم الثكنة
ــ 1833 يولداش ــ مكونة من 72 أوجاق ــ31 أوده لاري (غرفة)	جنتشيري أوسطاه موسى
ــ 1.161 يولداش ــ مكونة من 63 أوجاق ــ 28 أوده لاري	دار يني جنتشيري باب عزون
ــ 1.516 يولداش ــ مكونة من 55 أوجاق ــ 24 أوده لاري	جنتشيري متاع علي باشا
ــ 1.266 يولداش ــ 60 أوجاق ــ 26 أوده لاري	ثكنة صليح باشا
ــ 1.089 يولداش ــ 60 أوجاق ــ 31 أوده لاري	إسكي دار جنتشيري متاع القديمة
ــ 856 يولداش ــ 38 أوجاق ــ 19 أوده لاري	يني دار جنتشيري متاع الجديدة
ــ 899 يولداش ــ 48 أوجاق ــ 27 أوده لاري	جنتشيري موكارير
ــ 602 يولداش ــ 27 أوجاق ــ 15 أوده لاري	جنتشيري متاع يالي (الدروج)

(1) - J. Deny, Les Registres de Solde des Janissaires, Conservés à la **B.N.A**, In R.A1920 PP.223- 260.

وتدعى غرف عزاب الجيش الإنجشاري في الثكنات بـــ "بكار أوده لرى"[1] و تنقسم فـــرق جنـــد الإنجشارية إلى 424 أوجاق من العثمانيين و الكراغلة، وكل أورطة تنقسم إلى سفرات وكل ســـفرة تكون مجموعة من جند يني يولداش [2].

لقد اختلف المؤرخون عامة الذين عاصروا الفترة العثمانية منذ حلول القرن السابع عشر الميلادي إلى غاية العقد الثالث من القرن التاسع عشر الميلادي في وضع إحصائيات لتعداد جنـــد الإنجشـــارية بالآيالة الجزائرية وحتى الذين أرادوا تغيير الحقائق و الجذور التاريخية العثمانية خلال الفترة الإستعمارية الفرنسية وما بعدها، كانت إحصاءاتهم تتميز بالوصفية دون معلومات إحصائية دقيقة ،وقد يكـــون ذلك بسبب منعهم من ملامسة الدفاتر[3] الخاصة بالجند وأجورهم، أو جمعوا الحقائق عـــن طريـــق الرواية دون تشريح المخطوطات.

ولقد وضبت ما أمكن جمعه من أهم المصادر والمراجع لإلقاء نظرة عن تعداد الجند الإنجشاري من بعض الرحالة و السفراء الأجانب الذين زاروا الآيالة الجزائرية العثمانية وكذلك المحليين الذين دونـــوا عن تلك الفترة وحتى من خلال مؤرخي الفترة الإستعمارية والمعاصرة وحاولـــت بمنـــهج المقارنـــة الوقوف على التعداد الأقرب من الحقيقة معتمدا على مقياس مدة مكوث وإقامة المؤرخ أو الرحـــال أو السفير ومدى إحتكاكه بالإدارة و الجيش، بالإضافة إلى الفترات التي تميزت بالإستقرار السياســـي وخاصة بعد 1711م و التي تزامنت مع إستقرار الصرف والعملات و الظروف التي أحاطت بتوافـــد المجندين العثمانيين من الأناضول إلى الأيالة منذ تصدع نظام التجنيد على الدشرمة في الدولة العثمانية سنة 1592م ، لذلك إذا نظرنا إلى ما ذكره "هايدو" نجد أن العدد أقرب إلى الحقيقة لمدة إقامته بالآيالة واحتكاكه بالعثمانيين و معاصرته لموجة المتطوعين من الأناضول نحو الجزائر بعد عزوفهم عن الخدمة في الدولة العثمانية في عهد مراد الثالث من 1574 م إلى 1581 م ، ومن جهة أخرى يمكـــن أن نعتـــبر التعداد الذي ذكره السفير الفرنسي"فونتير دو باردي" أقرب إلى الواقعية التاريخية بحكم تقربـــه مـــن الداي" محمد بن عثمان باشا" ومن الديوان و الهياكل الإدارية و موظفيها و الأجهزة العسكرية،ولكن

[1] - J. Deny, Op-cit, P. 213.

[2] - J. M .Venture de Paradis, Alger au…, In R. A 1896,Op-cit,P. 57

[3] ـ الدفاتر الخاصة بالجند مقسمة إلى أربعة أجزاء، الجزء الأول تحت عنوان "عسكر متفرقات"، والجزء الثاني بالخط العريض "جاوشان"، والثالث يحمل عنوان "جماعات متقاعدان والأغوات والجزء الرابع والأخير "تعداد الجند" ويسمى دفتر الرواتب و باللغة العثمانية Defteri, Mevadjibat, Yenitcheriyan Dergdhi Ali ويسمى كذلك علوف دفتري لمزيد من المعومات أنظر : - J.Deny, Op-cit, PP. 30 - 27

لم نجد من أخبار تدل على أنه اطلع على السجلات الرسمية الحكومية كدفتر التشريفات الذي اعتمد في عهد حكم الداي محمد بن عثمان باشا والذي احتوى على جوانب هامة متعلقة بالحياة السياسية و الإقتصادية والعسكرية خاصة عن المجندين و أحوالهم ، ورغم ذلك فإن تعداد جند الإنجشارية النظاميين الذي حدده فونتير دوبارادي مابين 7000 إلى 8000 إنجشاري سنة 1789م أقرب إلى ما أورده من قبله القنصل النمساوي ستانداري بـ 7000 إنجشاري سنة 1765م ،وليس بعيدا عن التعداد الذي توصل إليه جون ديني خلال دراسته لسجلات الإنجشارية و رواتبهم فذكر أن العدد الإجمالي للجند النظامين وصل إلى11897 جنديا نظاميا موزعين على 424 وجقا منهم 2545 جنديا في حالة لا تسمح لهم بأداء مهامهم العسكرية إما لأسباب مرضية أو لحيازتهم على العطلة السنوية و بالتالي فإن العدد الفعلي للخدمة العسكرية يكون بـ 9352 جندي نظامي والذي يزيد بقليل عن العدد الإجمالي للجند النظاميين بثكنات مدينة الجزائر والمحدد بـ 9222 جندي يولداش .

إنطلاقا من التقارب والتضارب في أرقام عدد الجند النظاميين في فترات تاريخية مختلفة مابين 1632م إلى1829م نستنتج أن إحتياجات سلطة الأيالة من جند الإنجشارية كانت مابين 7000 إلى 9000 جندي نظامي من سنة 1632م إلى 1815م منهم 3041 جندي إنجشاري في حالة الخدمة بالنوبات والمحال و يضاف إليهم عدد هائل من الإحتياطيين وكذلك الذين هم في عطلة سنوية، فهذا العدد من الجند نجده أقرب إلى ما ذكر في دفتر التشريفات بـ 3661 جندي إنجشاري سنة1829م و قد يكون شمل جند النوبات والمحال وحتى من الإحتياطيين و جند الكراغلة و فرسان زواوة الذين أصبحوا يسجلون في سجلات الرواتب و يستعين بهم الحكام لتثبيت سلطتهم منذ 1817م.

ورغم ما ذكره المؤرخون والسفراء و الرحالة عن تعداد جند الإنجشارية في تلك المرحلة ، إلا أن ما أورده أحمد الشريف الزهار عن أخبار الداي محمد باشا سنة 1230 هـ _ 1814 م بتصحيحه سجلات رواتب الجند التي كانت لا توافق سجلات تعدادهم و التي أضعفت الخزينة بفعل الإختلاسات تجعلنا نشكك في مصداقية السجلات الخاصة بأعداد الجند استنادا إلى ما ذكره" بأنه كان يعلم أن عددا كبيرا من الجند من الموجودين كان بتسلم مرتبات و مخصصات الجند المفتعل فأمر عندما تولى الحكم بتصحيح دفاتر الجيش و إلغاء مرتبات الذين لا وجود لهم " . [1]

أما عن مرحلة مابين 1815م إلى 1822م فقد اتسمت بتراجع تعداد الجند لكثرة الأمراض و توقيف عملية تجنيد المتطوعين من الأناضول نتيجة انتهاج الباشا "علي خوجة" سياسة التصفية ضد الإنجشارية

[1] ـ أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص 115

خلال حكمه مابين 1817م إلى 1818م حيث قضى على عصيان الإنجشارية وحطم شوكتهم بعـدما استعان ببعض فرسان وجيش قبائل زواوة ،وذلك ما أكده القنصل الأمريكي شالر أن عـدد جنـد النظاميين أصبح 4000 جندي نظامي سنة 1822م و هو يقارب العدد الذي توصـل إليـه مارسـيل كولومب سنة 1820م بـ 4115 مجندا [1].

وتلك المعطيات عن تعداد الجند النظامي و تراجعه في المرحلة الثانية تختلف تماما عن الدراسة التي قام بها Louis Rinn المستشار الرئيسي في شؤون الأهالي الجزائريين خلال الفترة الاستعمارية حول عـدد جند الإنجشارية وقبائل المخزن في أواخر العهد العثماني حيث توصـل إلى أن الجنـد الإنجشـاريين النظاميين بلغوا 5368 إلى جانب الجند الإحتياطيين الذين بلغـوا 2080 و يضـاف إلـيهم جنـد الكراغلةبـ7536 ، و بالتالي العدد الإجمالي 58934 جنديا إنجشاريا لهم مؤهلات حربية، وذلك شيء مبالغ فيه، قد يكون القصد منه تضخيم القوة العسكرية من المشاة والفرسان حـتى تكـون نوايـا الاستعمار الفرنسي تظهر بمظاهر الدولة العظمى التي استطاعت مسح كل آثار ذلك الجيش العثماني المضطهد للجزائريين حسب رأيه .

ـــ دار السلطان تضم 5092 جندي عثماني قابلين لحمل السلاح و 300 شاب مسجلين كاحتياطيين في فرق الإنجشارية و 3450 كرغليا [2].

ـــ بايلك وهران يضم 156 جنديا إنجشاريا و كرغليا والقادرين على حمل السلاح 1300 شاب عثماني و3450 كرغليا[3].

ـــ بايلك التيطري: 120 جندي إنجشاري و230 زبنطوط من الجيش الاحتياطي و250 شابا عثمانيـا و636 كرغليا[4].

ونظرا لنقص المصادر حول تعداد الجند فلقد سعينا إلى بلورة ما ورد في بعض المصادر و المراجـع للخروج بجدول يمثل اختلاف تعداد الجند حسب كل مؤلف و مؤرخ و رحالة و سفير.

---

(1) - Marcel Colombe, Op-cit, P.180

(2) - Louis Rinn, le Royaume d'Alger sous les Derniers Dey, Alger 1900, P . 21.

(3) - Ibid,P. 50.

(4) - Ibid,P. 16.

ولتفاصيل أكثر، أنظر:

-H. Federman et Aucapitaine , Notice sur l'Histoire d'Administration du Beylik de Ttitteri , In R.A 1865, PP. 280-301

الجدول رقم: 03 : تعداد جند الإنجشارية في مؤلفات المؤرخين

المؤرخ	السنوات	عدد جند الإنجشارية
ديغو دي هايدو[1] ر Haedo	1578 م ــ 1581 م	6000 إنجشاري
قرامون، ش. د[2] Grammont .H.D	دراسة تاريخية عن سنة1621م	20.000 إنجشاري+ 10.000 احتياطي
Peysonnel jean André [3]	1724 م ــ 1725 م	12.000 إنجشاري
Laugier de Tassy[4]	1724 م	12.000 إنجشاري
J.Deny[5]	1745 م	9322 إنجشاري
القنصل النمساوي Standarey[6]	1765 م	7000 إنجشاري
محفوظ قداش [7]	29 جوان 1775 م	6000 إنجشاري ضد حملة oreilly
Venture de Paradis[8]	1789 م	7000 إلى 8000 إنجشاري
الأمير Toscan Pananti[9]	1813 م	4000 إلى 5000 من المشاة الإنجشارية
عبد الجليل التميمي[10]	1815 م	12000 حسب رسالة عمر بن محمد باشا إلى السلطان
Shaler القنصل الأمريكي[11]	1822 م	حوالي 4000 إنجشاري
دفتر التشريفات[12]	1829 م	3661 إنجشاري

---

(1) - Diego De Haedo, Topographie et Histoire Générale d'Alger, trad de Dr monnereau et A. Berbrugger,éd Bouchene , 1998, P. 78

(2) - H.D Grammont, Op-cit, PP. 134 –160, PP. 225 – 240.

(3) - Peyssonnel et Desfontaines, Voyage Dans Les Régences de Tunis et d'Alger, Pub, par M. Dureau de malle, Paris,librairie decide 1838, P. 404

(4) - Laugier de Tassy, Histoire du Royaume d'Alger, A. Amsterdam, Henri du sauzet , M. DCC. XXV, P. 204.

(5) - J. Deny, Op-cit,P. 36.

(6) - سلفاتور بونو، العلاقات بين الجزائر وإيطاليا خلال العهد التركي، ترجمة أبي القاسم بن التومي، مجلة الأصالة،ع 6- 7، 7، 1972، ص.177.

(7) - Mahfoud Kaddache, Op-cit, P. 125.

(8) - Marcel. Colombe, Op-cit, P. 96.

(9) - Moulay Belhamissi, Alger la Ville aux Mille Canons,E. N. L, Alger 1990, P. 96.

(10) - عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص 247.

(11) - W. Shaler, Esquise de l'État d'Alger, tra, de l'Anglais et Enrichi de note M. Bianchi , Ladovcat, Paris 1830, p. 39.

(12) - Tachrifat, Op-cit, PP. 34 – 35

1 ــ النوبات والمحال

مدة انتقال الجندي الإنجشاري من صفة اليولداش الجديد Yeni-Yoldach إلى صــفة اليولــداش القديم Eski-Yoldach في الثكنات الثمانية بمدينة الجزائر تدوم سنتين إلى ثلاث سنوات حسب ما ذكر حمدان بن عثمان خوجة بأن مدة الترقية الفاصلة من رتبة يني يولداش إلى إسكي يولداش ومن هــذا الأخير إلى رتبة باش يولداش تستغرق سنتين إلى ثلاث سنوات" لا يتقدم في الرتبة إلا بعــد مــرور الوقت الذي يحدده القانون ولكي يصبح الجندي قائدا يجب أن يقضي على الأقل عامين " [1]يهيأ بعد بعد ذلك لأخذ مناصبه في النوبات أو في معسكرات المدن الحساسة في ربــوع الآيالــة، ويــدخل اليولداش في صفة الإلزامية في الخدمة العسكرية في النوبة الجديدة لمدة سنة مع بداية الربيع و تمــونهم سلطة البايلك وبعض قبائل المخزن [2] وللعلم أن النوبة تتكون من فرق صغيرة العدد تسمى السفرات السفرات [3].

ويجمع بين النوبات عبر أقاليم الآيالة مراكز المراقبة المسماة Konaq التي تشرف علــى الطــرق الرئيسية غايتها تحقيق الأمن التجاري وتنقل الأشخاص والأموال وتساعدها في مهامها قبائل المخــزن التي لها وزن عسكري و إجتماعي و إقتصادي في مراقبة الأسواق وطرق المواصلات[4].

فكانت نوبة بسكرة المتكونة من أغا النوبــة و الكاخيــة أو الكاهيــة وبــاش بولوكباشــي وبولوكباشي و خوجة و باش أوده باشي و أربعة أوده باشية ثم باش يولداش و شاوش جند اليولداش تقوم بحماية أملاك الناس و الأسر المحلية و الأسواق الأسبوعية و تنقل السلع و البضائع خاصة مــن هجمات عرب الصحاري [5] مما جعلها تتقاضى بعض الترضيات العينية أو مبالغ مالية من الرسومات الظرفية التي تسمى "برسوم الراية". [6]

---

(1) - حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص 121

(2) - أنظر الملحق رقم (4):جرد حسابي لمؤونة الإنجشارية

(3) - E. Vayassettes, Histoire de Constantine sous les Derniers beys Depuis l'invation jusqu'à l'occupation 1837, arnolet، Paris, 1869, PP. 15 - 35

(4) - Mahfoud Kaddache, Op-cit, P. 23.

- لمزيد من المعلومات حول توزيع النوبات أنظر الملحق رقم (25)

(5) - رسالة بعث بها الحاج أحمد باي إلى حسين بشا في ذي القعدة 1242 هـ يخبره عن حالة الزراعة في بسكرة ووقوف شيخ العرب إلى جانب اليولداش لصد هجمات عرب الصحاري ، لمزيد من المعلومات أنظر: الملحق رقم (5)

(6) - Tachrifat, Op-cit, PP. 71 – 74.

و لم تكن كل سفرات نوبات الآيالة بنفس الدرجة و الإمتيازات، بحيث نجد سفرات ثكنة القصر بدار الإمارة وسفرات القصبة تختلف في التشكيلة العسكرية والمهام و في المؤونات حسب ما وضحه "دفتر التشريفات" عن تشكيلة السفرتين .
ـــ سفرات ثكنة القصر: السفرة الأولى تتكون من أغا وأوده باشي ووكيل الحرج و ستة عشر يولداش أما السفرة الثانية فتتكون من خوجة الثكنة وأوده باشي و وكيل الحرج وخمسة عشر يولداش
ـــ سفرات القصبة : السفرة الأولى تحتوي الأغا و أوده باشي و وكيل الحرج وخمسة عشر يولداش والطباخ، أما السفرة الثانية فتحتوي على الكاهية و أوده باشي و وكيل الحرج و ستة عشر يولداش والطباخ ، في حين تتشكل السفرة الثالثة من أوده باشي و وكيل الحرج و ستة عشر يولداش ثم الطباخ و باش طوبجي [1].

وتعد النوبة بمثابة هيئة عسكرية وإدارية تجمع التقارير عن القبائل القريبة منها خاصة بما يتعلق بجباية الضرائب ،وللأغا كل الصلاحيات الإدارية العسكرية في مراقبة الباي و عزله بأمر من الداي ،وإليك جدول يوضح تعدد الجند الإنكشاري بالآيالة سنة 1245 هـ / 1829م حسب عدد النوبات وسفراتها وكذلك المحال وسفرات القصبة والقصر حسب ما ذكر في "دفتر التشريفات ".

[1] Tachrifat, Op-cit , p. 32

جدول رقم 04:جدول النوبات" سنة 1829

النوبات [1]	عدد السفرات	عدد الجند بمختلف رتبهم في السفرات	العدد الإجمالي
نوبة زمورة	02	14 + 14	28
نوبة مستغانم	05	17+15+16+16+ 14	78
نوبة وهران	10	16+16+16+15+16+16+16+16+14+15	156
نوبة قسنطينة	05	15+14+15+16+ 13	73
نوبة بونة	05	15+14+14+14	71
نوبة بسكرة	04	16+16+16+15	62
نوبة بجاية	03	14+15+15	44
نوبة تبسة	02	14+ 15	29
نوبة تلمسان	05	16+16+15+16+13	76
نوبة معسكر	03	15+14+13	42
نوبة جيجيلي	02	15+ 14	29
نوبة قشتولة	04	15+16+16 15	62
نوبة كاف الزجالة	02	15+ 14	29
نوبة حمزة	01	15	15
نوبة تامنفوست	01	15	15
نوبة بني جنات	02	15+ 15	30
نوبة المنار	01	15	15
نوبة ثكنة الحاج علي باشا	01	15	15
نوبة ثكنة مرسى الذبان	01	15	15
المجموع	**64**	**884**	**884**

[1] - Tachrifat, Op-cit, PP. 34 - 35

جدول رقم 05: محال الآيالة سنة 1829

المحلة [1]	عدد الخيم "خبة"	طاقة استيعاب كل خيمة	العدد الكلي
محلة التيطري	8 خيم 3 خيم 4 خيم	14 جندي إنجشاري 13 جندي إنجشاري 11 جندي إنجشاري	112 39 44 195
محلة الشرق	60 خيمة 16 خيمة 04 خيمة	14 جندي إنجشاري 13 جندي إنجشاري 11 جندي إنجشاري	840 208 44 1.092
محلة الغرب	01 خيمة 40 خيمة 15 خيمة 04 خيمة	15 جندي إنجشاري 14 جندي إنجشاري 13 جندي إنجشاري 11 جندي إنجشاري	15 560 195 44 814
مجموع المحال	**155 خيمة**		**2.101**

جدول رقم 06 : جدول سفرات مدينة الجزائر

الثكنات [2]	عدد السفرات	عدد الجند بمختلف رتبهم	العدد الإجمالي
ثكنة القصر	01 01 02	19 18 37	**96**
ثكنة القصبة	01 01 01 03	19 20 20 59	

(1) - Tachrifat, Op-cit, P. 35

(2) - Ibid. p.36

وبالنسبة للمحال فلهم رحلتان في السنة رحلة في الشتاء ورحلة في الربيع تحضران بعد تشكيل عدد فرقها و خيامها وضبط حركيتها واتجاهها و مهامها في جباية الضرائب وتعيين بعض شيوخ القبائل والأوطان لتأمين تموينها بالإضافة إلى التعزيزات المقدمة من البايات الذين يقومون بنقل أخبارهم لسلطة الدايات وتكون كل تلك التحضيرات مقننة [1].

وتتشكل المحلة من أغا المحلة وخليفته أو كاهيته ومن بولوكباشي و أوده باشي و خوجة مسؤولا عن كل طلبات المحلة بالإضافة إلى توظيف شاوشين لهما صلاحية دفع الرواتب و أساشي باشي أي طباخ المحلة ومعاونيه ثم سقى باشي لتوفير الماء و وكيل الحرج ومجموعة من اليولداش المشاة والفرسان [2] أما مدة الخدمة وزمن جباية الضرائب فتصل إلى شهرين بالنسبة لمحلة بايلك التيطري وأربعة أشهر لمحلة بايلك الغرب وستة أشهر لمحلة بايلك الشرق[3].

كما يختلف عدد الخيام ونوعيتها "الخبة" وطاقة استعابها من محلة لأخرى حسب الطبيعة الجغرافية للبايلك وعادات السكان وتقاليد القبائل والأوطان ، فمحلة التيطري تحتوي على خمسة عشر خيمة، أما محلة الغرب فكانت لها ثمانون خيمة لما كانت مازونة عاصمة بايلك الغرب ثم تراجع العدد إلى ستين خيمة عندما أصبحت معسكر هي العاصمة و نفس العدد لمدينة وهران بعد تحريرها من الإسبان سنة 1792م ، في حين محلة بايلك الشرق كانت تتكون من ثمانين خيمة. [4]

وتتم عملية تبديل المحال كل ربيع بالتناوب و قد يلتحق بالمحال بعض جند الإنجشارية الذين استقروا بالمدن أو ببعض القبائل و الأسر المحلية ، وقد لا توظف بعض الخبة في الخدمة بالمحال في الأوطان و يحتفظ بها في المدن مثلما كان الحال لإحدى خبة مدينة قسنطينة التي وظفت في موضع القصبة [5] .

ومن هذا المنطلق التاريخي نستشف أن بعض الجند الإنجشاري كانوا يفضلون الحياة البدوية عن حياة المدن الحضرية المتميزة بصراعاتها السياسية و إلتزاماتها العسكرية لأن المظهر الريفي عاملا للإستقرار والمصاهرة و مقللا من نفقات الإستهلاك لدى الجند.

---

[1] -J.M. Venture de Paradis, Alger au …, In R. A 1896, Op-cit, P. 53.
- حافظت الهياكل العسكرية الإدارية ودواوين سلطة الدايات على توثيق كل حركية و نشاط المحال ، لمزيد من المعلومات أنظر : - الملحق رقم (6) :وثيقة من سجل جند المحلة و الأماكن المحصنة

[2] - J.M. Venture de Paradis, Alger au …, In R. A 1896, Op-cit. P 52

[3] - Tachrifat, Op-cit, P. 35.

[4] - Mahfoud Kaddache, Op-cit, P. 138

[5] - هناك تناقض في عدد خيمات المحلة بدفتر التشريفات حيث إحتوت صفحة رقم 32على 60 خيمة، بينما الصفحة رقم 35 احتوت على 80 خيمة، لمزيد من المعلومات،أنظر: - Tachrifat, Op-cit, P. 35

ثالثا: الجيش غير النظامي

اعتمدت سلطة أيالة الجزائر منذ المنتصف الثاني من القرن السابع عشر في إرساء قواعد حكمها وهياكلها الإدارية في الأوطان والأرياف على بنية القبائل المخزنية و نظمها العسكرية التي كانت نموذجا أساسيا في التطور الإداري و الإقتصادي الإجتماعي العثماني بالجزائر بفعل سند العثمانيين الذين نجحوا في تكوين تجمعات قبلية إصطناعية متميزة في أصولها، ومستقرة في حدود أرضية إقليمية مشاعة بينهم ومرتبطة بحكم و إدارة شريانها سلطة البايلك ودواوين الآيالة[1].

وكانت حاجة الإدارة العثمانية لتدعيم قراراتها توسيع نفوذها في الأرياف والأوطان لإستتباب الأمن الإجتماعي و الإقتصادي و ترسيخ التواصل مع شيوخ القبائل المخزنية وإرساء المشاركة الفعلية في تمويل الجند الإنجشارية بجند غير نظامي من الفرسان في المحال الثلاث للبايلك وحتى تدعيمه خلال الحروب والثروات الداخلية،ومن جهة أخرى فإن إشراك الجيش غير النظامي يخفض من النفقات العامة للخزينة وليس لضآلة العنصر العثماني كما أورده بعض المؤرخين و الباحثين [2]فحاجة الباشاوات من الأموال والثروات الضخمة جعل الديوان الخاص يقنن الجهد الجبائي لقبائل المخزن بصبغة إدارية وعسكرية و إمتيازات فلاحية خاصة في مستهل القرن الثامن عشر الميلادي الذي تميز بتدهور القرصنة وتفاقم الظروف الطبيعية القاسية والأوبئة[3].

لذا كان من أولويات سلطة الآيالة استدامة وفاقها وتعايشها بقبائل المخزن لما لها من انعكاسات إيجابية على الوضع المادي المترف الذي كانت تعيشه العائلات العثمانية وخاصة الموظفين السامين والعسكريين الذين سعوا إلى زيادة ثرواتهم مستغلين في ذلك النشاط الإقتصادي والكثافة السكانية لقبائل المخزن التي كانت أكثر تعداد من الطوائف العثمانية و الكرغلية.

ومن جهة أخرى فإن مسعى سلطة الآيالة بإدراج أفراد القبائل في المهام الإدارية وفتح الإمتيازات الإقطاعية والملكية لهم رغم دفعهم لضريبية العشور والزكاة العينية على المحاصيل الزراعية و الحيوانية جعلت عدة فرسان من قبائل المخزن يندمجون في الجيش الإنجشاري كإحتياطين في أعمال

---

[1] ـ ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ، المرجع السابق، ص 258.

[2] ـ حليمة أمقران ، موقع المخزنية في النظام العثماني في الجزائر ن بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث ، الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة 1425 هـ- 1426 هـ/ 2004- 2006 م ، ص35

[3] ـ كانت القبائل المخزنية أساس نظم السلطة العثمانية ، لمزيد من التفاصيل أنظر:

- حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق، ص 117 - 118

- Esterhazy Walsin, Notice Historique sur le Maghzen d’Oran, Oran Perrier, 1849, P.146

المـــحال خلال فصل الربيع والخريف الموجهة نحو الأوطان والقبائل الأخرى [1] أو المشاركة في رد الهجمات الحدودية وكان خير مثال استعانة "شعبان باشا" بقبائل زواوة سنة 1690 م لرد هجومـــات الجيش المغربي المكون من 22000 بين فرسان و مشاة بقيادة مولاي إسماعيل، و استعان بهم كـــذلك حاكم بايلك الشرق أحمد باي لحفظ الأمن بقسنطينة حين تفشت مظاهر الإجرام بين بعـــض جنـــد الإنجشارية ،كما استعان بالقوة العسكرية المخزنية لقبائل أولاد الدراج بالحضنة لفرض الطاعة علـــى قبائل أولاد نايل و قبائل أولاد ماضي الذين عاثوا في الأرض فسادا وسرقوا القوافل و الناس [2].

وعن التنظيم العسكري لقبائل المخزن وصف لنا الرحالة Peyssonnel أن معسكر محلة بايلـــك الشرق في عهد الباي "حسن بوكمية" سنة 1725م كان في دقة الإنتظام حيث كانت خيمته تنصـــب في وسط المعسكر تحيط بها خيام جند الإنجشارية وتتهندس بأحوازها خيام الدواير المخزنية في شكل حلقة دائرية وراء خيام الجند النظامي .[3]

وعن ما تقدمه قبائل المخزن من فرسان و مشاة لسلطة البايلك فلقد ذكر "محمد صالح العنتـــري" أن محلة بايلك الشرق كانت تتدعم بـــ23000 فارسا من قبائل المخزن [4] إضافة إلى فرسان الأســـر المحلية تحت رمزية شيخ العرب ابن قانة الذي كان باستطاعته تقديـــــم 10000 فـــارس[5] و 900 محارب من المشاة و800 من الفرسان بالإضافة إلى محاربين من الزمالة يقدرون بـــ 60 فارس[6].

أما عن بايلك التيطري فيستطيع أن يستعين بـــ 1200 محارب و 600 فارس من قبائل الـــدواير والعبيد [7] ولقد بينت أحداث تحرير وهران في عهد الباي محمد الكبير أنه اعتمد على470 فارس من دواير عطية وأولاد شريف، زيادة على 286 فارس من أغا مخزن خضارة و313 فارس من مخزن غرابة و500 فارس من مخزن برجية الصراط[8].

---

(1) ـ اتخذت قبائل المخزن تسميات محلية وألقاب خاصة، حول هذا الموضوع انظر :
- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 258.

(2) ـ ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ، المرجع السابق، ص 260.
- خلال حكم أحمد باي لبايلك الشرق ، حدثت بمدينة قسنطينة جناية قتل تسبب فيها بعض يولداش المحلة فأسند الأمن لقبائل زواوة ، ومن جهة آخرى أسند الأمن في إقليم الحضنة لقبائل أولاد الدراج المخزنية لمزيد من التفاصيل أنظر :
- أنظر الملحق رقم (7): دور قبائل زواوة في أمن البايلك ، و رقم (8): استعانة أحمد باي بقبائل مخزن أولاد الدراج

(3) - Peyssonnel et Desfontaines, Op-cit, P. 337.

(4) ـ محمد الصالح العنتري،فريدة منيسة، المصدر السابق، ص 25.

(5) ـ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 82.

(6) ـ جميلة معاشي، المرجع السابق ، ص: 73.

(7) - I. Urbain, NoticeSur l'Ancienne Province du Titteri, In R.A 1843, P. 400.

(8) - Louis Rinn, Op-cit, PP. 50 – 52.

وكان الجيش غير النظامي يتميز بالكفاءة الحربية في الدفاع عن حدود الآيالة وفي استتباب الأمن الدخلي وذلك ماأكده" أحمد الشريف الزهار"في أخباره عن حكم "محمد باشا"سنة 1184هـ/ 1771م وأحوال الآيالة التي شهدت هجمات شنتها الأساطيل الإسبانية على مدينة الجزائر و التي دافع عنها كذلك "صالح باي" بجيش أغلبيته من أهل البلد المحاربين[1].

وفي بايلك الغرب تمكن "الباي محمد الكبير"أن يعبأ و يحشد جيشا من فرسان القبائل والمتطوعين العرب والحرفين سنة 1791 م، واستطاع أن يؤسس خلايا تطوعية من القبائل المخزنية والزوايا تحت إشراف بعض الشيوخ منهم "سي محمد بن عبد الله الجلالي" وقاضي معسكر الشيخ "سي الطاهر بن حواء" و إستقدم الحدادين لمعسكرات التدريب وحفزهم [2].

فأضحت بذلك القبائل المخزنية مصدر تموين للجيوش النظامية و محالها بالفرسان و بالمواد الغذائية ودعائم إستراتيجية في جباية الضرائب كاللزمة والمعونة على عدة قبائل من الرعية والقبائل المعارضة لسلطة الآيالة [3].

أما التنظيم العسكري في منطقة القبائل الكبرى بقرى بني القاضي وعروش عمراوة فتميز بانضمام بعض أفرادها في التنظيم العثماني الإداري والعسكري بعد أن تحولت قبائل عمراوة "بوعدة" أو ما تسمى بآل عمراوة التحاتة إلى مخزن وآل عمراوة الفواقة أو ما تسمى "أولفة" إلى قبائل متحالفة ويضاف إليها قائد سباو[4] ، هذا ماجعل ديوان الحكم يعتمد عليهم في كل إستراتيجياته السياسية والعسكرية[5]حتى أن بعض الدايات منحوا لهم كل الصلاحيات في ترسيم و تنصيب البايات وخلعهم وخلعهم مثلما كان الحال "لحسان باشا" الذي أمر قائد سباو بتحريك أربعين رجلا من فرسان عمراوة ليكونوا سندا معنويا وماديا للباي الجديد الذي نصب في مكان "صالح باي".بمدينة قسنطينة عاصمة البايلك[6].

---

[1] ـ أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 26.

[2] - Mahfoud Kaddache, op-cit, p. 142

[3] - N.Robin, Note Sur L'organisation Militaire et Administrative des Turcs dans La grande Kabylie, In R. A 1873, P. 200.

[4] ـ من فروع قبيلة زواوة، آل عمراوة وقرى بن القاضي و سباو، لزيادة التفاصيل راجع:
- محمد الصغير فرج، تاريخ تيزي وزو، ترجمة موسى زمولي منشورات زريابة القبة، الجزائر 2002، ص 45 - 50.

[5] ـ في عهد الداي علي خوجة (1817 - 1818) جند فرقة من قبيلة زواوة والكراغلة لتحطيم مؤامرات الإنكشارية وعصيانهم وعصيانهم لمزيد من المعلومات انظر: - H. D. Grammont, Op-cit, P .382

[6] ـ أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق ، ص 64

ولعل من جعل لتلك القبائل مكانة عسكرية ونقلهم من صفة الجند غير النظامين إلى النظاميين هو إصدار "حسين باشا " قانونا سنة 1827 م يجيز فيه تسجيل كل فارس و محارب من أولاد زواوة من آل عمراوة وبن القاضي و سباو في سجلات ودفاتر رواتب جند الإنجشـــارية و وافقـــه في ذلـــك الأغوات و الخوجات و الشواش بالديوان الخاص ، فانخرط بذلك 200 فارس [1].

الجدول رقم 07: جدول لأصناف القبائل حسب إرتباطها بالسلطة سنة 1830م

القبائل[2]	دار السلطان	التيطري	وهران	قسنطينة
المخزن:				
ـــ الدرجة الأولى (فرسان)	19	09	36	25
ـــ الدرجة الثانية		05	10	22
الرعية	11	23	56	14
المحالفة	0	12	29	25
المستقلة	23	13	26	138
مجموع القبائل	73	62	157	224
المجموع العام	**516 مجموعة قبلية إثنية**			

(1) ـ أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق ، ص 166.

(2) - Louis Rinn, Op-cit, P. 130

رابعا: القوانين الإنضباطية للجند النظامي

إن ضرورة إنشاء نظام عسكري متطور بثكناته ونوباته و محاله، جعل ديوان الآيالـــة الجزائريـــة يستحدث قوانين سياسية وعسكرية إنجشارية تحدد واجبات وحقوق الجند النظامين وموظفي الهياكل الإدارية أطلق عليها" عهد آمان"منها قوانين أصدرها ديوان"إبراهيم باشا"سنة 1667م وأخرى عدلت وقننت في عهد "محمد باشا" سنة 1748م بسبب ظروف نظامية سياسية و إقتصادية و إجتماعية.[1]

لقد ذكر بعض الرحالة والمؤرخين الذين عاصروا تلك الفترة ومن تبعهم من كتابـــات المعاصـــرين أن الجيش الإنجشاري تحكمت فيه قوانين انضباطية منذ وصولهم كمتطوعين جـــدد و انـــدماجهم في ثكنات مدينة الجزائر ومعسكراتها .

1 ــ احترام النظام الداخلي بثكنات مدينة الجزائر:

يحافظ الجندي الإنجشاري في صفة ورتبة "يني يولداش" على نظافة ألبســـته وصـــيانة ســـيفه Yatagan وبندقيته ومسدسه ومن حقوقه استهلاك أربعة خبزات يوميا مجانيا وأما المـــواد الغذائيـــة فيقتنيها بأسعار منخفضة عن سعرها الحقيقي من مرتبه الذي يتقاضاه بعـــد شـــهرين مـــن الإقامـــة والتدريبات المستمرة في الثكنات[2] ويخضع لأوامر ضـــباطه منـــهم بـــاش يولـــداش وأوده باشـــي وبولوكباشي وأغا النوبة أو المحلة بعد إدماجه في الخدمة الفعلية بهما [3].

2 ــ وجوب الخدمة في الثكنة والنوبة والمحلة :

يكون اليولداش في حالة الخدمة التامة بإحدى المحال الثلاث قسنطينة أو معسكر أو التيطـــري وبعد عودته إلى ثكنات مدينة الجزائر يتأهب للإلتحاق بإحدى نوبات أقاليم الآيالة في مدة محـــددة بسنة كاملة ، ويحق لليولداش تغيير نوبته مع إحدى يولداش النوبات الأخرى برضى هـــذا الأخـــير بشرط أن يكون لهما نفس الرتبة العسكرية.

3 ــ في حالات الإمتناع عن الخدمة في فرقته أو سفرته أو النوبة والمحلة :

في حالة إمتناع الجندي الإنجشاري في صفة اليولداش أو غيره من الرتب العسكرية في الإلتحاق بالمحال

---

(1) - Ahad Aman, Règlement Politique et Militaire, trad. par Mohamed ben Moustafa , reproduit en français Par . M.A. Devoulx,In R. A 1859 – 1860, PP. 218 – 219.

(2) - Mahfoud Kaddache, Op-cit, P. 22.

(3) - Ibid,P. 23.

أو النوبات يجب عليه أن يجد من يعوضه من الجند النظامين و يشترط في هـــذا الأخـــير أن يكـــون في حالة العطلة السنوية، وإذا لم يدرك ذلك وتغيب دون مبرر، يعزل ويتوقف راتبه.[1]

4 ــ حالة سحب رواتب اليولداش بالوكالة:

في حالة غياب اليولداش أو غيره من أصحاب الرتب العسكرية خلال توزيـــع الرواتب،إمـــا بسبب تواجده في المحال الخاصة بجباية الضرائب أو المعسكرات الموجهة للتصدي لهجمات الأعـــداء على الحدود أو لإخماد الثورات الداخلية، يخطر مسبقا بأن يقدم وكالة لشخص آخر يعينه لســـحب أجره لمدة أقصاها ستة أشهر، و لا تصبح الوكالة فعلية في الأجر السادس و يجبر اليولداش بســـحبه لكن تلك الحالة الأخيرة لا تطبق إذا كان الإنجشاري في حالة مرضية مزمنة[2].

5 ــ حالات أخرى لسحب الرواتب بالوساطة:

ينوب الشاوش الجندي الإنجشاري في سحب أجره وتسليمه لعائلته أو يحتفظ به حتى يوم رجوعـــه بعد توكيله إياه ، مقابل أخذ رسوم عن أجره تقدر بـــ1 بياستر ما يعدل 2,5 ريـــال بوجـــو أو0,5 سلطاني وإذا كان غيابه بسبب زواجه يمكنه أن يعين وسيطا يهوديا لسحب راتبه مقابل اقتطاع نسبة معينة منه[3].

6 ــ حق العطلة السنوية :

كل جندي إنجشاري له الحق في العطلة السنوية بعد أداء واجباته العسكرية ويسمى في تلك الحالة "حازورجي" Hazourgi، ومن حقه أن يبيع عطلته لجندي آخر الذي يكون خلال الخدمة مقابـــل 05 إلى 07 سلطاني sequin كل شهرين (20إلى 28 ريال) .[4]

7 ــ حق أداء مناسك الحج و الإلتحاق بموكب الحجيج :

من حقوق الجندي الإنجشاري أن يتحصل على موافقة لأداء فريضة الحج، و الإلتحاق بموكب الحج، بعد أن يقدم طلبا مسبقا لكبار الضباط وحتى الداي أما من أشرفوا على التقاعـــد "مـــازول" فتكون لهم حرية أدائها [5].

---

[1] - J. M . Venture de Paradis, Alger au…, In R. A1896, Op-cit,P. 46.

[2] Jean Michel venture de Paradis, Tunis et Alger au XVIII siècle, Sindabad, Paris, 1983,P.172

[3] - Ibid, P . 168.

[4] - J. M Venture de Paradis, Alger au …, In R.A 1896, Op-cit, P. 66.

[5] - في رسالة بعث بها الحاج أحمد باي إلى حسين باشا 24 جمادي الأول 1245 يطلب فيها الإذن لأحد جنوده للذهاب إلى الحج، انظر: - خليفة حماش، كشاف الوثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنية في الجزائر وتونس، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، مؤسسة التميمي للبحث العلمي، زغوان، ع 13، 1996، ص 321 .
وعن أحوال حج الجند أنظر : - J. M .Venture de Paradis, Tunis et Alger …, Op-cit, P. 172

8 ــ وجوب إلتحاق الجند بالجيش أثناء عطلهم :

في الحالات الإستعجالية بإمكان الداي والأغا أو كبار الضباط استدعاء جنـد الإنجشـارية خـلال عطلتهم السنوية لتعزيز الوحدات العسكرية مقابل حصولهم على تحفيزات ومكافآت إضافية[1].

9 ــ ما يطبق من أحكام قانونية شرعية على الجندي الإنجشاري بعد وفاته :

يقوم بيت المالجي بمصادرة أسلحته دون المساس بأملاك ورثته، ويأخذ خلال تصفية التركة ما يعادل 10 % من أملاكه والتي تمثل حقوق الخوجة و الأوده باشي والقاضي والكتاب و الشـواش، ومـن حقوق أسرته على سلطة البايلك و الآيالة إستمرارية تقاضيها لراتبه المحدد بـ 80 صائمة التي تعـادل 3,5 سلطاني أو 14,5 ريال مع وجوب تواجد الأطفال تحت الكفالة [2].

10 ــ في حالة فقدانه أو وقوعه في الأسر:

خصصت سلطة الآيالة راتبا سنويا لعائلات الجند المفقودين، وفي حالة رجوعهم من الأسر أو الغربة عليه أن يوضح الحجج المقنعة لغيابه وفقدانه لإستمرار راتبه . [3]

أما عن القوانين الواردة في وثيقة "عهد أمان" [4] لسنة 1162هـ/1748م في عهد "محمـد باشـا" فتضمنت:

ــ تحديد قانون نهاية الخدمة العسكرية للجند من الكراغلة والعثمانيين النظاميين إلى أربعين أو خمسين أو ستين سنة.

ــ من حقوق جند الإنجشارية والموظفين الزواج والطلاق وفق القيم والشريعة الإسلامية.

ــ وجوب احترام السكان وعاداتهم وربط الصداقة والإخاء و ترسيخ الأمن الإجتمـاعي و إحتـرام المقامات والزوايا القرآنية .

ــ إحترام سلم الرتب في الجيش الإنجشاري النظامي وسلم الوظائف.

ــ يؤسس الأغا أحكامه العدلية على الشريعة الإسلامية خلال محاكمة اليولـداش المتـهم أو غـيره وفي حالة عدم تخصصه يساعده بعض الضباط في استنباط الحلول.

ــ كل جندي ينتمي إلى نظام الأوجاق بالآيالة الجزائرية يسجل في دفاتر الرواتب.

---

(1) - Jean Michel Venture de Paradis, Tunis et Alger , Op-cit, P. 171.

(2) - Ibid, PP.180 – 183.

(3) - Ibid, P.168.

(4) - Ahad Aman, - Op-cit, PP. 212 – 214.

ـــ أبناء العثمانيين إذا أدمجوا في الوظائف أو جندوا في الجيش يأخذون صفة خدمة وأعمال أبـــائهم مثلا ابن الأوده باشي يدمج في الثكنات والنوبات و الهدف من ذلك الحفاظ على طبيعـــة المناصـــب و توارثها بإعتبار أن الشاب العثماني يكتسب مسبقا معارف وخبرة والده.

ـــ يمنع أبناء الشاوش والمدفعية الطوبجية الإنخراط والتجنيد في مختلف صفوف الجـــيش الإنجشـــاري بالنوبات والمحال وحتى أبناء الصبايحية والقياد ، قد يكون الغرض من ذلك حصر مهامهم الـــتي لهـــا علاقة بالداي و أجهزته الإدارية أو للحد من حصولهم على مكافآت مالية إضافيية متعلقـــة بالجنـــد مادامت لهم إمتيازات مالية من المكافآت و الهدايا المعتبرة مصدرها القصـــر و الـــدنوش ، ويمكـــن أن تكون تلك المناصب و الوظائف حكرا على أفراد أسرهم مستعملين في ذلـــك أمـــوال الإلتـــزام للحفاظ عليها .

ـــ في حالة وجود تهديدات خارجية على حواضر الآيالة، تعلق مهام محلة الشتاء .

ـــ في قصبة دار الإمارة يتناوب مائتين من البولوكباشية لخدمة القصر وأربعمائـــة موظفـــا عثمانيـــا يكونون الديوان، وتبقى القصبة قلعة على الدوام لدفع الرواتب و تخزين المؤونة والـــذخائر والعـــدة العسكرية وضرب السكة والعملة النقدية.

ـــ إذا ارتكب الجندي الإنجشاري جنحة أو جريمة وأخلى بالنظام العسكري العام للمحلـــة خـــلال الخدمة يمنع من الدخول إلى مدينة الجزائر والحواضر الأخرى ويفرض عليه القصاص و العقاب [1].

ـــ إذا حلت المحلة بمدينة الجزائر تكون وجهتها دار الإمارة وتستبعد مقرات كل من الآغا و الكاهية و ضباط البولوكباشية .

ـــ إذا ارتكب أغا المحلة تجاوزات تخل بالتعليمات العسكرية المتعارف عليها تفـــرض عليـــه بعـــض العقوبات منها منعه من الدخول إلى مدينة الجزائر.

ـــ في حالة تقاعس اليولداش عن الخدمة داخل المحلة يقدمه الشاوش لأغا المحلة للتحقيق معـــه، وقـــد يشطب من قائمة يولداش المحلة، أما إذا فر قبل التحقيق معه فيعتبر مشطبا نهائيا ويلغى راتبه.

---

[1] ـ قد يطبق الأغا القصاص عليه بالجلد وسجنه في سجن Sirkagiodasi ، أو يحاكم من قبل القاضي إذا ارتكب جنحة وإذا ارتكب جريمة قتل ، يدفع الدية لأهل القاتل بحضور الأغا و الكاهية و الخوجة ، لمزيد من المعلومات، انظر:

- Jean Michel Venture de Paradis, Tunis et Alger, Op-cit, P. 167

-Tachrifat, Op-cit, P. 65.

ـــ كل جندي إنجشاري في حالة الخدمة بالمحلة له الحق في الحصول على مؤونة غذائية مجانيـــة لمـــدة ثلاث أيام حتى إن كان في حالة مرضية.[1]

ـــ يجاز كل جندي إنجشاري في أوجاق الآيالة حسب انضباطه وشجاعته وإقدامه بزيادة صـــائمتين ونصف عن راتبه[2].

أما عن تطبيق تلك القوانين فنجد أن آغا العسكر أو رئيس الديوان كان يحرص على تطبيقها علـــى الجند النظاميين في كل النوبات بالآيالة و المحال و الثكنات و كان يؤكد على فرض العقوبات علـــى كل من أخل بالنظام العام ، وذلك ماأكده حمدان بن عثمان خوجة" ومن إختصاصات رئيس الديوان تطبيق العدالة في مترله على الأتراك الذين يخلون بقواعد الإنضباط "[3] ، وفي حالة عجـــزه في حـــل بعض القضايا وفرض القصاص يستعين بقاضي حنفي لتوجيهه وذلك ما ذكره حمدان بـــن عثمـــان خوجة "أن رؤساء المحاكم الجنائية و التأديبية ،يبدو مجلس الديوان يتوجهون إلى القاضي لمعرفة رأيـــه و لتطبيق القوانين "[4] ، وإلى جانب القاضي يمكن أن يخول رئـــيس الـــديوان لصـــاحب الشـــرطة أو "المزوار" فرض العقوبات على المخالفين و العصاة من الجند العثمانيين و يساعده في مهامه "بـــاش سايس" الذي له صلاحية القبض على الجناة و المتمردين[5].

ويمكن لرئيس الديوان أو الداي أن يكلف شيخ الإسلام بالنظر في بعض المخالفات التي يرتكبـــها الجند مثلما حدث للجند الإنجشاريين ببايلك الشرق الذين تأمروا مع "أحمد شاوش" في قتل" علـــي باي" فسارع الداي" أحمد باشا" في إصدار أوامر عقابية ضدهم فكلف الشيخ عبد الكـــريم الفقـــون بتبليغها لهم وحين قابلهم طلبوا العفو من الداي مقابل قتل أحمد شاوش ،وبذلك كان الشيخ وســـطا عدليا بينهم وبين الداي [6] .

لقد دلت الوقائع التاريخية أن جند الإنجشارية تمردوا على القوانين الإنضباطية بعد حكم الداي " محمد بن عثمان باشا " (1179 هــ _ 1205هــ / 1766 _ 1791 م) بسب تدهور الوضع الإقتصادي

---

(1) ـ انظر الملحق رقم (9): رسالة من أحمد باي للداي يخبره فيها مراقبة خبز جند نوبة عنابة

(2) - Ahad Aman , Op-cit, PP. 215 – 217.

(3) ـ ناصر الدين سعيدوني ، ورقات ، المرجع السابق ، ص 237

(4) ـ المرجع نفسه ، ص 122

(5) ـ نفس المرجع ، ص 239- 240

(6) ـ محمد المهدي بن علي شغيب ، تاريخ مدينة قسنطينة ، أم الحواضر في الماضي و الحاضر ، مطبعة البعث قسنطينة، الجزائر 1980 م ، ص 272

و الإستهلاكي و تراجع موارد الخزينة كل ذلك دفع بجند الإنجشـــارية للمطالبـــة بزيـــادة الأجـــور والمكافآت و التدخل في أمور تسيير السلطة و اغتيال الدايات التسع المتعاقبين على الحكم [1] .

أما عن الجند غير النظاميين فكانوا غير ملزمين بتلك القوانين خارج إطار الخدمـــة بحكـــم أنهـــم خاضعين لقانون القبيلة و شيخها وهذا ما يسمى بتاجماعت .

خامسا: الرواتب وعملية دفعها

1 ـــ رواتب اليولداش:

في دراسة تاريخية و تنقيبية قام بها J.Deny سنة 1921م حول رواتب الجند توصل أن سجلات دفع الرواتب كانت لها تسميات مختلفة منها "دفتري يكيجيريان" أو "دفتري يكيجيريـــان محروســـة جزايري" وكذلك "علوف دفتري" كان يشرف عليها موظف يدعى "مقطاعجي" المســـؤول علـــى دفاتر حساب الأجور[2] وتلك الدفاتر ما هي إلا ترجمة لثروات جند الإنجشارية وتصنيفاتهم وســـبل تحصيل رواتبهم التي كانت معيارا لميزانيتهم وقدرتهم الشرائية، وبالتالي دراسة رواتب الجند واختلافها يفتح أفاق معرفة حياتهم الإجتماعية والإقتصادية.

بحلول المتطوعين الجدد على مدينة الجزائر ودمجهم في الثكنات في صفة جند إنجشارية جدد Yeni Yoldach يني يولداش ، يسجلون في دفتر الرواتب و تحدد قيمة رواتبهم الأولية بـــ 8 صائمات كل شهرين حسبما أكده الرحالة Laugier de Tassy [3]، وتسمى بالرواتب الأدنى والتي حددها الرحالة Venture de Paradis كذلك بـــ 8 بياستر و 1/3 ما يعادل 48 بتاك شيك أو 384 موزونة حوالي 16 ريال كل شهرين قمرين، ويقوم بدفعها خوجة الدفتر[4]، أما في محتويات "دفتر التشريفات"فإن السلطة العثمانية حددت رواتب جند الأوجاق من الكراغلة والعثمانيين بـــ 14 صائمة حوالي 2.5 ريال[5]، وتبدأ الزيادة في الرواتب كلما يتحصل على ثلاثة رواتب خلال 6 أشهر ثم تتضاعف كل سنة بـــ 1 صائمة أما في المواسم المتعلقة بالأعياد الدينية كشهر رمضان وعيد الفطر Baraim تتضاعف رواتب الجند إلى ضعفين من 8 صائمة إلى 16 صائمة أي 2 إلى 4 ريال، وحتى

---

(1) ـ ناصر الدين سعيدوني ، ورقات ، المرجع السابق ، ص 215

(2) - J. Deny, Op-cit, PP.27 - 30

(3) - Laugier de Tassy, op-cit, P 252.

(4) - Jean Michel Venture de Paradis, Tunis et Alger, Op-cit, P .160

(5) - Tachrifat, Op-cit,P. 26

خلال المراسيم الحكومية المتعلقة بتنصيب الداي الجديد وإلباسه القفطان الذي يشرفه به الباب العالي أو خلال تحقيق انتصارات عسكرية والتصدي للحملات الصليبية خاصة الإسبانية فيزيد راتب اليولداش بـ 7 صائمة إضافية (2 ريال)[1].

لذا كان بإمكان اليولداش أن يتقاضى راتبا سنويا بـ 240 موزونة أو 48 صائمة أي 10 ريالات في حالته العادية، و480 موزونة أو 96 صائمة(20ريال) خلال مشاركته في الحروب وتشريفه خلال المواسم والأعياد و الإحتفالات والتشريفات الرسمية بالديوان، وكانت الأشهر المحددة لدفع الرواتب هي محرم، ربيع الأول ،جمادى الأولى ،رجب، رمضان، ذو الحجة وفي كل أيام الأسبوع ما عدا يوم الجمعة وتكون في بهو وساحة القصر تحت إشراف آغا العسكر في حين أن الضباط يتقاضون رواتبهم في الديوان كما يخول للبايات دفعها في بايلكاتهم [2].

أما أعلى سقف للرواتب فيقدر بـ 80 صائمة أي 15 ريال ويكون من حظ الضباط السامين والموظفين الذين يمثلون هرم السلطة في الديوان وتعرف بالرواتب الكبرى والخاضعة للأقدمية في الخدمة و الترقية في أعلى السلم الوظيفي، وذلك ما أورده" محمد الصالح العنتري" في تدوينه لأحداث زمانه في فقرة من مخطوط له عن رواتب جند الإنجشارية حيث ذكر ((إن الرجل العسكري في ذلك الزمان له راتب سنوي يأخذه من دار الباشا بمدينة الجزائر كل سنة، أعني من خزينتها قدره مائة ريال جزائري سكة ذلك الوقت، فيمون عيلته وأولاده منها)) [3].

2 ــ عمليات دفع رواتب الجند (الديوان ــ المحال)

تدفع رواتب الجند بصيغة التسلسل في الرتب العسكرية حيث يأتي بعد الباش شاوش و الشواش "جند اليولداش" الذين يتقدمون للباش شاوش حسب إسم فرقتهم وسفرتهم وأرقامها، ثم يدلون بأسمائهم للكاتب المسؤول على دفتر الرواتب "المقطاعجي" ، هذا الأخير يطلب من اليولداش إخراج مناديلهم ووضعها أمام وكيل الخرج، الذي بدوه يضع المبلغ المحدد بالصائمة داخل المنديل ويأمرهم بالخروج [4].

أما عن أكبر راتب يدفع لجند الإنجشارية فكان في فصل الربيع حيث توزع عليهم بعض الترضيات من عوائد القرصنة البحرية وعوائد الدنوش، وتدوم عملية دفعها 40 يوما دون إنقطاع في شكل حفل

---

(1) - J. M. Venture de Paradis, Alger au…, In R.A 1896, Op- cit, P .41.

(2) - Laugier de Tassy, Op- cit, PP . 252- 253.

(3) ـ صالح العنتري ، مجاعات قسنطينة ، المصدر السابق ، 36.

(4) - J. M.Venture de Paradis, Alger au.., in R. A 1896, Op-cit, P. 48.

تكريمي تحت خيمة شرفية يشرف عليها الخزناجي والموظفين السامين بحضور فرقة موسيقية وضـــباط ساميين والباشا، ومن بين شروط توزيعها إنضباط الجندي الإنجشاري و إلتزامه و إحترامه للقواعـــد العسكرية [1].

وحينما يكون الجندي الإنجشاري في الخدمة بالمحال أو بالنوبات يرتفع راتبه إلى 2 بياستر فيصبح 10 بياستر أي 20 ريالا،لكن دون السماح له بسحبه إلا بعد عودته من مهامه و عادة ما يوكل وســيطا يهوديا بسحب راتبه مقابل اقتطاع نسبة معينة منه ،كما يمكن للشاوش سحب راتبه مقابل 1 بياستر خلال افتتاح فترات سحب الرواتب من قبل الخزناجي،ماعدا الراتب الأخير الذي يدفع في ذي القعدة حيث يجبر "اليولداش" على سحبه بنفسه وإلا يخضع لعقوبات [2].

وقد بينت الشواهد التاريخية أن زيادة رواتب جند الإنجشارية كثيرا ما تعلقت بفتنة ومؤامرات سياسية قصد إزالة الباشا من الحكم أو مساندته لترسيخ سلطته ،وحتى في البايلكـــات نجـــد نفـــس الظاهرة ،فالباي "أحمد شاوش القبايلي "[3]، تولى حكم بايلك قسنطينة بعد "علي باي بن يوسف" سنة 1808 م .بمعية جند الإنجشارية والذي شرفهم بعطاء مالي لمدة خمسة عشر يوما بـــ 100 محبـــوب (30ريال)لكل واحد منهم ،ونفس الحال اتبعه الداي" أحمد بن علي باشا" (1805م ـــ 1808م) الذي كافأ جند الإنجشارية برفع رواتبهم بعد تنصيبه على الحكم [4].

وقد تؤثر ظروف استثنائية وصراعات داخلية في نظم وترتيبات دفع رواتب جند الإنجشارية مما تنعكس على الإستقرار الأمني و الإقتصادي مثلما حدث "للداي أحمد" سنة 1815م الـــذي تمـــادى في تبذير أموال الخزينة وتماطل موظفي ديوانه في دفع رواتب جند الإنجشارية فكان مصيره الإغتيـــال على أيديهم ليخلفه "الداي عمر بن محمد" على الأيالة و الذي واجه بحكمة قضية دفـــع الرواتـــب المتأخرة وعبر عن تلك الإهتمامات في رسالة بعث بها للسلطان محمود الثاني يوم 16 ماي 1815م :
"كنا نسدد الأجور كل شهرين، أما اليوم فإن تسديد إتاواتهم تتم مرة واحدة كـــل أربعـــة أشـــهر بالنسبة للبعض وستة أشهر بالنسبة للبعض الآخر". [5]

---

(1) - Jean Michel Venture deParadis, Tunis et Alger, Op- cit, PP. 166 - 167.

(2) - J. M.Venture de Paradis, Alger au.., In R. A 1896, Op-cit, P. 52.

(3) ـ الحاج أحمد بن المبارك، تاريخ قسنطينة، تحقيق نور الدين عبد القادر، الجزائر 1856، ص 79 - 81.

(4) ـ محمد الصالح بن العنتري، فريدة منسية، المصدر السابق، ص 77.

(5) ـ عبد الجليل التميمي ،المرجع السابق ، ص 237.

و السبب يعود إلى عجز الخزينة في تنظيم النفقات العامة والعسكرية ونقص الموارد المالية بعد أن أساء الحكام الذين سبقوه في إنفاقها على الجند المتآمرين معهم في الإستلاء على الحكم منهم الداي الحـــاج محمد و الداي مصطفى باشا و أحمد باشا .

الفصل الثالث

الترقية في نظام جند الإنجشارية و حياتهم

أولا : الترقية العسكرية

ثانيا : منح و مكافآت لجند اليولداش

ثالثا : جند الإنجشارية وعطلهم السنوية

رابعا : التقاعد (معزول)

خامسا : رمزية لباس جند الإنجشارية

سادسا : رتب وألقاب الجيش الإنجشاري

سابعا : ضباط الجيش الإنجشاري

أولا: الترقية العسكرية :

رغم أن رتب الجند الإنكشارية مقننة في التنظيم العسكري وديوان سلطة الآيالـــة، إلا أن الشـــواهد والنصوص التاريخية بينت أن مبدأ إحترام السلم العسكري يمكن تجاوزه دون النظر لسنوات الخدمـــة وذلك ما فسره J. Deny خلال تصفحه لدفاتر الجند حيث وضح أن "محمد بن محمد" اليولداش مـــن أوجاق رقم 28 ارتقى إلى منصب وكيل الخرج في أوجاق رقم 115 ونفس الحال كان مع اليولداش "محمد بن سليمان" المصنف السابع من حيث الأقدمية في أوجاقه رقم 21 ، سمحت له ظروف غـــير معلومة بأن يرقى إلى منصب ورتبة الأوده باشي في أوجاق رقم 347 .

ومن جانب آخر تم تحويل وكيل الخرج من إحدى فرق الأوجـــاق العســـكرية إلى منصـــب إداري في وظيفة "قايد" عبر نظام الإلتزام الذي يخول للعسكري العثماني شـــراء منصـــب وظيفـــي إداري خاضعا لرغباته وظروفه الشخصية الإقتصادية المالية و الإجتماعية [1].

والغريب في الأمر أن الترقية في نظام الجند تمكن صاحبها أي الجندي الإنجشاري من صـــف اليولداش، من بيع ترقيته العليا في حالة الحصول عليها، ليولداش آخر لم تسمح له الفرصة في بلـــوغ أفاق الرتب، وذلك ما ذكره السفير Venture de Paradis بأن أحد اليولداش ترقى في صـــف الأوده باشية لكنه تنازل عن منصبه الجديد ليولداش أخر مقابل ثروة مالية معتبرة [2].

ويمكن أن تساهم السيرة العسكرية و الإنضباطية للجندي الإنجشاري في الترقيات على المدى القصير و تأهله إلى أرقى و أسمى المناصب العسكرية والإدارية و الجمع بينهما وتلك الصفات نجدها إكتملت في شخصية ومناقب " صالح باي"، الذي إلتحق بجند أيالة الجزائر النظامي وعمره ستة عشرة سنة ، وأثبت بعد ذلك قدرات عسكرية أهلته بأن ينضم في محلة الشرق ثم اصطفاه البـــاي "أحمـــد القلي" ليكون قايدا على قبائل الحراكتة ، إلى أن أصبح بايا على قسنطينة سنة 1771م [3].

ومن المفارقات التي وضحها J.Deny في نظام الترقيات خلال ترجمته لدفاتر الجنـــد أن في نوبـــة تلمسان تأهلت وارتقت مجموعة من جند الإنجشارية في صفة الأوده باشية إلى رتبـــة البولوكباشـــية و كان عددهم 157 من مجموع 424 أوده باشيا سنة 1158 هـ ــ 1162هـ/ 1744م ــ 1748م، إلا أن تلك الترقية حملت في طياها رواتب مختلفة فالمدعو حسين البولوكباشي أصبح راتبه 13 ريال في حين

---

(1) - J. Deny, Op- cit, P. 34.

(2) - J. M .Venture de Paradis, Alger au. , In R.A 1896, Op-cit, P .62

(3) ـ أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 133.

أن المدعو يوسف البولوكباشي أجره 6 ريالات و علي بولوكباشي 5 ريالات[1]، ورغم أن جون ديني لم يجد لها تفسيرا ، إلا أن تلك الدفاتر لم تسجل تكرار تلك الحالة من الرواتب مرة أخرى بعد تلــك السنة بنفس النوبة، و لم تعرف تفاصيل مشابهة لها في النوبات الأخرى ،لكن قــد تكــون الزيــادة في الرواتب متعلقة بالأغا واختياراته و مقاييسه في مفاضلة بولكباشيا عن أخر بما يقدمه مــن خدمــة فيضاعف راتبه خلال الأعياد الدينية و المداومات و بشارة تنصيب الداي الجديد و كذلك مناســبات المولود الجديد .

وتضمنت أيضا أن الأوده باشي إبراهيم بن يوسف من أوجاق رقم 18 ، وكذلك عصمان بن خليل من أوجاق رقم 81، ومصطفى بن مصطفى من أوجاق رقم 368، ومحمد بن قاسم من أوجاق رقــم 164 ارتقوا إلى صف الضباط من صفة و رتبة باش بولوكباشية دون المرور بصف البولوكباشية و دون تحديد تفاصيل الترقية وظروفها [2]، وهذه العمليات الطارئة في الترقيات يتدخل فيها الإحتكاك بآغا العسكر الذي له حق التفويض و الأمر ما يطلق عليه بنظام الإلتزام الذي ساد في الترقيات الإختيارية و الذي سوف نتعرض إليه في الفصل الخامس .

ثانيا: منح ومكافآت لجند اليولداش

1 ـــ المكافآت:

إلى جانب ما يتقاضاه اليولداش من رواتب كل شهرين، كانت لهم سبل كثيرة لزيادة ثروقم المالية تعلقت بالظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية المالية، فبعد إدماجهم في ثكنــات مدينــة الجزائر و تمرسهم على الحياة العسكرية و عادات المجتمع يرقون في صـــفة إســكي يولـــداش Eski Yoldachi تؤهلهم للإنضمام في النوبات والمحال و في جيوش الحملات العسكرية التي تفتح لهم أبواب الثراء خلال الخدمة بما يتحصلون عليه من أسهم مالية و عينية جراء السيطرة على القبائل المستعصــية ، وذلك ما أكده السفير Venture de Paradis في كتاباته حينما تحدث عن دور اليولـــداش في المحـــال الخاصة بجباية الضرائب والحملات العسكرية الموجهة لإخماد ثورات القبائل المستعصية والمستقلة ونهب خيراتها وكنوزها ضمن المهام الحربية وقانون الكر والفر[3].

---

(1) - J. Deny, Op- cit, P.41

- لمزيد من التفاصيل أنظر : - الملحق رقم (10):كتابة عثمانية تبين إختلاف رواتب صف البولوكباشية بتلمسان

(2) - Ibid. P. 45.

(3) -J. M .Venture de Paradis, Alger au.., In R.A1896, Op-cit, P.42.

وكانت الحملات العسكرية على القبائل الريفية والأوطان تجلب الرغبة لليولداش في اكتساب الغنائم وزيادة ثروقم وعلو مكانتهم في المجتمع هذا إلى جانب العلاوات[1] التشجيعية التي يتقاضونها في شكل أسهم بعد أن يتحصل آغا المحلة والباي على ثلث الغنائم[2] وثلث لليولداش وفرسان المخزن وثلث للخزينة ، وتوزع المكافآت حسب معيار" آغا المحلة" فمنهم من يغنم من بندقية ويتحصل على 10 ريالات وبعضهم يتقاضى 30 ريالا لما استظهره من شجاعة في القتال وحسن السلوك و الإنضباط والطاعة للضباط ، كما يحق لهم الإحتفاظ بألبسة القتلى و الإستيلاء على خزانات المؤن التي تركتها القبائل المنهزمة ومن جهة أخرى فإن المكتسبات المالية والعينية تؤمن حاجاقم الضرورية[3] من مختلف المواد الغذائية والحيوانية لبضعة شهور خلال رحلة المحلة و يذخر بعضها للنفقات العائلية بعد عودقم ،وللعلم أن تلك المكتسبات و المؤونة لا يستثنى منها فرسان المخزن. [4]

ويمكن أن نوضح في هذا السياق ما تغنمه وتكتسبه البايلكات الثلاث وجندها الإنجشاري خلال الحملات العسكرية على بعض القبائل ، فباي قسنطينة "أحمد المملوك " لما بسط سيطرته ونفوذه على إمارة بني جلاب و سلطالها بتوقرت سنة 1818 م استرضاه " السلطان محمد بن جلاب" بمبلغ 10.000 ريال و هدايا لجيش الحملة العسكرية ، أما باي التيطري "مصطفى بومرزاق " الذي قام بحملات عسكرية ضد قبيلة الأربعاء سنة 1825 م فلقد استولى على 10700 رأس من الجمال وزادت غنائمه بعد انتصاره على قبائل أولاد مختار الشراقة واستحواذه على 500 رأس من الجمال و40000 رأس من الخرفان ، وكان لجيشه نصيبا فيها [5].

في حين وجه باي معسكر " محمد الكبير" حملة عسكرية من جند الإنجشارية وفرسان المخزن لمعاقبة قبائل الجنوب الغربي، فاستولى جيشه على 67000 رأس من الغنم و5000 رأس من الجمال إضافة إلى 633 رأس من البغال و 820 رأس من البقر وبعض الثيران ، وقد نال اليولداش نسبة و أسهم معتبرة من الغنائم [6].

---

(1) - J. M .Venture de Paradis, Alger au.., In R.A1896, Op-cit, P. 42

(2) ـ الجند يفضلون العمل في المحال، لتفاصيل أخرى، انظر: - Diego de Haedo, Op-cit, P.79

(3) ـ أنظر الملحق رقم (11): جرد حسابي لمؤونة الإنجشارية بإحدى النوبات

(4) ـ أنظر الملحق رقم (12) : جرد حسابي في سجل الإنجشارية

(5) ـ ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 124.

(6) ـالمرجع نفسه ، ص 125.

2 ـــ المنح المالية الإضافية:

لما هاجمت فلول الإسبان وجيوشه ومراكبه مدينة الجزائر سنة 1184 هـ/1771م سارعت التنظيمات العسكرية الإنجشارية وفرسان ومحاربي القبائل المخزنية من كل البايلكات الثلاث إلى نجدة الداي فأبلوا بلاء حسنا في المعركة التي نصرهم الله فيها و فر الإسبان بمراكبهم تاركين خلفهم نحو مائة مدفع وكثير من الخيام والأثاث، فلما لحقت البشائر إلى "الباشا محمد عثمان" أمر كبير نوباتجيته والخزناجي وكتابه بتوزيع بعض المنح المالية في شكل ترضيات على جند الإنجشارية والمحاربين ،كما منح عن كل رأس نصراني إسباني مائة سلطاني، ولما كثرت الرؤوس قلل لهم من العطاء حتى صار عشرة سلطانيي على كل رأس، وأما الذين غنموا المدافع، فدفع لكل جماعة سحبت وجرت مدفعا مائة سلطاني [1].

وقد تكررت الأحداث نفسها في الحرب الثالثة حينما أمر "محمد باشا" سنة 1198 هـ/1784م منح واحد سلطاني للجذافين والبومباجية الذين شاركوا في رد الهجوم الإسباني، و منح كل جندي إنجشاري من مختلف الرتب 7 صائمة(1,5 ريال)زيادة على راتبه عرفانا لما قدمه خلال المعارك حسب شهادة السفير Venture de Paradis [2]و نفس الحال حدث في عهد" الحاج علي باشا " الذي أرسل في ربيع الثاني سنة 1226هـ / 1811 م حملة عسكرية نحو تونس وعند رجوعها ظافرة منح لكل جندي إنجشاري 10 سلطانيا (40 ريال)[3]،وخلال تأزم الوضع الداخلي و إنعدام الأمن في عهد "مصطفى باشا" بسبب إمتداد ثورة الدرقاويين سنة 1212 م عين"المقلج بن ولد الباي محمد" للقضاء عليها و وعد جنده النظامي و غير النظامي بمبالغ هامة عن كل رأس رجل محارب من الدرقاويين [4].

ويجازى الجندي الإنجشاري بمنح إضافية إذا عين في المداومة و الخدمة بثكنات النوبات والمحال خلال أيام عيد الفطر أو الأضحى Baraim ، ففي دار السلطان بمدينة الجزائر خلال المناسبات الدينية يقوم الباشا بتكريم قرابة 4000 رجل من جند الإنجشارية بالقصبة والقصر بأرصدة مالية معتبرة واستضافتهم على وجبات مختلفة [5].

---

(1) ـ أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 100.

(2) - J. M .Venture de Paradis, Alger au ..,In R. A 1896, Op-cit,P. 41.

(3) - Ibid,P. 52.

(4) ـ أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق ، ص 87..

(5) - Diego de Haedo, Op-cit, P. 161.

وخلال موسم المولد النبوي الشريف، يشرف جند المحال والنوبات بهدايا دينية تحـــدد بقـــيم ماليـــة أو مواد غذائية قابلة للإستهلاك، فجند نوبة بسكرة خلال تلك المناسبة يستفيدون من اثنين وعشرين بتاك شيك[1]، أما جند ثكنة القصبة بمدينة الجزائر فيشرفهم الباشا بهدايا مالية معتبرة قـــد تتســـاوى في قيمتها مع ما يتحصلون عليه خلال شهر رمضان و المقدرة بمائة بوجو بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية المالية والمقدرة بـــ 1 صائمة أو 5 موزونات [2]كل سنة والتي تسمح لهم بمضاعفة راتبـــهم مـــن 14 موزونة إلى 28 موزونة أي حوالي 2,5 إلى5 ريال [3]، ونفس العملية المالية يستفيد منها جنـــد ثكنـــة القصر و القصبة، ففي سنة 1211هـ/1795م كرم "الباشا" سبعة وثلاثين يولداشا من ثكنـــة القصـــر بـــ 1000 ريال بوجو ما يقارب 25 ريال بوجو لكل فرد، ونفس المبلغ استفاد منه يولـــداش ثكنـــة القصبة[4] و في نهاية السنة الهجرية لسنة 1211 هـ /1795م خصصت لجند للثكنتين عطايا شرفية تقدر بـــ 1 سلطاني حوالي 4,5 ريال لكل يولداش نتيجة انضباطهم [5].

و عليه يمكن لأي جندي إنجشاري مهما كانت رتبته أن يجمع ثروة مالية خلال خدمته بالنوبـــات و المحال و مقدارا من الأسهم المالية و العينية من الغنائم قد تتعدى 30 ريالا شهريا تجعله بعيدا عن كل التقلبات الحاصلة في الأسعار و الأسواق و تحقق له قدرته الشرائية و تهيأ له فرص الإستثمار العقاري.

3 ـــ بشارة الباشا و هدايا الدنوش للجند:

إلى جانب تلك المكافآت والهدايا والعطايا، يستفيد كل يولداش من عطايا مالية مع حلـــول القفطان وتنصيب الباشا[6] الجديد على حكم الآيالة الجزائرية، فخلال تنصيب الداي" الباشا أحمـــد" على حكم الآيالة سنة 1220هـــ/1805م، أخرجت البشائر للجميع وتضاعفت الرواتب لكل جنـــد الإنجشارية بمختلف فصائلهم، و تكون العطايا أكثر بمناسبة المولود الجديد في بيت الباشا وخاصـــة إذا كان ولدا[7] .

(1) ـ ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 129.

(2) - Tachrifat, Op-cit,P. 71.

(3) - J. M .Venture de Paradis, Alger au.., In R. A 1896, Op-cit, P . 45.

(4) - Tachrifat, Op-cit, P.38

(5) - Ibid. P. 39.

(6) ـ بعد مقتل مصطفى باشا، أخرج أحمد باشا البشائر، وضاعف الرتب للجند، لمزيد من التفاصيل، انظر:
- أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 95.

(7) - L. Merouche, Op-cit, P. 226

كما كان لجند الإنجشارية هدايا مالية معتبرة من الدنوش القادمة لمدينة الجزائر فعن نقيب الأشراف"أحمد الشريف الزهار" أن الباي محمد باي الغرب لما دخل بالدنوش إلى مدينة الجزائر في عهد" محمد باشا"سنة 1179هـ /1766م كان يكرم الإنجشارية بالهدايا العينية و النقدية كل يوم "كان بعض الأحيان يعطي الخيل و العبيد والكسوة لذوي الأقدار من الأشراف، ومن له قرب بالمخزن ويلاقيه الفقراء من العسكر وغيرهم، وأغلبهم من الأتراك وكل يوم يتزايد عددهم ولا يتخلفون عنه و كل يوم عندما يصل لجهة المبيت يوزع عليهم الدراهم فمنهم من يأخذ ريالا ومنهم من يأخذ ريالين " فإذا قمنا بعملية حسابية خلال مدة ضيافة الدنوش المقدرة بـ 15 يوما نجد كل جند إنجشاري يجني ما بين 15 إلى 30 ريالا. [1]

ثالثا: جند الإنجشارية وعطلتهم السنوية:

1 ــ الإنجشارية والخدمة البحرية:

جعلت العائدات البحرية من جراء الجهاد البحري جماعة اليولداش تطالب بإشراكها في العمليات البحرية ، فكانت سنة 1568م في عهد "محمد باشا بن صالح رايس " انطلاقة حقيقية في دمج اليولداش الذين تمرسوا بالمحال والنوبات ونالوا إجازة العطلة السنوية التي تمكنهم من الإندماج في صفة بحارين مدفعيين، ونظرا لزيادة الطلب على هيكل البحرية وسفنها من جند الإنجشارية، فلقد ألغى "جعفر باشا" سنة 1580م تجنيد اليهود في البحرية رغم دخولهم في الإسلام نظرا لجوانب مالية وتقاليد إجتماعية عثمانية،ومن جهة أخرى حتى لا تتعاطف الطائفة اليهودية بالجزائر مع غيرها من يهود الضفة الأخرى من العالم [2].ورغم ذلك فإن هايدو لم يحدد المهام التي كانت موكلة لبعض اليهود في البحرية ويبدو أنها لم تكن عسكرية بل إقتصرت على مهمة الوكيل التي لها علاقة بالمتصرف المالي وتقسيم الغنائم و الذي برع اليهود في ممارستها .

وكان من شروط اختيار اليولداش في الخدمة البحرية، الأقدمية في الخدمة والمناوبة على المحال و النوبات مع الأداء المهاري والإنضباط العسكري ، والصحة المتكاملة[3]، وذلك ما أكده الأب دان Le Père Dan خلال تواجده بمدينة الجزائر أن نظام البحرية الجزائرية ورياسها كان يؤكد على تمرس الجند في استعمال الأسلحة النارية والسيوف والرماح ، لأن الحروب البحرية تعتمد على المهارات

---

[1] ـ أحمد الشريف الزهار ،المصدر السابق،ص.36

[2] - Diego de Haedo, Op-cit, PP. 70 – 71.

[3] - Ibid,P. 78.

السريعة والخاطفة[1]،وأن تلك الأسلحة تكون ملكية فردية لجند اليولداش وليس من مسؤولية البحرية ويكون موضع جند اليولداش في مؤخرة السفينة ليكونوا متأهبين لكل مواجهة انتحارية [2].

وقد تستدعي الظروف التنظيمية البحرية إدماج آغا إنجشاري متقاعد بين جند اليولداش لإستمرارية الإنضباط[3] العسكري والتحكم في جند الإنجشارية فإذا ارتكب أحدهم تجاوزات فطاقم السفينة و الرايس لهم كل الصلاحيات في تحديد الجزاء عليه إلى حين عودته وتقديمه مصحوبا بتقرير مفصل عنه للشاوش والبولوكباشي ثم الأغا الذي يقدم بدوره تقريرا "للداي" فيحدد الجزاء ويكون عادة السجن بسركاجي. [4]

لقد أدى استقرار العثمانيين في المدن الجزائرية الحضرية البحرية وخاصة مدينة الجزائر إلى الاهتمام بنشاط القرصنة والجهاد البحري فكانت طائفة الرياس حريصة على تنظيمه وتشجيعه لما له من إسهامات في تمويل الأسواق وزيادة الثروة المالية[5]، مما جعل التجار الرسمين وكبار الموظفين والضباط العسكريين الإنجشاريين يساهمون في الإستثمارات التجارية البحرية وحتى في تمويل العمليات الجهادية و القرصنة بغية إكتساب الثروة الناجمة عن الإستلاء على السفن المسيحية المحملة بالضائع و أسرى وتكون تصفية الغنائم بتحديد مستحقات أفراد البحرية و حقوق البايلك Banjek المقدر بـــ 12% من السلع و الأسرى ، أما نصيب جند اليولداش فيكون نصف الأسهم المتبقية من مجمل الأسهم والمقدرة بمائة من الأسهم و الأقسام [6] ، زيادة إلى واحد سلطاني الذي يتقاضاه خلال أربعين إلى خمسين يوما خلال الخدمة في عرض البحر و الجهاد [7] و بإمكان اليولداش الذي تحصل على سهم من الغنائم أن يضعها في المزايدة بأسواق المزايدات أو الأسواق العامة وإذا كان له نصيبا من الأسرى بإمكانه بيعهم في أسواق النخاسة لزيادة ثروته [8].

---

(1) - Mahfoud Kaddache, Op-cit, P. 44.

(2) ـ جيمس كاثكارت، المصدر السابق، ص 79.

(3) - Diego de Haedo, Op-cit, P. 78.

(4) - J. M .Venture de Paradis, Alger au …,In R.A 1895, Op-cit, P. 312.

(5) ـ وليام سبنسر، المرجع السابق، ص 60.

(6) - J. M .Venture de Paradis, Alger au …,In R. A 1895, Op-cit, PP. 312 – 313.

(7) - Ibid, P. 303.

(8) ـ وليام سبنسر، المرجع السابق، ص63

رابعا: التقاعد (معزول)

تختلف حالات التقاعد في نظام أوجاق الجزائر وجندها الإنجشاري من فرد لآخر حسب سنه وحالته الصحية ومستوى ثروته، فالجند النظاميون أغلبيتهم ينخرطون شبابا عزابا أو ما يعرفون بزبانيط (مفرد زبنطوط) [1] في رتبة يني يولداش يمرون بمختلف الرتب والوظائف والمسؤوليات العسكرية ويتأرجحون في الحياة المدنية، إلى حين يتقدمون في السن يجنحون إلى راحة التقاعد الإحتياطي ويمارسون بعض الحرف أو يشاركون في الديوان بخبرتهم الميدانية دون أن يتقاضوا رواتب إضافية باعتبار المنصب في الديوان سماته تشريفية أكثر منه تكليفية وقد تسمح لهم الظروف بالمشاركة المؤقتة في قيادة الجيوش مستغلين خبرتهم العسكرية إما في التدريب أو التصدي للأعداء و في المقابل يتحصلون على رواتب تقدر بـ 80 صائمة (15 ريال)[2] و بإمكانهم الإرتقاء إلى درجة الداي بدعم من الإنجشارية وأشراف البلد لنيابة داي مخلوع أو مغتال وذلك ما حدث بعد مقتل الداي"الحاج شعبان باشا" الذي حكم مابين1688 م إلى 1695 م حيث انتخب الإنجشارية رجلا مسنا ومريضا اسمه "أحمد أعجي" أو كما ذكر في بعض المصادر "بالحاج أحمد باشا" وكان في حالة متقاعدا و يحترف ترقيع الأحذية[3].

وتكون عملية إنهاء الخدمة لجند الإنجشارية بعد بلوغهم السن القانوني للتقاعد و الذي حدده فونتير دي باردي مابين الستين أو السبعين سنة [4]، لكن إذا اعتبرنا أن المجند الإنجشاري الجديد يكون عمره مابين 18 إلى 24 سنة و نضيف له سنوات الخدمة التي يجتاز فيها 8 مراحل بحيث تكون ما بين مرحلة ترقوية عسكرية وأخرى 3 سنوات نجد مجمل سنوات الخدمة 24 سنة و نضيف لها 8 سنوات كعطل حولية نتوصل إلى أن سن التقاعد يكون على الأكثر 56 سنة .

---

(1) - Kadddour M'hamsadji, Sultân Djezair suivi de ses Janissaires Turcs d'Alger (fin du XVIII siècle) par Jean Deny, O.P.U, Alger 2005, P. 59.

(2) ـ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 132

(3) ـ محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص45

ـ ا سندت للجند المتقاعدين وظيفة رئيس الشرطة التي تجمع بين العدالة والقصاص و الإحترام الإجتماعي في بعض مدن البايلك ودار السلطان المتأججة بحركية السكان ، راجع :

- Jean .Michel Venture de Paradis, Tunis. Op-cit, P. 180..

(4) - J. M .Venture de Paradis, Alger au …, In R. A 1896, Op-cit, P. 61.

أما عن إجراءات التقاعد فتكون بإبلاغ الإنجشاري مسبقا من قبل الأغا مع إحتفاظه بالراتب الأعلى الذي يعينه على معاشه، إضافة للإمتيازات التي تمنحها له سلطة الآيالـــة و المتمثلـــة في الملكيـــات و الضيعات الزراعية وغالبا ما تكون له الحرية في اختيارها(1)

وقد تؤدي بعض الظروف الصحية كالإصابة بعطب جسدي أو مرض مزمن إلى تسهيلات في التقاعد المسبق لبعض جند الإنجشارية وكذا تراجع مردودهم خلال الخدمة العسكرية بالمحال و النوبـــات، وفي حالات أخرى يتحايل جند الإنجشارية على قانون الخدمة العسكرية للحصول على التقاعد المســـبق لكن على حساب رواتبهم بهدف ممارسة بعض الحرف والصنائع المربحة التي مارسوها خلال عطلهم السنوية فيتقاعسون عن واجب الخدمة بخلق حجج واهية وتبريرات مصطنعة كالتظاهر بالمرض أيـــام الشدائد خوفا من العقاب والجزاء، مما يضطر أغا العسكر أو الباي وضـــعهم في قائمـــة المتقاعـــدين الإحتياطيين بعد التحري عن وضعياتهم مقابل الإنقاص من رابتهم(2).

و قد نجد أن التجارة المربحة والرغبة في الحياة العائلية تدفعهم إلى انتهاج صيغة نظام الإلتزام الـــذي يطبق كثيرا في ترقية الموظفين في المناصب الهامة، و ذلك بشراء منصب سنجق دار أي حامـــل رايـــة الجندية في البايلك الذي يعتبر أقل جهدا إلى حين يمنح له التقاعد ويتحصل في كل شهرين على أعلى راتب يقدربـــ 80 صايمة أي حوالي 15 ريالا (3).

خامسا :رمزية لباس جند الإنجشارية:

إن دراسة الألبسة الجزائرية والعثمانية منذ القرن السابع عشر الميلادي، تفتح لنا أفاق معرفة الأصناف الإجتماعية ومميزاتها والتغيرات التي طرأت في بنيتها التركيبية الأسرية وفي نفقاتها المالية والمقارنة والمقاربة بين كل الشرائح من أدناها إلى أعلاها، فاللباس المصنوع للرسميين من الإداريين والعسكريين العثمانيين يجمع بين الأذواق العثمانية و الأطرزة الجزائرية المغربية التقليدية، فكان النسيج الصوفي والقطني من الشاش وخياطة السراويل والسترات المطرزة و القاطات و الطاقيات الرأسية العثمانية دلالة على التجانس في البدلات و الألبسة التي تميز بها القرن الثامن عشر الميلادي حيث مزج بين الأصالة العربية الشرقية والعثمانية والجزائرية التي طبعت الحياة اليومية الإجتماعية و الإقتصادية

(1) ـ ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 133

(2) ـ المرجع نفسه ، ص 134.

(3) - J. M .Venture de Paradis, Alger au …, In R.A 1896,Op-cit, PP. 55 -56.

لعامة المجتمع الجزائري العثماني، فكان البرنوس والجبة والصدرية والسروال الجزائــري و العصـــماني والصحراوي والقفطان والأحذية مظاهر التعايش بين السلع والعادات العثمانية والجزائرية [1] و هـــذا عكس ما ذكره المهندس العسكري بوتان Boutin عن المجتمع" بأن العثمانيين كـــانوا منعـــزلين عـــن السكان و لم يساهموا في عناصر الإنتاج و لم يقدموا دعائم الإندماج " [2].

لقد وقف هايدو على شهادات حية تاريخية عن حياة المجندين الجدد والقـــادمين مـــن أنحـــاء الأناضول، فبينهم بأنهم "لا يملكون نقودا لشراء الألبسة الجزائية في أول وهلة، حيث كانوا يرتـــدون ألبسة ذات النماذج العثمانية الرديئة بسراويل طويلة ذات اللون الأبيض أو الأسود أو الأحمر،لا تحمل في مقدمتها فتحة السروال، وسترة تشبه سترة أهل المجر، ضيقة بأكمامها وطويلـــة تكـــاد تلامـــس الأرض، وبطاقيات الرأس المخروطية ذات القرن والمختلفة الألوان، أما الحذاء فنعله يحمل أربعة قطـــع حديدية حتى لا يلمس الأرض " [3].

وبعد فترة الإقامة الأولية في ثكنات مدينة العاصمة، يتعرف يني يولداش على لباسه الرسمي[4] فيستلم قميصا من الكتان وصدرية من القماش القطني وسروالا ومعطفا صوفيا وشاشية جزائرية وحزاما أحمر اللون[5]وحذاء يسمى Temak من الجلد[6] وغطاء من الصوف قصيرا وضيقا مخصصا لشخص واحد بالإضافة إلى حصير لمنامه، كما يستلم مسدسين، يقتطع مبلغهما من راتبه كل شهرين، وقد يســتلم نعلين آخرين إذا عين في المحال، يدفع ثمنهما[7]، و يضع على رأسه طاقية من قماش الكتـــان الأحمـــر منحنية إلى الخلف ويلف حول رقبته شريط من القماش الخفيف الملون[8] فلا يبقى من ملامح وجهـــه إلا الشوارب الطويلة التي تعتبر رمزا من رموز القوة في الجند الإنجشاري[9].

(1) ـ وليام سبنسر، المرجع السابق، ص 86 - 97

(2) -Boutin, Reconnaissance Des Villes, Forts Et Batteries D'alger , Pub G . Esquer, Paris Champion , 1927, P. 78

(3) - Diego de Haedo, Op-cit, PP .110 – 111.

(4) ـ وليام سبنسر، المرجع السابق، ص 57.

(5) ـ أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 185.

(6) - Georges Marcais, Le Costume Musulman d’Alger, Achevé d’imprimer, Paris 1930, P. 109.

(7) - Diego de Haedo, Op-cit,P. 109.

(8) - Georges Marcais, Op-cit, P .54.

(9) - Diego de Haedo, Op-cit, P . 109.

وبتعاقب السنين واكتساب اليولداش للخبرات العسكرية خلال دمجهم في المحال والنوبات يفرض عليهم اقتناء برنوس أسود بأكمام طويلة إلى المعصم وما فوق الكاحل والذي يسمى عادة عند العثمانيين و الجزائريين بـــ "الفرجة" أو ارتداء أجود البرنوس المعسكري[1].

بعيدا عن نظام الترقيات فالجند النظاميين الإنجشاريين وأصنافهم كانوا متميزين.بمظاهر ثيابهم المختلفة عن المجتمع المدني الحضري والريفي خاصة في عمامتهم وشاشياتهم وطاقيتهم، فأكبر قائد في الجند النظامي" أغا العسكر" كانت له طاقية الرأس تسمى بطرطورة الأغا، عريضة في أعلاها وضيقة في فتحتها السفلى حيث تكون ملفوفة بشريط من القماش المسمى الموسلين الحريري[2] ومزينة ومزينة بجوهرة في مقدمتها تشبه جوهرة الداي المسماة بـــ Tchalike [3].

أما طرطورة كاهيته فتتميز بعلوها و بريشة بيضاء في مقدمتها وتكون مشابهة لطرطورة قيادات الأغا في النوبة أو المحلة أو في فرقة الصبايحية[4]، وفي أسفله حسب الرتبة العسكرية نجد جماعة البولوكباشية المعروفة بـــ العراقية الطويلة من قماش الكتان الأبيض ويطلق عليها إسم البنيقة Beniga تكون متدلية نحو الخلف وملفوفة بشريط حول فتحتها، أما ألبستهم فيبتاعونها بأموالهم الخاصة بسعر يقدر بـــ 32 ريال نظرا لجودتها. [5]

وفي أسفل سلم جند البولوكباشية نجد جند الأوده باشية الذين يتميزون بـــ طرطورة مزينة بشريط أحمر في أسفلها دون علامات أو جوهرة عليها وملابسهم شبيهة بـــجند الإسكي يولداش وتختلف عنهم باليطغانات أي السيوف، أما لباس جند القصر من النوباتجية والشواش فلم نجد له وصفا دقيقا ما عدا الوصف الذي دونه الحاج "أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر" فيذكر الشواش الكبار الثلاثة خلال أيام توزيع عوائد الدنوش بدار الإمارة و في فترات أواخر الليل قبل صلاة الصبح بأنهم يأتون إلى القصبة حيث إقامة الداي ليمنحهم أسهما من المكافآت المالية فيعرفون.بما يضعونه فوق رؤوسهم منهم من يرتدي شاشية ويسمى شاوش الصبايحية ومنهم من يرتدي العمامة المبرجة و يسميها أهل تونس بالرزة و الآخر يرتدي الطرطورة ذات الشكل الهندسي(/\ ) [6] ،كما كانوا يرتدون القاطات الخضر والأحذية المسماة "Temak" المصنوعة من الجلد الأحمر توجد في مؤخرتها

[1] - Venture de Paradis, Alger au.,In R.A 1895, Op-cit, P. 303.
[2] - Georges Marcais, Op-cit, P. 57.
[3] - Ibid, P .62.
[4] - Diego de Haedo, Op-cit, P . 142.
[5] - Tachrifat, Op-cit , P 37.
[6] - Georges Marcais, Op-cit, P . 56.

بأسفل الكعب قطعة حديدية يعرفون بها خلال مشيتهم داخل دار الإمارة وخارجها [1] ، و يـــذكر أيضا أن شاوش السلام يرتدي قاطا أحمرا و على رأسه شدود باللون الأحمر المذهب [2] أمـــا جنـــد النوباتجية فيتميزون بطرطورة مخروطية مزينة بريشة تشد الانتباه[3] إضافة لما يحملونه في أحزمتهم مـــن يطغانات فضية[4] ، وفي نفس السياق تحدث عن الجند الأربعة النظاميين الذين يقومون بحراسة الداي وسماهم بـــ سولاق[5] مثلما أطلق عليهم "هايدو" بـــ Soladjحيث ينتقيهم و يختارهم الأغـــا مـــن أحسن اليولداش ، لهم طرطورة عريضة وطويلة مزينة في مقدمتها بقرن ذهبي مسطح فوقـــه ريشـــة عريضة تشبه ريشة الطاووس، وفي فتحتها الدائرية مشد خشبي ملفوف بقطعة قمـــاش أخضـــر[6]. و انطلاقا من الألوان ونوعية القماش و فن الطرز كان يسهل على المجتمع التفرقة بين رموز الرتـــب العسكرية و مهامها .

سادسا: رتب وألقاب الجيش الإنجشاري

اختلفت المصادر والمراجع التاريخية عن الجزائر العثمانية في تحديد وتصنيف رتب([7])وألقاب الجيش الجيش الإنجشاري خاصة في الفترة الممتدة من منتصف القرن السابع عشر الميلادي إلى القرن الثـــامن عشر الميلادي ، قد يكون لندرة المادة الخبرية من وثائق ومخطوطات، أو لصـــعوبة قراءهـــا وتحليـــل شفرات لغتها العثمانية بالدفاتر المحفوظة بالمكتبة الوطنية وتلك عينة مما يواجهه الباحثون والمؤرخـــون المعاصرون، و هذا ماجعلني أقارب بين ما أورده المؤرخون الذين عاصروا تلك الفترة للخروج برؤيـــة عن التسميات الخاصة بالرتب العسكرية و تصنيفاها .

(1) ـ أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 122.
(2) ـ أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 43.
(3) - Georges Marcais, Op-cit, PP. 54 – 55.
(4) ـ جيمس كاثكارت، المصدر السابق، ص 117.
(5) ـ أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 123.
(6) ـ أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 38.
7ـــ يذكر "العنابي" في سياق ترتيب العساكر: كل ما يفيد منفعة ما لها تعلق بإعزاز الدين ورفعة شأنه، مما أشتمل فيه النظام المستجد للكفرة من ترتيب العساكر وتصنيفهم، لمزيد من المعلومات، أنظر:
ـ محمد بن محمود بن العنابي، السعي المحمود في نظام الجنود، تقديم وتحقيق الدكتور محمد بن عبد الكريم الجزائري، م . و. ك ، الجزائر، 1983، ص 51.

فمن منطلق ما كتبه "هايدو" عن بعض رتب وألقاب جند الإنجشارية و مهامها وأدوارهـا نجـدها شابهت الأخبار التاريخية التي أوردها"الحاج أحمد الشريف الزهار" كما تقاربـت في معلوماتها مـع كتابات السفير"فونتير دوباردي"، فالرتبة العسكرية التي ذكرها "هايدو" بـ Otraque تشبه وظيفـة شاوش السراج([1]) التي تحدث عنها "فونتير دوباردي"([2])، أو شاوش أغا العسكر في مذكرات الحاج الشريف الزهار ([3]).

أما الرتبة العسكرية "سولاجي" والتي تكون من نصيب أربعة يولداش لحماية الباشا تشـابه في وصفها المادي ما ذكره كل من "هايدو"[4] و "الحاج أحمد الشريف الزهار" و خاصـة وظيفتـها داخل القصر ويبدو أن أصحاب الرتبة العسكرية "سولاجي" لهم نفس مهام الشواش الكبار وبـاش شاوش في ديوان القصر[5].

في حين رتبة "موربولوك باشي" التي ذكرها "هايدو"[6]، يتمتع صاحبها بمهام قريبة من الباشـا داخل القصر، تشبه في مهامها منصب أغا الصباحية أو"الباشاغا "في ذكر"فونتير دوباردي"[7] وأما رتبة رتبة "ياياباشي "التي ذكرها "هايدو"[8] و التي يؤطرها عشرون إنجشاريا مهمتهم حماية ومصاحبة الباشا الباشا خارج قصره وحتى داخل المسجد، تشبه إلى حد بعيد مهام النوباتجية الـواردة في مـذكرات" الحاج أحمد الشريف الزهار"[9].

ومن تلك المقارنات توصلنا إلى تركيب جدول عن أهم الرتب العسكرية من أدناها إلى أعلاها حسب التدرج في الترقيات التي أوردها مختلف المؤرخين .

---

[1] - Diego de Haedo, Op-cit, P. 75

[2] - J.M. Venture de Paradis, Alger …,In R.A 1896, Op-cit, PP.77

[3] ـ أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 44.

[4] - Diego De Haedo, Op-cit, P . 75

[5] ـ أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 38.

[6] - Diego De Haedo, Op-cit, P. 76

[7] - J. M. Venture de paradis, Alger au …, In R.A 1896…, Op-cit, PP .56 - 58.

[8] - Diego De Haedo, Op-cit, P. 76

[9] ـ أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 39.

المصدر ـــ المرجع	ترتيب جند الإنجشارية من أدنى رتبة إلى أعلاها
هايدو[1]	يولداش ـ أولدا شي ـ أوده باشي ـ أوتراك ـ بادوشا ـ سولاجي ـ بولوكباشي ـ يا باشي ـ باش بولوكباشي ـ الكاهية ـ الأغا.
محمد بن ميمون الجزائري[2]	أبي يولداش ـ إسكي يولداش ـ باش يولداش ـ وكيل الخرج ـ أوده باشي ـ بولوكباشي ـ الأغا.
فونتير دوباردي[3]	يولداش ـ أوده باشي ـ بولوكباشي ـ ياياباشي ـ الكاهية ـ الأغا.
تشريفات[4]	يولداش ـ باش يولداش ـ وكيل الخرج ـ أوده باشي ـ بولوكباشي ـ أغا القصر.
وليام سبنسر[5]	يني يولداش ـ إسكي يولداش- باش يولداش وكيل الخرج ـ أوده باشي ـ بولوكباشي ـ أغا باشي ـ الكاهية ـ الأغا.
قبريال إسكر[6]	يولداش ـ سولاجي ـ peis (باش شاوش) ـ وكيل الخرج ـ أوده باشي ـ بولوكباشي ـ أغا باشي ـ الكاهية ـ الأغا.

[1] - Diego Haedo, Op-cit, PP. 74 – 77.

[2] ـ محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص 38.

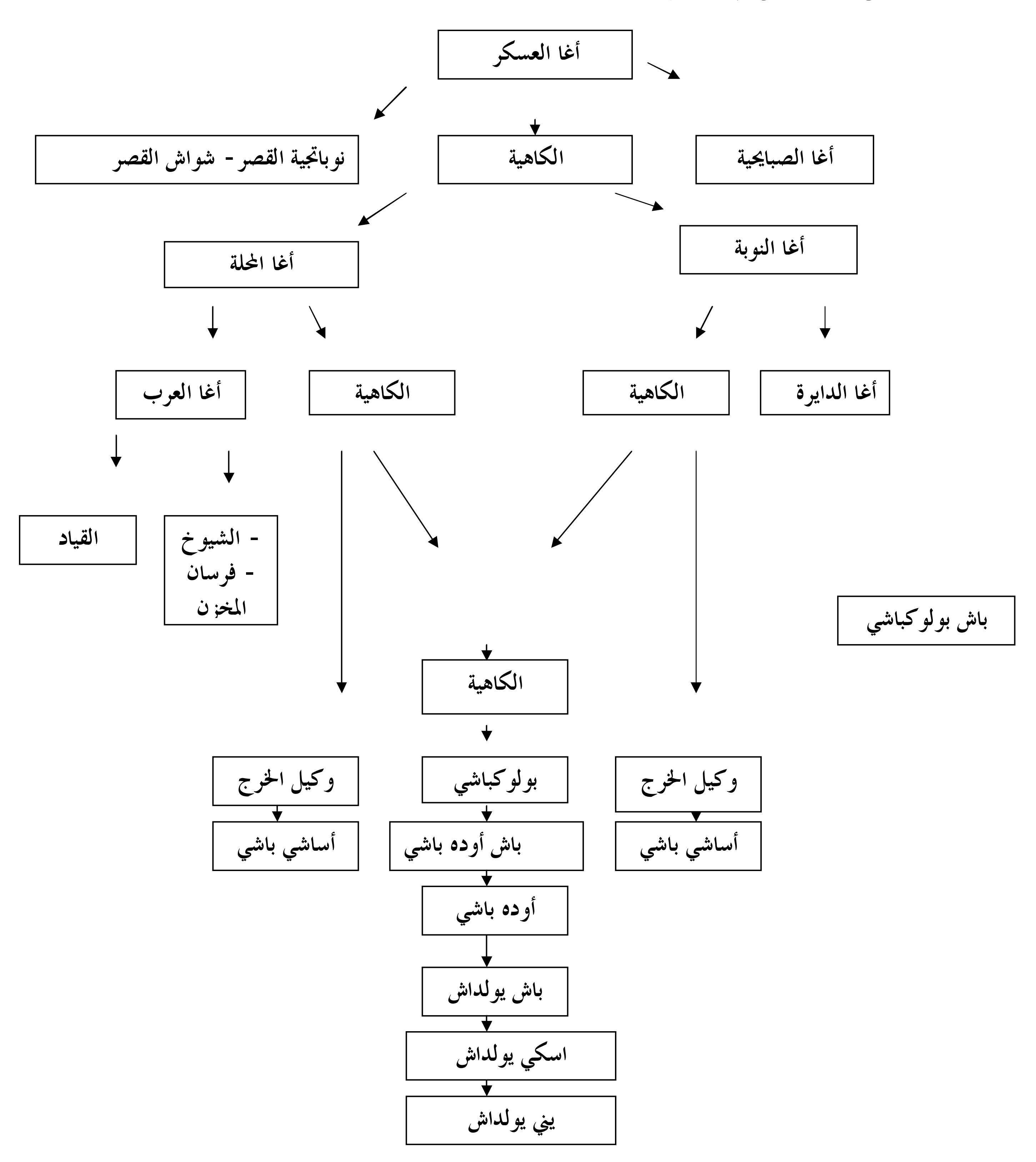
[3] - Jean Michel Venture de Paradis, Tunis et Alger, Op-cit, P. 173.

[4] - Tachrifat, Op-cit, P. 26.

[5] ـ وليام سبنسر، المرجع السابق ، ص 56.

[6] - Gabriel Esquer, La Prise d'Alger 1830, Paris, Librairie, Larousse, 1929, P. 46.

و انطلاقا من الجدول و المعلومات السابقة عن جند الإنجشارية النظاميين ، توصلنا إلى سلم تسلسلي عن رتب الجيش الإنجشاري بالأيالة الجزائرية



سابعا ـــ ضباط الجيش الإنجشاري:

1 ـــ أغا العسكر (آغاسي):

في الدولة العثمانية يعني هذا اللقب الأخ الأكبر الذي له مترلة كبير البيت[1]، وفي ربوع الآيالة الجزائرية اقترنت تلك الرتبة السامية بالمهام التشريفية والتكليفية في الجيش الإنجشاري، فكانت رمـــزا من رموز السلطة في الديوان الخاص والعام، ويسمى أيضا بأغا العسكر أو الهلالين أو أغا الأوجـــاق، أما مقر إقامته فهي "دار سركاجي" " Dar-Sarkadji " القريبة من دار الإمارة ومدة إشـــرافه وقيادتـــه شهرين[2] إلى غاية تقاعده في صفة "مازول آغا"[3].

بعد ترقية جند باش بولوكباشية في منصب أغوات المحال والنوبات يختار الداي أقدمهم ليكـــون في منصب أغا العسكر[4] ، ويكون تنصيبه في حفل رسمي و يعرف بين الحاضرين بطاقية أو طرطـــورة الرأس المشدودة بجلد ذهبي وذات مؤخرة طافحة متينة من الخلف تنتهي في شـــكل قـــرنين يرمـــزان إلى البركة المرشد حاجي بكداش حسب إعتقاد العثمانيين، كما يرتدي القفطان الخفيف الذي يلبسه "الداي" ويكون الإحتفال في "دار سركاجي" بحضور جميع الأغوات والصبايحية وفرق البولوكباشية[5].
البولوكباشية[5].

يجمع منصب أغا العسكر بين الوظائف الإدارية والعسكرية ويتصل مباشرة "بالداي" الذي يقر عليه أمور الأمن والعدالة والعفو والتدخل لفرض العقوبات على جند الإنجشارية، ويساعده في ذلك كاهيته أو "كاخيا"[6] في تعيين قياد القبائل والزمول وقيادات الأوطان وقياد العشور ومعاينة الصبايحية[7].

---

[1] ـــ مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية، دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية (من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات) 1517 - 1924، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د. ت) ، ص 173.

[2] _ Tachrifat, Op-cit, P. 32.

[3] - J. M. Venture de Paradis, Alger au …, In R.A 1896, Op-cit, P.56.

[4] - يشترط في تعيين الأغوات حسن سيرة أزواجهم، أنظر:

- Diego De Haedo,Op-cit, P. 72

[5] _ J. M. Venture de Paradis, Alger au …, In R.A 1896, Op-cit, P. 77.

[6] ـــ كتخدا أو كاخيا أو كاهية، أصلها فارسية "كدخدا"، تتكون من "كدا" ومعناها "البيت"، و"خدا" معناها الصاحب، فكونت معنى الوكيل المعتمد، لمزيد من المعلومات، أنظر: مصطفى بركات، المرجع السابق، ص 144.

[7] _ Mahfoud Kaddache, Op-cit, P.27.

ويتحتم على آغا العسكر أن يكون عارفا باللغة العثمانية والعربية، وإن تعذر عليه يستدعي ترجمانـــا لكتابة التقارير وإعطاء الأوامر ونقل الاهتمامات من الجند النظامي والقبائل إلى ديوانه.

1 ــ1 راتبه وعوائده:

يصل راتب أغا العسكر إلى 1000 بتاك شيك كل شهرين أي حوالي 333 ريال ، يتقاضاه من الداي من يوم تنصيبه وتوليته القيادة[1]، و كان يتقاضى منذ نهاية القرن السادس عشـــر المـــيلادي 25 دوبلة ما يعادل 10 سلطاني حسب هايدو[2]،ثم ارتفع راتبه في القرن السابع عشر الميلادي إلى2000 بتاك شيك (666 ريال)بعد أن أوكلت له مهمة دفع رواتب الكاهية والشـــاوش والضـــباط الســـاميين الإنجشاريين والجند بمساعدة الخزناجي التي تستغرق مدة أربعة عشر يوما[3].
يتحصل "أغا العسكر" على عوائد مالية وألبسة وهدايا من كل دنوش البايلكـــات الـــثلاث خـــلال استضافته للبايات بعد صلاة المغرب، وذلك بعد رجوعهم من دار الإمارة وقد يستضيفهم الأغا مرتين ويتحصل على هدايا تقدر بـــ 100 دورو وأثاث وخيل وكسوة وحياك وبرانس[4].

كما أن "لأغا العسكر" مداخيل إضافية ناتجة عن ترقية بعض الضباط قد تصل خلال شهرين إلى 150سلطاني وقد لا تستغل تلك القيمة المالية في النفقات على عقاراته و بناياته وضياعه وإقطاعه،وحتى ألبسته ومجوهراته وساعاته تكون ضمن الهدايا ،و مثالا على ذلك ما تحصل عليه أحد أغوات العسكر سنة 1788م عن إلتزامات مالية من الخزناجي وخوجة الخيل قدرت بـــــ30.000 قطعة ذهبية إســـبانية ونفس الحال بالنسبة لأغا عسكر في عهد "علي باشا نقسيس" المدعو "بابا علي الداي" سنة 1754 م الذي تحصل من أحد جند الصبايحية على مبلغ قدر 17500 نقد سلطاني من أجل الإذن له بـــالزواج وقد يكون Venture de Paradis بالغ في القيمة النقدية، ونفس الأغا تقاضى هدايا من بعض الصبايحية من 30 إلى 40 سلطاني لإبقائهم في صف الصبايحية داخل المدينة دون الخدمة الخارجية[5].

---

[1] ـ متوسط دخل أغا الهلالين أو أغا العسكر يكون مابين 1000 إلى 4000 بتاك شيك، لمزيد من المعلومات راجع:
- L. Merouche, Op-cit, PP. 231- 232

[2] ـ Diego de Haedo, Op-cit, P. 72.

[3] ـ J. M. Venture de Paradis, Alger…, in R.A 1896, Op-cit, PP. 56 – 57.

[4] ـــ أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 37 - 42.

[5] ـ J. M. Venture de Paradis, Alger…, In R.A 1896, Op-cit, PP. 268 – 272.

إلى جانب ذلك يتحصل آغا العسكر خلال فترات الإتفاقيات والعلاقات بين الآيالة والدول الأجنبية على مبالغ تشريفية، ففي سنة 1695م تحصل آغا العسكر خلال تنصيب القنصل الفرنسي على 1000 بتاك شيك(333ريال)، وفي سنة 1738م تحصل من جراء اتفاقية السلام بين الآيالة والسويد على هدايا قدرت بين 25000 إلى 30000 بتاك شيك، ثم في سنة 1739م خلال مراسيم افتداء إنجلترا لأسـراها تحصل على أسهم مالية من مجموع المبلغ المقدر بـ 12000 بتاك شيك[1].

وفي عيد المولد النبوي الشريف يتحصل آغا العسكر من الداي بدار الإمارة على مكافآت قـدرها 400 صائمة أي 17 ريال وحتى كاهيته وأغوات المحال والنوبات يتقاضون ما بين 200 صائمة إلى 400 صائمة[2] إضافة لذلك يتحصل على ترضيات غذائية تحدد بـ 12 خبزة وكمية من العسل واللحـم وثماني حملات حطب كل يوم أربعاء وخميس وقد ترتفع الكمية في شهر رمضان[3].

كما خولت سلطة الآيالة "للأغا" سحب أموال من خزينة الأيالة بأمر مـن الـداي، لأغـراض إستثمارية في شكل اقتراض مدته ثمانية أشهر دون فوائد، وغالبا ما يكون تسديد المبلغ على المـدى البعيد أو يلغى لظروف خاصة [4].

2 ـ أغا المحلة:

يختار أغا المحلة من بين الضباط الذين كانوا في صفة ضباط البولوكباشية، ولا يجوز لهم الترقية والتأهيل في منصب آغا المحلة إلا إذا كان شاغرا بسبب وفاة صاحبه وينص قانون الجند علـى مبـدأ الأقدمية في الخدمة وممارسة منصب البولوكباشي، لكن المصادر التاريخية بينت بأن منصب آغا المحلـة يأهل إليه صاحب الهدايا والإلتزامات[5].

يسمى غالبا آغا المحلة بـ محلي أغازي Mehellé-Agazi يشرف على مخيم عسكري يتكون من عدة خيم (خبة) حيث كل خيمة تحتوي على عدد من جند الإنجشارية من صف إسـكي يولـداش الذي يسيرهم باش يولداش وأوده باشي وعدد من الشواش ووكيل الخرج و أساشي (طباخ)

---

1 _ L. Merouche, Op-cit, P. 38.

2 _ Tachrifat, Op-cit, P. 38.

3 _ Ibid, P. 69.

4 _ Mahfoud Kaddache, Op-cit, P. 120.

5 _ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 140.

وبولوكباشي ومن مهامه أيضا التحكم في مجريات قبائل المخزن[1] وفرض القوانين العقابية والجزائية على اليولداش المتهاونين إلى جانب اقتطاع الضرائب والرسوم من القبائل[2].

2 ــ1 راتبه وعوائده:

خلال مرحلة إستقرار الصرف و مداخيل الخزينة كان له راتب يعادل راتب أغا العسكر، أما عوائده المالية النقدية والعينية فتختلف من محلة لأخرى حسب وجهتها نحو أراضي البايلك الثلاث يذكرVenture de Paradis أن أغا محلة بايلك التيطري كان يتحصل في شهر أفريل على أموال من فحص قبائل البليدة على 100 سلطاني ومن مليانة ما بين 50 إلى 60 سلطاني ومن المدية على 50 إلى 60 سلطاني(1 سلطاني= 4 ريال) وتلك الأموال التكريمية كانت تسمى بأموال الضيافة Dhaife التي يكلف حاكم المدينة بجمعها مسبقا[3].

قد يكون لأغا المحلة مداخيل إضافية من المكافآت والترضيات التي يخصصها عادة ديوان الداي ففي سنة 1187 هـ الموافق لـ 1773 م تحصلت قيادة محلة التيطري بعد عودتها من جباية الضرائب على ترضيات مالية معتبرة كان نصيب الأغا 72 ريالا والكاهية 39 ريالا و باش بولوكباشي 27 ريالا والخوجات 60 ريالا و أخيرا شاوش الكاهية 21.5 ريالا[4].

وبالنسبة للتموين الغذائي، فيخصص لأغا المحلة كل شهر قنطار بسكويت وجرة زبدة وضأن خروف ولكاهيته نصف الكمية، أما باش بولوبكباشي وأربعة أوده باشية والشواش فلهم قنطار بسكويت وجرة زبدة للفرد الواحد كل شهر[5] ويضاف إليها ما تجود به قبائل المخزن من عوائد مالية مالية وتموينات غذائية تهيأ للمحلة وللجيش غير النظامي، فقبائل زواوة كانت تمون محلة الشرق مرتين في السنة بكميات معتبرة من المواد الغذائية[6].

---

[1] _ J. M. Venture de Paradis, Alger au…, In R.A 1896, Op-cit, P. 72.

[2] _ Ibid. P. 53

[3] _ J. M. Venture de Paradis, Alger au…, In R.A 1896, Op-cit, P. 53.

[4] _ Tachrifat, Op-cit, P. 54

[5] _ Ibid, P. 30.

[6] ــ تقدر منح الأغوات المعينين على المحال من حسابات جباية الضرائب، حوالي 400 صائمة لمزيد من المعلومات ارجع:

-Tachrifat, Op-cit, P. 38

3 ــ أغا النوبة:

يعين آغا العسكر أغوات النوبات تحت إشراف الداي ويختارون من بين البولوكباشية نظـرا لاحتكاكهم بسكان النوبات سابقا، يشرف أغا النوبة على البولوكباشية[1] وواحد أوده باشي وسقى باشي و أساشي باشي ووكيل الخرج وشاوش وعددا من جند اليولداش المقسمين إلى سفرات وقـد نجد نفس التركيبة المذكورة عن النوبة في تسعة عشر نوبة موزعين بالأيالة[2].

3 ــ1 راتبه وعوائده:

راتب أغا النوبة ما بين 800 إلى 900 بتاك شيك(266 إلى300ريال)، وله عوائد مـن مختلـف المصادر حسب أهمية وموقع النوبة، ففي نوبة عنابة يدفع رئيس السفينة الأجنبية خلال تصليح عطبها في الميناء ترضيات للأغا تقدر بـ 3 بوجو ولكاهيته 2 بوجو وربع ونفس القيمة المالية تمنح للشاوش وخلال فترات الشحن يدفع رئيس السفينة رسومات وترضيات أخرى مقدارها 3 بوجو وربع للأغا وثلاثة بوجو وثلث أثمان من نقد البوجو للخوجة وإثنين بوجو وربع للكاهية وإثنين بوجـو وربـع الأوده باشي[3]. وقد يتحصل على مكافآت مالية معتبرة من بايات قسنطينة إذا قام بمأموريات لصـالح البايلك كرفع الظلم عن أهل عنابة الذين اشتكوا من الشاوش الذي ضاعف لهم الضرائب في عهـد الحاج أحمد باي[4]، أو لنقل أموال أهل القل في عهد أحمد باي سنة 1764م[5].

أما في نوبة بسكرة، يضيف الأغا وسفراته ثلاث أيام من قبل القايد ،هذا الأخير يقدم"للأغا" ترضيات وهدايا مقدارها 24 خبزة يوميا وقطعتي صابون وأربعة عشر عرجون من التمر، وقد ترتفع قيمة الهدايا في مناسبة شهر رمضان حيث تقدم طائفة اليهود ثماني ريالات والحرفيون يدفعون خمس ريالات، وخلال أيام جني التمور يتحصل آغا النوبة على 14 ريال إلى جانب بعض الدجاج[6].

1 – peyssonnel et Desfontaines, Op-cit, P. 427.

2 – Jean Michel Venture de Paradis, Tunis et Alger, Op-cit, P.171

3 - Tachrifat, Op-cit, P. 62.

4- أنظر الملحق رقم (13) :أحمد باي يطلب من أغا نوبة عنابة رفع الظلم من الأهالي من الشاوش

5- أنظر الملحق رقم (14) : أحمد باي يذكر سيد الباستيون بتسليم النقود لأغا النوبة حتى ينقلها لبلدة القل

6 - Tachrifat, Op-cit,P . 64.

وبما أن لأغوات النوبات سلطة إدارية وإجتماعية واسعة على السكان في أماكن تواجـــد النوبـــات من الساحل إلى الصحاري فبإمكانهم توطيد علاقات إستثمارية وتجارية مع بعض القبائل والأسر المحلية ضمن التنظيم الإداري الريفي .

4 ــ أغا العرب:

يعتبر قطبا عسكريا وإداريا في تسيير الأحواز الريفية التابعة لدار السلطان ومن المـــوظفين الســـاميين[1] وقائد فرق الإنجشارية وفرسان المخزن، من مهامه النظر في كل القضايا الهامة المستعصية بين القيـــاد والشيوخ، والقيام بتعيين قيادات الأوطان، والحفاظ علـــى الأمـــن في الأريـــاف بمســـاعدة قبائـــل المخزن،ولبلورة التنظيم الإداري العثماني،كان يستعين بفرق المحلة لإيقاع العقاب على العصاة أو لجمع جباية الضرائب[2]،وكان منصبه مرجعا لكل الموظفين الذين لهم علاقات بأهالي الأرياف نظرا لتمكنـــه من اللغتين العثمانية والعربية مثلما كان "يحي أغا" الذي امتهن منصب آغا العرب من ســـنة 1818 م إلى 1827م[3].

أما عن راتبه ومداخليه وعوائده المالية وممتلكاته فليس لنا مصادر حققت في ذلك، ما عدا ما أورده " أحمد الشريف الزهار" عن ممتلكات آغا العرب بن سحنون الذي اشترى بستانا من أحمد خوجـــة أحد الكتاب الأربعة في عهد "الداي مصطفى" سنة 1212 هـــ الموافق لـــ 1797 م. [4]

5 ــ أغا الدايرة:

صلاحياته تشبه صلاحية أغا العرب بإعتبار أن كل أعماله متعلقة بأرياف البايلك في الشؤون التنظيمية والعقابية، له الحق في التصرف في جند الإنجشاري وجند القبائل الموالية للبايلك أي المخزن من مهامه إبلاغ الداي بمستجدات إدارة البايلكات والإشراف على مراسيم تنصيب البايات الجدد وقرارات العزل من مناصبهم، وقد يخول له تولية إدارة البايلك بصفة مؤقتة إلى حين إلتحاق الباي الجديد بمنصبه وقد توسعت صلاحيته بعد وفاة صالح باي عام 1792م ومحمد الكبير بوهران عام1798م

---

[1] ــ لاندري لماذا ووصف أحمد الشريف الزهار "أغا العرب" بالوزير الثاني للباشا ، أنظر:
- أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص. 37.

[2] ــ ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ، المرجع السابق، ص 228.

[3] ــ المرجع نفسه، ص 274.

[4] ــ - أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص. 89

لأغراض سياسية أكثر منها إقتصادية للحد من الأفكار الإستقلالية في البايلكات [1]، أما عن مداخيلـه وممتلكاته فلم نجد مراجع و مصادر نستند إليها ماعدا تقدير أموال الدنوش التي جمعها أغـا دايـرة الحضنة المدعو بوزيان بن العلمي واحتفظ بها و لم يقدمها لخزينة البايلك و للحاج أحمد باي الـذي أخبر الخزناجي بذلك .[2]

6 ــ أغا الهدية:

مسؤول على حمل الهدايا الثمينة من الآيالة إلى السلطان العثماني وأعضاء حاشيته ويكلف بطلـب المساعدات المالية والبشرية لإقامة العمران والحصون وتطوير الجيش،وفي ذلك يذكر حمدان خوجـة أن صاحب خاله كان ضمن الوفد الذي سافر إلى القسطنطينية مع أغا الهدية سنة 1784م[3].

7 ــ أغا معزول:

خلال تقاعد"أغا العسكر" يطلق عليه "أغا معزول" ، يستعين به الديوان في بعض الأمور وقد تستغل خبرته العسكرية خلال الطوارئ والحملات الأجنبية على الآيالة، مثلما استدعي عدة أغـوات متقاعدين للإشراف على فرق المدفعية[4] بثكنة مرسى الدبان بالقرب من ساحل مدينة الجزائر وذلـك يوم 17 ذي القعدة 1245 هـ الموافق لـ 10 ماي 1830م.

أما راتبه فيصل إلى 80 صائمة(16ريال) بالإضافة إلى مداخيله من الأحواش والمزارع والإقطاعيات الزراعية[5] و ما تجنيه عقاراته التجارية بمدينة الجزائر ، بإعتبار أن أغلبية المتقاعدين من أغوات مازول

---

[1] ــ ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ، المرجع السابق، ص 243 - 244.

[2] ــ أنظر الملحق رقم (15) : رسالة من أحمد باي للخزناجي يخبره بهروب آغا الدايرة ونقص موارد الدنوش

[3] ــ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق ، ص 132 - 133.

[4] ــ يشارك ويدافع الأغوات المتقاعدين في الظروف الإضطرارية عن المدينة في فرق المدفعية. فالفرقة الثانية كان على رأسها "بن عيسان مازول آغا"، والفرقة السابعة يقودها "بن علي مازول آغا"، ولمزيد من المعومات انظر:

-Moulay Belhamissi, Alger la ville aux Mille Canons, E.N.L, Alger, 1990, P. 107

[5] ــ يستفيد الأغوات المتقاعدين من حقوق وامتيازات امتلاك عقارات أرضية لاستغلالها، لمزيد من المعلومات انظر:

- L. Merouche, Op-cit, P. 230

احترفوا و احتكروا تجارة الحرير[1]، وإذا قمنا بعملية حسابية مالية عن كل الإقتطاعات المالية الناتجة عن الترقيات و الإلتزامات التي يدفعها جند الإنجشاري له خلال الخدمة في صفة أغا عسكر قبل

تقاعده ، وأضفنا راتب شهرين فقط بمنصب آغا العسكر أو الهلالين نجده يجمع فيها ثـــروة تقـــدر بـــ 15000 سلطاني ذهبي (120000ريال) و التي تأمن له مستقبله لعقود من الزمن،[2].

8 ــ نوباتجية[3] القصر:

يختارون من جند النوبات والمحال الفطاحل، الذين أثبتوا حسن سيرتهم وإخلاصـــهم ويشـــرف الداي بنفسه على انتقاءهم لخدمة وحراسة القصر بمساعدة بعض ضباط البولوكباشية الذين لهم خبرة في معرفة خصائص الجند الإنجشاري[4]، وقد يكون إختيار بعضهم بالوساطة والإلتزام[5].

العدد الإجمالي لجند النوباتجية 48 نوباتجيا، يكونون ثلاث سفرات كل سفرة بهـــا ســـتة عشـــر نوباتجيا، يختار منهم الداي سفرتين للخدمة داخل القصر، تتناوب في الخدمة و المهام و الأدوار لمـــدة سنة كاملة[6] ولمجموعة النوباتجية كبيرهم يجلس عند باب دار الإمـــارة يســـاعده خزنـــدار و بعـــض البولوكباشية[7] وبعض الأوده باشية المكلفين بغلق باب القصر والتأكد من ســـلامته ومراقبـــة كـــل تحركات جند النوباتجية[8].

---

[1] ــ أغوات مازول كانت لهم أنشطة تجارية في مجال الأقمشة الحريرية انظر:

- L Merouche, Op- cit, P.244

[2] ــ يتحصل آغا الهلالين وأغا مازول على هدايا وترضيات خلال الحفلات التشريفية للداي وخلال ترقية الجند والموظفين السامين، لمزيد من المعلومات انظر: -J.M. Venture de Paradis, Alger au…,In R. A 1896 , P. 268 – 272

[3] ــ النوباتجية هم الجند الذي يتناوبون على حراسة المباني الحكومية والقصور، ويتكون المصطلح من لفظة "نوبت" ومعناها "الدور" و"جي" الأداة للدلالة على الوظيفة، لمزيد من المعلومات أنظر :

- خليفة حماش، أهمية المصطلحات، المرجع السابق ، ص 148.

[4] _ J.M .Venture de Paradis, Tunis et Alger, Op-cit, P. 169.

[5] _ يذكر الزهار أن حفيد التركي "والي خوجة" أدمج في فرقة النوباتجية بالوساطة، عن طريق خوجة الباب، انظر:

- أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق.، ص: 80.

[6] _ J. M. Venture de Paradis, Alger au …, In R. A 1896, Op-cit, P. 274.

[7] _ خلال هزيمة الحملة الإسبانية كان "محمد الباشا" عن باب دار الملك في مكان كبير النوباتجية،أنظر:

- أحمد الشريف الزهار، ، المصدر السابق، ص: 27.

[8] _ J. M. Venture de Paradis, Alger au …, In R. A 1896, Op-cit, P. 50.

وتندرج مهام النوباتجية في حراسة خزينة دار الإمارة تحت إشراف الخزناجي من الصبيحة إلى غاية غلقها في المغرب[1] وتفتيش جند"اليولداش" و نزع سيوفهم "اليطغانات"خلال أيام الزيارات والأعياد

وتقديم الترضيات[2] ويهيؤون كل صبيحة أمام باب قصر دار الإمارة لإستقبال الفرقة الموسيقية التي تقدم التحيات للداي، فكانوا يتشكلون من صفين كل صف به عشرين نوباتجيا يحملون يطغانات فضية اللون لتقديم التحية الجماعية المخصصة للداي و الخزناجي وكبار الكتاب والبايات[3] تحت إشراف خوجة الباب[4].

وبعد العصر يبقون داخل القصر بعد غلق أبوابه و تصفحه من قبل خوجة الباب[5] ، ومن مهامهم كذلك حراسة البايات خلال قدوم دنوش ، حيث يتبادلون عسة دار الملك لحراستهم وخدمتهم حسبما ذكر أحمد الشريف الزهار في مذكراته [6].

و لنوباتجية القصر عطلة يومين في الأسبوع خاصة نوباتجية سفرة الخزناجي وذلك يوم الثلاثاء والجمعة، وفي بعض الظروف تعوض العطلة بالخدمة في ساحة القصر، وتهيئ لهم وجبات مجانية ومتنوعة من مطبخ الداي التي يتكفل بها "أساشي باشي" أي رئيس الطباخين، ويضيف لهم القهوة من الصبح إلى العصر[7] ،أما إذا كان بعضهم متزوجين فيسمح لهم الإلتحاق بأسرهم كل يوم جمعة على أن يرجع مع بداية الأسبوع من يوم السبت [8].

إذا كان كبير النوباتجية يراقب ويشرف على جند النوباتجية فإن الداي منح له صلاحيات أوسع للقبض على كل من تورط وخطط وشارك في فتنة داخلية مست بالنظام العام للحكم حتى لو كان المتورطين من أعضاء الديوان الخاص خزنجيا أو أغا العسكر، مثلما حدث خلال مرض الداي " محمد

---

1 _ Ibid. P. 49 - 50

2 _ Jean Michel Venture de Paradis, Tunis et Alger , Op-cit, P. 169.

3 _ J. M. Venture de Paradis, Alger au …, In R. A 1896, Op-cit,P. 63.

4 ـ أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص39.

5 - J. M. Venture de Paradis, Alger au …, In R. A 1896, Op-cit,P. 50.

6 ـ أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 41

7 _ J. M. Venture de Paradis, Alger au …, in R. A 1896, Op-cit, P. 50.

8 _ Ibid,P. 63

باشا " سنة 1205 هـ الموافق لـ1791م حيث أمر الخزناجي كبير النوباتجية بالقبض على "أغا العسكر " المعروف بالقهواجي الذي أراد أن يتولى حكم الأيالة بعد وفاة الداي[1].
يتحصل النوباتجية في القصر على أسهم من عوائد القفطان قدرها الرحالة "فونتير دوباردي" بـ 100 جنيه[2] سنويا، فإذا اعتبرنا أن جنيه $\frac{4}{7}$ = 1 صائمة ، فإن $\frac{1\times100L}{\frac{4}{7}}=\frac{4}{7}\times100=177$ صائمة.

وإذا اعتبرنا أن 1 صائمة = 5 موزونات إذن 177 × 5 = 885 موزونة = 35,4 ريال

انطلاقا من تلك الحسابات نستنتج أن جند النوباتجية لهم مداخيل من رواتبهم كل شهرين تعادل ثلاث مرات راتب اليولداش[3]، إلى جانب عوائدهم الضخمة المالية السنوية المختلفة التي تقدر ما بين 300 إلى 400 جنيه (106 إلى 140 ريال). [4]

9 ـ صبايحية دار الإمارة:

يقوم باختيارهم "الباش أغا"[5]من جند اليولداش ومن أبناء الإنجشارية القاطنين بالمدية وحتى من بعض قبائل التيطري بعد دفع بعض الالتزامات المالية والمقدرة بواحد سلطاني و كان يشرف عليهم "الباشاغا" الذي يلقب بـ "أغا الصبايحية "[6] والمقيم بمدينة الجزائر ويساعده في مهامه كاهيته الذي ينتقيه من بين شواش الديوان الثلاث ذوي الجبة الخضراء الناعمة بعد أدائه لعشر سنوات من الخدمة[7].
الخدمة[7].

و يعد بايلك التيطري ممولا للحكم بفرسان الصبايحية من قبائل أولاد مختار الواقعة بجنوبه و المتميزة بالشجاعة والفروسية وبالمكانة الدينية والطرقية، وفي شماله قبائل بني سليمان وموزايا اللتان

---

[1] ـ أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص: 51.

[2] _ J. M. Venture de Paradis, Alger au …, In R. A 1896, Op-cit, P. 50.

[3] ـ يؤكد "هايدو" بأن عددهم 20 نوباتجية، وأجرهم كل شهرين 10 دوبلة:

- Diego de Haedo, Op-cit, P 75

[4] _ J. M. Venture de Paradis, Alger au …, Iin R. A 1896, Op-cit, P. 50.

[5] - من مهام آغا الدائرة التصرف في جميع الفرق العسكرية ومراقبة الباي، لذا لقب بالباشاغا، انظر:

ـ نصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 243 - 244.

[6] - صالح فركوس، بايلك الغرب في عهد الباي محمد الكبير 1779 - 1790 بحث لنيل دبلوم الدراسات المعمقة ، معهد العلوم الإجتماعية ، جامعة قسنطينة ، 1979،ص137-138

[7] - J. M. Venture de Paradis, Alger au…, In R. A 1896, Op-cit, P. 56 - 58.

لهما علاقة مباشرة بأغا الجزائر، في حين كانت المدية التي يقطنها العثمانيون والكراغلة من الأقـــاليم الإقطاعية للمتقاعدين تقدم وتؤهل بعض أبنائها في جند الإنجشارية لكي يكون صبايحية القصر فكانت تلك الوظيفة العسكرية في الغالب وراثية، إلى جانب بايلك التيطري كانت منطقة مسيلة موردا بشريا لفرسان الصبايحية[1]،والذين كانت مهامهم مصاحبة الباشا خلال فترات الحرب وحمايته، إلى جانـــب تكليفهم بحماية محيط المدينة والدفاع عنها في الحالات الإستثنائية وحتى المشاركة في محال البايلك [2].

أما مداخليهم فكان كل واحد منهم يتقاضى كل شهرين 50 دوبلة (10دوبلة=1 ريال) أي عشـــرين قطعة ذهبية حسب "هايدو" وقد كان "الباشا" يزيد في رواتبهم حسب طاقة خدماتهم إلى أن تصـــل إلى60 دوبلة كل شهرين، ولهم عوائد نقدية وعينية من الدنوش يوزعها البايات عليهم وتسمى بالهدايا الكبرى تعادل هدايا الخزناجي والمقدرة بـــ 100 دورو وأثاث مصوغ وخيل وعبيد وكسوة وغيرها[3].

وغيرها[3].

لقد أعطى ديوان الحكم للصبايحية حق الحصول على العائدات مـــن المحاصـــيل والمنتوجـــات الزراعية العينية ضمن الرسوم المفروضة على مزارع الدواوير والأوطان، حددها "هايـــدو" بـــالقمح والشعير والمواشي وبعض البقر والزبدة، و منح للبعض الأخر إمتيازات الحصول علـــى إقطاعيـــات فلاحية وتسهيلات مالية لبناء مساكن ريفية مع تدعيمهم بالمواشي والعبيد المســـيحيين، إلى جانـــب إمتياز إمتلاكهم للعقارات المترلية بمدينة الجزائر وتلك بيانات تدل على إرتفاع قيمة دخلهم وثروهم [4] [4] ورغم تلك المداخيل والرواتب إلا أن الصبايحية في مسيلة عزفوا عن الخدمة في محلة بايلك قسنطينة في عهد الحاج أحمد باي و لجؤوا إلى مصطفى باي التيطري الذي وضع تحفيـــزات ماليـــة معتـــبرة لحملاته على قبائل الأربعاء و الحرزلية أو يكون عزوفهم عن الخدمة في بايلك الشرق بعد علمهـــم بمصير الأتراك الذين وقفوا بجانب شاكر باي [5].

10 ــ شواش[6] القصر

---

[1] - Mahfoud Kaddache, Op-cit, P. 127 – 128.

[2] - Diego de Haedo, Op-cit, P. 68.

[3] - Diego de Haedo, Op-cit. P. 68.

[4] - باستطاعة أي صبايحي شراء أجود جواد بـ 100 بياستر، أنظر: -Diego de Haedo, Op-cit, P. 56.

[5] - أنظر الملحق رقم (16) رسالة من أحمد باي للداي يوضح فيها حالة الصبايحية في مسيلة و عزوفهم عن الخدمة

[6] ـ جاويش لها مدلول وظيفي مدني، من الذين يعملون في دائرة القصر، انظر:
-مصطفى بركات،المرجع السابق ، ص 188.

يختار الداي من صفوف لفائف اليولداش القدامى Eski Yoldach عشرة إنجشارين بعـــد تقـــديم التقارير المبدئية المفصلة عنهم من أغا النوبة أو المحلة و التي تأخذ بعين الاعتبار موروفولوجية اليولداش القوية العضلات والقامة الطويلة وحسن سيرته أثناء الخدمة في المحال والنوبات وثكنات مدينة الجزائر إضافة لأقدميته في الخدمة لمدة عشر سنوات.[1]

يعرفون بلباسهم الراقي الذي يشمل القفطان الأخضر الطويل بأكمام مفتوحة مرصعة بأزرار لماعة وبالحزام الحريري الأحمر العريض في موضع الخصر، وبالحذاء Temak الذي يصل تحت الركبة مصنوع

من الجلد الأحمر الجيد، وفي أسفل كعبه قطعة حديدية تحدث صوتا خلال المشي[2]، أما على رؤوسهم فيرتدون عمامة أو شاشية من الموسلين الأبيض أو الطرطورة[3].

من مهامهم المشاركة في وضع الأمن واستتبابه بالمدينة وتسليم الجند النظاميين للأغـــا الهلالـــين أو العسكر لغرض العقاب والجزاء إلى جانب حضورهم كأعضاء شرفيين بالقرب من الداي خـــلال اجتماع الديوان ، ويشكلون الحرس الشخصي للداي خلال مراسيم خروجه إلى المسجد لأداء صلاة الجمعة وأثناء تجوله بالمدينة[4].

ويصنف شاوش ذو اللباس و القفطان الأخضر إلى :

10 ــ 1 شاوش الصغار: يكون في خدمة أغا الإنجشارية خلال الأعياد الدينية وأيام دفـــع رواتـــب الجند لمدة أربعة عشر يوما[5]، ويرافقه في توجيه حصانه ويطلق عليه بالسراج Iskémé agazi [6].

10 ــ 2 شاوش الديوان أو شاوش القصبة: وعددهم ثلاثة [7] يميزهم الـــديوان الخـــاص و العـــام بالطرطورة أو العمامة المبرجة أو الشاشية المصنوعة من الموسلين الأبيض،من مهامهم إلباس البشـــماق للداي عند خروجه من صلاة الجمعة ويسموهم كذلك بشاوش الصبايحية.

---

[1] - J. M. Venture de Paradis, Alger au …, In R. A 1896, Op-cit, P. 55.

[2] - J. M. Venture de Paradis, Alger au …, In R. A 1896, Op-cit, P. 76.

[3] - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 43

[4] - J. M. Venture de Paradis, Alger …, In R. A 1896, Op-cit, P. 76.

[5] - Ibid, P. 56.

[6] - Ibid,P. 77.

[7] - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 45.

10 ـــ 3 باش شاوش القصبة: يكون شاوشا صغيرا في النوبات و المحال ثم يمتـــهن وظيفـــة بـــاش شاوش في بعض المدن منها قسنطينة والمدية ومعسكر ،وحسب السفير "فونتير دي باردي" فإن السلم الوظيفي للشواش يتكون من باش قارة كولوكوتشي Bach-Caracoullouctchi ونائبه جماك Jamac ثم إلى عدة Caracoullouctchi كولوكوتشي و شاوش الصغار Caracoullouctchi[1].

ومن بين الشواش أيضا شاوش السلام الذي يصاحب البايات بدنوشهم إلى دار الإمارة ويشـــرف على كل مراسيمها إلى غاية وصولها إلى وسط القصر،ويتميز عن شاوش القصبة والصغار الآخـــرين بقاطه الأحمر، وبشدود الرأس القماشية ذات اللون الأحمر الممزوجة بخيوط ذهبية[2].

يتقاضى كل شاوش أكثر من 6000 جنيه كل شهرين(212ريال) ، أما راتب باش شـــاوش بمـــدن قسنطينة والتيطري ومعسكر فيقدر بـــ 100 صائمة(20ريال) مدة الخدمة خلال شهرين أي ما يعـــادل الريال في العام و يضاف إليها مايتحصل عليه من إقتطاعات مالية ناجمة عن سحب راتب اليولـــداش الغائب بسبب الخدمة و المقدرة بـــ 1 بياستر أو 4 ريال عن كل يولداش [3].

وعند حلول الدنوش الثلاث بمدينة الجزائر، يقومون بزيارة البايـــات كـــل صـــباح لتكـــريمهم فينتهجون سلوكا يدل على طلب الإكرام بطرح مناديلهم أمام أقدام البايات والتلفظ بكلمة -Gucher Efendi فيشرفونهم بـــ6 000 إلى 7000 نقد سلطاني قديم[4].

وكانت دنوش باي الشرق أوفر عوائد مالية و هدايا من دنوش البايلكات الأخرى، فالبـــاي يأمر خزنداره بوضع سفرة الدراهم لمنح الشاوش أربعة ألاف دورو أو أزيد ، هذا ما يجعـــل بـــاش شاوش يرفع رأسه بعد السلام على الباي، ويقول "بركات"، إلا أن الشواش يطالبون بالمزيـــد نظـــرا لكثرتهم وزيادة مصاريفهم، ونتيجة للإكثار في المدح والثناء للباي يزيد لهم العطاء المالي بـــــ أربعـــة ألف دورو أخرى، ثم يجازي شاوش "آغا العسكر" بسبعمائة دورو.[5]

وفي نظام الترقية يمكن للشاوش أن يرقى إلى مرتبة "الأغا" كما حدث في عهد "بابا علي الداي" الذي رقى شاوشا لخليفة "الأغا" المقتول خلال مواجهة قبائل فليسة المتمردة.[6]

---

[1] - Jean Michel Venture de Paradis, Tunis et Alger, Op-cit,, PP. 191 - 192.

[2] - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 38 - 45.

[3] - J. M .Venture de Paradis, Alger au …, In R. A 1896, Op-cit, P. 76

[4] - Ibid,P. 75 - 76.

[5] - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 44.

[6] _ J. M. Venture de Paradis, Alger au …, In R. A 1896, Op-cit, P .271.

11 ـ البولوكباشية:

يكونون مجلس الأوجاق أو الديوان الخاص ، أحصاهم "حمدان بن عثمان خوجة" بمدينة الجزائـــر في أواخر العهد العثماني بستين بولوكباشيا إنجشاريا دون ذكر رتبة باش بولوكباشـــي وكاهيتـــه [1] أما"هايدو" فأحصاهم بـــ أربعمائة بولوكباشيا[2] يشرف عليهم باش بولوكباشي وكاهيتـــه الأكثـــر أقدمية بعد تعيينهم من قبل آغا العسكر أو آغا القصر[3].

من مهامهم يجتمعون صبيحة كل يوم في مقر مخصص لمداولاقم بديوان الجيش للإطلاع على الأعمال الإدارية و العسكرية المتعلقة بالحكم والخدمة المخولة لهم ، بصفتهم مجموعة ضباط سامين ورسمـــيين يستشيرهم الداي لاختيار مبعوث رسمي إلى الباب العالي، يكلفه بنقل الهـــدايا التشـــريفية للســـلطان العثماني ، مع نقل الفرمان وقفطان السلطاني لتتويج الداي ضمن رسميات الديوان الخاص التشـــريفية وبالإضافة إلى ذلك يشرف الداي أو الباشا بعضهم بالحضور في بهو القصر خلال تقاضيه لمرتبه أمام أعضاء الديوان الخاص[4].

يعين ما بين عشرين إلى ثلاثين بولوكباشي لقيادة النوبات سنويا حسب احتياجات "أغا العسكر" ومتطلبات أغوات المحال والنوبات[5]، فكلما هيئت محلة أو غيرت نوبة يتحتم على "الأغا" تجديد بعض بعض البولوكباشية وكاهيتهم للمشاركة في قيادقا وتحديد شاوش العسكر وقائمة اليولداش ،ويعين في كل محلة أو نوبة بولوكباشيين يستفيد كل منهما على خيل أصيل خلال الخدمة [6].

ويساهم ضباط البولوكباشية كذلك في جباية الضرائب السنوية والرسومات في الأوطان و الأريـــاف و قد يعين بعضهم لمراقبة الموانئ وذلك ما وصفه لنا حمدان بن عثمان خوجة خلال شحن كميـــات من القمح من ميناء عنابة إلى فرنسا سنة 1794م بأن أحد البولوكباشية الذي كان يشرف على نوبـــة

---

[1] - حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 121.

[2] - Diego de Haedo, Op-cit, P. 76.

[3] - ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ، المرجع السابق، ص 236.

[4] - حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 121.

[5] - Diego de Haedo, Op-cit, P. 76.

[6] - حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 120.

عنابة كان يراقب البواخر و يتقاضى رسما عن كل شحنة بربع قطعة ذهبية " في تلك الفترة سمعت أحد البولوكباشيين يقول، وقد كان قائدا للحامية التركية في عنابة،إن كمية القمح التي صدرت إلى أوربا في تلك السنة كانت تقدر بست وتسعين شحنة،وبما أنه كان يتقاضى رسما عن كل باخرة تشحن قمحا فإن تصريحه جدير بالتصديق "[1].

ونتيجة تناوب وتداول البولوكباشية على النوبات والمحال في الآيالة الجزائرية وقيادة الجيوش أثناء الحروب فإن قوانين الآيالة ترقيهم في درجة ومنصب آغا المحلة، وإذا تقدم بهم السن وبقوا في صفة

ورتبة البولوكباشية ينتدبون كأعضاء شرفيين[2] في الديوان الخاص بجانب الداي أو يوجهون للأعمال الخيرية خاصة في مؤسسات الوقف ، فيكونون أقرب إلى عائلتهم وأملاكهم[3].

يتقاضى البولوكباشي راتبا كل شهرين قدره 20 دوبلة(2ريال) حسب "هايدو" أما "جون ديني" J.Deny فلقد كشف في دفاتر وسجلات الجند أن الرواتب البولوكباشية بنوبة تلمسان تباينت في قيمتها المالية دون تحديد أسباب اختلافها فالمدعو"حسين البولوكباشي" سجل في الدفتر أنه تقاضى راتبا قدره 13 ريالا و راتب المدعو" يوسف البولوكباشي" 6 ريالات في حين راتب "علي البولوكباشي" 5 ريالات وذلك سنة 1745م [4].

يستفيد ضباط البولوكباشية من عوائد الدنوش مثل بقية ضباط الديوان[5] خلال استضافة أغا العسكر للبايات داخل خيمته الرسمية، فبعد الانتهاء من مراسيم الضيافة المتمثلة في سفرة كبرى من المأكولات يكرم الباي خدام الأغا ثم يقوم بمنح الهدايا لمختلف ضباطه من البولوكباشية و الشواش الكبار[6] وذكر أحمد الشريف الزهار عن الباي و ما يقدمه من خيل وبرانس وجواهر وغيرها من الهدايا الثمينة بعد استراحته " فإذا استراح يبعث لقواد الأغا و شواشه احسانهم ،فمنهم أهل خيل مثل

---

[1] ـ المصدر نفسه ، ص 160.

[2] - حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 131.

[3] - المصدر نفسه ، ص 121.

[4] - أنظر: الملحق رقم (10):إختلاف رواتب البولوكباشية في نوبة تلمسان

[5] - أنظر: الملحق رقم (17) : مكافآت لخدام دار السلطان من الكتاب و البو لوكباشية

[6] - أنظر: الملحق رقم (18) : هدايا خاصة بالآغا و البولوكباشية

القواد و الشواش الكبار،يرسل لهم الخيل و البرانس الزغداني ومنهم أهل للعبيد يعطيهم العبيد وهكذا إلى أن يتمهم "[1].

فإذا نظرنا إلى تلك العوائد نجد أن مداخيل البولوكباشي تفوق مصـــاريفه لإعتبـــارات المنصـــب العسكري وقربه من الديوان ومحيط جباية الضرائب والرسوم وبهو العوائد النقدية و العينية[2]، وهذا ما جعله يغطي كل نفقاته خلال شهرين ، إضافة إلى ما يبتاعه من ألبسة رسمية فاخرة خاصة إذا علمنـــا أن بعضها بقيمة 32 ريالا [3] بينما راتبه لا يتعدى 13ريالا خلال الخدمة في النوبة وتلك المؤشرات

عددهم	قيمة الإرث بنقد البتاك شيك	ريال بوجو

تجعلنا نصنف جل البولوكباشية الإنجشارية ضمن الطبقة البرجوازية الإجتماعية الحضرية والإقطاعيـــة الفلاحية .

لقد قام المؤرخ لمنور مروش بوضع جدول عن المبالغ المالية لثروة و إرث فئة البولوكباشـــية مـــابين 1787م إلى 1822م لتوضيح الفوارق الإجتماعية والمالية بينهم و التي كانـــت أساســـها العقـــارات و استثماراتهم التجارية وضخامة الثروة .

1 - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 37.

2 - J. Deny, Op-cit, P. 44.

3 — Tachrifat, Op-cit, P.37.

02	أقل من 100	33
02	من 100 إلى 199	33إلى 66,33
03	من 200 إلى 299	66,66 إلى99,66
14	من 300 إلى 999	100 إلى300
09	من 1000 إلى 1999	333,33 إلى666
07	أكثر من 2000	666,66

جدول رقم 08 : قيمة إرث البولوكباشية من سنة 1787 إلى 1822[1]

ما نستنتجه من قيمة الإرث في الجدول أن هناك ثلاثة فئات من البولوكباشية تختلف في المستوى الإجتماعي و المالي فالفئة الأولى تمثل قيمة الإرث من 100 إلى 299 بتاك شيك (33 إلى 99,66 ريال) عددهم 7 بولوكباشية و الفئة الثانية قيمة إرثهم من 300 إلى999 بتاك شيك(100إلى300ريال) و عددهم 14 و أخيرا الفئة الثالثة من 1000 إلى أكثر من2000 بتاك شيك(333,33 إلى666,66 ريال) عددهم 16 بولوكباشيا .

و يدخل في تصنيفهم ما امتلكوه من عقارات عمرانية بداخل المدينة و جنان زراعية بفحوص خارج المدينة إلى جانب ممارستهم لبعض الوظائف و المهن التجارية كأمين تجار الحرار أي الحرير التي كانت

---

[1] _ L. Merouche, Op-cit,P .231

لهم منها عوائد مالية معتبرة ،إضافة إلى عوائدهم من الدنوش و الهدايا و المكافآت خلال المواسم و الأعياد و المراسيم الحكومية الرسمية ، ومن جانب أخر يعتبر التطور في المنحنى الإقتصادي و إستقرار الصرف و إرتفاع مداخيل الخزينة من 1787م إلى 1817م من الظروف المساعدة للفئة الثانية و الثالثة بزيادة ثروتهم المالية و إمتداد ممتلكاتهم من المدينة إلى الفحوص الزراعية ، وما الوثيقة المؤرخة في 1182هـ الموافق لـ 1769م الخاصة بإمتلاك يوسف البولوكباشي لجنة بفحص العناصر خارج باب عزون بمدينة الجزائر و التي إنتقلت إلى زوجته و إبنه بعد وفاته إلا دليل على أن الإستقرار السياسي و الإقتصادي أثر في المكانة المالية و الإجتماعية لبعض البولوكباشية .

وقد تكون الظروف التي حلت بالأيالة منذ1817م بعد تعرضها للحملات البحرية الهولندية والإنجليزية و اضطراب الأحوال الداخلية بسب الثورات و الأمراض وتراجع الموارد المالية للخزينة و تأخر دفع الرواتب في عهد عمر باشا سببا في تراجع ثروة البولوكباشية.

الفصل الرابع

الوضع الإجتماعي و الإقتصادي لجند الإنجشارية

أولا : الوضع الإجتماعي

1 ــ التضامن بين العلماء والجند وعامة الشعب
2 ــ الإنفتاح الثقافي و التعايش المذهبي
3 ــ الأوقاف و المعاملات الإجتماعية
4 ــ عادات الجند الإنجشاري وصفاتهم
5 ــ المصاهرات و الممارسات الإجتماعية

ثانيا : الوضع الإقتصادي

1 ــ الإستثمار الحرفي و التجاري للإنجشارية
2 ــ الإقطاعية الفلاحية الإنجشارية ظاهرة اجتماعية و اقتصادية
3 ــ أملاك و ثروة جند الإنجشارية

أولا:الوضع الاجتماعي

1ــ التضامن بين العلماء والجند وعامة الشعب:

لا تقتصر حياة الجند على الإقامة في الثكنات والنوبات والخدمة في المحال مع بني جلدتهم العثمانيين وأصولهم الكراغلة بل انعكس وجودهم العسكري داخل المجتمع الذي كان ينظر إليهم بالمنفعة العامة لردع التحرشات الأجنبية وتحقيق وحدة تراب الآيالة، فكانت الروابط الإجتماعية تزودها درجات التقدير والإمتزاج الثقافي عبر جسور المساجد والزوايا و العلماء، فانصهرت المصلحة المشتركة في وضع قواعد و قيم المجتمع وتجلى ذلك في إحتكاك العلماء بالجند في عدة مناسبات .

وأعظم حدث بَيَنَ مساندة المتطوعين من الجزائريين لجند الإنجشارية كان في جيش الباي محمد الكبير سنة 1791م ،حيث رحبت مختلف أصناف جند الإنجشارية بجموع وعلماء الزوايا القرآنية كمتطوعين إلى جانبهم من أمثال سي محمد بن عبد الله الجلالي وقاضي معسكر سي الطاهر بن حواء وجعلوا إلى جانبهم عدد من المتطوعين الحرفيين كالحدادين والخشابين فكانت تركيبة الجيش مزيجا بين العسكرية العثمانية وأوتاد من الطلبة المتطوعين الذين كان لهم الفضل في النصر على الإسبان وفتح وهران تحت رايات أصحاب الزوايا وعلمائها منهم سيدي عبد الرحمان الطالبي وسيدي بومدين وسيدي محمد بن عودة [1]الذين أمروا طلبة ولاياتهم ببث القوة الروحية الإستشهادية في صفوف جند الإنجشارية وتدريسهم التعاليم الإسلامية، وقد نتساءل كيف تمكن هؤلاء المتطوعون من بناء جسر التواصل اللغوي والتفاهم مع العثمانيين ؟ أكان للكراغلة دورا في هذا التواصل ؟ أم أن هناك من يتقن لغة الحوار من جند الإنجشارية ؟ ورغم كل الظروف التي أحاطت بالحدث فإن الذي جمع بين العثمانيين والكراغلة وقبائل المخزن والجزائريين والطلبة المتطوعين من الزوايا القرآنية تجلى في الإحساس بروح التضامن والأخوة،وذلك ما عبر عنه كاتب الباي محمد الكبير محمد بن ميمون الجزائري : "ووصل الجيوش من المطوعة الغازين المدونين إلى حقوقهم من المغنم المتقدم والنفل المبارك المعين ، فتضاعف بذلك يقينهم ، وازداد به على قتال العدو ... استحموا بحمى الأبراج المشيدة، وفرج الأبواب المتعددة

وتلاحق وابل الأمم المحشودة المحشورة من المجموعة المنصورة الموفورة، تموج بهم موقف الجهاد ويتراكم منهم، وفّرهم اللّه.. " [2]

و من جانب آخر قدمت الأحداث التاريخية في "عهد عمر باشا" سنة 1816م نموذجا عن التعـــاون بين السكان والحرفيين والبنائين و الإنجشاريين بصقل الحجارة من المحاجر لإعادة بناء الأبراج[3] الـــتي دمرتها الحملة البحرية الإنجليزية الهولندية على الجزائر ،فكان الباشا المشرف الرئيسي على ذلك والمحفز لهم بمضاعفة الأجر اليومي إلى مرتين لكل فرد مدني و عسكري. [4]

---

(1) - Mahfoud Kaddache, Op-cit, P. 142

- جعل الباي محمد الكبير القسم الأكبر من جيشه تحت قيادته ، ثم اتفق مع علماء معسكر و ضواحيها أن يجمع الطلبة و المدرسين وقراء القرآن برباط في جبل المائدة ، لمزيد من المعلومات أنظر:

- أحمد بن هطال التلمساني،رحلة محمد الكبير إلى الجنوب الصحراوي الجزائري، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم،الناشر عالم الكتب القاهرة، الطبعة الأولى ،1979م ،ص 19- 20

(2) ـ محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق ، ص 226

(3) ـ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص 203

(4) - Moulay Belhamissi, Op-cit, P. 31.

ونفس مظاهر التضامن والتعايش تجلت بين الجزائريين المــدنيين والجنــد المتقاعــدين والنظــاميين العسكريين وفئة الحطابين خلال إشرافهم ومداومتهم على عدة حصون دفاعية بأحواز مدينة الجزائــر وكانت ثكنة مرسى الدبان قمة في الأخوة والتعاون للدفاع عن المدينة مــن الإجتيــاح والتهديــد العسكري الفرنسي يوم 17 ذي القعدة 1245هــ الموافق لــ 10 ماي 1830م [1].

2 ــ الإنفتاح الثقافي والتعايش المذهبي:

رغم أن جند الإنجشارية حملوا معهم العقائد والتقاليد والطريقة البكداشية[2]فــإن هويتــهم وطبائعهم سرعان ما انصهرت واندمجت في الثقافة الإجتماعية للسكان الجزائريين في المدن والأرياف فاقتربوا من زوايا أصحاب البركات طالبين من أوليائهم النصر والاستقرار بالآيالة وبدوام الخــيرات على أهاليهم، وللتعبير عن شعورهم الديني اتبع بعضهم الطرق الصوفية كالشاذلية والقادرية وســاهم آخرون في بناء المساجد [3]والمكتبات وأوقف بعضهم أوقافا على الأعمال الخيرية اشــتركوا بمحــض إرادتهم في مؤسسات الأوقاف[4].

لقد كانت زاوية شيخ البلاد بمدينة الجزائر مقتصرة على الطلبة العثمانيين من عائلات المدن يقصــدها شباب وأطفال من العائلات الإنجشارية قبل انضمامهم إلى جند الأوجاق هذا ماجعل أصناف جنــد الإنكشارية يساهمون في ترقية هذه الزوايا و خاصة الأغوات الذين كانت لهم إســهامات في ذلــك فكانت زاوية القاضي المالكي التي أسسها "مصطفى بن مصطفى"آغا الصبايحية بمدينة الجزائر مخصصة لإسكان علماء ومريدي المذهب المالكية من ريعه الخاص من منطلق الإحســان للمجتمــع وبعــث التعايش بين المذهب الحنفي والمالكي واستمراره في نطاق كل الممارســات الإجتماعيــة مــن زواج ومعاملات إقتصادية[5] كما ساهم ضباط الإنكشارية من أصناف البولوكباشية في الإندماج الثقــافي

---

[1] - Ibid. P. 107

[2] ــ الطريقة البكتاشية طريقة صوفية تنسب إلى خنكار الحاج محمد بكتاش الخراساني النيسابوري المولود في نيسابور سنة 646 هـ - 1248م وينسب خنكار إلى أنه من أولاد إبراهيم بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي بن زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه ، سافر إلى تركية وكان هذا في زمان السلطان أورخان العثماني المتوفي سنة 761هـ الذي عمد إلى الشيخ خنكار تعليم أولاد الأسرى من أهل الذمة، وممن لا أب لهم و ينشئهم على طريقة الصوفية البكتاشية. وكان الشيخ يأمر المجندين بوضع أيديهم على قبعاتهم لتسود البركة، لمزيد من المعلومات أنظر:

-Lucien Kehren, Les Janissaires in Miroir de l’Histoire, Paris, 1982, P .24

[3] ـ كانت العادة عند تدشين المسجد الإشادة بجند الإنجشارية بجدارية تخلد أعمالهم ، أنظر الملحق رقم (19)

[4] ـ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ،المرجع السابق، ص 185 – 188.

[5] ـ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص. 270.

حيث بادر الحاج "مصطفى البولوكباشي" بإنشاء مدرسة لتعليم القرآن الكريم بالقرب من محيط "جامع خضر باشا" بمدينة الجزائر [1].

ومن هذا المنطلق فإن إقامة العمران التعليمي الثقافي في وسط الأحياء الآهلة بالسكان والمساجد والكتاتيب ساهمت في ترابط الأجيال واستحضار الأخوة والمعاملات والممارسات اليومية بين التركيبة السكانية في الأيالة الجزائرية.

3 ـ الأوقاف والمعاملات الاجتماعية:

يشرف على عقارات الأحباس موظفون وفئات من جند الإنجشارية تعيّنهم سلطة الباشا والديوان والبايات في صفة وكلاء أو نظار يتصفون بشخصية مثالية في المجتمع ، باعتبار أن منصب الوكيل منصبا تشريفيا و تكليفيا يخضع للتزكية والمراقبة من قبل الشرائح الإجتماعية الحضرية التي قد تكون كذلك سببا في إقالته بشهود من الرعية بحجة سوء إستخدامه لمداخيل الأحباس [2].

كثيرا ما يقوم الداي أو الباي بتحريات دقيقة لتزكية وتعين شخصية ورعة وتقية في منصب "شيخ الناظر" لحساسية المنصب الذي له صلاحيات واسعة في مراقبة وضعية الأوقاف بمعية مجلس الأوقاف المتكون من شيخ البلد وناظر بيت المالجي و أحد ضابط الإنجشارية [3].

و أما عن نشاطه فإن جل أعماله وإجراءاته وخدماته منطلقها الأعمال الخيرية الإجتماعية والثقافية ومنح المعروف للمعوزين والآمان والأمن الإجتماعي، والسهر على الأحباس المختلفة وتوزيعها على مختلف المرافق العامة لتعود بالأحسن على المحسنين وعلى أصحاب الثروة والعقارات بالثواب ، وعلى المدينة بالصيانة الدائمة لبناياتها الدينية والثقافية وتحقيق بعض الخدمات للسكان الحضر ومرافقهم العامة كتوفير المياه و العيون و تمديد الطرقات.

---

[1] ـ المرجع نفسه ، ص. 277.

[2]- A. Devoulx, Les édifices Religieux de l’ancien Alger, in R.A 1861,P. 371

[3] ـ ناصر الدين سعيدوني، موظفو مؤسسات الأوقاف ، المرجع السابق، ص. 178 – 179.

فاستطاعت بذلك مؤسسات الأوقاف بما تتميز به من صبغة دينية وما توفره من خدمات ثقافية وإجتماعية أن تحافظ على الإنسجام الثقافي لشرائح واسعة من المجتمع وأن تقوي بنية معاملاته الحضارية والإدارية وأن تجعل جند الإنجشارية بمختلف رتبهم طرفا في تلك البنية بفضل جهود ودور الوكلاء و النظار و مجلس الأوقاف [1].

ويمكن أن نبين عبر الجدول التالي مساهمة مختلف أصناف و رتب جند الإنجشارية في مؤسسات الأوقاف للوقوف على المكانة الإجتماعية و الثقافية التي كان يحظى بها بعضهم في الوسط الحضري

جدول رقم (9)

جدول لأهم الوكلاء لمؤسسات الأوقاف من جند الإنجشارية[2]

"أهم وكلاء الحرمين الشريفين بمدينة الجزائر ومدن أخرى"

مدينة الجزائر	محمد آغا بن عبد الله الحاج	1106هـ/ 1694 ــ 1695م

(1) ـ ناصر الدين سعيدوني، موظفو مؤسسات الأوقاف ، المرجع السابق، ص 183 – 184.

(2) ـ ناصر الدين سعيدوني: موظفو مؤسسة الأوقاف في الجزائر، المرجع السابق، ص 186 – 192.

	مصطفى آغا بن يلس تركي عمر شلبي آغا بن صالح	1133 ـ 1135 هـ / 1720 ـ 1722م 1139 هـ/ 1726 ـ 1727م.
مدينة البليدة	محمد شاوش	1243هـ/ 1827 ـ 1828م
مدينة القليعة	أحمد بولوكباشي	1106 هـ/ 1694 ـ 1695م
مدينة المدية	إبراهيم بولوكباشي	1222 هـ/ 1807 ـ 1808 م
مدينة مليانة	علي يولداش نسيب سليمان آغا عبد الله يولداش	1093 هـ / 1681 ـ 1682 م 1121 هـ / 1709 ـ 1710 م
شرشال	علي باش بولوكباشي مصطفى بن أحمد أوجاق رقم 162	1092 ـ 1151هـ / 1681 ـ1739 م 1156 هـ / 1743 ـ 1744م

"أهم وكلاء بيت المال"

مدينة الجزائر	علي آغا بن محمد التركي مصطفى أغا	1090 هـ /1679 ـ 1680م 1212 /1797 ـ 1798م
البليدة	مصطفى آغا بن محمد التركي وكيل بيت المال بالبليدة	1110 هـ /1698 ـ 1699م

الذي نستنتجه من الجدول أن فئة الضباط الإنجشاريين من رتبة الأغا و البولوكباشي كانت لهـم الأولوية في ممارسة منصب الوكيل بمؤسسات أوقاف الحرمين الشريفين و ببيت المال بعد تعينهم من قبل الداي أو الباي أو تزكيتهم من قبل أعضاء الديوان و المجلس العلمي ، وقد يكون التعيين في المنصب للأكثر تأهيلا إلى جانب إسهاماته في بناء المساجد و المكتبات و المدارس و الزوايا بمدينة الجزائر والمدن المجاورة و وقفه لبعض عقاراته العمرانية و التجارية على الأعمال الخيرية التي تكسبه مكانة إجتماعية وثقافية دينية في المجتمع ،ومن جانب أخر يمكن أن نعتبر نظام الإلتزام له علاقة بالتعيين الذي مصدره الداي و بعض أعضاء الديوان الخاص .

أما عن ممارسة مهامهم المدنية كوكلاء بمؤسسات الأوقاف فلقد كان شيخ الناظر يوكل قضاة يقومون بإنتقاء مجموعة من العدول يعينون بجانب الوكلاء الإنجشاريين لتسجيل المداخيل و تقديم الحسابات المفصلة لناظر الأوقاف كل ستة أشهر وضبط مصاريف الصيانة بإعتبار أن المدة المحددة في تعيين الإنكشاري في منصب الوكيل لا تتعدى سنة واحدة حسب الجدول وقد تكون لها علاقة بسنة العطلة الخاصة بالنظام العسكري للأوجاق ،إلا أننا نجد في الجدول المدعو علي باش بولوكباشي وكيل بمؤسسة الحرمين الشريفين في مدينة شرشال مارس منصبه لمدة 58 سنة و الذي لم نجد له تفسيرا وما نلاحظه أن فرص التداول على منصب الوكيل كانت أغلبها بين الأغوات والبولوكباشية و لها قابلية التجديد من قبل شيخ الناظر وتجدر الإشارة إلى أن منحة الوكيل السنوية كانت تزيد عن 40 ريالا ولا توافق حجم الخدمات التي يقدمونها.
لقد أورد دوفو أن مجموع الأملاك المحبسة على الحرمين الشريفين في مدينة الجزائر والمدن المجاورة لها تقدر مابين 1357 إلى 1557 عشية الإحتلال فهي إذن في حاجة دائمة لتأطيرها من لدن الإنكشارية.[1]

4 ـ عادات الجند الإنكشارية وصفاتهم:

رغم أن جند الإنجشارية يقضون جل أوقاتهم في الخدمة العسكرية إلا أن لهم ميل كبير للحياة المدنية والرغبة في بناء الأسس الحقة للأسرة العثمانية أساسها الزواج والبنين والرخاء والثروة والأملاك لتأمين بقاءهم و استمرارية هويتهم وألقابهم، ولترسيخ تلك المظاهر كانت أعمالهم في الوسط الإجتماعي

[1] ـ ناصر الين سعيدوني ، الوقف ومكانته ،المرجع السابق ، ص 62

الحضري تتميز بنوع من المرونة والإحترام للقواعد والقوانين المدنية والممارسات السكانية مع مختلف الشرائح، وخاصة الأعيان والأشراف من العائلات المرموقة، فكانوا نادرا ما يقترفون سرقة أو قتلا عمديا وإن صدر منهم ما يمت بالذَّم والمنكرات فإنهم يجتهدون في وضع قواعد إصلاحها وإخفائها عن العامة والرعية، لأن مستقبلهم متوقفا على سلوكاتهم و حسن سيرتهم بالآيالة [1].

فالعثمانيون كانوا متمسكين بفضائل عادتهم الإسلامية التي تحرم عليهم ممارسة ما يخالف الشرع والنظم والتقاليد الإجتماعية العربية، فكانوا أرقى في معاملاتهم الإنسانية الإسلامية لا يعبثون بكلمات الله ولا يذمون أفضاله ونعمته بين الناس بل كانت البسملة في أفواههم و من خلال أفعالهم وتصرفاتهم وحتى في تأدية أركان وفرائض العقيدة الإسلامية [2]،فكان من النادر جدا أن تتعقد الخصومات بينهم خوفا من فرض القوانين العقابية عليهم من قبل السلطة العسكرية ورموز الديوان الذين كانوا يسهرون على تطبيقها [3].

لقد اعترف "هايدو" بالحالة الصحية والنظافة البادية على ملامح العثمانيين والجند الإنجشارية خاصة ،ففي وصفه لفرسان الصبايحية ذكر "أن ميزاجهم وبَزَّتُهم كانت نظيفة وأسلحتهم تسر الناظرين بلمعانها [4]وهذا راجع لحرص الزوجات على نظافة بدلات أزواجهن و اعتنائهن بلوازمهم الجندية وحسن ترتيبها داخل الخزائن " [5].

أما النمط الاستهلاكي للإنجشارية من مختلف اللحوم المعروضة في الأسواق الحضرية فغالبا ما كانوا يستهلكون لحم الضأن والبط وكذلك الدجاج والأسماك،ولكن كانوا يتمادون في إستهلاك لحم الجمال وطهيها على الطريقة البدوية الصحراوية خلال تواجدهم بالصحاري أو السهوب خلال الخدمة بالمحال أو النوبات [6] .

---

[1] ـ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 119.

[2] ـ كان الإنجشاريون مولوعون بالموسيقى وأدواتها والغناء الشعبي العثماني المقتبس من حياتهم اليومية بالجزائر وباحتكاكهم بعادات المدن، لتفاصيل أكثر أنظر:

- Diego de Haedo, Op-cit, P. 86

[3] ـ من صفات الإنكشارية احترام عادات الجزائريين والشريعة الإسلامية ومحاربة الرجس والرذيلة ونبذ الخصام وإشاعة التسامح والتواصل بين السكان فلا يمارسون ألعاب القمار والميسر لرجسها وعواقبها في القرآن الكريم، وما يترتب عنها من خراب البيوت والدخل،وبالمقابل كانوا يتمادون في لعب الشطرنج الذي يلهب أفكارهم وسكينتهم ومهاراتهم. أنظر :

- Diego de Haedo, Op-cit, P .197

[4] - Ibid, P. 198.

[5] - Ibid,P. 196.

[6] ـ وليام سبنسر، المرجع السابق، ص 176.

وكانت من شيم جند الإنجشارية التباهي بالشجاعة والإقدام[1] من خلال ملامحهم وطريقة معاملاتهم الإجتماعية والإقتصادية التي اجتمعت في مظاهر قوة شخصـــيتهم بإحـــداث علامـــات أو شـــرخ في ساعدهم الأيسر وتضميده بشيء من الزيت، وما تلك إلا رمزية من رموز طرد الشـــر حســـب اعتقادهم ، و التي تمهد لهم سبل الحياة التي يسرّها الله سبحانه وتعالى [2].

وبعيدا عن المظاهر الإنضباطية العسكرية والإعتقادات كانوا يمارسون عدة ألعـــاب مارســـها أسلافهم في الأناضول منها ألعاب الفروسية التي أفرطوا في ممارستها في جميع ربوع الآيالة الجزائريـــة لأنها حلقة من حياتهم الإجتماعية، لأجل ذلك حافظوا على استدامتها حتى أضحت عادة في المجتمـــع الجزائري إضافة إلى ذلك كانت تمارس أنشطة ترفيهية خلال الأعياد الدينية (Beraim ــ بيرم) و أيام الجمعة وفي بعض الفصول خاصة فصل الربيع الذي تنظم فيه سباقات الخيل وتبـــادل العصـــي بـــين الفرسان وإظهار مهاراتهم في رمي الرماح والسهام، التي كانت تستعمل بشكل واسع خـــلال أيـــام الصيد كصيد الطيور والخنازير التي تباع للمسيحيين المقيمين من التجار والقناصلة [3].

وأما العامل المشترك الذي شكل الحلقة الإجتماعية الموحدة لكامل مجتمع الآيالة نجده في المقامـــات والمزارات وأضرحة الأولياء الصالحين التي كانت عمرانها قبلة لكل شرائح المجتمع[4]إضافة لمواسم الحج الحج التي تنظم عبر رحلات القوافل البرية والتي كان يشرف عليها أسر لها مكانة دينية و إجتماعيـــة بالمدن شرف علماؤها وشيوخها بأمير ركب الحج كأسرة الفكون بقسنطينة .[5]

فرحلة الحج جعلت الشرائح الإجتماعية بمختلف وظائفها و مكانتها تندمج في ما بينها بفعل الأعمال اليومية التي تزيل كل الحواجز الوظيفية واللغوية و تزيد في التواصل و التعارف بينهم خلال مدة السفر ونفس الشيء يمكن أن يقال عن السفن البحرية الخاصة بالحجيج والتي كانت في غالبيتها تتكون مـــن سكان الحضر و الحرفيين والموظفين و العسكريين ، وما أورده لمنور مروش في الجدول التـــالي عـــن المكونات البشرية لسفينة الحج المتجهة إلى مكة سنة 1823 م [6] لدليل علـــى أن الفـــوارق الطبقيـــة الإجتماعية و الثقافية قد تضمحل بينهم بالإحتكاك و التعارف رغم إختلاف ثروتهم .

---

(1) ـ حث محمد بن محمود بن العنابي على الإقدام والفروسية حيث قال: "أن أمر الحرب من تصنيف وإغارة واجتماع واقتراف وإقدام وإحجام وكر وفر وركوب ونزول وظهور وتثبيت..." لمزيد من المعلومات: أنظر:
- محمد بن محمد بن العنابي، السعي المحمود في نظام الجنود ، المصدر السابق، ص 52.

(2) ـــ يلقب الرجل المقدام والفارس المغوار باللغة العثمانية بـــ Deli ، أنظر: - Diego de Haedo, Op-cit, P. 167.

(3) - Diego de Haedo, Op-cit, P. 85.

(4) - Ibid,P. 147.

(5) - أبو القاسم سعد الله ، مجتمع قسنطينة من كتاب منشور الهدايا، المرجع السابق ،ص.

(6) - L. Merouche, Op-cit, P. 49.

جدول رقم 10 :مبالغ النقود المودعة من قبل الحجيج في خزينة السفينة المتوجهة إلى مكة سنة 1823 م.[1]

الأشخاص ووظائفهم	القيمة بالبياستر	القيمة بالسلطاني	القيمة بالمحبوب
بسطانجي خوجة	2478	108	65
ح.س. الدباغ	94	24	
حسان الأوده باشي	616	104	6
محمد الدلسي	106		34
المستغانمي	10		
ب ـــ س ـــ القسنطيني	15		
س ـــ الملياني	22		

(1) - L. Merouche, Op-cit, P .49

ونفس الحال قد يكون في السفريات البحرية نحو مكة قبل سنة 1823م بين الإنجشارية و المـــدنيين رغم تململ الظروف الإقتصادية والسياسية التي أعاقت تنظيم رحلات الحج عامة، وذلك مـــا أورده الباحث مارسال كولومب خلال دراساته في محتويات سجلات الأوجاق أن سنوات الحج الخاصـــة بالعثمانيين الإنجشاريين في الأيالة منذ القرن 18 م إلى بداية القرن 19م تململـــت حســـب الظـــروف الإقتصادية والسياسية ، وعرفت منحنى تصاعدي بزيادة وأفواج الحجيج خاصة في السنوات التاليـــة ولسنا ندري لماذا لم يوازي كولومب عدد الحجيج بالسنوات .

ـــ سنوات 1205 هـــ إلى 1212 هـــ (1786 م ـــ 1797م)، قد تكون متعلقة بتحسن القدرة الشرائية و الصرف و الأحوال الصحية

ـــ سنة 1220 هـــ (1804م) ،عودة سفريات الحج بعد تعرض الأيالة للجفاف سنة1800م و ارتفـــاع الأسعار و إنخفاض القدرة الشرائية الذي أعقبها انتفاضة الإنجشارية ضد اليهود سنة1804م ، ويبدو أن عودة الحج كان بعد هذه الحادثة

ـــ سنوات 1231 هـــ 1236 هـــ (1815 م ـــ 1820م) رغم الحملات البحرية الأوربية على الأيالة إلا أن رحلات الحج تواصلت عبر البر وتوقفت بحرا

ـــ سنة 1238 هـــ (1822م) [1] عرفت كثرة الحجيج بعد تسريح حسين داي المراكب لخدمتهم[2].

5 ـــ المصاهرات والممارسات الإجتماعية:

5 ـ 1 ـ الصداق والزواج:

جل الدراسات التاريخية عن المجتمع في الآيالة الجزائرية ركزت على التركيبة السكانية كأساس لمعرفة الطبقية الإجتماعية وثرواتها وسلطتها السياسية والإقتصادية من عثمانيين وكراغلة وأعيان المدن وأشراف الأسرة المحلية والأهالي واليهود وغيرهم، دون تسليط الضـــوء عـــن التعـــايش الحضـــاري الإجتماعي والتمازج الحاصل بينهم لمدة ثلاثة قرون في بنية إجتماعية واحدة. [3]

---

[1] - M. Colombe, Op-cit, P. 168

[2] - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق ،ص144

[3] - كثير من المؤرخين الذين كتبوا عن خصائص التركيبة الإجتماعية للجزائر في العهد العثماني وأظهروا التغيرات التي مست بنيتها خاصة في المدن الحضرية ،لمزيد من المعلومات راجع :

- P.Boyer, La Vie Quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française, hachette,1963 PP.147-165
- Diego de Haedo, Op-cit, PP. 55- 61
- Tal.Shuval, La Ville D'alger vers la fin du XVIII^{e} siècle, population et cadre urbain, C.N.R.S, 1998, PP. 123 -129

فكان من الأهمية أن نرفع كل التباس وغموض عن الشريحة العثمانية الإنجشارية الـــتي امتزجـــت بالتركيبة السكانية للأيالة بالممارسات والمعاملات، و أضحت من الأعمدة المكونة لحلقـــات البنيـــة التحتية الإقتصادية بثرواها وعقاراها وملكياها .

من هذا المنطلق سعيت إلى دراسة بعض الوثائق الأرشيفية الوطنية للتوصل إلى معلومات ذات البعـــد الإجتماعي وتشريحها لتشخيص سبب تعلق تلك الفئة العثمانية بالحياة المدنية ورغبتهم في الإنـــدماج بسكان الحواضر والأرياف إلى جانب تسليط الضوء على بعض المعاملات والممارسات الإجتماعيـــة والإقتصادية التي كانت سبيلا في تعايشهم بالمجتمع .

فعن أحوال الزواج ويسره أورد "حمدان خوجة" أن الأجناد العثمانيين بالجزائر لم يجدوا صعوبات في الإقتران من شتى الشرائح الإجتماعية الجزائرية رغم إختلاف المذاهب الدينية، ونفس الشيء ذهب إليه " فونتير دو باردي " حيث أشار أن جند الإنجشارية لم تكن لهم مشكلات في طلب النكاح مـــن البكر والثيب من بنات الحرفيين والمدنيين، فكان تقدمهم للزواج مبنيا على إحترام التقاليد الأســـرية للمجتمع وأركان الزواج والصداق [1]،و للعلم أن طلب الزواج يمهد له بتسريح قانوني مـــن الأغـــا الذي يوكل كاهية العسكر بصياغة وثيقة يستظهرها اليولداش أمام القاضي لتسهيل عقد نكاحـــه وتسجيله في سجلات العدول والنكاح وتخضع صفة القبول و الإذن بالزواج لســـيرته و أقدميتـــه ودخله مع إبلاغه بترع أسهمه من الخبز والمواد الغذائية.

أورد حمدان بن عثمان خوجة أن الجند وجدوا كل التسهيلات في الإقتران ،و ذكرهم بأهم كـــانوا "شديدي الحرص على احترام عادات البلاد ليحببوا أنفسهم إلى سكان الأيالة ومن كانت لهم بعـــض المساوىء، كانوا يعملون على إصلاحها أو يخفوها بدقة للأسباب الـــتي ذكرهـــا و لأن مســـتقبلهم موقوف على حسن سيرهم" وقد تسهل سيرهم سهولة إختيار الأزواج من الأسر المحافظة في المـــدن الحضرية والقبائل ذات السمعة الإدارية والعسكرية [2].

لقد ساعدتنا سجلات الزواج والطلاق والمعاملات الإجتماعية المالية بأرشيف ولاية قسنطينة في معرفة شبكة المصاهرات وقواعدها الإسلامية وتقاليدها الجزائرية المتعلقة بالمهر والصداق[3] وإدراك شكلية وصياغة العقود من لدن القضاة ودورهم في توثيق العلاقات والخلافات والسهر على التكفل

---

(1) - Jean Michel Venture de Paradis, Tunis et Alger , Op-cit, P. 175.

(2) ـ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 119.

(3) ـ سجلات الأربع للنكاح والطلاق، المحكمة المالكية بقسنطينة من 1202 هـ - 1232 هـ الموافقلـ1787 م ــ 1817 م

بالنساء والأرامل والأيتام، ومستويات الإنفاق والمبالغ المالية التي تبين مستوى معيشة الزوج ومكانـــة المرأة في الهرم الإجتماعي[1].

وما استوقفنا خلال تصفحنا لتلك السجلات التقارب بين الزوج الإنجشاري ذو المذهب الحنفـــي والزوجة الجزائرية ذات المذهب المالكي، وتوثيق جل عقود النكاح على مذهب الزوجة رغم وجـــود رمزية وسلطة المذهب الحنفي وأئمته ومؤسساته القضائية الوقفية.

إن عقد النكاح في المذهب الحنفي يعتمد أساسا على ركن"الرضا والإيجاب"من الزوج دون إكراه للزوجة أو إجبارها على النكاح سواء كانت ثيبا أو بكرا، [2] في حين شروط عقد النكـــاح علـــى المذهب المالكي يشترط الولي والشهود وصيغة العقد بالإيجاب والقبول ثم المهر أو الصـــداق، هـــذا الأخير يعتبر في الشرع شرطا من شروط العقد الصحيح، ومن الناحية الإجتماعية والاقتصادية يعتـــبر معيارا للهرم الإجتماعي والمالي وتصنيفا لمنحنى الثراء، ومحطة للتمازج الأسري[3].

أغلبية جند الإنجشارية بمختلف رتبهم جابوا مواقع عديدة من الآيالة ابتداء من مدينة الجزائر مرورا بالنوبات والمحال الخاصة بجمع الضرائب والحملات العسكرية، ورغم الخدمة العسكرية إلا أنهم بنـــوا تراتيب انصهارهم وزواجهم في المدن الحضرية بنسبة كبيرة وبدرجة متوسطة في النوبات وفي القبائل الموالية والأسر المحلية، قد تكون أسبابه التقرب من الإدارة والقضاء وتحقيق الأمن والرخاء والصـــنائع والعمران الذي تتنعم به المدن دون الأرياف فطبيعة الأسر الحضرية القائمة على القـــوانين الوضـــعية المنظمة للوسط العمراني الحضري والمحافظة على الإرث المالي والتركات والعقارات تهيأ لهم ظـــروف إثبات الشخصية والألقاب المدنية[4] والعسكرية والإنتساب والنسب واكتساب المكانة الإجتماعية[5].

ولتوضيح الرؤية أكثر حول إنتشار ظاهرة الزواج لدى جند الإنجشارية استعراضنا بعض وثـــائق النكاح الأرشيفية لمعرفة محتوياتها وآثارها في الوسط الاجتماعي والاقتصادي.

---

(1) ـ عائشة غطاس، سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر في العهد العثماني، مجلة إنسانيات، ع 3، الجزائر 1997، ص 71.

(2) ـ الثيب لا تستحي بأن تأمر وليها بولاية عقد نكاحها، أما البكر فيغلب عليها الحياء لمزيد من المعلومات أنظر :

- عبد الرحمان الجزيري، كتاب الفقه على المذاهب الأربعة، ج 4 ،المكتبة التجارية الكبرى ، مصر 1970 ،ص 1 - 30.

(3) ـ صالح فركوس، تاريخ النظم القانونية والإسلامية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة 2001، ص 77.

(4) ـ أبو القاسم سعد الله، دفتر محكمة المدية، المرجع السابق، ص 37.

(5) ـ المرجع نفسه ، ص 38.

احتوت وثيقة مؤرخة في اليوم الرابع من شهر شعبان سنة 1202 هـــ بسجل العدول للمحكمة المالكية بقسنطينة « زواج سليمان بن عبد الله الإنجشاري بفاطمة بنت علي الصحراوي بكرا بمهلة الصداق ثمانون ريال مع ملحفة وقمجة» [1].

فإذا نظرنا إلى صيغة العقد نجده ذكر صفة العسكري دون توضيح رتبته ثم لقب البنت ووليها المتمسك ببيئته الصحراوية رغم مكوثه بالمدينة و من العقد أتضح أن الزواج كان برغبة الوالدين حيث ذكرت صيغة البنوة " بن" و " بنت" و الدالة على اتفاق العائلتين على شروط الزواج خلال تبادل الزيارات بينهما، كما أطلعنا العقد على طريقة تسديد الصداق بلفظ" مهلة" ولا ندري إن كان قبل أو بعد البناء بها [2]، أما الصداق فتضمن 80 ريالا وبعض المستلزمات قد تكون من التقاليد وقد تفرضها الزوجة ، وما القبول بشروط الصداق إلا دلالة على تكافؤ العائلتين في المستوى المعيشي .

وفي عقد نكاح آخر يعود إلى الحادي عشر من شهر رمضان سنة 1207 هـــ «تزوج مسعود بن خليفة النجار من مطلقته الأولى مباركة بنت بلقاسم العسكري وأصدقها ثلاثين ريال وملحفة بعشرة ريال ينقد عشرة ريالات والباقي بعد عام زواجها» [3] إن الحدث في العقد بين أن الزوجة أتمت عدة الطلاق وأعادها بعلها الأول رغم أنه لم يورد في صياغته لفظ "بعد نكاحها" أي من الرجل الثاني فالله تعالى أحل ذلك لقوله: ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [4].

وحمل العقد التركيبة الإسمية و الإنتساب لحرفة الزوج التي أصبحت عنصرا مكونا لهوية الشخص و الوظيفة العسكرية لولي الزوجة و كلاهما من عائلتين من المجتمع القسنطيني حدث بينهما التواصل و المصاهرة من قبل، كما تضمنت الوثيقة أن مسعود بن خليفة أعاد زوجته الأولى مباركة بعقد نكاح في الحادي عشر من شهر رمضان الذي يكون فيه عقد النكاح منعدما تماما حسب الأعراف و التقاليد الجزائرية ، ويبدو أن ظروف الأسرية للزوج المطلق عجلت بإرجاع مطلقته ،لذلك نوافق رأي الدكتورة فاطمة الزهراء قشي حينما ذكرت أن " الطلاق عامل مؤسس للزواج "[5].

---

(1) ـ السجل الأول (1202 هـ 1205 هـ الموافق لـ 1787م - 1791 م) المحكمة المالكية بقسنطينة، أرشيف قسنطينة.

(2) ـ يجوز في المذهب المالكي تعجيل المهر وتأجيله، لكن يستحب تعجيل جزء منه قبل البناء، لمزيد من التفاصيل انظر:
- صالح فركوس، تاريخ النظم ،المرجع السابق ، ص 78.

(3) ـ السجل الثاني (1206 هـ- 1211هـ / 1792 م - 1797م) المحكمة المالكية بقسنطينة، أرشيف قسنطينة.

(4) ـ سورة البقرة: الآية 230

(5) ـ فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة المدينة ...، المرجع السابق، ص 367.

ومن جهة أخرى بين العقد مدى التفاهم الحاصل بين العائلتين في محتوى الصداق الذي قسم إلى جزئين بإتفاقهما بنقد محضر قدره 10 ريالات وملحفة و الباقي كالي بعد البناء بها و انقضاء مدة سنة كاملة ، فتلك العملية في دفع المهر تبين حالة الزوج المالية التي رضيت بها الزوجة في سبيل التماسك الأسري.

وفي وثيقة أخرى تعود إلى أواخر ذي الحجة سنة 1212 هـ احتوت نكاحا بصداق مؤجل بصيغة " ينقد الشطر"و مؤخر بصيغة"و الباقي ثلاثة أعوام زواجها " أي بعد البناء بها، و الذي بين الإتفاق المبدئي بين عبد الرحمان المنتسب للإنجشارية وولي خضراء بنت أحمد إبراهيم حول شروط الزواج و المهر الذي يبقى جزء منه دين في ذمة البعل .

كما تضمن العقد كذلك شهادة الشاهد أو العادل العربي بن شعبان بوعلي بن محمد عن طلاق خضراء من زوجها الأول بصيغة " ثبت طلاقها " لإحلال زواجها وهذا ما يبين مكانة العادل في المعاملات الإجتماعية فكان مضمونها «تزوج عبد الرحمان الإنجشاري خضراء بنت أحمد إبراهيم ثيبا مطلقة ثبت طلاقها بشهادة العربي بن شعبان بوعلي بن محمد حل النكاح الصداق ماية ينقد الشطر والباقي ثلاثة أعوام زواجها.. » (4).

وقد يكون الزواج بالتوكيل أي توكيل الزوجة وكيلا ينوب عن الولي في العقد والمقرر في المذهبين المالكي والحنفي، وذلك ما ورد في الوثيقة المؤرخة في أوائل شوال 1224 هـ التي نصت على «تزوج مصطفى بن محمد الإنكشاري بإبنة مصطفى الإنجشاري بكرا على صداق نقد مايتا ريال وحزام وأمة وأوقيتان جوهر أو ملحفة ينقد (بل الجميع ؟)على وجه الحلول زوجها منه مصطفى شاوش بتوكيل إياه » [1].

لقد احتوى عقد النكاح على عائلتين إنجشاريتين يبدو أنهما من نفس المستوى المعيشي،وكان للوالدين دورا في وضع شروط الزواج مسبقا و دل على ذلك صيغة البنوة"بن "و "بنت" ، أما من تفاصيل الصداق الذي له طابع إلزامي و محضر بعملة الريال فيتضح من مكوناته أن عائلة الزوج و الزوجة ذات مكانة إجتماعية ومالية بالمدينة ومحافظة على التقاليد العثمانية و القسنطينية و ذلك ما دلت عليه مستلزمات المهر التي تحتوي على ألبسة جزائرية وعثمانية كالملحفة والحزام الذي كان من تبعات القفطان أما الأمة فتعتبر عنصرا مميزا لفئة محدودة من المجتمع إلى جانب الأوقية من الجوهر والتي تجعلنا نؤكد التمازج بين العادات العثمانية و الجزائرية.

---

[1] ـ السجل الرابع (1218 هـ 1232 هـ الموافق لـ 1804م ـ 1817 م) المحكمة المالكية بقسنطينة، أرشيف قسنطينة

و تضمن العقد كذلك صيغة "زوجها منه " و" بتوكيل إياه " أي تعين مصطفى شاوش وكيلا عليها خلال تسجيل عقد النكاح رغم وجود الولي على قيد الحياة ، وقد يتدخل القاضي بتعين وكيل أو العادل يكون له صلة القرابة وخاصة مع الثيب ، ولا ندري الأسباب التي جعلت بنت مصطفى الإنجشاري البكر يعين لها وكيلا و الذي قد يكون من أقاربها و ملما بمعطيات الزواج.

ما نستنتجه من عقود الزواج أن أغلبية جند الإنجشاري كانوا يخضعون لترتيبات الزواج المتعارف عليها عند الجزائريين من صداق و مستلزماته رغم أن نسبة عالية منهم اقترنوا بنساء عثمانيات كرغليات .

ومكنتنا عقود الزواج من معرفة الممارسات الإجتماعية و العلاقات الأسرية بين مختلف تركيبات المجتمع و التي ميزتها ترتيب الزيارات و التقارب بين أرباب العائلات بغية تحقيق شروط النكاح المتفق عليه و المسجل في عقود قضائية تعتبر معيارا لمعرفة المستوى المعيشي و المالي للعائلات المحافظة على إنتمائها الحرفي و الوظيفي و الجغرافي داخل النسيج العمراني بالمدينة .

و أما عن تفاصيل حفل الزواج فالقضاة لم يكن من إختصاصهم تدوين أحداثها التي كانت فيها الزوجة العروس تنقل على ظهر الحصان، فتكون فرصة للعائلتين للافتخار بثروتهما والتمادي في كرمهما إلى جانب تباهي الزوجين بصرمة الزواج المثقلة بالهدايا النقدية والجواهر والألبسة، فكانت تقاليد الأفراح وحفلات الزواج الجزائرية ينظر إليها العثمانيين منظر الإحترام والتقدير رغم أنهم أدخلوا عليها بعض عاداتهم من الألبسة والموسيقى والأثاث [1].

5 ـ 2 ـ الطلاق والخلع:

يكون الطلاق والخلع في حالات مختلفة ولأسباب متعددة لحل العلاقات الزوجية التي تتعلق بالغيب المستحكم الذي تعيشه الزوجة أو لإذاء بعلها لها أو تخلي الزوج عن الإنفاق الأسري أو لمغيبه عنها لأكثر من سنة ، ورغم ذلك فإن قضاة المذهب المالكي كانوا حرصين على تماسك الأسرة وحماية المرأة المطلقة من كل ما يمس بمصيرها ومصير أبناءها و إقرار حقوقهم خاصة النفقة الأسرية حتى ولو كانت الزوجة غنية أو ذات سلوكات سيئة وتلك المظاهر المتعلقة بسوء خلق المرأة أو سوء

[1] ـ وليام سبنسر، المرجع السابق، ص 99.

معاشرتها لزوجها لم تسجلها عقود الطلاق بالتفاصيل إلا أنها حددت المسؤولية الشخصية الناجمة عن الطلاق و نوعيته لدى فئة الإنكشارية .

ففي وثيقة تعود وقائعها للخامس والعشرين من شهر شعبان عام 1207 هـــ حملت في مضـــمونها طلاق رجل من أهل مدينة قسنطينة لزوجته من عائلة إنجشارية بشهادة وكيلين بصيغة " أمام السيد " و هما محمد العربي و علي النوي حضرا الطلاق وشهدا الحقوق المترتبة عنه ، و تضمن العقد كـــذلك إقرار دين الطلاق بصيغة " أنه جمع لها أربعة عشر ريالا و الباقي كل مازال بذمته" و الـــذي يلـــزم الزوج بتسديد حقوق الزوجة المطلقة« طلق صالح بن محمد زوجته آمنة بنت العربي الإنجشاري طلقـــة واحدة واعترف أنه جمع لها أربعة عشر ريالا والباقي كل ما زال بذمته أمام السيد محمد العربي والسيد علي النوي » [1].

و احتوت الوثيقة لفظ الطلاق الرجعي بصيغة" طلقة واحدة" الذي يملك فيه الزوج حق مراجعـــة مطلقته من غير عقد ومهر جديدين ما دامت في العدة، لقوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [2].

وبعض عقود الطلاق جاءت فيها صيغة " طلقة واحدة رجعية "يؤكد فيها القاضي عدد الطلقات التي تمكن الزوج من مراجعة زوجته كما جاء في الوثيقة المسجلة في أوائل ربيع الثاني عام 1224 هـ « طلق سليمان ناصف عرب بلهوان الإنجشاري زوجه حليمة بنت الزيادي طلقة واحدة رجعية » [3].

وإلى جانب تلك العقود نجد قلة من الوثائق وردت فيها كلمة الخلع وهي نادرة بســـبب ضـــررها المالي على المرأة إلا إذا كانت غنية، ففي المذهب الحنفي يسمى الخلع النهائي الذي يأخـــذ بأحكـــام اليمين بالنسبة للزوج والمعاوضة من جهة المرأة[4] أي إذا كانت الزوجة تبغض زوجهـــا و ترغـــب في الخلاص منه ويرفض الزوج ذلك حرصا على ماله فإن الشرع فتح باب الإفتداء على المرأة للتذليل على ما يترتب عن الطلاق من عقبات مالية بتعويض الزوج بمبلغ يتفق عليه الطرفين أو يكون للقاضي حكما فيه ، فبالنسبة للمالكية يستحب أن لا يأخذ منها أكثر مما مهرها به حتى يكون الخلع مســـالما غير مكرها وعدوانيا بين العائلتين في محيط عمراني وتقاليد محددة [5]، وخير دليل على ذلك ما تضمنته

---

(1) ـ السجل الثاني، المصدر السابق

(2) ـ سورة البقرة: الآية 228.

(3) ـ السجل الرابع ، المصدر السابق

(4) ـ عبد الرحمان الجزيري، المرجع السابق، ص 406 ـ 424.

(5) ـ صالح فركوس، تاريخ النظم ، المرجع السابق ، ص 86.

الوثيقة المؤرخة في جمادي الأول عام 1224 هـ في سجلات العدول للمحكمة المالكية بقسنطينة من خلع تام « طلق إسماعيل بن محمد الإنجشاري من عسكر الجزاير عائشة بنت محمد الشريف طلقة واحدة... على إن اختلعت منه بما في صداقها عليه الخلع التام » . [1] فحسب العقد أن عائشة تخلت عن ما تبقى من صداقها المؤخر من زوجها إسماعيل و الذي كان في ذمته دون معاوضة منها والذي لم يوضحه العقد .

وإلى جانب تلك الأصناف من الطلاق احتوت بعض العقود على حالات من الطلاق تضمنت تنازل إمرأة مطلقة عن نفقتها و هي في فترة العدة و لم يدم زواجها إلا فترة زمنية محددة و ذلك ما بينه عقد الطلاق المؤرخ في شعبان عام 1251 هـ « الحمد لله طلق إسماعيل بن مصطفى الإنجشاري طلقة بعد البناء بباقي صداقها عليه ومن مطالب الزوجية وتحملت له بنيته الحمل الظاهر بها إلى أمر الرضاع و السقوط شرعا وضمنته في ذلك صهرها أمين التركي بن علي ضمانا ماليا » [2]

فالزوجة المطلقة التي لم يبن العقد إسمها العائلي و انتسابها تنازلت عن نفقتها المستحقة و أبدت تحملها بنفقة الحمل الظاهر بها إلى فترة الرضاعة، وذلك ما حمله العقد من كلمة" حملت" بعد عبارة التطليق ، رغم أن من واجب الزوج أن ينفق عليها مادامت في حالة الحمل الظاهر أي العدة إلى غاية وضعها وحتى القاضي من واجبه التأكيد على ذلك،وقد يكون من أسباب التنازل الهجر و هضم حق الزوجة والخصام.

وبين العقد أن إسماعيل بن مصطفى الإنجشاري قبل التطليق لم يسدد ما عليه من صداق مؤخر حيث تضمن العقد صيغة"بباقي صداقها عليه " وكان الوكيل عليها خلال فترة العدة صهرها أمين التركي بن علي.

ما نستنتجه عن حالات الطلاق في الوسط الإنجشاري ضمن المجتمع الحضري أنه كان ميسرا لديهم رغم أن توثيقه و تسجيله كان أمام قضاة على المذهب المالكي يلزمونهم بحقوق المطلقة إلا إذا تنازلت هي عن ذلك غايتهم تماسك المجتمع وتعريف أفراده بما لهم وما عليهم دون إلحاق الضرر بأحد و من جهة أخرى بينت عقود الطلاق الإتفاق الودي الحاصل بين الإنجشارية والطرف المدني قبل تسجيل الطلاق عند القاضي من تسديد للصداق المؤخر و تحمل النفقة .

---

[1] ـ السجل الرابع، المصدر السابق

[2] ـ السجل الخامس (1251 هـ الموافق لـ 1836 م) المحكمة المالكية بقسنطينة، أرشيف قسنطينة

ورغم ما دون في سجلات المحاكم المالكية عن أنواع الطلاق الإسلامي إلا أن النساء أو الزيجات كن يعبرن عن طبيعة إنهاء العلاقات الزوجية بطريقة سلوكية طريفة أوردها وبينها "هايدو" في كتاباته،حيث ذكر أن المرأة التي تود الخلع من زوجها تتقدم إلى حضرة القاضي في سكون وحياء دون أن تحاوره فتنزع حذاءها وتقلب إحدى الزوجين بحيث يظهر النعل تماما، فيدرك القاضي مقصدها بالخلع من زوجها برمزية خلع الحذاء وكرهها لزوجها الذي تظهره بالنعل[1].

5 ـ 3 ـ عقود البيع والشراء:

ارتبطت الحياة الإجتماعية و الإقتصادية للإنجشارية بالمعاملات المالية و الأسواق و البيوعات و نقل الملكيات خاصة داخل المدينة غايتهم تحقيق المنفعة و الإستقرار، لذا حرصت على ان تكون معاملاتهم مع مختلف الشرائح الإجتماعية خالية من بيع الغرر والمجهول وبيع الإكراه لوجود سلطة القوانين التي نظمت الممارسات والمعاملات المالية والإجتماعية عبر رمزية المزوار و القاضي الذي كان له دورا في توثيق عقود البيع والشراء على المذهبين المالكي و الحنفي. [2]

إن أغلبية العقود كانت أرضية جمعت في طياتها نوعية النقود المتداولة وطريقة نقل الملكية الإستثمارية العمرانية القارة والمتنقلة من شخص لأخر و صنفت الثروة المالية لمختلف الشرائح الإجتماعية والمستوى المعيشي لدى جند الإنجشارية وأبناءهم وأحفادهم، وحملت في جبها عمق المعاملات والمظاهر الإقتصادية بالآيالة وذلك ما بينته بعض الوثائق الأرشيفية التي سوف نستعرض عينات منها [3].

احتوت الوثيقة المؤرخة في يومي السابع والعشرين والثامن والعشرين من شعبان لعام 1202 هـ/ 1787م « الحمد لله وفيه باعت مباركة بنت عمر الإنجشاري الربع على الشياع من دار الشرقية المفتح الكاينة أعلى مسجد الشيخ البركة سيدي (خز و من؟) آمة الله وريدة بنت المرحوم السيد علي الشاذلي بمائتا ريال و اعترفت البايعة المذكورة بقبض المذكور أمام شريه و تسلمت المبيع منها و الجميع بحال كمال الأسماء للتاريخ » . [4]

---

(1) - Diego de Haedo, Op-cit, P. 176.

(2) ـ صالح فركوس، تاريخ النظم، المرجع السابق، ص 112.

(3) ـ عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 74.

(4) ـ السجل الأول، المصدر السابق

بين العقد أن مباركة بنت الإنجشاري كان لها الحق الشرعي في التصرف في الإرث العقاري الذي تركه لها أبوها والمتمثل في الدار التي حدد القاضي مواصفاتها خلال توثيق البيع لصالح المالكة الجديدة وريدة بنت المرحوم السيد علي الشاذلي ،وما نلاحظه أن البيع كان بمبلغ محضر و معجل قدره مائتـــا ريال بصيغة " و أعترفت البايعة المذكورة بقبض المذكور أمام شريه" و المبيع المثمن بنقد الريال كـــان معلوما لدى المشترية وريدة التي استلمت الدار بعد دفع حقوق توثيق القاضي و رسوم بيت المالجي .

فالعقد حمل طريقة إنتقال الملكية من مباركة المنتسبة لعائلة إنجشارية ميسورة الحال إلى وريدة بنت السيد علي الشاذلي ،هذا الأخير يبدو أنه كان من الطبقة الإجتماعية و المالية الهامة بالمدينة لما تركـــه من أموال بعملة الريال استثمرتها ابنته في شراء العقار، بالإضافة إلى ذلك حرص الطرفين على توثيـــق عملية البيع و الشراء في المحكمة المالكية ، فكانت تلك المعاملات المالية سبيلا في انـــدماج عـــائلات الإنجشارية في المجتمع المدني .

ما يمكن أن نلاحظه كذلك أن البيع والشراء لم يقتصر على الرجال فقط، بل كان من صلاحيات النساء ويبدو أن أغلبيتهن مطلعات على أحوال الشرع وعقود البيع والتمليك وتداول العملة وقيمتها في المجتمع ،وأن القوانين في ذلك الزمن كانت تؤكد على التوثيق حتى بين النساء الورثة ، ومن جهة أخرى بين العقد حرص جند الإنجشارية غلى الإستثمار العقاري كأساس للإســتقرار و الإنتســاب و يمكن أن نعتبر صرامة قوانين بيت المالجي في مصادرة أملاك الغائب تدفع الإنكشارية إلى الإقتـــران و التملك .

وفي وثيقة أخرى كانت وقائعها في الخامس والعشرين من شوال سنة 1202 هـ / 1787م تضمنت « الحمد لله وفيه باع علي يولداش الإنجشاري لصالح بن محمد بن مخلوف نيابة عن بـــيرم يولـــداش الإنجشاري من الحاج إبراهيم بن الحاج... بمائة ريال وخمسة عشر ريال خرج قسنطينة دفعها كلـــها بمعاينة له ... وتسلم الجميع بحال المال الأسماء » [1].

فالناظر والمتمعن في الوثيقة يدرك أنها تضمنت ألقاب إنجشارية وأسماء عربية جزائرية و أن عمليـــة البيع والشراء كانت بالتوكيل والنيابة في غياب صاحب التمليك، وحملت في طياتها مظـــاهر البيـــع بالرضا التام والأمان بين الوكيل و الموكل له لضمان مصالح الأطراف المعنية بالتوثيق الرسمي، و كان البيع فيه بمبلغ محضر و موثقا في المحكمة المالكية .

---

(1) ـ السجل الأول، المصدر السابق

ومن جهة أخرى بينت الكثير من عقود البيع والشراء المسجلة في دفاتر قضاة المالكية والحنفية مدى اهتمام جند الإنجشارية بالتوثيق لترسيخ مبادئ الممارسات القانونية الإجتماعية القائمة على عنصر الإئتمان والرضا والقبول والوجوب بالمعاطاة لشخص المشتري بكامل القيمة أو وجوب تأخر نصيبا منها، باعتبار أن المشرع يشرع تأخير نصيبا منه مع تسجيل القيمة المالية بحوزة القابض وما تبقى منها باسم المدان، حتى لا يظلم المالك ولا المشتري.

وذلك ما تضمنته الوثيقة القضائية المدونة بالمحكمة الحنفية والمالكية بمدينة الجزائر في أواخر محرم 1195 هـ «باع مصطفى النجار الإنجشاري الجنة المذكورة للسيد المعظم أحمد التركي أوده باشي بن خليل بمبلغ قدره ألف ريال كلها دراهم صغار وقبض الباقي المذكور مقابل ذلك مائة وعشرة دنانير ذهبا سلطانيا وسجل ذلك لدى القاضي الحنفي » [1].

فالعقد بين كذلك قيمة الجنة الزراعية في سوق العقارات والنقد المتداول بشكل واسع في المعاملات الإجتماعية ومن جهة أخرى أظهر مدى تمسك الجند الإنجشاريين بالأرض و استثمارها كمصدر للثراء الذي يساهم في زيادة أملاكهم العقارية و ثروتهم المالية المرتبطة بالإستقرار الإجتماعي والإقتصادي و السياسي و ذلك ما سوف نبينه في مبحث الإستثمار التجاري و الزراعي للإنجشارية وطبيعة ثروتهم .

5 ـ 4 ـــ تصفية التركات:

التركات المالية والعقارية مقياسا لمعرفة ثروة المتوفي ومعيارا للحياة التي عاشها و مجموع القيم المالية التي إستثمرها وأنفقها، والتي انتقلت للأبناء والورثة كحق معلوم ضمن القوانين الشرعية الإسلامية التي حددت أركان الإرث [2].

لقد أطلعتنا الباحثة عائشة غطاس عن وثيقة تركة لأملاك "الحاج محمد النيار" مفتي الحنفية بمدينة الجزائر المتوفي عام 1733م والذي خلف ثروة قدرت بست وثمانين وأربعين ريال، وممتلكات منقولة ودار بالرحبة القديمة ومحل تجاري وأثاث ومكتبة خاصة واحتوت الوثيقة تفاصيل عن تقسيم التركة بين الزوجة التي وكلت المقدم على البيع والابتياع[3]، وكذا البنت التي وكلت بعلها المعظم مصطفى

---

[1] ـ خليفة حماش، الكشاف، المرجع السابق ، ص 384.

[2] ـ صالح فركوس، تاريخ النظم، المرجع السابق ، ص 93.

[3] ـ عائشة غطاس، المرجع السابق ، ص 76.

"أوده باشي" ابن عبد الرحمان إلى جانب تحديد حقوق القصر من الإبن الشرعي، وتوثيق مستحقات القاضي المقدرة بخمسين ريال[1].

فتلك الوثيقة بينت ثراء ومكانة شيوخ الإفتاء الحنفية في المجتمع ،مثال على ذلك ما تركه المفتي الحاج محمد النيار من أموال عينية و عقارات امتلكها بداخل مدينة الجزائر ، ومن جهة أخرى بينت العلاقة القائمة بين الطبقة المثقفة الدينية و الجندية الإنجشارية و المتمثلة في عائلة الفقيه و المفتي الشيخ الحاج محمد النيار و صهره الأوده باشي بن عبد الرحمان والتي أفضت إلى المصاهرة بينهما بسبب تقاربهما في المستوى الإجتماعي والمالي، وعن العامل الذي قرب الأوده باشي بالمفتي الحنفي قد يكون من جراء ممارسته لبعض الوظائف في مؤسسات الأوقاف .

و من الوثيقة أيضا أن الإنكشارية بمختلف رتبهم صاهرت العائلات الدينية الحضرية من فئة العلماء و المفتين لتحقيق المكانة الإجتماعية و الإقتصادية و يبدو أن العلاقة بينهما قائمة على المستوى المالي و المعيشي.

وكانت عملية نقل التركة إلى الورثة بالآيالة قائمة على التقارير الأولية التي يقدمها موظف بيت المالجي رغم وجود العقد التوثيقي القضائي الأولي كإجراء قانوني تحفظي لختم العقد التفصيلي النهائي عن قيمة الإرث و الذي تسجل فيه عادة صفة الشهود و اقتطاع حقوق توثيق الموظفين[2] .

ففي وثيقة تركة مؤرخة في 1182 هـ بينت ملكية يوسف البولوكباشي بن عروج للجنة الكائنة بفحص العناصر خارج باب عزون بمدينة الجزائر والقريبة من جنة المعظم علي خوجة والتي إنتقلت بعد وفاته إلى زوجته و إبنه وفقا للشرع بشهادة بعض الضباط وجنود الإنجشارية [3].

فالعقد بيَن أن جند الإنجشارية إستثمروا أموالهم في امتلاك الإقطاعات الزراعية بأحواز مدينة الجزائر بعقود موثقة لدى قضاة مالكيين أو حنفيين والتي تعتبر إثباتا للثروة ، وما اختياره للجنة على أطراف المدينة إلا لإنتاج المحاصيل وتسويقها لسكان الحضر وتوفير أعباء نقلها و هذا ما يزيد في أرباحه وذلك ما يجعلنا نؤكد على أن طبقة البولوكباشية ومختلف الإنجشارية كانوا طرفا في تحقيق الإنتاج وفي المعاملات المالية و المبادلات التجارية وفي ربط العلاقات بين سكان الأرياف والمدن.

---

[1] ـ عائشة غطاس، المرجع السابق ، ص 80.

[2] ـ لتفاصيل أكثر عن هيئة بيت المالجي و مهامها راجع : - حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص 134

-Venture De Paradis,Alger au.., in R.A 1896, Op-cit ,P.64 , P.275

[3] ـ خليفة حماش، الكشاف ،. المرجع السابق، ص 382.

لقد تضمنت أغلبية العقود والوثائق الموثقة الخاصة بالبيع وتصفية التركة تناقضا بين المبلغ المصرح به وحجم وقيمة العقارات التي عرفت منحنى تصاعديا في أسعارها منذ القرن الثامن عشر الميلادي وقــد يكون ذلك من أجل التقليل من مستحقات القاضي المشرف على تصفية التركــة ومفــتي الحنفيــة والمقدرة بــ 28 ,10% بعد الإتفاق الأولي والرضا بين الورثة و المشتري .

وفي سياق الحديث عن أسعار العقار تضمنت وثيقة أخرى مؤرخة في ذي القعدة 1173 هــ الموافق لــ 1758م معلومات عن أرض زراعية أو ما تسمى بالجنة واقعة ببئر العلجة اشتراها "مترول آغا" بن خليل بمبلغ ألف وثلاثمائة وخمسين ريال فضة مثمنة دراهم صغار في أواخر شوال 1164 هــ الموافــق لــ 1750 م وبعد وفاته انتقلت إلى ورثته دون أن تحدد صيغة الفريضة أو النصــيب الــذي يقــدره القاضي لهم،حيث قاموا بتصفيتها وبيعها بمبلغ محضر و مثمن بنقد ريال دراهم صغار الــذي كــان يستعمل في المعاملات و المبادلات المتعلقة بالأملاك العقارية[1] بأقل من سعرها الأولي وهذا ما جــاء فيها « توفي مصطفى "مترول آغا" بن خليل وانتقلت الجنة والرقعة إلى زوجته وولده، فباعهما إلى عمه عثمان يولداش بمبلغ آلف ومائتي ريال فضة دراهم صغار » [2].

و هذا أمر يجعلنا نتساءل عن أسباب إنخفاض سعر الجنة عند بيعها و تصفيتها ،لكن إذا بحثنا عــن الحقيقة نجد أنهم صرحوا بذلك إما هروبا من حقوق بيت المالجي في تصفية التركة و التي تأثر في مبلغ البيع المصرح به في العقد أو يعود ذلك للظروف الطبيعية التي ألمت بالمدينة و أحوازها و التي أثرت في أسعار بيع و شراء الأراضي كالمجاعة التي تفاقمت بمدينة الجزائر خلال عام 1752م والــتي اســتمرت قرابة أربعة سنوات متتالية إلى جانب تعرضها للزلزال عام 1755م و الجفاف الذي أثر علــى مــردود محاصيل الجنان من 1164 هــ _ 1173 هــ الموافق لــ 1750 _ 1758 م .

كما بين العقد مدى انتشار ظاهرة بيع و شراء الاراضي الزراعية بين الإنجشارية من رتبة اليولداش إلى الضباط المتقاعدين مترول أغا وقد يكون غرضهم تمويل أسواق المدينة و زيادة الثــروة ، و مــن جانب آخر فإن إثبات عقد حيازة الأرض أو العقار يدعم بقائهم و استقرارهم و اندماجهم في الحياة الإجتماعية و الإقتصادية بالمدينة و الذي سوف نبين بعض جوانبه في مبحث الوضع الإقتصادي ،أما ما يمكن أن نستنتجه فإن إقبال جند الإنجشارية و أعيان وأثرياء الحضر في شــراء الجنــان و تقســيم الفحوص إلى ملكيات خاصة قد انعكس سلبا على تفكك ملكية القبيلة المشاعة و هجرة سكانها نحو

---

(1) ـ أمر الباشا بضرب نقود دراهم صغار فضة سنة 1686 م ، واستعملت كعملة حسابية في المبادلات الداخلية ، لمزيد من المعلومات أنظر :
- Nacereddine Saidouni , Op-cit, P.243

(2) ـ خليفة حماش، الكشاف ، المرجع السابق ، ص 386.

المدينة أو بقاء بعضهم كمستأجرين لخدمة الأرض الخاصة التي حددت لها حدودها و ضرائبها تحت رقابة قائد الفحص و أغا العرب .

ثانيا: الوضع الإقتصادي

1 ـــ الاستثمار الحرفي والتجاري للإنجشارية:

بحلول القرن الثامن عشر الميلادي اتسعت الأعمال الحرفية والتجارية للجند الإنجشاريين في الوسط السكاني بتركيباته المختلفة بالمدن الحضرية وأسواقها الداخلية وكانت دوافعهم زيادة الرساميل لرواتبهم وعوائد خدماتهم العسكرية والإدارية ،فاستطاعت أصناف الجند المزج بين مهامهم العسكرية والعمل المأجور من بعض الحرف البسيطة[1] منذ قدومهم إلى الآيالة ،وتمكنت من إستغلال العطلة السنوية في العمل الإستثماري المنظم الذي قوامه الثروة المعتبرة، و هدفه الربح والمنفعة الإقتصادية و الإجتماعية المبنية على أساس التكافل بين أفراد المجتمع من منتج إلى مستهلك لذا كان من بين أولويات المتطوعين العسكريين الإنجشاريين الجدد الإحتفاظ بمكاسبهم الحرفية وإستغلالها بعد ثلاث سنوات من الخدمة العسكرية بعد اكتساب ما يمكن من وسائل الإنتاج واستغلالها في زيادة الثروة المالية والعقار الحرفي والتجاري، وتطويرها وفق متطلبات السكان الإستهلاكية [2].

لقد مارس اليولداش مختلف الحرف والمهن خلال عطلهم السنوية وحتى بعد ترقيتهم أو إحالتهم على التقاعد "مازول"، فأبدعوا وتنافسوا في مهارات إصلاح الأثاث والأدوات الموسيقية وتخصصوا في صناعة المرايا والحلي وفنون زخرفة الحديد، كما مارسوا حرفة الخياطة ومستلزماتها وصناعة دباغة الجلود الخاصة بتجهيزات البهائم والأحصنة، إلى جانب ترقيع الأحذية[3] .

و خير مثال ما مارسه "محمد عثمان" باشا بمدينة الجزائر من حرف، فبعد تجنيده واستقدامه إلى الجزائر من إقليم كارمان Caraman بجنوب الأناضول وإدماجه في الجيش الإنجشاري في صف اليولداش تعرض للعزل من منصبه لظروف غامضة، فاضطر أن يفتح دكانا يصنع فيه أحذية لأصدقائه من الجيش الإنجشاري وحتى للسكان، فازدهرت حرفته لجودة معروضاته ولأمانته بين الناس [4].

---

(1) - L. Merouche, Op-cit, P. 227.

(2) ـ صالح فركوس، بايلك الغرب، المرجع السابق ، ص137.

(3) - Kadddour M’hamsadji , Op-cit ,P.64

(4) ـ وليام سبنسر، المرجع السابق، ص 76.

أما عن التعايش بين الحرفيين وأهل البلد الجزائريين وطائفة العثمانيين المدنيين والعسكريين خاصة بالمدن الحضرية فتميز بسهولة الإحتكاك ومرونة المعاملات وقابلية التأثير و ساعدهم في ذلك التموقع في عمران متقارب أو ديار جماعية ، وذلك ما أوردته الدكتورة فاطمة الزهراء قشي "إلتقينا بثلاثة منهم في دار ابن وطاف بسيدي جليس وهم سي الخوجة بن طبال العجمي و سي إسماعيل الإنجشاري و سي الخوجة بن طوسيالي، لم يكونوا يهودا وقد شهدوا في تصريح بوفاة مسلم أو مسلمة و لكن الأسماء تكشف عن أصلهم الوافد ويحمل الطابع التركي و العثماني" [1].

فدار ابن وطاف بسيدي جليس بمدينة قسنطينة جمعت ثلاث عائلات مختلفة الأصول والفروع والوظائف الحضرية تحت سقف واحد ،وحدها حرفة التطريز المكتسبة بالإنتساب أو التوارث الحرفي العائلي، ومن ذلك لا نستبعد المصاهرة بينهم للحفاظ على سيرورة الإنتاج واستدامة الحرفة في ظل المنافسة الشديدة من طائفة أهل الذمة اليهود.

و إلى جانب آخر نجد بعض العائلات الإنجشارية بقسنطينة اختارت التقوقع بالقرب من مساكن أهل البلد وأصحاب الحرف،وذلك ما وصفته فاطمة الزهراء قشي عن دار مراد " قرب كوشة الزيات بباب الجابية بلغ عدد سكانها ثمانية من بين الشهود أو المصرحين و منهم أربعة سبايسة أو صبايحية فرسان المخزن أو البايلك و إثنان عرف كل منهما نفسه بالعسكري حرفة " [2].

فساهمت بذلك الذاكرة الشعبية لمجتمع الآيالة في الإحتكاك والتواصل بين مختلف الشرائح الإجتماعية المهنية والحرفية وفي التقارب اللغوي بين سكان الحضر والأرياف والمدنيين والعسكريين والإداريين بالممارسات اليومية الذي كان شريانها مهن بسيطة لها تأثير في المجتمع مثال على ذلك الحلاقة التي امتهنها الإنجشاري الرايس محمد بن محمد الذي امتلك محلا للحلاقة أصبح لورثته من بعده حسب العقد القضائي الموثق في تاريخ جوان 1782م[3].

و في القرن الثامن عشر الميلادي كانت الأسواق الحضرية تعج بمختلف الألبسة والأقمشة وخاصة بدكاكين اليهود والأندلسيين المتميزين بالطرز الرفيع الذي لم يبق حكرا عليهم بل استثمر في مجاله بعض الإنجشارية وخاصة في مجال الألبسة والأقمشة الحريرية ذات النموذج العثماني الذي كثر الطلب عليه من أصحاب الثراء، فالمدعو"حسان القزاز الإنجشاري بن محمد" تاجر في بيع الأقمشة الحريرية

---

(1) ـ فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة المدينة ...، المرجع السابق، ص 279.

(2) ـ المرجع نفسه ، ص 280.

(3) -- L. Merouche, Op-cit, P .230

و وسعها في عدة عقارات تجارية بأحياء مدينة الجزائر فترك بعد وفاته أملاكا وثروة مالية قدرت بـــ27.045 بتاك شيك (9015 ريال)سنة 1790م.[1]

وإلى جانب الحرف مارس جند الإنجشارية عدة أنشطة تجارية أخرى قارة و متنقلة عبر الأسواق الداخلية بالمدن الحضرية الكبرى التي امتلكوا بها عقارات وخانات ،وكذلك عبر الأسواق الأسبوعية الريفية، ، ففي المدن فتح بعضهم دكاكين للمواد الإستهلاكية المتنوعة التي مصدرها من المشرق والأسواق العثمانية و المناطق الجزائرية و بعضهم الآخر اكتسب مقاهي ومخازن للتوابل والحشائش المجففة الطبية والمطبخية، ومارس آخرون صناعة الخبز في الكوشات الحضرية و ما تميزوا به أنهم كانوا ذواقين في عرض النوعية حسب الطلب البشري العسكري والمدني كما أنهم وسعوا تجارتهم إلى عدة بلدان عربية عبر وكلاء تجاريين [2].

أما عن تجارتهم الخارجية فكانت أغلبيتها أقمشة وألبسة و بهارات و ذلك ما بينته الوثيقة العثمانية التي بعث بها السيد "دفتر دار" المتواجد بالباب العالي للداي"حسين باشا" يشرح له فيها تهرب جند الإنجشارية التجار من دفع الضرائب والرسومات الجمركية عن سلعهم التي يقومون بجلبها من المدن الساحلية التجارية العثمانية إلى الجزائر ، والتي تحتوي على ألبسة وأقمشة حريرية ثمينة ومختلف البهارات، متذرعين في ذلك أنها ليست للتجارة بل لأغراض عائلية ،ثم وضح له السهولة التجارية التي يسّرتها القوانين التجارية الداخلية بالآيالة واستغلوها لجلب السلع وكسب الربح بالمتجارة رغم القيود والرسومات المفروضة عليهم في الأسواق و الموانئ العثمانية إلا أنها في بعض الأحيان تتساهل معهم نتيجة العلاقات العثمانية الجزائرية [3].

بينت المصادر التاريخية أن عدة أغوات في قمة الهرم العسكري مارسوا تجارة الحرير و الأقمشة وأضحوا من البرجوازية التجارية ونافسوا في ذلك الخوجات فلقبوا بالتجار"الحَرَار"لضخامة مداخيلهم التجارية وجودة سلعهم في الأسواق واحتكارهم لتلك التجارة ذات الطلب الواسع عليها ،إضافة لحجم ممتلكاتهم من العقارات السكنية والتجارية في أنحاء الآيالة وثروتهم المالية المعتبرة حيث ذكر لمنور مروش"أن ثمانية من الحَرَار مداخيلهم أكثر من 5000 بتاك شيك(1666 ريال) سنويا و امتلكوا عقارات " [4].

---

(1) - L. Merouche, Op-cit, P .230

(2) - Kaddour M'hamsadji, Op-cit,P. 64.

(3) ـ فكري طوني، المرجع السابق، ص 74 ـ 75.

(4) - L. Merouche, Op-cit, P. 244.

فالأغا "أرنووط" الذي كان من أعمدة التجار "الحَرَار" وصل مجموع مداخيله الكليــة التجاريــة المسجلة في سجلات بيت المال لسنة 1804 م إلى 11495,83 بتاك شيك (3831 ريال)، لكن لانــدري كيف كانت تتم عملية التصريح والتوثيق عن المداخيل وعن العلاقة القائمة بين الموظفين في بيت المال وهؤلاء التجار [1].

ونظرا لإتساع مجموعة التجار " الحَرَار" فلقد كانوا يعينون أمناء عسكريين متقاعدين لهم خــبرة في التجارة و غالبا ما كانوا في رتبة الأغوات أو البولوكباشية أو من أبناء الرياس ومن كتاب الديوان و كانت غايتهم قي ذلك الحفاظ على تلك التجارة و أرباحها بينهم و الســيطرة علــى الأســواق الحضرية حيث اللباس التقليدي و الحرف الجزائرية [2].

2 ــ الإقطاعية الفلاحية الإنجشارية ظاهرة إجتماعية وإقتصادية:

ظاهرة الإقطاع الفلاحي العسكري بين جند الإنجشارية شاعت في القرن الثامن عشر المــيلادي وبداية القرن التاسع عشر الميلادي ،تعلقت بواقع الملكية الزراعية بالفحوص والجنان المتواجدة بأحواز المناطق الحضرية لما لها من آثار على وتيرة الإقتصاد والإنتاج و في تشكيل البنية الإجتماعيــة نتيجــة إنتقال عدة تجمعات ريفية نحو المدن بحثا عن المنافع المادية و الإجتماعية.

ولقد كان من دوافع إنتقال البورجوازية العسكرية من حياة التمدن إلى فضاء الريــف وإنتاجــه تراجع نشاط القرصنة وقلة العوائد المالية الداخلية وتغير نمط حياة بعض القبائل المخزنية التي تــأثرت بالتمدن نتيجة علاقاتها بالهياكل الإدارية العثمانية وموظفيها والــتي جعلتــهم يترحــون إلى المــدن و أحوازها وذلك ما أكده عثمان بن حمدان خوجة بأن حياة التمدن كانت تستهويهم و تجعلــهم يغادرون أراضيهم نحو المدن خاصة الساحلية المشتهرة بالنشاط البحري "يأتون إلى مدينة الجزائر حيث يغيرون أوضاعهم و أنماط حياتهم و يتقلون من البساطة إلى البذخ وعندئذ يتركون جبالهم إلى الأبد ليستقروا في المدينة" [3]عكس قبائل الرعية التي كانت تفضل نظام السخرة وخدمة أراضي البايلــك في الفحوص و الأوطان بدلا من إمتلاك الأرض [4] وقد يكون تراجع بعض القبائل عــن خدمــة الأرض ناتج عن الظروف الطبيعية الصعبة التي عرفتها الآيالة كالجفاف والفيضانات والزلازل والجراد

---

(1) - L. Merouche, Op-cit, P. 243.

(2) - Ibid , P. 245.

(3) ـ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 115

(4) ـ إيف لاكوست وآخرون، الجزائريين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، د.م. ج، الجزائر 1984 ، ص 161

والطاعون والمجاعات خلال القرن الثامن عشر الميلادي وبداية القرن التاسع عشر الميلادي التي أنهكت مخازنهم وأموالهم وقضت على عزائمهم ودفعتهم إلى الهجرة نحو المدن ،تلك العوامل أتاحت فرصة توسع الإستثمار الإنجشاري الفلاحي بشراء الأراضي لاستغلالها في ظل تراجع الإنتاج و وسائله و موارده لدى القبائل [1].

ومن وجهة أخرى قد تكون العلاقات الإدارية و العسكرية بين أغوات النوبات والمحال والعائلات المحلية وقبائل المخزن في بعض الأقاليم في إطار الحملات العسكرية التأديبية ضد بعض القبائل المتمردة و الرافضة للضرائب التي عادة ما تكون أراضيها محددة بالعرف أو الشهرة والتي لا تعترف سلطة البايلك بملكيتها من الأسباب الممهدة لفتح أنظار جند الإنجشارية على مواطن الأراضي الخصبة المنتجة والسعي في امتلاكها و استغلالها في إطار أراضي العزل أو الأملاك الخاصة وذلك ما قام به الحاج أحمد باي حينما صادر أراضي قبيلة أولاد عبد النور بعد أن قضى على تمردها [2]ونفس الشيء قام به الباي محمد الكبير بعد إخضاعه لقبائل علي بن طلحة و الحشم و فليتة [3] وهذا ما يجعل الداي يعمد في بعض الاحيان إلى بيع أجزاء منها لجند الإنجشارية أو مكافأتهم بها [4] بعد أن يعهد للباي في المصادقة على عقود التمليك نظرا لأن له صلاحية مراقبة وضعيتها [5].

و تجدر الإشارة أن مهام قياد الأوطان وشيوخ المخزن وأغا العرب في الأرياف و الدواوير وسعت من ملكية أرضي البايلك و إستغلالها، حيث كانوا يجبرون الفلاحين وبعض القبائل بدفع مستحقاتهم المالية النقدية والعينية والتي غالبا ما كانت ترهقهم و تجبرهم على مغادرة أراضيهم وكل ذلك يمهد لإجراءات تصفية الملكية الفلاحية و عرضها على أغا العرب المتصرف في شؤون الأوطان الذي بدوره يسلمها للباي أو الداي[6].

وحتى بعض الضباط كان لهم دور في مغادرة القبائل لأراضيهم و ضمها لأملاك البايلك وذلك ما قام به أغا بايلك قسنطينة الذي أشرف على أربعين قبيلة من الدواوير والأرياف وأجبرهم على دفع ضرائب مقدرة بـــ 100 ريال بوجو فعجزوا عن دفعها. [7].

---

[1] ـ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 115.

[2] – A.Nouchi, Op-cit , PP.225 - 229

[3] ـ أحمد بن هطال التلمساني، المصدر السابق ،ص 17

[4] – M. .Pouyanne, La Propriété Foncière en Algérie,Alger, 1900,P.229

[5] – Ibid, P. 346

[6] ـ ناصر الدين سعيدوني ، ورقات ، المرجع السابق ،ص 399

[7] ـ جميلة معاشي، المرجع السابق، ص 165.

ويمكن أن تكون علاقات المصاهرة بين الإنجشارية و الأسر المحلية سببا في حصولهم علـــى إمتيـــاز إستغلال الأرض و حتى إمكانية تمليكها، ففي عهد الباي أحمد القلي اقترن كبار مـــوظفي البايلـــك العثمانيين ببنات أسرة الشيخ ابن قانة فأهلهم هذا إلى تحقيق منافع مالية و أرضية من إقطاعيات الجواد و توسيع نفوذهم [1] .

لقد اختلفت مصادر إمتلاك الأراضي الزراعية لدى جند الإنجشارية من مصادرة أراضي القبائـــل أو تشريفات ومكافآت عقارية فلاحية استفاد منها ضباط الإنجشارية خلال الخدمة أو بعد التقاعـــد "مازول" تكريما لهم، أو اكتسبوها من مدخرات أموالهم عن طريق إبتياعها وفق عقود قضائية شرعية موثقة ،فكانت بذلك حتمية إستغلال هذه الأراضي في المجال الفلاحي المربح في ظل تمسكهم بالحرف و الصنائع وامتلاك العقارات التجارية وذلك ما أكدته بعض الحقائق التاريخية.

ففي نهاية نوفمبر 1786م اشترى الإنجشاري حميدة بوقندورة مزرعتين بقيمة 7200 بتـــاك شـــيك (2400 ريال)ونفس الحال للإنجشاري محمد بن علي باشا الذي باع في جويلية 1792م حوشا زراعيا بقيمة 8000 بتاك شيك (2666 ريال)[2] بعد أن استغله في النشاط الزراعي،ويبدو أنه وجد الـــربح في بيع الأرض أكثر من استغلالها وحتى الذي اشتراها كان يـــدرك قيمتـــها الماليـــة والإقتصـــادية الكبرى،لذلك ابتاعها بـــ 8000 بتاك شيك .

إن النشاط الفلاحي كانت له مكاسب مالية في أسواق الآيالة بالتحكم في الإنتاج وأسعاره و طرق تخزينه و تسويقه ، مما جعل جند الإنجشارية من القاعدة إلى القمة يستثمر أمواله في امتلاك الضـــياع الزراعية الخصبة وخاصة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الذي عرف تكاثف الحملات البحرية الأوربية على المدن الساحلية للأيالة إلى جانب تراجع الصرف و قيمة الضياع الزراعية ،ومن جهـــة أخرى كان تفكك النظام القبلي الناتج عن الحملات العسكرية الإنجشارية و الثورات الداخلية سببا في هجرة الطاقات البشرية و استقرارها بأحواز المدن فأصبحت مصدرا للعمالة الأجيرة التي اعتمد عليها جند الإنجشارية في المزارع و الجنان .

---

[1] - جميلة معاشي، المرجع السابق، ص 198.

[2] - L. Merouche, Op-cit, P. 230.

3 ـــ أملاك وثروة جند الإنجشارية :

اختلفت طبيعة الثروة المالية والأملاك العقارية حسب رتب الجيش الإنجشاري والمهام المنوطة بهم والظروف السياسية والإقتصادية والطبيعية التي عايشوها، فكانت مرحلة العصر الذهبي للقرصنة خلال القرن السابع عشر الميلادي مساعدة على جمع الثروة و الأملاك إلى جانب الاستقرار الداخلي الأمني والتجاري بداية القرن الثامن عشر الميلادي.

وتقاس قيمة الثروة والأملاك العقارية بمجموع الإرث أو التركة التي تركها المورث للورثة بعقد صحيح إلى جانب مجموع أوقاف العائلة ، فعن تركة أملاك الإنجشارية المفقودين تقوم هيئة بيت المالجي بمختلف موظفيها بإحصاء أولي عنهم لتمكين ورثتهم منها، أو مصادرتها لإنعدام روابط أصول الورثة بالموروث وفي هذه الحالة تضم إلى سجلات البايلك[1]، ففي عام 1660 م ترك "الحاج مصطفى الإنجشاري" أملاك قارة ومنقولة قدرت بـــ 8064 "دوبلة Doubla"(806,4 ريال) إنتقلت إلى هيئة بيت المالجي كونه غادر مدينة الجزائر دون معرفة وجهته ، ونفس الحال "لحسان الإنجشاري" الذي ترك ما قيمته 7100 دوبلة سنة 1694م وهاجر الجزائر في ظروف غامضة فوضعت هيئة بيت المالجي جميع أملاكه للبيع في المزاد العلني لأنها ضمن أملاك الغائب أو الحجر[2].

لقد عرفت سنوات ما بين 1699 م و1710م فقدان الكثير من جند الإنجشارية في حروبهم المستمرة ضد الإسبان برا وبحرا وخاصة خلال تحرير مدينة وهران وما جاورها مما جعل أملاكهم تضم إلى التركات المفقودة لبيت المالجي و كان هؤلاء المفقودين والقتلى من رتب عسكرية مختلفة منهم المتزوجين و العزاب ،وما نلاحظه من مبالغ التركات في الجدول أن 152 جندي إنجشاري كانوا متباينين في مستواهم المعيشي وفي ثرواتهم المالية وأملاكهم المحددة ما بين 100 دوبلة (8,33 ريال بوجو) إلى 2000 دوبلة (166,66 ريال بوجو) [3].

---

[1] - L. Merouche, Op-cit, P. 228.

[2] - Ibid, P. 228.

[3] - Ibid, P. 229.

جدول رقم 11 : يبين قيمة تركة جند الإنجشارية من القتلى و المفقودين من سنة 1699م إلى 1710م و المسجلين في سجلات بيت المال [1]

عدد جند الإنجشارية	قيمة التركات بـ الدوبلة	قيمة التركات بالريال بوجو
44	أقل من 100 دوبلة	10
37	من 100 إلى 199 دوبلة	10 - 19,9
14	من 200 إلى 299 دوبلة	20– 29,9
54	من 300 إلى 999 دوبلة	30 – 99,9
05	من 1000 إلى 1999 دوبلة	100– 199,9
06	أعلى من 2000 دوبلة	200

و يمكن أن نستنتج من الجدول ثلاث فئات من الجند، معيارها قيمة التركات التي لها علاقة بالرتب العسكرية و مدة الخدمة العسكرية في النوبات و المحال بالأيالة الجزائرية و سنوات إندماجهم ومصاهرتهم للوسط الحضري والتي ينجم عنها ممارستهم للحرف و التجارة و تكوين الثروة و العقار.

- الفئة الأولى : من 100 إلى 300 دوبلة (10 إلى 30 ريال بوجو) عددهم 95 إنجشاري يمكن أن نصنفهم ضمن رتبة إسكي يولداش، و الذين كانوا في ثكنات مدينة الجزائر ثم إلتحقوا مباشرة بالخدمة في النوبات والمحال حيث فرص جمع الثروة و الغنائم من القبائل المتمردة و زيادة رواتبهم من خلال انضباطهم بالإضافة إلى عائداتهم المالية من مراسيم تنصيب الحكام و المواسم و الأعياد، و تجدر الإشارة أن رواتبهم يحتفظ بها لدى المقطاعجي الذي يسجلها في سجلات دفع الرواتب إلى حين عودتهم من الخدمة بالمحال أو يعينون وكيلا لسحبها، و نظرا لأن الأيالة كانت في حالة حرب ضد هجمات الإسبان و بها كثيرا من المفقودين فإن مستحقاتهم المالية و ممتلكاتهم كانت تسجل من قبل موظفي بيت المالجي لتصفيتها و إخضاعها لأحكام التوارث.

- الفئة الثانية : من 999 إلى 1999 دوبلة (99 إلى 199,99 ريال بوجو) عددهم 59 إنجشاري قد ينتمون إلى رتبة إسكي يولداش أو باش يولداش أو الشواش أو وكيل الخرج ضمن سفرة عسكرية أو إلى رتبة الأوده باشية حيث آفاق زيادة الرواتب و الإمتيازات المالية و الإندماج في المجتمع بالممارسات والمعاملات واكتساب العقار العمراني و ممارسة الحرف و التجارة .

[1] - L. Merouche, Op-cit, P. 229.

- الفئة الثالثة : أعلى من 2000 دوبلة (200ريال بوجو) تلك التركة تعبر على المكانة الإجتماعية و الإقتصادية لبعض جند الإنجشارية في الوسط الحضري ، فإذا قارنا مبلغ التركة المقدر بأكثر من 2000 دوبلة (166,66 ريال بوجو) ،بأملاك مصطفى الإنجشاري وحسان الإنجشاري الذي سبق ذكرهما، نجد بأن الفئة الثالثة قد تصنف ضمن الوسط الهرمي في المجتمع ،أما الفئة الأولى و الثانية فيمكن أن نصنفها بين العامة في المدن من أصحاب الحرف و التجارة التمويلية المتوسطة الدخل والتي تستطيع تغطية نفقاتها و قدرتها الشرائية و لها سبل المصاهرة والتملك حسب مداخيلها.
-

ولقد كان من بين المفقودين والقتلى المسجلين في سجلات بيت المالجي في فترات مابين سنة 1699م إلى 1710م ثلاثة و عشرين ضابطا من رتبة الأوده باشية إلى رتبة الأغوات منهم خمسة عشر ضابطا متزوجا و ثلاثة آخرين لديهم طفلا واحدا و يبدو أنهم كانوا في سن الشباب،و كانت قيمة تركاتهم ضخمة [1].

جدول رقم 12 : يبين قيمة تركة بعض الضباط القتلى و المفقودين من سنة 1699م إلى 1710م و المسجلين في سجلات بيت المال

قيمة التركة بـــ الدوبلة	قيمة التركات بالريال بوجو	عدد الضباط باختلاف رتبهم
أقل من 1000 دوبلة	100	04
ما بين 1000 إلى 1999 دوبلة	100– 199,9	05
ما بين 2000 إلى 4999 دوبلة	199,9 - 499,9	07
أزيد من 5000 دوبلة	500	07

يمكن أن نستنتج من الجدول ثلاثة فئات من الضباط حسب قيمة تركتهم المسجلة في سجلات بيت المال.

- الفئة الأولى :تضم 04 ضباط قيمة تركاتهم أقل من 1000 دوبلة ما يعادل 100 ريال بوجو قد يكونون من رتبة الأوده باشية الجدد في الترقية العسكرية بعدما كانوا في رتبة الباش يولداش ، ورغم أن قيمة التركة لهؤلاء الضباط أقل من المبالغ المسجلة في الجدول ،إلا أنها في تلك الفترة تعتبر هامة

(1) - L. Merouche, Op-cit, P. 229.

و تمكن الأسرة من تغطية حاجياتها الضرورية في ظل إستقرار الصرف و إزدهار الأسواق و الحــرف بالمدن .

- الفئة الثانية تتكون من 12 ضابطا إنجشاريا مبالغ تركاتهم مابين 1000 إلى4999 دوبلة ما يعادل 100 إلى 499,9ريال بوجو ، فإذا إعتبرنا أن بعض البولوكباشية يتقاضون مابين 06 على 13 ريال خــلال شهرين حسب ما أشرنا إليه في الفصل الثالث، فتلزمهم سنة إلى سنتين لجمع مبلغ عــيني و نقــدي يساوي 100ريال و خمسة سنوات إلى إحدى عشر سنة لجمع 416,58 ريال ، وتجدر الإشارة بــأن قيمة التركة المسجلة تكون مصادرها المكافآت و الهدايا و ممارسة التجارة الحرة وحتى من وظــائف أخرى في مؤسسات الأوقاف .

و يمكن أن ندرج 12 ضابطا ضمن رتب باش أوده باشية و البولوكباشية من منطلق أن قيمــة إرث بعضهم تعدت 333,33 ريال حسب المعلومات الواردة في الفصل الثالث ،و أما ما يمكن أن نســتنتجه عن قيمة التركة الضخمة المسجلة للضباط فإنها تدل على مدى وعيهم بضمان دعائم الحيــاة الماديــة لأسرهم من أموال وعقارات ضمن الهيكل الهرمي السكاني بالمدن بالإضافة إلى إمــتلاك الأحــواش الزراعية بأحوازها و حرصهم على المصاهرة و الإندماج في المجتمع.

- الفئة الثالثة : تشمل 07 ضباط قيمة تركاتهم 5000 دوبلة ما يعادل 500 ريــال بوجــو ،يمكــن أن نصنفهم ضمن رتبة الباش بولوكباشي و كذلك الذين ترقوا كأغوات في المحال أو النوبات ،نظــرا لمداخليهم التي تعادل دخل اغا عسكر بالإضافة إلى ما يتحصلون عليه من عوائد ماليــة ناتجــة عــن المكافآت و الترضيات والتي تؤهلهم إلى توسيع دائرة عمرانهم داخل النسيج الحضــري و تــدفعهم للولوج في المعاملات المالية و التجارية ، و تبقى غايتهم في تكوين الثروة المالية هي الحفاظ على الملكية و الإستقرار و توسيع النسب .

و رغم تراجع نشاط القرصنة في بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر المــيلادي إلى بدايــة القرن التاسع عشر الميلادي وتفاقم الظروف الطبيعية والصحية الصعبة من جراد وجفاف وفيضــانات وطاعون ووفاة الكثير من جند الإنجشاري خاصة سنة 1805 م بسبب المجاعــة الكــبرى وانتفاضــة الإنجشارية ضد اليهود الذين احتكروا تجارة الحبوب و سيطروا بنفوذهم علــى قــرارات الســلطة والديوان في عهد الداي مصطفى[1] إلا أن جند الإنجشارية عرفوا كيف يسايرون الأحداث ويتحدون

[1] ـ محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري(1792م- 1830م)، ش . و . ن . ت ، الجزائر 1972 ص 272 - 273.

الصعاب بالعمل المأجور و بإنتهاج الإستثمار التجاري و الإقطاعي الفلاحـــي لتغطيـــة حاجـــاتهم الإستهلاكية والمشاركة في المهن والحرف والأسواق بالمدن في ظل تراجع مداخيلـــهم و عوائـــدهم خاصة من سنة 1811 إلى سنة 1817م، نتيجة المتابعات و الجزأرة التي انتهجها ضدهم الـــداي علـــي خوجة، والأزمة المالية التي حلت بالخزينة في عهد " عمر باشا " والتي أثرت في تأخر دفع رواتبهم[1] هذا ما دفعهم إلى التخلي عن الخدمة العسكرية ، وهذا ما بينه الجدول التالي عن تراجع ثروتهم المالية في سنوات مابين 1811 م إلى1817م بالنقد المتداول"البتاك شيك " Pataques Chiques ، وتجدر الإشارة إلى أن77 إنجشاريا من بين 257 جندي إنجشاري المسجلين في الجدول قتلوا أو فقدوا عام 1817 م.[2]

جدول رقم 13 : ثروة جند الإنجشارية خلال الأزمة الإقتصادية من سنة 1805 م- 1817 م

قيمة الثروة بالريال بوجو	قيمة الثروة بالبتاك شيك	عدد جند الإنجشارية (يولداش)
33,33	أقل من 100 بتاك شيك	158
من 33، 33 إلى 66,33	ما بين 100 إلى 199 بتاك شيك	41
من 66، 66 إلى 99,66	ما بين 200 إلى 299	23
من 100 إلى 333	ما بين 300 إلى 999 بتاك شيك	18
من 333,33 إلى 666,33	ما بين 1000 إلى 1999 بتاك شيك	09
666,66	أزيد من 2000 بتاك شيك	08

وإذا قمنا بمقارنة بين أدنى ثروة جندي إنجشاري في الجدول والمقدرة بـــ 100 بتاك شيك (33,33 ريال بوجو) وأعلاها و المقدرة بأكثر من 2000 بتاك شيك (666،66 ريال بوجو) نستنتج بأن الفرق الواسع بينهما يكمن في الممتلكات العقارية والأموال المدخرة التي لها علاقة بالعوائد المالية الناتجة عـــن ممارستهم للحرف والتجارة في الأسواق الحضرية و جلب السلع من بقاع الدولة العثمانيـــة خاصـــة خلال عطلهم السنوية بإعتبار أن فاعلية نشاط القرصنة و الغنائم لم تعد تجلب لهم الغنى في ســـنوات مابين 1805م و 1817م بعد تكالب البحرية الأوروبية على سواحل الأيالة و فتور نشـــاط البحريـــة الجزائرية ، و رغم ظروف تلك المرحلة المذكورة فلقد سجل لمنور مروش من خلال دراسته لـــبعض سجلات بيت المال أن بعض الأغوات بلغت ثروتهم ذروتها ،ففي عام 1805 م قدرت ثروة آغا

[1] ـ عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص 237.

[2] - L. Merouche, Op-cit, P. 229.

الصبايحية بــ 130000 بتاك شيك ما يعادل 28889 بياستر أو 43333 ريال بوجو، في حــين بلغــت ممتلكات وثروة" يحي آغا محمد" 40100 بتاك شيك ما يعادل 5347 بياستر أو 13366 ريال بوجو سنة 1823 م ،وقدرت ثروة "مصطفى آغا" بــ22385 بتاك شيك ما يعادل 2985 بياستر أو 7461 ريــال بوجو في نفس السنة [1].

ما يمكن أن نستنتجه أن الممارسات العسكرية لمختلف جند الإنجشارية لم تحد من توسيع روابطهم الإجتماعية الحضرية و من معاملاتهم الإقتصادية ، فالعقود المسجلة في المحاكم الشــرعية و الحقــائق المدونة في سجلات بيت المال أطلعتنا عن مختلف معاملاتهم التي شملت المصاهرات ومضامينها وعقود التمليك والتملك وتصفية التركات والتي كانت سبلا في إندماجهم و تواصلهم مع مختلف الشــرائح السكانية ومهدت في استقرارهم بالمدن التي كانت فضاء ميسرا في تمازج عمرانهم وعاداتهم و ثقافتهم العثمانية بسكان الحضر و غايتهم في ذلك تحقيق الأمن الإجتماعي الذي أساسه تطور القدرة الشرائية و المنفعة الإقتصادية المتعلقة بالإستثمار المالي التجاري و الزراعــي و المكاســب الماليــة كضــمان لإستمرارية مكانتهم في المجتمع .

---

(1) - L. Merouche, Op-cit, PP. 200- 201

الفصل الخامس

الموظفون و مداخيلهم

أولا: أصناف الموظفين السامين، مهامهم و عوائدهم

ثانيا : أملاك و ثروات الموظفين السامين والعاديين

ثالثا : نظام الإلتزام

أولا: أصناف الموظفين الساميين، مهامهم وعوائدهم

حافظت الأجهزة الإدارية العثمانية بالآيالة الجزائرية على تقاليد الإدارة الإسلامية المتوارثة بدواوينها وموظفيها وهياكل سلطتها في المدن والأرياف برمزية سلطة شيوخ القبائل والعشائر وأئمة الزوايا القرآنية التي استعانت بها لوضع اللبنة التمهيدية لأعمدة الحكم العثماني في بلد شاسع مترامي الأقاليم ومختلف التقاليد والأعراف، دون نسيان دور أعيان وأشراف المدن وصلاحياتهم الواسعة ومرجعيتهم الإجتماعية والثقافية في ترتيب أحوال النظم الإدارية التي طبعت بألقاب ووظائف إدارية مستوحاة من الجذور العثمانية ومتوارثة من الحضارة الإسلامية ودويلاتها التي تعاقبت على الجزائر.

في أواخر القرن السابع عشر الميلادي بدت جليا ملامح الإدارة العثمانية بالآيالة الجزائرية بعد تحكمها في دواليب حركية الإقتصاد ورخائه وفي نظم العلاقات والممارسات الإجتماعية وتمازجها وفي استتباب الأمن الداخلي بفضل صرح الهيكل الهرمي الوظيفي من موظفين سامين يمثلون المجلس الحكومي الذي عرف بالديوان الخاص للآيالة[1]، حسب ما أورده الرحالة "فونتير دي باري"والمتكون من الداي والخزناجي ومحلي أغازي (الأغا) وأتـخوجاسي (خوجة الخيل) وبيت المـالجي ووكيل الحرج المكلف بأمور البحرية ويعرف بوزير البحرية وكذا وكيل الخرج الكبير أو ما يعرف بوزير النفقات العامة و الخاصة [2].

ويساعد الديوان الخاص مجموعة من الموظفين والكتاب وضباط من البولوكباشية[3]وبعض المتقاعدين (مازول) و الذين يمثلون همزة وصل بالديوان العام المتكون من سبعمائة عضو [4] وتكون اجتماعات الديوان الخاص مرة في الأسبوع حسب انشغالات وتدابير "الداي" الذي يترأس و يعقد الجلسات بمساعدة و إشراف أغا العسكر[5] .

ففي عهد الدايات كان يجتمع الديوان الخاص بدار الإمارة أربعة مرات في الأسبوع لحل القضايا الداخلية و الإستعجالية وذلك أيام الإثنين والأربعاء والخميس والسبت، بتفويض من رئيس الجلسة

(1) ـ ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...، المرجع السابق، ص 215.
(2) - Venture de Paradis, Tunis et Alger …, Op-cit,P. 214.
(3) - Mahfoud Kaddache, Op-cit, P. 93.
(4) ـ وليام سبنسر، المرجع السابق، ص 64.
(5) - Mahfoud Kaddache,Op-cit, P. 93.

الداي، وكان من مميزات أعضائه وضعهم لشريط ذهبي يزين مقدمة عمائمهم كرمز لمكانتهم ومقامهم القانوني وكفاءتهم في جلسات الديوان الخاص [1] ، و كان من شروط عضوية هؤلاء الموظفين السامين في الديوان الخاص توفر الخبرة في تسيير و إدارة الأموال والأعمال والحنكة العسكرية و تقدمهم في السن و اقترانهم بالأهالي ، وذلك ماأكده حمدان بن عثمان خوجة " لا يمكن أن يصبح الإنسان عضوا في الديوان إلاّ إذا توفرت فيه الشروط التي ينص عليها القانون ،يجب أن يبرهن عن خبرة و مقدرة، وأن يكون عمل في الجيوش البرية و البحرية، ولذلك فإن جميع أعضاء الديوان تقريبا يكونون متقدمين في السن و متزوجين من الأهالي"[2] ولا ندري ماذا يقصد حمدان بن عثمان خوجة بكلمة الأهالي ، هل أهالي الإنجشارية العثمانية أو الأهالي من السكان ،وهذا مستبعد بإعتبار أن الوظائف السامية كانت حكرا على الطبقة العثمانية .

و بالتالي يكتسي النظام الداخلي للديوان الخاص أهمية كبرى في التسيير الحسن والتدبير والمشاورة في الرأي والتصرف العقلاني النابع من التشريع القانوني الذي سنّ للمواضبة عليه خلال انعقاد الجلسات والمتمثل في :

ـــ عدم حمل السلاح خلال انعقاد الجلسات .

ـــ التشاور والتفاهم باللغة العثمانية مع وجوب حضور مترجم كرغلي وكاتب عربي.

ـــ مبدأ الحوار والمناقشة يكون حسب السلم الوظيفي والعسكري.

ـــ الإختلاف في الرأي وعدم الاتفاق في حل المعضلات أو وضع الحلول المناسبة يجعل الداي يكلف أغا العسكر بنقل الإنشغالات أو القضية المطروحة للقضاة بغية التوصل إلى الحل المرضي الذي يدعمه القرار القانوني والشرعي بالإجماع.

ـــ إصدار لائحة نهائية عن محتويات الإجتماع من قبل كتاب الداي الأربعة ، وتكون علانية في المجلس[3] وتصاغ بمقدمة تحمل جملة "نحن الباشا والديوان وجند الجزائر الفطاحل"[4].

ـــ للداي وحده صلاحية اختتام الجلسة ، وتكون بلفظ كلمة "شرع الله" التي يرددها بعده أعضاء الديوان [5].

---

(1) ـ وليام سبنسر، المرجع السابق، ص. 64 ـ 65.

(2) ـ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص: 121.

(3) - Le Père Dan,Histoire deLa Barbarie,In R.A 1976, PP. 156 – 157.

(4) - Mahfoud Kaddache,Op-cit, P. 111

(5) ـ وليام سبنسر، المرجع السابق، ص 64 ـ 65.

1 ـــ الداي:

كثيرا ما اصطلح على حكام الآيالة الجزائرية باللقب الفخري الرسمي باشا PASA أو داي DAYI فكلمة باشا تمنح لكبار الموظفين في الدولة العثمانية [1]الذين يجمعون بين الوظائف المدنية والعسكرية لذا كان الباشا في آيالة الجزائرية يعكس شخصية الموظفين السامين لسلاطين آل عثمان بالأناضـــول لصلاحياته الواسعة وقدراته في تسيير الشؤون الإدارية والعسكرية في حالات السلم والحرب وتعـــيين القناصل ومراسلة الحكومات الأوربية وغيرها.[2]

أما كلمة الداي التي شاعت بالآيالة الجزائرية العثمانية في الفتـــرة الممتـــدة مـــن عـــام 1671م إلى 1830م فكانت تعني "الخال" بالعثمانية ومدلولها الحقيقي Dayi أي صاحب النفوذ والقائد والرئيس والحاكم الذي يدافع عن البلاد[3]، ورغم الإختلاف بين اللفظين إلا أن لفظ الباشا ارتبط أكثر بحكام آيالة الجزائر منذ عام 1671 م حينما اعتلى "الحاج محمد باشا" سدة الحكم إلى غاية حكـــم "حســـين باشا" من 1818 م إلى 1830م[4] ، في حين أن كلمة "داي" اقتصرت في مراسلات وحوارات معظـــم القناصل الأوربيين وشاعت في الوثائق الخاصة بالمبادلات التجارية وتبادل الأسرى والهـــدايا الرسميـــة وحتى بين الأسرى الذين أصبحوا مماليك لأسيادهم ووظفوا في البايلك، منهم الخزندار المدعو "تيدنا" ببايلك الغرب الذي ذكر في مذكراته، أنه صاحب خليفة الباي لنقل الـــدنوش الربيعيـــة نحـــو "داي الجزائر" [5].

1 ـــ 1 ـــ تعيينه ومهامه :

يجتمع الديوان ورجاله السامين من وزراء وأعيان وأشراف البلاد والمفتيين لتعيين وتنصـــيب الحاكم أو الباشا الجديد خلال جلسة تشاورية موسعة يحضرها ضـــباط أوجـــاق الجزائـــر وكـــبير الإنجشارية "أغا عسكر"[6] وبعد مبايعته وتزكيته يجلس "الباشا" على مقعد الحكم مرتـــديا القفطـــان الرسمي السلطاني لرجال الحكم ثم يؤدي اليمين القانوني ويحتفل الحاضرون بتعيينه تحت أنغام الموسيقى

---

[1] ـ مصطفى بركات، المرجع السابق، ص 304.

[2] ـ خليفة حماش، العلاقات بين آيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية 1988، ص 43.

[3] ـ في قاموس اللغة التركية، لفظ دايي يعبر عن لقب لرؤساء البحر، أو الشخص الذي قتل النمر لمزيد من التفاصيل ارجع:
- خليفة حماش، مصطلحات تركية، المرجع السابق ، ص 155 ـ 156.

[4] ـ أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 42 ـ 59.

[5] ـ تيدنا ، مذكرات تيدنا ، ترجمة عميراوي حميدة دار الهدى عين مليلة ، 2005 ، ص 64.

[6] - Venture de Paradis, Alger au …, In R.A 1896, Op-cit ,P.264

وإطلاق المدافع وإرسال البراحين والمخبرين في الشوارع ، وفي الأيام الموالية يسارع الديوان الخـــاص بتكليف أحد الموظفين أو البولوكباشية كمبعوث إلى الباب العالي لإخبار الســلطان عـــن تنصـــيب وانتخاب الديوان "للباشا" الجديد على مبدأ الشورى ،وتكون الرسالة تحمل إمضاء وخـــتم جميـــع أعضاء الديوان وخاصة القاضي والمفتي و نقيب الأشراف .[1]

تتجدد مبايعة الداي سنويا في كل بيرم Beraim أي عيد الفطر وفق التقاليد والتشريعات العثمانية المعمول بها ،حيث تنظم حفلة رسمية لذلك، بإلباسه الخلعة السلطانية في وسط المدعووين من الديوان و القناصل الأجانب المتواجدين في قاعة مجلسه، لكن إذا حدث اختلاف حول البيعة يعـــين "باشـــا" آخر في مكانه[2]، وإذا استمرت مدة حكمه أكثر من 20 سنة تجدد البيعة والبعثة السلطانية للحصول على القفطان الجديد والفرمان السلطاني الموقر، ويقابل تلك الرسميات إرسال"الباشا" هدايا ضـــخمة للسلطان العثماني بغية الحصول على رمزية السلطة بالآيالة الجزائرية وشرعيتها في"الفرمان" والقفطان وبعض السيوف العثمانية[3].

أما اختياره فكان في غالب الأحيان من الموظفين السامين كالخزناجي أو خوجة الخيل أو وكيـــل الخرج، لكن النسبة الكبيرة كانت تتأرجح بين منصب الخزناجي وخوجة الخيل و أغا العرب[4] ولقد ولقد سمحت بعض الظروف التي نجهلها في إعتلاء بعض الحرفيين الإنجشاريين و المـــوظفين العـــامين كرسي حكم الأيالة و منصب الداي ، ففي سنة1695م انتخب ديوان أوجاق الجزائر رجـــلا مســـنا ومريضا اسمه "أحمد أعجمي" أو"الحاج أحمد باشا" الذي احترف ترقيع الأحذية، فدام حكمه ثـــلاث سنوات[5] وفي سنة 1707 م أسند الديوان الخاص في منصب الداي شخصية محمد بكداش الـــذي كان من قبل في منصب رئيس ديوان الإنشاء "دفتردار" مما جعله عرضة للحسد و الضغينة مـــن بعض حاشية الداي حسين خوجة الشريف الذي أفضى بسجنه و نفيه من الجزائر و في ذلك يقـــول محمد بن ميمون الجزائري" فدعوا الأمير إلى رفضه، وسعوا في حل مبرم عهده ونقضـــه،فكان ذلـــك سبب خلعه عن سلطانه ، وإخراجه من أوطانه بعد أن بقي برهة في قبضة الأمير" [6].

[1] ـ حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص121

[2] ـ المصدر نفسه، ص121

[3] ـ ظلت تقاليد الحصول على فرمان و قفطان جديد لتجديد البيعة للداي بعد انقضاء عشرين سنة سارية المفعول إلى غاية سنة 1770م لتفصيل أكثر أنظر : ـ حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص133

[4] ـ ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية ، المرجع السابق ، ص217

[5] ـ محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص25

[6] ـ المصدر نفسه، ص 135

واعتلى كثير من الخزناجين منصب"الداي" و كان من أعظمهم "محمد عثمان باشا"من سنة 1766م إلى 1791م،الذي عرف من قبل عدة ترقيات في عدة مناصب ابتداء من ييي يولداش إلى إسكي يولداش إلى منصب صف الكتاب الذي عين فيه بالإلتزام وبدفع ألف بتاك شيك ، ثم رقي إلى رتبة خوجـة النوباتجية بقصر دار الإمارة حيث عاينه "علي باشا نقسيس" ورقّاه إلى منصب الخزناجي[1] وأوصاه على عائلته خلال مرضه سنة 1766م كما أوصى الديوان الخاص بولايته من بعده على الآيالة، وهذا ما أكده أحمد الشريف الزهار بأن الديوان بايعه يوم الإثنين 22 من شعبان سنة 1179 هـ/ 1766م[2].

يقطن "الداي" دار الملك بقصر الجنينة بأعالي القصبة ويسمى القصر"باشا قابوسي" أي باب الباشا وسمي أيضا بدار السلطان ودار الإمارة، يمتاز بالرايات المرفوعة فوق عمرانه[3]، يجتمع في بهوه الديوان الخاص ويدير الداي مهامه منه لإقرار الأمن والمحافظة على النظـام العـام بالآيالـة دون الرجـوع إلى قرارات الباب العالي والسلطان،هذا الأخير حاول التوصل إلى وضع حل مع الداي" محمـد بـن حسن باشا" (1718م - 1724م) لوقف هجمات الأسطول الجزائري على السفن التجارية الهولنديـة بعد الشكاوي و الإحتجاجات المتواصلة من مملكة هولندا لكن دون جدوى [4].

وللداي سلطة مطلقة في تعيين وزراء الدولة والإحتفاظ بمفاتيح خزائن الدولة وتنظيم النفقات العامة ومصادر الدخل الداخلية والخارجية من ضرائب وعائدات الغنائم البحرية[5].

يحرص على حقوق الموظفين وجند الإنجشارية بدفع أجورهم وإقرار إمتيازات العيش لهم وتقنين عطلهم المتعلقة بأشهر الحج وزيارة الأقارب بالأناضول،وتحفيز الجند على مضاعفة الجهـد بزيـادة أجورهم خلال رد الحملات المسيحية الأوربية على مدينة الجزائر وحماية حدود الآيالة كما له كـل الصلاحيات في انتقاء النوباتجية والصبايحية وشاوش القصر، ويطلع على أمور رئيس الكتاب المسـمى "المقطاعجي" صاحب الأمر على سجلات محاسبات الدولة وسجلات القوانين العسكرية التي تحتوي على جدولة الأسماء والألقاب والدرجات المختلفة لكل جندي إنجشاري، إضافة لسجلات المحاسبات المالية الخاصة بهم كما يراقب سجلات محاسبات الدولة وسجلات الجمارك[6].

---

(1) - Venture de Paradis, Alger au …, In R.A 1896, Op-cit, P.78

(2) ـ أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق ، ص23

(3) ـ أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 184

(4) - Mahfoud Kaddache, Op-cit, P.105

(5) ـ ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية ،المرجع السابق ، ص217.

(6) ـ حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص129

1 ــ 2 ــ عوائده:

يعتبر أجره أكبر أجر في الأيالة، فالداي "الحاج محمد باشا" الذي حكم ما بين 1671 م إلى 1682م كان أجره السنوي حوالي 106 بتاك شيك ما يعادل 17,6 بتاك شيك كل شهرين إلا أن ذلك الراتب لا يقارن ويقاس بالأموال الضخمة التي يجنيها من جراء الالتزامات والهدايا والعوائد وغيرها.[1]

ففي سنة 1788م قدم باي الغرب هدايا للداي محمد عثمان باشا قدرت بـــ 2000 نقد سلطاني قديم و20,000 وزنا من إنتاج الشعير ما يعادل 8000 إلى 9000 نقد سلطاني قديم[2] إضافة لعدد من الأسرى والعبيد وبعض الخيل والبرانس وعدة هدايا، فكان المبلغ الإجمالي 24.000 نقد سلطاني قديم أما بـاي الشرق فقدرت هداياه للداي سنة 1789 م بـــ 10.000 نقد سلطاني قديم و10.000 نقد محبوب(3000ريال) و5000 نقد بياستر (10000ريال)[3].

أورد"أحمد الشريف الزهار" عن دنوش الغرب ووصولها إلى مدينة الجزائر أن الباي بعد تشريفه بمأدبة غذاء في اليوم الأول يحضر هدايا الأمير الداي" المقدرة بنحو عشرين ألف دورو ومن المصوغ مقدار نصف ذلك، وأربعة من الخيل العتاق ونحو 30 عبدا كبارا و20 عبدا صغيرا من عبيد السودان وحياك القرمز صنعة بتلمسان، وحياك الحرير المحببة صنعة فاس والبلاغي و الرواحي بالذهب ونحو عشرين قنطارا من الشمع ومثل ذلك من العسل" [4].

قدرت المداخيل المالية الإجمالية السنوية للداي بـــ 25.000 نقد سلطاني جديد حسب "فونتير دوباردي" دون حساباته من عوائد الغنائم البحرية (بنجق Bandjek) والمقيمة بـــ 12 % [5] من قيمة قيمة السلع والعبيد وهدايا القناصل أيام السلم، والتي تقدربـــ 60.000 بياستر(120000ريال) كالتي تحصل عليها من مملكة إسبانيا[6] كترضيات تمهيدية لإفتداء أسراها، والتي جنى منها الباشا ما بين 60 إلى 70 ريال ما يقارب 1000 صائمة، بعد إقتطاع الرسوم المفروضة عن كل أسير بـــ 1 بوجو، ويقوم بالحسابات المالية الخاصة بافتداء الأسرى خوجة الرقماجي و المقطاعجي[7].

---

(1) -L .Merouche, Op-cit, P.174

(2) - Venture de Paradis, Alger au …, In R.A 1896, Op-cit, P .44

(3) -Ibid,P.268

(4) ـ أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص40

(5) ـ علي عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص289

(6) - Venture de Paradis, Alger au …, In R.A 1896, Op-cit, PP .267 - 268

(7) –Tachrifat, Op-cit ,P.58

وخلال الأعياد الدينية يتلقى"الداي" هداياه النقدية والعينية من عدة قيادات، فقايد وطن بني خليـــل يشرّف "الباشا" بهدايا قيمتها 324 ريال، وقايد بني موسى بـــ 216 ريال وقايد شرشال بـــ 216 ريال ويتبعهم في مسعاهم قياد أوطان موزاية وبني خليفة والخشنة[1] ، كما يستفيد من هدايا مالية أخرى من شيخ " كشتولة " خلال إلباسه قفطان تنصيبه تعبيرا عن تجديد ولائه له ولأعضاء الديوان الخاص الذي يشرفهم بهدايا إضافية تقدر بـــ 1500 صائمة (300ريال)و تصنف ضمن رسوم "البشماق"[2].

وبتفويض من الداي يقوم خوجة الحبوب في الموانئ بمراقبة مجريات تسويق الحبوب وتحديد أسعارها ورسومها والإشراف على ابتياعها وبيعها بأموال "الداي" الذي يحتكر تجارتها ويحرص خوجة الحبوب على زيادة الربح المالي للداي لإستدامة منصبه، كما لا يتقاعس أغا نوبة عنابة و باي بايلك الشـــرق في إرسال هدايا الشركة الإفريقية المتمثلة في صندوقين من المرجان الجيد، الذي يبيع "الداي" نصـــفه بأسعار ضخمة [3]، بالإضافة إلى ذلك يتمتع الداي بامتيازات غذائية إستهلاكية مجانية من قمح ولحم ضأن ودجاج وسمن وأرز وفواكه والتي يطلق عليها "بالغرامة" [4].

ولقد كان الدايات يسهمون بأموالهم الخاصة خلال تعرض الأيالة لأزمـــات وتهديـــدات علـــى سواحلها ، حيث كانوا يتبرعون بمبالغ ضخمة لرد الحملات الإسبانية و يمنحون المكافـــآت لجنـــد الإنجشارية مقابل رؤوس النصارى كالداي"علي باشا"[5] و الداي "محمد باشا" هذا الأخير تبرع مـــن أمواله لصالح الخزينة بمبلغ قدره 60000 نقد بوجو و 40000 نقد سلطاني ذهب و 82500 مـــن نقـــد المحبوب وذلك في 23 شوال 1201 هـــ الموافق لـــ سنة 1787م.[6]

1 ــ 3 ــ لباس الداي :

يرتدي الداي قميصا مطرزا بالذهب فوقه صدرية أو عباية تصل إلى الركبة من القماش الحريـــري الجيد تسمى Badaji ، وقد يغيرها بسترة ذات أكمام إلى المعصم مطرزة بخيوط مفتولة ذات أشكال هندسية أرابيسكية تحتوي على أزرار أمامية بالفتحة الصدرية تسمى"غليلة جبادولي " Ghalilé Giaba تكون من قماش القاط الشرقي، ويرتدي بدلها في أيام الطقس المعتدل عباية دون أكمام

[1] - Tachrifat, Op-cit , P.51
[2] - Ibid, P.45
[3] - Venture de Paradis, Alger au …, In R.A 1896, Op-cit, P .267
[4] - Tachrifat, Op-cit,P.56
[5] - Venture de Paradis, Alger au …, In R.A 1896, Op-cit, P .260
[6] - Tachrifat, Op-cit, P.78

تسمى yelek أو Kabajé أو قباية ، هذا إلى جانب اختياره للسراويل الفضفاضة الضيقة من الأســفل ألوانها مطابقة للسترات من قماش الجوخ وأحذية جلدية ذات مقدمة مدببة يسمى Temak[1].
ويضع على رأسه عراقية قطنية تسمى Beniga ملفوفة بعمامة حريرية مبرجة في وسطها جوهرة تسمى "جليك Tchelik"[2].

خلال عيد الفطر أو عيد الأضحى ما يسمى"بيرم Beraim" يرتدي الخلعة السلطانية كرمزية لتجديد ولايته، عبارة عن قفطان مفتوح بأكمام عريضة إلى المعصم ويضع على الكتفين قطعة قماش حريريــة ذات اللون الأصفر، وقد ذكر فونتير دوباردي أن سعر القفطان لوحده هو 15 بياستر[3].

لقد جعل "الدايات" منازلهم مستقلة عن المحيط العمراني للقصر ودار الإمارة بعيدا عن أمور السياسية التي تشغلهم عن الحياة العائلية والزيجات، يختار من بينها منزلا يخصص لضــيافة و إســتقبال كبــار الموظفين في الحكم يكون مزينا بفسيفساء السيوف (يطغانات) و المسدســات والبنــادق ومحــافظ الخراطيش [4].

1 ــ 4 ــ وفاته :

بوفاته كل ممتلكاته تنقل إلى ورثته طبقا للشريعة الإسلامية ويتكفل بالعملية بيت المالجي[5] وموظفيه ما عدا الأثاث والقيم المالية المنقولة بدار الإمارة التي يكلف الأغا بحجرها وتسجيلها و يحظى كــل فرد من أبناء الداي المتوفي من الخزينة براتب قدره 10 موزونات كل شهرين(0.5 ريال)[6]

2 ــ الباي :

تعيين الباي متعلق مباشرة "بالداي" وفي بعض الظروف كان أهل البلد من يختارونه مــن بينــهم بشرط أن ترضى عنه سلطة الديوان و داي الآيالة الذي يدعم وجوده وولائه بقاض يدير الأحكــام بإسمه وبوحدة أو سفرة عسكرية لحمايته و يهيأ عائلات موقرة لنصرته و يضع شــروط المعــاملات الإدارية في مخزنه ، و يساهم في إزدهار الحرف و الإقتصاد والتواصل الإجتماعي، ويكون للعائلات

[1] - أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص23
[2]-Venture de paradis, Tunis et Alger …, Op-cit, P .201
[3] - Ibid, P .201
[4] - Ibid ,221
[5]-Ibid, P. 183
[6]-Ibid , P. 161

الكبرى دورا في ذلك، ففي قسنطينة نجد عائلة الفكون ذات النفوذ الثقافي والإجتماعي والإقتصـــادي في المجتمع القسنطيني ساهمت في تنظيم الحكم بالبايلك وفي ربط العلاقات بالدايات [1].

2 ــ 1 ــ تنصيبه ومهامه :

قد تكون عملية تنصيب الباي الجديد على حساب الباي القديم دون إعلامه بقرار عزله وإن علم مسبقا ورفض التنحي عن سلطته يكون مصيره الخلع أو القتل، ، وكان الباشا يرسل فرمانا و قفطانا لتنصيب الباي الجديد [2]، وقد يمنح الباشا أغا النوبة وبطانته كل الصلاحيات الإدارية و العســكرية لعزل الباي القديم وتنصيب الباي الجديد فيستعين الأغا بسلطة علماء وأعيان المدينة لتنفيذ التنصــيب غرضه إضفاء الشرعية على الحاكم الجديد بحضور الشرائح الإجتماعية الفعالة في المدينــة ، وخــلال مراسيم تعين الباي يلبس القفطان الشرفي ويعلن عنه في شوارع المدينة وساحاتها وترسل الرســائل إلى القيادة وشيوخ القبائل والعائلات المحلية لإعلان الولاء وإرسال البشارة له و تباركه المساجد والزوايا القرآنية [3].

ومن جانب آخر كانت شروط تعين الباي قائمة على التفويض والإلتزام الذي أقره الداي وحــتى الخزناجي فكان بعض بايات التيطري يشترون مناصبهم بدفع 60000 نقد بوجو وعدة هدايا ونفــس الحال بالنسبة للراغب في منصب الخليفة الذي يدفع صاحبه مستحقات تعينه بــ 24000 بوجو وسبعة أحصنة وثمانين جرة من الزبدة، نظرا لمكانة وحساسية منصب الخليفة المكلف بإيصال الدنوش نحــو الجزائر كل ستة أشهر إضافة لمكانته المالية والإدارية بالبايلك . [4]

ومن مهام الباي تثبيت الحكم العثماني بهياكله الإدارية وموظفيه وعساكره الإنجشارية والمساهمة في جباية الضرائب و ذلك بتوفير الذخيرة لجيش المحلة الذي كان يرسله الباشا في فصل الربيع ليجوب الأوطان والصحاري إلى غاية فصل الصيف أو الخريف [5] إلى جانب دوره في استتباب الأمن

---

[1] ـ أبو القاسم سعد الله ،مجتمع قسنطينة ، المرجع السابق ، ص388

ـ أوردت فاطمة الزهراء قشي أن أفراد عائلة الفكون لم يكون يريدون محابات الحكام بل فرضوا عليهم الإحترام و الإعتراف بهم كوسطاء ، لمزيد من التفاصيل راجع : فاطمة الزهراء قشي ، قسنطينة في عهد صالح باي البايات ،المرجع السابق، ص 44 - 45

[2]ـ أنظر الملحق رقم (20) (21)

[3]- E .Vayssettes, Histoire de Constantine sous La Domination turque de1517-1817,In R.S.A.C, 1867, PP. 248-249

[4] ـ وليام سبنسر، المرجع السابق، ص 64 ـ 65.

[5] - E .Vayssettes,Op-cit, P.270

- لمزيد من المعلومات حول مهام المحلة أنظر : - الملحق رقم (21):رسالة من أحمد باي يطلب من الداي تشريفه بالقفطان

وترسيخ الإدارة العثمانية الريفية بشيوخها [1] في الأوطان والقبائل والدواوير ومساعدة المرابطين و الزوايا [2] مثالا على ذلك "شاكر باي" الذي كان يظهر كرما عظيما اتجاه المرابطين والفقراء و جعل لمقام وزاوية سيدي سليمان المجذوب مكانة مرموقة بين الزوايا.[3]

من جانب آخر كانت سياسة البايات تعتمد على قواعد المصاهرة وكسب الأسر المحلية ذات النفوذ السياسي والعسكري والديني غايتهم ربط العلاقات الإدارية والعسكرية، فباي بايلك الشرق علي باي بن صالح (1122 ــ 1125 هـ / 1710م ـ 1713م) قام بتزويج بناته الثلاثة لأبناء أسرة المقراني لكسب تأييدهم، من بينهم الحاج بوزيد المقراني،ونفس الحال قام به الباي حسين بوكمية (1125ــ1149 هـ/ 1713 م ــ 1736 م) الذي تزوج إحدى بنات "أم هاني" بنت رجب باي(1077هـ / 1666م) والتي كانت زوجة "قيدوم" أخ شيخ العرب "أحمد بن السخري بوعكاز" فضمن بذلك استتباب الأمن بعد حروب قادتها "أم هاني" إنتقاما لأخيها و بالتالي وضع حدا للعداوة والعصبية اتجاه سلطاته بعد كسبه ولاء بعض القبائل الصحراوية التي استمالتها من قبل "أم هاني" [4].

2 ــ 2 ــ عوائده :

بعد أداء الدنوش يقوم الباي في اليوم السابع بمراسيم وداع الداي بدار الإمارة، حيث يجالسه فترة من الزمن ويتلقى النصائح والتدابير اللازمة للعباد و بيت المال المسلمين ويهديه إثنان من الخيل ومكحلة مذهبة و يطغانا ذهبيا وجواهر وأثاثا مرصعا بالحجارة الكريمة، ويغادر القصر، ثم بعد صلاة العصر يرسل له الوزراء هدايا من الخيل والسلاح واللباس الجزائري العثماني الأصيل كالقاط المذهب، وفي اليوم الثامن يكرمه الداي مرة أخرى بقندورة من الخيوط الذهبية [5].

كما يستفيد الباي من بعض عوائد الضرائب التي تكون في نطاق بايلكه منها ضيفة الدنوش أو ضيفة الباي التي يقتطع منها أموالا لتوضيب هدايا الداي كل ستة أشهر، فبايلك التيطري يوفر

---

[1] ـ في رسالة بعث بها الحاج أحمد باي إلى الداي حسين في أواخر 1243هـ أخبره فيها هروب قبائل أولاد ابن زكري و ابن نعمون إلى الشرق بعد وصول محلته في بلاد الحنانشة لاستخلاص الأموال منهم ، فكلف شيخ العرب و كذلك الشيخ بورنان بن عاشور بإبلاغهم الأمان منه ،و أرسلا الرسل لإبلاغهم ما قرر ، لكن تلك القبائل غدرت بالرسل، فاستعد الحاج أحمد باي لبتر شرهم ، لمزيد من التفاصيل أنظر : ـ الملحق رقم (22) : رسالة من أحمد باي إلى الداي حسين ، يكلف شيخ العرب بإبلاغ أولاد بن زكري الأمان

[2]-Ernest Mercier, Histoire de Constantine,Op-cit, P.215

[3] - Mouloud Gaid, Chronique des Beys de Constantine, O.P.U, Algerie, P .345

[4] ـ جميلة معاشي، المرجع السابق، ص . 192 - 194

ـ محمد المهدي بن علي شغيب ، أم الحواضر في الماضي و الحاضر ، تاريخ مدينة قسنطينة، مطبعة البعث ، الجزائر 1980 ، ص 369

[5] ـ أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص 45 - 46

منها 248000 بوجو سنويا، إضافة لضريبة "الفرح أو البشارة" التي تسارع القبائل في جمعها لإرضاء "الباي" ابتهاجا بتوليته، فبايات بايلك قسنطينة كانت لهم مداخيل منها تقدر بـــ 20000 بوجو [1].

لقد كان بايات قسنطينة يقتطعون 10 % من جميع السلع التي تشتريها الشركة الملكية الإفريقيـــة بوساطة قايد عنابة الذي يقوم بحماية تجارة الأعراب من المضاربة في السعر[2] ونفس الإقتطاع المـــالي يتحصل عليه من ميناء القالة والقل عبر موظفيه كقايد الباب المكلف بالجمرك إلى جانب احتكـــارهم لتجارة السلع كالصوف والشمع والحبوب [3] أما "بايات التيطري"فكانت لهم إمتيازات ومستحقات من بيع جلود البقر والتي تعادل كل شهر مقدار30 صاع من القمح [4] .

2 ــ 3 ــ لباسه :

ذكر الرحالة المغربي الزياني (1743م ـــ 1833 م) خلال إقامته بقسنطينة وضيافته بقصر الباي أن هـــذا الأخير أمر مملوكه بإحضار عبايته التي تسمى" كركا " وكلفه بالاعتناء بها لقيمتها الماليـــة ولمنفعتـــها في الشتاء [5] .

في صيف سنة 1205 هـــ /1789 م قدم صالح باي إلى مدينة الجزائر لأداء الدنوش و بعد إتمام مراسيم الضيافة كرمه الداي "حسين باشا " بألبسة فاخرة فألبسه عمامة مبرجة كالتي يضعها الخوجات وزينها بريشة من الذهب تسمى باللغة العثمانية "تشاناك " عوضا من الشدود الحريرية الذهبية [6].

و إلى جانب تلك الألبسة كان البايات يشرّفون من قبل الداي بقفطان فخري خـــلال تنصـــيبهم على حكم البايلك لإضفاء الشرعية الإدارية العثمانية و يمكن أن نستشف ذلك في الرسالة التي بعثهـــا "الحاج أحمد باي"إلى الداي"حسين باشا " يوم 26 ذي القعدة 1241 هـــ حيث يطلب فيها من الباشا أن يرسل إليه القفطان ليلبسه يوم العيد حسب العادة و الأعراف القديمة في الإدارة العثمانية [7].

2 ــ 4 ــ وفاته :

لما يتوفى الباي يرسل الباشا أمرا لأغا النوبة يكلفه بالتنقل إلى قصر الباي لإحصاء ممتلكاته وأمواله

---

(1) ـ ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي ، المرجع السابق ، ص98

(2) ـ محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 203 - 209

(3) ـ في سنة 1787م كان وكلاء بايلك الشرق يبيعون القنطار من القمح بـ 26 إلى 30 بياستر في رحاب عنابة بعدما يشترونها بـ 8 إلى 12 بياستر، ويبتاعون الشمع بـ 60 بتاك شيك ويبيعونه بـ 163 بتاك شيك لصالح الباي ، وفي نفس السنة سيطر على تجارة الحبوب و التبغ بميناء أرزيو محمد باي معسكر ، لمزيد من التفاصيل ارجع : -L. Merouche, Op-cit, P.217

(4) - Tachrifat, Op-cit, P.54

(5) ـ مولاي بلحميسي ، الجزائر من خلال رحلات المغاربة ، المرجع السابق ، ص 161

(6) ـ أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص 64

(7) ـ خليفة حماش، كشاف الوثائق ،المرجع السابق ، ص321

وضبط ورثته وحجز أموال البايلك و مصادرتها ،ففي سنة 1771 م جمع الأغا من دار البـــاي أحمـــد القلي بقسنطينة أموالا قدرت بـــ 300.000 سلطاني كان نصيبه منها 100.000 سلطاني . [1]

أورد حمدان بن عثمان خوجة أن خلال إحتضار الباي وبعد وفاته يعين خليفته الذي يكون عـــادة من أصهاره ومن شيوخ العرب العارفين بالعادات والتقاليد، وأما تركاته فتعود لورثته باستثناء العتاد الحربي وكل ما يتعلق بالإدارة من سجلات النفقات والمداخيل التي تكون من صلاحيات الباي الجديد و يخصص البايلك لأبنائه حسابات مالية جارية في دفاتر الرواتب بتفويض من الداي الذي يحفظ لهم حقوقهم في العيش بدفع مبلغ مالي قدره 10 موزونات عن كل فرد من أصـــول عثمانيـــة ويتـــولى تسليمها حراس القصر الجديد أو الخزندار. [2]

3 ــ الخزناجي :

قد لا نستبعد مبدأ الإلتزام والقرابة خلال تعين الداي لأي شخصية في منصب الخزنـــاجي[3] وتقديمه للديوان حيث تتم تزكيته على أساس الترقيات في الوظائف التي مارسها ضمن الكتاب الكبار في الآيالة أو الخبرة التي اكتسبها في منصب خوجة خيل الذي له دراية بالدفاتر والسجلات والأملاك والنفقات العامة ونظام الرواتب ومداخيل الخزينة ونفقات الشؤون العسكرية [4].

3 ــ 1 ــ تعينه ومهامه:

إن الذي يتولى منصب الخزناجي يتسم بالإخلاص والكفاءة والأصل العثماني والثقافة المزدوجـــة العثمانية والعربية المكتسبة منذ تدرجه في الوظائف البسيطة من الكتاب والوكلاء والبـــاش كاتـــب إلى الكتاب الكبار والكاخية في الديوان إلى اكتساب ثقـــة الـــدايات في الإدارة الماليـــة وخراجهـــا ومداخيلها [5].

يقوم الخزناجي بإحصائيات مالية تحافظ على توازن المداخيل والنفقات، واكتنـــاز كميـــات معتبرة من العملات والمنتوجات ذات القيم النقدية العينية كاحتياطات مستقبلية وإقرار مبدأ توازن

---

[1] - Venture deParadis, Alger au …, In R.A 1896, Op-cit, P .65

[2] ـ حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص 138

ـ أنظر أيضا : - Venture de Paradis, Alger au …,In R.A 1896,Op-cit, PP .41 - 42

[3] - L. Merouche, Op-cit, P.216

[4] - P. Boyer, des Pachas Triennaux à La Révolution d'Ali khodja Dey (1571-1871), In R.H 1970, PP. 114 -117

[5] ـ ناصر الدين سعيدوني ، الخزينة الجزائرية (1800م- 1830م) ، م.ت.م ، ع 3 ، جانفي 1975

السوق والقدرة الشرائية بمراقبة الأسواق عبر موظفين مخولين لذلك لوضع دراسات دقيقة حول الأسعار وتداول العملات والنقد والزيادة في سكها في حالة ندرتها وفق علاقة البيع والشراء تحت إشراف وملاحظة الداي والديوان[1] ليودعها في خزينة الدولة بعد صرف رواتب عمال وموظفي دار السكة التي ينال منها أمين السكة عشر ريالات ووكيل الخرج ريالا واحدا وعمال اليهود عشرون ريالا عن كل كيس يزن عشرة أرطالا لضرب "أرباع بوجو" وأثمان بوجو فضة[2].

ويساعد الخزناجي في كل أعماله بعض الكتاب كالمكتابجي أو المقطاعجي أو كما ذكره حمدان بن عثمان خوجة المقطاجي أو ما يسمى كاتب الآيالة الأول الذي يشرف على سجلات الآيالة وسجل القوانين العسكرية من أسماء وألقاب وترقيات مختلفة، ويعتبر المقطاجي بمثابة شيخ الإسلام أو مفتي الحنفية يستشيره "الداي" في جميع الحالات حتى أنه أصبح يلقب بـ "أفندي"[3]، ويضع الداي لخدمة وحماية الخزناجي سفرة من ستة عشر نوباتجيا لحراسة الخزينة خلال أيام الأسبوع ما عدا يوم الثلاثاء والجمعة[4] التي تغلق لضبط حساباتها وللعلم أن مفاتيح الخزينة تحفظ عند الداي بعد غلقها ويسترجعها الخزناجي بعد صلاة الصبح بحضور جند النوباتجية[5].

يشرف الخزناجي على مراسيم دفع رواتب الجند والموظفين في شهر أفريل والنصف الأول من شهر ماي والذي يسمى بشهر الرواتب الكبرى وتستغرق 40 يوما، ويكون مكان دفعها خيمة كبرى يطلق عليها أوطاق Otac الحكومية التي تنصب بالقرب من مدينة الجزائر تحت أنغام الفرقة الموسيقية المخصصة للداي[6].

تلك الظروف العملية جعلت الخزناجي الشخصية الثانية في الديوان الخاص بالآيالة و أهلته إلى اعتلاء منصب الداي خلال شغوره بعد وفاته، ولقد بينت الأحداث التاريخية أن كثير من الذين كانوا في منصب الخزناجي رقوا و زكوا من الديوان الخاص في منصب الداي ،وكانت وفاة الداي علي شاوش سنة 1718م بداية لارتقاء الخزناجي في هذا المنصب [7].

---

[1] ـ ناصر الدين سعيدوني ، الخزينة الجزائرية ،المرجع السابق ، ص 18

[2] - Tachrifat, Op-cit, PP. 80 - 81

[3] ـ حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص 129

[4] - Venture de Paradis, Alger au …, In R.A 1896, Op-cit, P.50

[5] - Ibid, P. 266

[6] - Venture de Paradis, Alger au …, in R.A 1896, Op-cit, PP. 47-48

[7] ـ ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية ، المرجع السابق ، ص 221

3 ـ 2 ـ عوائده :

يهيأ "الداي " أموالا لتجهيز مستلزمات الخزناجي الجديد من ألبسة وأثاث و نفقات أخرى تقـــدر بـــ 15000 سلطاني قديم ذهبي،وذلك ما ذكره فونتير دوباردي أن"الداي محمد بن عصمان باشا" عين الخزناجي الجديد خلفا للخزناجي المسمى "حسن" المقتول شنقا يوم 26 ماي 1788م وأمر بتجهيـــزه بمختلف الألبسة والمجوهرات واليطغانات والبنادق بمنزل غير منزل الزوجية[1] .

خلال الأعياد الدينية "بيرم" يستفيد الخزناجي من بعض التشريفات والهدايا ككـــل المـــوظفين السامين بمبلغ يجزأ بينهم مقداره 16000 بياستر(32000ريال)، إلى جانب الهدايا المقدمة له من قيادات الأوطان المقدر بـــ 18 ريال عن كل قايد ،فقايد بني موسى يهديه 18 ريال وقايد شرشـــال يمنحـــه 18 ريال إلى جانب هدية "الداي" المقدرة بـــ 4 ريالات[2].

وكان يستفيد من الترضيات والهدايا التي تقدمها القناصل الأوربيين خلال اتفاقيات ومعاهدات السلم كان الخزناجي يجني منها أموالا طائلة ،كالهدايا التي تحصل عليها سنة 1695 م من القنصل الفرنســـي والمقدرةبـــ1000 بتاك شيك،وكذلك ما تحصل عليها من إتفاقيات السلام مع السويد ســـنة 1738م والمقدرة بـــ 3000 بتاك شيك(1000ريال)، كما كانت له أسهما مالية متعلقة بافتداء الأسرى و غنائم السفن الأجنبية كالتي استفاد منها الخزناجي من مصادرة السفينة الإنجليزية سنة 1739 م[3]وقد تكون تكون مقدار عوائده المالية ضخمة كالتي تعلقت بمعاهدة السلام مع المملكة الإسبانية حيـــث كـــان نصيبه المالي 10,000 قطعة ذهبية إسبانية المعادلة للسلطاني الذهبي القديم في ذلك الزمن[4].

ونظرا لأن منصب الخزناجي مصدر ثروة مالية فقد وجه رياس البحر إهتمامهم في اعتلائه بعد تراجع غنائم البحر وعوائد القرصنة ، باعتبار أن المنصب له إمتيازات ومكاسب أفضل مـــن الغنـــائم "فأحمد رايس الزميلي" تولى منصب الخزناجي من سنة 1818م إلى سنة 1826 م، رغم أن عائداته المالية السنوية من قبل في البحرية و الأسهم المالية فاقت 100000 بياستر ما يعادل 200000 ريال بوجو الذي يمكنه من الحصول على منصب الخزناجي بالإلتزام [5].

---

(1)-Venture de Paradis, Alger au …,In R.A 1896, Op-cit, P.274
(2) - Tachrifat,Op-cit, P.51
(3) - L. Merouche, Op-cit, P .176
(4)-Venture de Paradis, Alger au …, In R.A 1896,Op-cit, P.268
(5)-L. Merouche, Op-cit, P.216

أما هدايا الخزناجي من الدنوش الثلاثة فيذكر أحمد الشريف الزهار أن بعد صـــلاة العصـــر يتوجـــه "الباي" إلى دار الخزناجي ويهديه مقدار ألفي دورو أو ما يعادلها من نقد آخر ومجموعة من المجوهرات والخيل والعبيد والألبسة والحياك والبرانس والشمع والعسل وأشياء أخرى[1].

3 ــ 3 ــ وفاته :

يتحصل كل فرد من أبناء الخزناجي المتوفي أو المفقود في الحملات ضد الثائرين على 10 موزونات (0.5 ريال)كل شهرين لتأمين حياتهم ، كما يحرص الداي على نقل التركة لأزواجهـــم وورثتـــهم حسب ما أقرته الشريعة الإسلامية في قضية الإرث تحت إشراف بيت المالجي [2].

4 ــ وكيل الحرج:

4 ــ 1 ــ تعينه ومهامه :

يعين وكيل الحرج بأمر من الداي بعد تزكيته من قبل هيئة رياس البحر، فيصبح مكلفا بجـــل العمليات المتعلقة بالغنائم والأنشطة التجارية البحرية وتقنين الرسومات المفروضة على السلع بالموانئ وقد عرفت تلك الوظيفة مكانة مرموقة في القرن السادس عشر والسابع عشر الميلادي حيث كانـــت القرصنة تشكل الركيزة الكبرى لإقتصاد الآيالة[3].

وصف "فونتير دي باردي" الموظف "وكيل الحرج" بالشخصية القوية والحكيمة والخبيرة بأمور البحر و المسيرة لرياس البحر ورجال البحرية الفطاحل[4] وقد يقصد في وصفه وكيل الحرج المـــدعو "سيدي علي"الشهير في عهد الداي"بابا محمد" الذي ساهم في ثراء مصادر الخزينة و الأسواق بالسلع خلال توليه المنصب من عام 1766 م إلى 1791م [5].

خلال العصر الذهبي للقرصنة لقب وكيل الحرج بوزير البحرية لباعه في مراقبة كـــل أنشـــطة البحرية ولقب كذلك بوكيل حرج "متاع باب الجزيرة"، يساعده في مهامه الرئيسية عدة مـــوظفين منهم موظف يدعى"ورديان" أي شرطي حراسة الميناء، وقايد المرسى الذي يعتبر بمثابة مدير المرسى

---

[1] ـ أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص41

[2] - علي عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص287

[3] - Venture de Paradis, Tunis et Alger au, Op-cit, P.161

[4] - Venture de paradis, Alger au …, In R.A 1896, Op-cit, P.270

[5] - Ibid, P. 255

كلاهما يتحققان من الرسومات والضرائب المفروضة على السفن الأجنبية الراسية بالميناء و جودة السلع ويساعدهما "شاوش البنجق"[1] الذي يراقب عمليات تصفية الغنائم وتصنفيها إلى أسهم بمعية "خوجة البنجق" المفوض من بيت المال والداي لتسجيل كل حركية بالميناء و بالسفن ومحتوياتها بعد استيلاء الأسطول الجزائري عليها و انتداب وكيل الحرج لبعض الموظفين الأكفاء للخدمة في الميناء لتسجيل كل العمليات المتعلقة بالغنائم.[2]

يحرص وكيل الحرج على تطبيق قوانين الخصم النقدية والعينية للجمرك والرسو في الموانئ و المقدرة بنسبة 1 % عن السلع و المنتوجات التي يحدد قائمتها بيت المال و الخزينة وهذا يدل على أن هناك سلع غير خاضعة للجمرك، كما يقوم بمراقبة سجلات إحصاء العتاد الحربي البحري وعدد البحارة واليولداش المتطوعين و الرياس أثناء الخدمة والمنح المقدمة لهم حسب معايير يحددها الرياس من إنضباط وشجاعة و تسمى بمنحة " أوكدل " باللغة العثمانية ، إضافة لذلك يسجل السفن المحجوزة و يحلل مؤشرات ظروف زيادة الغنائم ونقصانها ثم يقدم التقارير المفصلة للداي والديوان الخاص [3].

ويعمل على أن تكون الموانئ تعج بالعمال والحرفين والتجار داخل نطاق تسييره من فئة العساسين والحمالين من البساكرة والدلالين والكيالين والصرافين ومنظفي السفن حتى تكون حركية التجارة متناسقة بين العمل المأجور ورأسمال من الغنائم والتجارة الإستثمارية بالتصدير والإستيراد والتي تكون لها انعكاساتها الإيجابية على خزينة الآيالة[4].

4 ــ 2 ــ عوائده :

يتحصل وكيل الحرج عن إلتزامات مالية يقدمها بعض عمال الميناء لإستدامة عملهم وهدايا نقدية وعينية من السفن الإسلامية الصديقة التي لها علاقات تجارية بالآيالة و التي قد تلجأ إلى موانئ الآيالة بسبب زيادة نشاط القرصنة الأوربية في البحر المتوسط أو لظروف طبيعية تدفعها لصيانة سفنها ،كما يستفيد من عوائد وغنائم البحرية الجزائرية بعد استيلائها على السفن المسيحية وتصفية محتوياتها وفق نظم بيت المال و البنجق ، وتختلف عوائده حسب قيمة الغنائم والسلع والتركيبة البشرية من الأسرى التي تباع في سوق الدلالين والنخاسة، إلى جانب تحصله على مبالغ مالية متعلقة بمحيط ومصاريف الميناء والتي تكون تحت حساباته وتصرفات، ففي ربيع الثاني عام 1189 هـ الموافق لجوان 1775م

---

(1)- A.Devoulx, Le Registre des Prises Maritimes,In R.A 1871, PP.74 -75

(2) – Ibid , P.72

(3) - Ibid, PP. 75 -76

(4) - Ibid, PP. 76 -77

استولت سفينة "علي خوجة" الحربية على سفينة تجارية أوربية بها شحنة من مادة السكر والجلود فقام بعملية تصفيتها خوجة البنجق ووكيل الحرج بميناء الجزائر بعد معادلة تلك السلع و تقييمهـــا بنقـــد "الريال"[1] .

جدول رقم 14 : تصفية غنائم سفينة تجارية أوربية (الربيع الثاني 1189 هـ / جوان 1775م) نظام البنجق و بيت المال[2]

بنجق الآيالة	1785 ريال
مصاريف وقيمة تفريغها	300 ريال
حقوق الرايس	150 ريال
منح لرجال البحرية	4 ريال لكل فرد
شاوش البنجق	40 ريال
شاوش يهودي + موظف المزايدة	20 + 24 ريال
صراف	48 ريال
عساسين	6 ريال
نفقات أخرى (وكيل الحرج)	6 ريال
ورديان	9 ريال
وكيل الحرج	9 ريال
نفقات الميناء (وكيل الحرج)	116 ريال.

ويضاف إلى تلك المداخيل الكبرى التي يتحصل عليها "وكيل الحرج" من غنائم البحر ،عوائد ماليـــة كبرى من السفن التي كانوا يمتلكونها و استثمروها في المجال الحربي و التجاري خاصة مـــع البلـــدان الإسلامية بعد إخضاع تلك القيم من السلع لرسومات "البنجق" وحصص البحارة ونفقات العاملين بالميناء.

[1] - A. Devoulx, Le Registre des Prises, Op-cit, PP. 186 -187
[2] - - Ibid, PP. 186 -187

ويمكن ذكر عينة عن حجم العوائد المالية لوكيل الحرج من جراء غنائم سفنه في البحر المتوسط على حساب السفن الأجنبية من سنة 1776م إلى 1779م:

- في سنة1776م غنمت سفنه البحرية سفنا مسيحية تجارية
- في سنة 1777م غنمت سفينته بقيادة الرايس الحاج المهدي أربعة سفن مسيحية تجارية
- في السنة 1778م غنمت سفينته البحرية (الشتية) بقيادة الرايس سليمان سفينة مسيحية محملة بالتبغ
- في سنة 1779م استولت سفينته البحرية بقيادة الرايس صاري محمد على سفن مسيحية تجارية مختلفة السلع [1].

وإلى جانب تلك العوائد المالية يستفيد وكيل الحرج من مداخيل أخرى يتحصل عليها خلال قدوم الدنوش إلى دار الإمارة ففي فترة استضافة الخزناجي للباي المقيم بالمدينة ، يقوم هذا الأخير بتوزيع بعض الهدايا و القيم المحمولة في وسط الدار على الحاضرين ويكون أولهم وكيل الحرج ثم الإمام الحنفي وخدام الخزناجي،وتكون حصته نصف ما يتحصل عليه الخزناجي ،المقدرة بـ 500 دورو وبعض المجوهرات والألبسة والحياك[2].

وحينما يكون الباي في ضيافة الداي بدار الإمارة يقوم بتوزيع نصيب من الهدايا على كبار الموظفين بالدولة كالخوجات والكتاب والترجمان، ووكيل الحرج والصبايحية،وتكون هدية وكيل الحرج ضعف ما يتحصل عليه خلال استضافة الخزناجي للباي،وقد يستفيد كذلك من ترضيات مالية من الداي خلال الأعياد الدينية تصل إلى أربعة ريالات [3].

وقد تساهم بعض الظروف في زيادة ثروته ومكانته وفي ترقيته ، كالتي أخبرنا عنها "أحمد الشريف الزهار عن" وكيل الحرج" حسن" الذي كلفه الداي محمد باشا" (1179 هـ / 1766م) بوضع حد لصهره الخزناجي الذي تمادى في تصرفاته الرذيلة ومخالفته لأوامره، لذا سارع وكيل الحرج في إبلاغ الشواش باعتقاله وجره إلى دار سركاجي وإعدامه، مما جعل "الباشا" يوليه منصب الخزناجي الذي فتح له سبل التحكم في الخزينة وأموال الدولة فتزداد بذلك ثروته[4].

---

(1) - A.Devoulx, Le Registre des Prises, In R.A 1871, Op-cit, PP. 189 - 196

(2) ـ أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص41

(3) - Tachrifat, Op-cit, P.36

(4) ـ أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص50

5 ـ خوجة الخيل:

يسمى بكاتب الخيل الكبير أو خوجة الديوان و باللغة العثمانية آت خوجاسي AT Cogeasi[1] وعرفه محمد بن ميمون الجزائري بخوجة الدولاتلي ويقصد به شخصية محمد خوجة في عهد محمد بكـــداش داي [2] ومنصب الخوجة من المناصب السامية بديوان الداي، يمثل ويدير كل أملاك البايلك بالآيالة، لذا تكون الوظيفة من نصيب العثمانيين لا غير.

5 ـ 1 ـ تعيينه ومهامه :

يرتقي إلى منصب خوجة خيل بعض جند الإنجشارية من صفة اليولداش الـــذين لهـــم أقدميـــة في الخدمة ولهم دراية بالحسابات واللغات ومكنتهم الظروف من توفير ثروة مالية تقدر بـــ 1000 بتاك شيك يقدموهما في إطار الإلتزام للوزير الخزناجي مقابل الحصول على وظيفة في قطـــاع الخوجـــات خاصة خوجة الجمارك وخوجة بيت المالجي وخوجة الغنائم التي تفتح لهم أفاق الإرتقاء في منصـــب خوجة خيل [3].

سمحت الظروف لـــ "محمد بن عثمان" بعد تجنيده وتسجيله ضمن المتطوعين إلى آيالة الجزائر من بلاده قرمان التركية القريبة من جزيرة رودس أن يكون في قيادة جند أوجاق الجزائـــر وبعـــدها ارتقى في منصب الخوجات بعد أن اجتمعت فيه شروط الكفاءة العلمية والثروة المالية لشراء المنصب بألف بتاك شيك دفعها للخزناجي الذي رقاه في منصب خوجة النوباتجية بقصر الداي، فأظهر خبرته وأمانته التي رفعت من شأنه في نظر "علي باشا" ليختاره في منصب الخزناجي ثم يعهد لـــه بالولايـــة ليسير الحكم خلال مرضه والوصية للديوان الخاص لخلافته،فكان "بابا محمد بن عثمان"مـــن أشـــهر الدايات بالآيالة على الإطلاق سنة 1788 م [4].

جمع خوجة الخيل بين المهام الإدارية والأدوار العسكرية،فكان يشرف على أملاك البايلك من جمال وخيول ومواشي وبقر،وسير القبائل التي كانت في محيطه و دمغ حيواناتها بخـــاتم الدولـــة الخـــاص بأملاكها في إقليم دار السلطان، وتكون الدمغة حكما مسبقا وبيانا مؤكدا على موت البهائم حيـــث تستظهر قطعة الجلد التي تحمل العلامة الحكومية ، ومن جهة أخرى ربط علاقات مع قبائل الرعية التي

---

[1]-Venture de Paradis, Alger au …, In R.A 1896, Op-cit, P.275

[2] ـ خوجة كلمة عثمانية معناها الكاتب أو الناسخ ، أما كلمة الدولاتلي فمعناها ذو الجلالة و صاحب القوة ، لمزيد من المعلومات راجع: - محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية، المصدر السابق، ص 171

[3] - Venture de Paradis, Alger au …,In R.A 1896, Op-cit, P.73

[4] ـ أحمد توفيق المدني،محمد عثمان باشا، المرجع السابق، ص162

وزع عليها المواشي والخيل و سمح لهم ببيع صغار الجمال والبغال لسد احتياجاتهم المالية مقابل تسديدها لأسهم مالية زاهدة وعادة ما يعطيهم أجلا لدفع مستحقاتهم تتراوح مدته بين عام إلى عامين وذلك بعد إشعارهم بقانون السلطة الإدارية ومعاملاتها العادلة وكل ذلك لكسب طاعتهم واستمرارية الرباط بين القبائل والمصالح الحكومية[1].

وتمتد سلطة خوجة الخيل إلى قايد العرب بمتيجة وشيوخ المخزن عبر موظفيه الأربعة باش شاوش وكاهيته وباش علام وباش مكاحلي تحت تصرف الأغا، وأعوانه السرارجة المكلفين بنقل كل المستجدات الإدارية لقبائل الرعية، بغية الحفاظ على أعمال السخرة والإنتاج بأراضي عزل البايلك وذلك ما أكده أحمد الشريف الزهار أن "لخوجة الخيل قائد يسمونه قائد العرب و مستقره متيجة وله أعوان و هو المتصرف على هذه النجوع،و له أشياخ لجمع المطالب المخزنية، و لخوجة الخيل أتباع يركبون الخيل و يسمونهم السرارجة،و عليهم كبراء يسمونهم المقاديم ، وهم مع خوجة الخيل و يقفون بين يديه وقت الحكم لأجل الإشتغال " [2].

وفي إطار مهامه في الديوان الخاص يشارك خوجة الخيل بين الحاضرين في تزكية الداي الجديد وفي تعبئة الرأي العسكري والسند الديني من المفتين والنقباء والأعيان من عامة الشعب أما دوره العسكري فكان يستقبل المجندين المتطوعين من الأناضول ويسجلهم في سجلاته التي يوضح فيها اسمهم ولقبهم وموطنهم ولون بشرتهم ومورفولوجيتهم، وتعيين ثكنتهم والمشرفين على رقم فرق أوجاقهم[3].

وكان يهيأ التموين للجيوش بالعتاد والخيول والجمال والبغال[4] ويعتني بجياد فرسان الدولة الصبايحية التي ينتقيها من قبائل المخزن وقبائل أخرى لهيئة الديوان الخاص من الداي والخزناجي والأغوات، بالإضافة لذلك كان يعاين فرسان المخزن الذين يمكن تجنيدهم، ولقد توسعت صلاحيته إلى قيادة وحدات جند الإنجشارية لمحاربة العصاة الخارجين عن القانون بمساعدة قايد العرب[5].

5 ـ 2 ـ عوائده:

يتقاضى خوجة الخيل أكبر أجر خاص بالموظفين السامين يصل إلى 106 بتاك شيك حسب ما أورده سكرتير الدولة الفرنسية بالجزائر المنتدب من قبل الهيئة البحرية الفرنسية في شهر ديسمبر1691م

---

(1) ـ حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص129

(2) ـ أحمد الشرف الزهار ، المصدر السابق ، ص 49

(3)-Venture de Paradis, Alger au …, In R.A 1896, Op.cit, P.40

(4) ـ حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق، ص 129.

(5) ـ ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية ، المرجع السابق، ص226

وبإمكانه أن يضاعف أجره إلى مائة مرة ويمكن أن ترتفع قيمـــة مداخيلـــه بالهـــدايا و الترضـــيات والمكافآت خاصة خلال المراسيم الرسمية للدولة وفي فترات إبرام الأيالة للاتفاقيات والعلاقات الدولية التي تطبعها الهدايا الثمينة المقدمة من قبل القناصل الأوربيين للداي وأعضاء من الديوان الخاص ، وخير مثال ما استفاد منه خوجة الخيل سنة 1695م خلال مراسيم استقبال الداي الحاج شعبان باشا للقنصل الفرنسي حيث كان نصيبه مماثلا لنصيب كبار الديوان الخاص والذي قدر بــ 1000 بتــاك شــيك (300 ريال) ،ولما أبرمت دولة السويد اتفاقية السلام مع الآيالة في عهد الداي كرد عبدى باشا ســنة 1728 م استفاد خوجة الخيل من أسهم مالية وعينية من مجموع الهدايا التي قدرت مــا بــين 25000 و30000 بتاك شيك (8000 ــ 9500 ريال)وفي سنة 1738م عَبّرَ خوجة الخيل عن عدم رضاه بنصيبه من الهدايا التي قدمتها هولندا للأيالة والمقدرة بــ 5215 بتاك شيك رغم أن أعضاء الديوان الخــاص استفادوا من نفس القيمة [1].

وعن هداياه من عوائد الدنوش فلقد أخبرنا "أحمد الشريف الزهار" أن نصيب الخوجة كان عــبر مرحلتين فخلال زيارة الباي للباشا وتوزيعه للهدايا على الخدام وطبــاخي القصــر يرجــع إلى داره فيستضيف كبار الموظفين ويوزع عليهم الهدايا الكبرى منهم خوجة التــرك والكتــاب والترجمــان ووكلاء الحرج[2]، ثم خلال بضعة أيام يستضيف الباي كبار الديوان فيكرم الشاوش و يهيــأ هديــة خوجة الخيل التي تعادل نصف هدية الوزير الثاني الخزناجي ما يقارب خمسمائة دورو وبعض الأثاث والمجوهرات والخيل والعبيد والكسوة وبعض الحياك الجزائرية[3].

وبإمكان خوجة الخيل أن ينتدب في مهام أخرى بصفة مؤقتة في منصب كاتب القاضــي مقابــل حصوله على رأسمال يتراوح ما بين 1000 إلى 2000 بتاك شيك[4].

لقد امتلك خوجات الخيل في القرن السابع عشر الميلادي وبداية القرن الثامن عشر الميلادي عدة شباك بحرية ضمن الأسطول البحري الجزائري، كانت مصدرا في ثراءهم وعلو مكانتهم في المجتمــع بعقاراتهم العمرانية والتجارية وقيمة عوائدهم من الغنائم الضخمة.

في سنة 1773 م امتلك "علي خوجة" شباك أشرف عليه "رايس علي الشريف" ونفــس الحــال لخوجة الخيل المدعو"وليد علي خوجة" الذي كان له شباك يقوده "رايس النجاء محمد" الذي بفضله

---

(1) - L. Merouche, Op-cit, P .176

(2) ـ أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص43

(3) ـ المصدر نفسه ، ص45

(4) - A.Devoulx, Le Registre des Prises, Op-cit, PP. 185 - 187

غنم غنائم كبرى في ربيع الأول 1189 هــ/ جوان 1775م عادت على خوجة خيـــل بعوائـــد ماليـــة كبرى[1] بعد تصفية غنائمه من قبل وكيل الحرج وخوجة "البنجق" الذي يقـــوم بكـــل الحســـابات والعمليات والمزايدات للسلع والأسرى لتحديد القيمة الكلية المالية و يحدد نسب الإقتطاع من خمس الغنائم البحرية التي تمثل مستحقات الخزينة،وقد تصل عوائده المالية من بيع الأسرى فقـــط إلى 1000 صائمة (200ريال)[2].

5 ــ 3 ــ لباس خوجة الخيل :

يرتدي خوجة الخيل قفطان من قماش الجوخ فوقه عباية أو بدعية بدون أكمام تصل إلى الكاحل وعمامة من الحرير الأحمر أو من قماش الموسلين، لفائفها كبيرة ومبرجة في مقدمتها ريشة ذهبيـــة [3] وله "بابوش" أصفر أي خفّ من الجلد الأصفر، وقد تكون ألبسته مزينة بالنياشين والأوسمة [4].

6 ــ الموظف السامي ببيت المالجي:

6 ــ 1 ــ تعيينه ومهامه:

موظف سامي بالديوان الخاص يعينه الداي ويفوضه على جميع الأمور المتعلقة بتنظـــيم الأمـــلاك والتركات وحفظ الأموال [5]وينتدب له موظفين لخدمته ومساعدته ويخول له الإتصال بهيئات الخزينة والخوجات والقضاة الحنفيين والمالكيين، نظرا لأن وظيفته تجمع بين قوانين الآيالة والعادات العرفيـــة للسكان ومعاملاتهم والنظم القانونية الإسلامية المشرعة في القرآن والسنة والإجتهاد، لـــذلك يلقـــب بقاضي بيت المال[6].

كان سيد بيت المالجي في القرن السادس عشر الميلادي يمنع من الإقتران حتى لا يتقاعس ويتهاون عن مهامه ويختلس أموال الدولة لأغراضه و شؤونه العائلية، لكن بعد عام 1766م سمح له بالزواج على أن يحافظ على إنضباطه وإضفاء شرعيته على القضاة والكتاب[7].

---

(1) - A.Devoulx, Le Registre des Prises, Op-cit , P.72

(2)- Tachrifat, Op-cit, P.58

(3) - Venture de Paradis, Alger au …, In R.A 1895,Op-cit, P.302

(4) ـ ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية ، المرجع السابق ، 232

(5)-Venture de Paradis, Tunis et Alger …, in R.A 1896, Op-cit, P.118

(6) ـ علي عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص 287

(7) - Venture de Paradis, Tunis et Alger …, In R.A 1896, Op-cit, P.118

أثبت صاحب بيت المالجي كفاءته وخبرته في التوفيق بين هيكل بيت المال الحكــومي ومؤسســة بيت المال الوقفية الحنفية، فضمن مهامه الإدارية يفوض موظفين يعينون حقوق الورثة بعد أن يقــبر المورّث يترأسهم قاضي ورع بعلمه ومكانته الذي بدوره يكلف وكيلا بتمثيل الورثة إذا كــانوا دون سند عائلي أو قصر لتنفيذ وصية الموروث إلى حين استقامتهم ، ويفوض على تلك الإجراءات موثقان ينتقلان إلى أماكن وعقارات الميت أي المورّث ليقيدان ويدونّان كل ما تركه من إرث، وقد يقومــان بحجز كل التركة إلى حين اجتماع الورثة من ذوي الحقوق [1].

وإن كان الميت دون ورثة بالحجة والبيان تباع تركته في المزاد العلني وتحتفظ هيأة بيــت المــال بقيمة الوديعة بعد أن تخصم مصاريف وحقوق الخوجة والأوده باشي والقاضي والكتاب والشــاوش والموثقان والمحددة من طرف الرحالة فونتير دوباردي بـــ 10% في حين قدرها حمــدان بــن عثمــان خوجة بـــ7 % ، ويضاف إلى تلك المصاريف إقتطاعات البيع والدفن، وقد يتصرف بيــت المــالجي في ثلث أملاك المورّث إذا ترك عقود الدّين فيخصم منها مصاريف وحقوق الموظفين وكــل تلــك العملية تسجل في ثلاثة سجلات حكومية [2].

ومن مهامه أيضا التأكد من حدوث الوفاة ومراقبة مراسيم الدفن حتى يتمكن من تصفية تركة الورثة خاصة العائلات الغنية[3] لكن مهمته تصعب في الظروف الطبيعيــة الصــعبة كالفيضــانات والأمراض والزلازل وسنوات الطاعون التي انتابت القطر الجزائري من سنة 1817م إلى 1822م وقضت على سدس السكان،وقد أكد حمدان بن عثمان خوجة ذلك بقوله" في زمن الطاعون كان لإدارة بيت المال نشاط يفوق نشاط جميع الإدارات الأخرى ،فهي تقوم باحصاء الموتى وتعمــل علــى تجنــب الفوضى التي قد تتسبب فيها كثرة الوفيات كما أنها هي التي تتولى التركات المهملة و تقوم بعمليات الميراث " [4]

كما كانت هيئة بيت المال التي اتصفت بالإئتمان تحافظ على أموال الناس الغائبين لغرض التجــارة خارج الآيالة أو لأداء فريضة الحج وحتى على أموال القصر [5].

---

[1] ـ حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ،ص 134.

[2]-Venture de Paradis, Tunis et Alger au,Op-cit, P .184

[3] ـ ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية ، المرجع السابق ،ص223

[4] ـ حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص 136

[5] ـ ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي ، المرجع السابق ،ص103

أما دوره في مؤسسات الأوقاف العثمانية فكان يزكي بعض القضاة في صفة "أمين بين المال" ضمن مهام الوكلاء والنظار الذين يراعون دفن الفقراء وتقديم الصدقات للمسلمين وخدمة وصيانة العمران والعقارات المحبسة[1]، ويراقب عن بعد الأعمال الخيرية التي يقوم بها موظفو بيت المال الذين يشرفون على توزيع الصدقات على الفقراء كل يوم الخميس والتي حددت قيمتها ما بين 15 و20 ريال بوجو كل أسبوع[2].

6 ـ 2 ـ عوائده :

إذا كان الموظف السامي للبيت المالجي يحافظ على منصبه ويشتريه برسم الإلتزام بقيمة تعادل أربعمائة بوجو شهريا، فهذا يدل على أن مداخيله كل شهرين تعادل أضعاف ما يدفعه فالمداخيل الضخمة يجنيها من حقوق تقسيم التركات في مدن الآيالة المقدرة بـ 10 % من الإرث لصالح موظفي بيت المالجي والقضاة وغيرهم من الكتاب، إلى جانب مداخيل التوثيق في المحاكم الشرعية.

وللإشارة فإن أغلبية الوثائق القضائية بالمحاكم المالكية والحنفية بالآيالة حملت في طياتها قيمة تركات وبيع أملاك بعملات ذهبية وفضية من السلطاني إلى الريال بوجو لأهميتها، كل ذلك يجعلنا نتصور القيمة المالية العامة الناتجة عن تصفية هاته التركات، والتي تسمح باستدامة المداخيل لموظف بيت المالجي.

7 ـ وكيل الخرج الكبير:

من الموظفين السامين للديوان الخاص، يعتبر وزير النفقات العامة والخاصة يحافظ على وتيرة الأسواق بمدينة الجزائر، وفائض الخزينة من أموال نقدية وعينية.

7 ـ 1 ـ تعيينه ومهامه:

يرتقي إلى منصب وكيل الخرج الكبير وكيل الخرج الصغير الذي مارس واستوعب مهام وظيفته في البحرية أو في البر كوكيل خرج في المحال والنوبات تحت تصرف ضابط بولوكباشي لذا كان يدعى بوكيل خرج البولوكباشي أو وكيل خرج أغا النوبة أو أغا المحلة وقد يكون في خدمة أغا العسكر،وكان بمثابة المقتصد الذي يؤمن التموين والتمويل لجند الإنجشارية في الأوطان والأرياف وبين القبائل والعشائر، حيث يوفر كل مستلزمات الجند الغذائية حسب نمطهم الإستهلاكي من خبز

---

(1) ـ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص240

(2) ـ ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية ، المرجع السابق، ص244

البسكويت واللحم المجفف والأرز والزبدة، إلى تعيين الطباخين المهـــرة في كـــل النقـــاط والمراكـــز العسكرية "باش أساشي" رئيس الطباخين وبعض "الأساشي" الطباخين [1]بعد انتقائهم مـــن وســـط اليولداش، هذا ما يجعله على اطلاع دائم بأحوال الأسواق والأسعار خاصة إذ اعتبرنا أن المزور يكلفه بمراقبة الكوشات والميزان المستعمل في الخبز ووزنه القانوني فإن أدرك غشا مبنيا على حجـــة، يقـــوم بتجزئة الخبز إلى أصناف ويوزعها على فقراء المدينة بشهادة ومساعدة أمين حرفة الخبازين ويعاقـــب المطففين [2].

وكان يراقب مخازن الصوف وعمليات بيعه ويحدد أسعاره، تحت تفويض واستشارة الداي الـــذي يكلفه بإبلاغ كل بايات البايلك الثلاث بإحتكار تجارته وزيادة أسعاره للتجار الأوربيين وقد يكـــون للتجار اليهود دورا في إبتياع كمية كبيرة من الصوف الجيد ودفع نسبة منها للخزينة بعـــد ترتيبـــها وتصنيفها[3] أما تجارة الجلود التي هي من إختصاص خوجة الجلود فهو يشتريها ثم يبيعهـــا ويرســـل مداخيلها المالية للخزينة، حيث كان يقوم بشراء كميات معتبرة من الجلود المعروضـــة في الخانـــات والفنادق بـــ 6 إلى 9 موزونة و يعيد بيعها بـــ 30 موزونة (1,5 ريال)للتجار الفرنسيين في أســـواق معينة قريبة من الموانئ لا مجال للمضاربة فيها ،كما كان يسعى في الحصول على كـــل المعلومـــات المتعلقة بإنتاج الزيت ومحصوله وأسعاره في الأقطار، حتى يتسنى له إحصاؤه وتسويقه واحتياط كميات منه للأيام العجاف. [4]

إشراف وكيل الخرج في عهد "علي باشا" على دار السكة وصك نقود من صنف ربع بوجـــو4/1 Boujou جعله يستفيد من منح مالية قدرها 11 ريال عن كل كيس وذلك في 29 شوال 1172 هـــ الموافق 1758م، بالتالي جمع وكيل الخرج بين أمور النفقات ومهام الخزناجي. ولكن لا ندري لمـــاذا أقدم "علي باشا" على كبح مسؤولية الخزناجي وإطلاق العنان لوكيل الخرج علـــى صـــك النقـــود والتصرف في الخزينة [5].

---

(1) -Diego de Haedo, Op-cit,P.84

(2) - Venture de Paradis, Alger au …, In R.A 1895, Op-cit, P.298

(3) - Venture de Paradis, Alger au …, In R.A 1896, Op-cit, P.266

(4)-Ibid , P.276

(5) - Tachrifat, Op-cit, P.81

7 ــ 2 عوائده :

رغم نقص المصادر التاريخية التي كتبت عن العوائــد الماليــة لوكيــل الخــرج إلا أن الرحالــة الأجنبي"فونتير دو باردي" إستطاع أن يحدد مداخيله السنوية بــ 15000 سلطاني ذهبي ما يعادل 1250 سلطاني ذهبي كل شهرين وهو الأمر الذي يجعلنا نصنف مداخليه المالية في هرم الطبقات البرجوازيــة إذا اعتبرنا أن موارده الغذائية ومصروفاته الإستهلاكية أغلبيتها مجانيــة نظــرا لمكانتــه الإجتماعيــة والعسكرية ودرايته المالية في الإنفاق العام والخاص و باعه في مراقبة أسعار السوق وحنكته الواســعة في الإستثمارات التجارية الكبرى[1].

أما عن ترقيته في هرم الوظائف السامية فقد تضمن مصدر التشريفات أن "حسن وكيل الخــرج" سمحت له الظروف العسكرية والإقتصادية في اعتلاء منصب "الداي"بدار الإمارة سنة 1205 هــ إلى 1212 هــ/ الموافق لــ 1790 م إلى 1797 م والذي عاصر فتح مدينة وهران على يــد البــاي محمــد الكبير[2].

لقد ساعدتنا الوظائف السامية في الآيالة بأدوارها و عوائدها المالية على معرفة مدى فاعلية رساميلهم في العمل الإستثماري و درجة مستوى معيشتهم و قيمة ثروتهم .

ثانيا : أملاك وثروات الموظفين الساميين والعاديين:

تعد الثروة المالية والأملاك العقارية الحضرية والريفية معيارا للمكانة الإجتماعية والسيادة الإقتصادية ومؤشرا للفعالية السياسية، ورأسمال حقيقي للمستوى المعيشي والعمل الإستثماري الذي كان يشغل بال الموظفين العثمانيين بالآيالة الجزائرية من قاعدة الهرم الإداري إلى قمته حيث صــناع القــرارات في الديوان الخاص والسبل الحقة لتحقيق المنافع.

وإتباعا للتسلسل الهرمي التنازلي الإداري نجد أن "الباشا" أو "الداي" أكثرهم امتلاكا للثروة المالية والعقارات المستغلة والمحبوسة لصالح خدمة السكان، فممتلكــات "حســان باشــا" مــن الأثــاث و السجادات والمرجان والأحجار الكريمة والفنادق التركية والمعدات الحربيــة قــدرت بــــ 20000 سلطاني ذهبي جديد سنة 1791م دون حساب عوائده وعقاراته ومستثمراته[3]وكذلك الحال بالنسبة

---

[1] - Venture de Paradis, Tunis et Alger au …, Op-cit, P.208

[2] - Tachrifat, Op-cit, P.84

[3] ـ جيمس كاثكارت ، المصدر السابق ، ص 97

"لمحمد بن علي باشا" (1759م - 1766م) الذي باع حوشا زراعيا بـــ 8000 بتاك شيك(2666ريال) غير خاضع لخصم نفقات بيت المالجي المقدرة بـــ 10 % ،حتى التقديرات المالية لأبنـــاء "الـــدايات" و ثرواتهم فاقت المعقول من خلال مبيعات بعض التركات الموروثة،فثروة السيدة عائشة بنت "حسان باشا" (1791م- 1798م) وصلت إلى 243476 ريال بوجو والتي اعتبرت أكبر قيمة نقدية سجلت كتركة في سجلات بيت المال امتلكتها إمرأة عثمانية الأصل [1].

لقد امتلك عدة دايات مساحات زراعية ورعوية بسهل متيجة إن لم نقـــل جلـــهم لإســـتغلالها في إطار العزل خاصة بعد تراجع نشاط القرصنة في بداية القرن الثامن عشر الميلادي وبدايـــة القـــرن التاسع عشر الميلادي، لضمان إستمرارية الرأسمال العيني والنقدي والـــدورة الإنتاجيـــة والـــتحكم في أسعار الأسواق والمنافع الإقتصادية فكانت أكبر المساحات الزراعية بمتيجة من أملاك "مصـــطفى باشا" (1798 م ـــ 1805م)، ونفس الحال بالنسبة لزوجة "الداي أحمد" (1805م - 1808م) التي ورثت عن زوجها ثروة ضخمة وأراضي وأحواش شاسعة .[2]

و الجدول التالي يمكن أن نستدل به لمعرفة الفروقات في الثروة المالية بين أصول الـــداي وبـــبعض الموظفين حسبما ما دُوّنَ في سجلات بيت المال التي تحمل رقم واحد واثنان وثلاثة وخمسة.[3]

---

(1) - L. Merouche, Op-cit, P.199

(2) ـ علي عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص 268

(3)- L. Merouche, Op-cit, P.200

جدول رقم (15) : بيان لثروة بعض الموظفين في سجلات بيت المال حسب ذكر لمنور مروش[1]

صاحب الثروة	وظيفته	القيمة بتاك شيك	القيمة بالبياستر	التاريخ(الميلادي)
تعال سليمان	مفوض أو وكيل	147.792	32.880	1802 ـ 1803
سليمان كريتلي	وكيل	150.440	33.431	1803ـ1804
محمد خوجة	مقطاعجي	45.025	9.005	1805
حاج محمد	حاكم مليانة	42.000	8.500	1805
مصطفى خوجة	موظف سامي	30.762	6.152	1811
حسان	بيت المالجي	106.510	14.201	1822
بكير	خوجة	66.459	8.861	1825
حاج محمد	بيت المالجي	55.972	7.463	1825
حسن	حاكم البليدة	23.759	3.168	1827
عائشة بنت حسان باشا		730.428	97.390	1828 ـ 1829
سعيد	المزور	50.762	6.769	1829
محمد	شاوش	32.120	4.283	1820

(1) ـ محمد خوجة المقطاعجي امتلك فندقا وجعله حبوسا ثم وضع عدة محلات لخدمة نفقات المسجد وزاوية ومدرسة التي بناها بأمواله الخاصة ،و صاهر مصطفى خوجة و اعتبر من أغنياء مدينة الجزائر، لمزيد من التفاصيل أنظر :

- L.Merouche, Op-cit, PP.200-201

وفي عقود موثقة ومحفوظة بأرشيف الجزائر احتوت وثيقة قضائية على بيانات أملاك مصطفى باشا (1798 م - 1805م) تضمنت عمليات الشراء والتبادل للعقارات بعملة السلطاني الذهبي و البتاك شيك الفضي.

الجدول رقم (16): جرد حسابي مالي لأملاك مصطفى باشا ،حسبما أورده لمنور مروش[1]

إبتاع ـــ باع	السلطاني	البتاك شيك
مترل يهودي	اشتراه بـــ 4000 سلطاني	/
محل	اشتراه بـــ 192 سلطاني	/
$\frac{3}{8}$ من الأملاك الواقعة بســـوق العطارين	اشتراها بـــ 695 سلطاني	/
محل للعقاقير	اشتراه بـــ 340 سلطاني	/
عدة محلات	/ /	بـــ 2700 بتاك شيك و 900 بتاك شيك ثم 1230 بتاك شيك
دار بوسط المدينة مترل	اشتراه بـــ 435 سلطاني اشتراه بـــ 500 سلطاني	/
باع أحد منازله	بـــ 500 سلطاني	/
ونصف مساحة المترل	بـــ 1200 سلطاني.	/

[1] – L .Merouche, Op.cit, PP. 187 - 188

ما نستنتجه من الجدول أن ثروة مصطفى باشا اعتبرت أضخم ثروة نقدية وعينية عرفتها السجلات الحكومية للآيالة ،موردها المداخيل المختلفة وما جمعه من نظام الإلتزام لما كان خزناجيا في عهد الداي حسن باشا (1791م-1798م) ، ووسعها حين أصبح على سدة الحكم فزادت أملاكه وعقاراته وذلك ما أكده أحمد الشريف الزهار " أنه بنى بستانا بعين الربط ، و بنى به دورا وقصورا وغرسه بجميع الفواكه والثمار" [1] حتى أن بعض عقاراته أوقفها على مؤسسة سبل الخيرات والأوقاف[2] هذا إلى جانب الهدايا التي كان يستلمها من التجار اليهود و كبيرهم نفطالي بوجناح الذي كان له نفوذا واسعا في دواليب الإقتصاد [3]،لذا اعتبرت ثروته مظهرا من مظاهر البرجوازية الإجتماعية و الإدارية و الإقتصادية في وسط فئة الموظفين السامين بالمجتمع الحضري في الأيالة والذي يَكُونُ من معالمه الثروة والمراتب و السلطة التي تحقق المكانة الإجتماعية و الإقتصادية في الوسط السياسي و الإداري و العسكري و بين عامة السكان، وتجدر الإشارة أن فترات حكم مصطفى باشا عرفت بعض الإضطرابات الداخلية كثورة بن الأحرش في بايلك الشرق والشريف الدرقاوي في بايلك الغرب ومصرع اليهود بمدينة الجزائر سنة 1805م ، و رغم ذلك لم تتأثر ثروته في ظل تراجع قيمة النقد و الصرف . [4]

و في سياق الحديث عن ثروة بعض الموظفين السامين ذكر الرحالة "فونتير دو باردي" أن هيئة بيت المالجي أحصت تركة المتوفي الوزير الثاني بالديوان الخاص "حسن الخزناجي" سنة 1788م فتضمنت ساعات مرصعة بالأحجار الكريمة وعدة أسلحة بقيمة مالية قدرت بـ 1600 سلطاني ذهبي قديم و أموال مدخرة بـ 100000 سلطاني جُبِيَتْ بالترضيات والهدايا و الأموال المقدمة له ضمن نظام الإلتزام الإداري [5].

---

[1] ـ أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق ، ص .80

[2] ـ في أوائل شوال1214 هـ أوقف مصطفى باشا بيتا يملكه على سبل الخيرات لكنه تراجع عن قراره وطالب استرجاعه، فعارضه وكيل الأوقاف أو الناظر، فاشتكى الباشا للقاضي الحنفي الذي رفض دعوته، لمزيد من المعلومات ارجع:
ـ خليفة حماش ، كشاف الوثائق ، المرجع السابق ، ص408

[3] ـ عن النفوذ الإقتصادي لنفطالي بوجناح و احتكاره لتصدير الحبوب ، راجع : وداد بيلامي،المرجع السابق، ص. 114- 115

[4] ـ أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق ، ص . 84 - 88

[5]-Venture de Paradis, Tunis et Alger au …, Op-cit, P.224

وأورد أيضا أن من مارسوا وظيفة الخوجات و القياد حظيوا بأملاك وثروات جعلتهم في قمة هرم الطبقة البرجوازية الإدارية، فثروة جعفر قايد بلغت21000 بياستر(42000ريال) أما صالح خوجة بـــن رضوان التركي فقدرت بـــ 42251 بياستر(84502ريال) سنة 1690م[1].

أما عن ثروة البايات وأملاكهم وعقاراتهم، فالمصادر التاريخية دلت على أنهم وضـــعوا كـــل اهتماماتهم وطاقتهم وسياستهم في توسيع حساباتهم المالية و ملكية العقارات رغم مراقبة أغا النوبـــة والشاوش لهم ، حيث كانوا مكلفين برفع كل التقارير عنهم لديوان الـــداي ، فبايـــات قســـنطينة استحوذوا على أخصب الأراضي الزراعية استغلوها في إطار عزل البايلـــك أو في شـــكل ملكيـــات خاصة، بعد شراءها من أعيان المدينة لإعطائها الشرعية القانونية التوثيقية، فالباي أحمد القلـــي قـــام بشراء أراضي زراعية من أسرة ابن باديس بفحص الأبيض ما يسمى بالحامة و كذلك الباي بوحنـــك اشترى أراضي فلاحية من أسرة ابن جلول[2] وكذلك في بايلك وهران قام عصمان باي بجمع ثـــروة ضخمة لكن لسوء حظه اكتنفتها المصادرة لظروف غامضة شملت الأثاث والتحف والسلاح والهدايا وتسعة وثلاثين جملا وثلاثين حصانا وستة وعشرين عبدا. [3]

وفي سياق الحديث عن ثروة الموظفين وأملاكهم، لا يمكن أن نستثني مداخيل ومدخرات وثروات العلماء والمفتين والموظفين العاديين الذين كانوا يمثلون شريحة إجتماعية لها معيارها في تحديـــد بنيـــة المجتمع ووتيرة الإقتصاد، ففي دفاتر مداخيل العلماء والفقهاء من المذهبين الحنفي والمـــالكي بـــالقرن السابع عشر الميلادي تضمنت أربعة عائلات من العلماء حددت ثروتهم المالية الســـنوية الإجماليـــة بـــ 68000 دوبلة لكل عائلة(6800ريال)وخمسة عشر عائلة أخرى حددت قيمة ممتلكـــاتهم القـــارة والمنقولة بـــ 10000 دوبلة سنويا (1000ريال)لكل عائلة دون تسجيل وحساب العقارات و الأملاك التي أوقفوها على مؤسسات الوقف ومن بين تلك العائلات عائلة الثعالبي وسعيد قـــدورة وســـيدي محمد الشريف الزهار وابن الفكون وأحمد بن يوسف و غيرهم . [4]

---

[1] ـ توجد ستة قيادات على أحواز دار السلطان منها مليانة والمهدية والسبوعة وبني غياب و بلدة بوفاريك و البليدة، لمزيد من المعلومات راجع : L.Merouche, Op-cit, P.195

[2] ـ جميلة معاشي، المرجع السابق، ص 166- 167

[3] ـ ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي ، المرجع السابق ،ص122

[4] - L.Merouche, Op-cit, P. 235

وتجدر الإشارة إلى أن أغلبية العلماء جمعوا بين الوظائف المدنية والدينية والقضائية في أسلاك مختلفة من الوزارات حسب متطلبات الديوان والبايلك ،التي انعكست إيجابيا على مداخيلهم لما يقومون بـــه من عمليات الإكتتاب ونقل الملكيات و تصفية التركات وكتابة العقود و التي تكون نتيجتها حصولهم على عائدات مالية شهرية تقدر مابين 200 و 250 بتاك شيك(66,66 و 83,33ريـــال) وفـــق الأداء الوظيفي و التي تعادل عشر مرات دخل الحرفي أو العامل البناء [(1)].

لذلك كان من الطبيعي أن تكون لتلك الشريحة من العلماء و المفتيين و القضاة و الوكلاء مكانـــة إجتماعية مرموقة نتيجة أدائهم الوظيفي الإجتماعي ووزنهم المالي الإقتصادي لما اكتسبوه مـــن ثـــروة وأملاك سجلت على ورثتهم ، ففي سنة 1700م احتوت تركة العالم سيدي أحمد بن يوسف علـــى ثماني منازل بمدينة الجزائر و مدينة مليانة وجنان وحمام ومتجرا و إقطاعات زراعية ، و في سنة 1741م احتوت تركة سيدي محمد الشريف الزهار على ربع مترل و علوي وكوشة و حوشـــيْن زراعـــيين و قدرت مبيعات حيواناته من المزرعتين بـــ 1615 بتاك شيك ، في حين قدرت ثروة و أملاك الحـــاج محمد بن محمد الثعالبي بـــ 8.595,50 بتاك شيك سنة 1810 م [(2)]،و هذا ما يجعلنـــا نؤكـــد علـــى أن التصنيف الإجتماعي و الإداري لفئة العلماء و القضاة و الوكلاء و الأئمة و العدول يكون ضمن الوظائف الأساسية التي لها فاعلية في المعاملات الإجتماعية الحضرية .

وإذا نظرنا إلى التفاوت الحاصل في ثروة و مداخيل الموظفين العاديين والكتاب والمتـــرجمين فإننـــا نجدها خاضعة لنظام الترقيات في الرتب الإدارية وفرص جمع رأسمال الهدايا و كـــذلك التشـــريفات المتعلقة بدرجة قربهم من مجالس الباي ومن أصحاب الوزارات في الديوان الخـــاص مـــن الخزنـــاجي وخوجة الخيل وبيت المالجي ووكيل الخرج والداي.

أوضح لمنور مروش أن أغلبية الموظفين الذين شغلوا مناصب إدارية حيوية مـــن ســـنة 1787 م إلى 1830 م لم تكن لهم المؤهلات الإدارية و التسييرية لتطوير الأداء الوظيفي بل مارسوها لغرض زيـــادة ثروتهم بعد أن كافأهم بها سلطة الداي لفترة قصيرة لا تتعدى شهرين كما هو الحال بالنسبة للأغوات المتقاعدين الذين مارسوا وظائف عامة حسب رأيه و نفس الحال بالنسبة لبعض الحرفين الذين انتدبوا في مناصب الخوجات لمدة سنتين، وهذا ماجعل الموظفين العاديين يتفاوتون في الثروة [(3)]

---

(1) - L.Merouche, Op-cit, P. 237

(2) - - Ibid , P. 236

(3) - - Ibid , P. 231

و عن الموظفين في منصب الخوجات أكد ناصر الدين سعيدوني بأنها كانت تسند للعنصر العثماني و بدرجة أقل لدى فئة الكراغلة وكانت تتم بدفع مبالغ مالية تسمى برسوم الإلتزام التي تحدد مدة ممارسته للخدمة بسنتين قابلة للتجديد بقوله "إن إسناد هذه الوظائف كان يتم عن طريق الإلتزام فكل خوجة كان مضطرا أن يدفع مقابل حصوله على منصبه مقدارا معينا من المال لخوجة باب القصر" (1) .

معنى ذلك أن هؤلاء الموظفين لا يهمهم الأداء الوظيفي لجهلهم بأمور المنصب و لا يراعون مصالح الخزينة وسلطة الداي وبتالي يبتزون أموال الرعية ولا يحافظون على ممتلكات البايلك والعامة من المجتمع مما يؤدي إلى الفساد الإداري و ضعف القيادات و سوء توزيع الوظائف وهذا مستبعدا بإعتبار أن سلطة الداي ومكانته تتعزز بأداء موظفيه و أدوارهم التي تختلف حسب النسيج الداخلي للمجتمع الحضري و الريفي .

من المؤكد أن الداي و الموظفين السامين كانت لهم صلاحية تفويض و تعين أصحاب الوظائف في المناصب الإدارية النابعة عن الإحتياجات الإجتماعية و الإقتصادية لسكان المدن و الأرياف مراعين في ذلك التسلسل و التدرج الوظيفي إلى جانب المهام و الأدوار التي يقوم بها الموظف العثماني من حسابات مالية و تحديد الرسومات و الضرائب للبضائع و مراقبة عدة أنشطة تجارية و حرفية و التي تكون من أسباب تأهيله وترقيته بالإلتزام ، بالإضافة إلى مراعاة ميوله وقدراته و استعداداته ، فقائد العشور مثلا قد يصبح خوجة الرحبة أو الزرع لتوافق الوظيفتين أو قد يعين الداي كاتب مخزن الزرع في منصب خوجة الخيل، وذلك ما أوضحه أحمد الشريف الزهار عن تعيينات الداي علي باشا لوزرائه سنة 1232 هـ " ووضع في منصب خوجة الخيل حسين خوجة، وكان كاتب مخزن الزرع" كما يمكن لبعض القياد الذين يستخلصون الضرائب من سكان الأرياف الإشراف على منصب خوجة الرحبة أو المكس أو تعيينهم في منصب خليفة الباي و بإمكان شيخ البلد الذي يشرف على النقابات المهنية أن ينتدب في منصب خوجة الفحم أو خوجة الوزن أو ضمن خوجات أبواب المدينة و خوجات المنازل و العيون (2) .

(1) ـ ناصر الدين سعيدوني، ورقات ، المرجع السابق ،ص232

(2) ـ عن مهام و أدوار مختلف وظائف الخوجات و القياد و شيخ البلد راجع :

- ناصر الدين سعيدوني، ورقات ، المرجع السابق ،ص232 - 238

و قد لا تنحصر المناصب الوظيفية على الإداريين فقط بل كان للإنجشارية دورا فيها بعـــد مــــرورهم بعدة ترقيات عسكرية أهلتهم في إعتلاء عدة مناصب إدارية نتيجة إظهارهم حسن التسيير ، فصــــالح بن مصطفى الزميرلي المعروف بصالح باي كان جنديا إنجشاريا شــــارك في الحمــــلات الموجهــــة إلى قسنطينة ببايلك الشرق ضد تهديدات بايات تونس وأدمج في محلة الشرق لجمع الضرائب ، تولى قيادة قبائل الحراكتة في عهد الباي أحمد القلي(1170 هــ - 1756م) [1] فاكتسب على إثرها الخبرة الإدارية التي ساهمت في توفير المداخيل للخزينة مما جعلت الباي يرقيه في منصب "خليفة" ثم يعينه على الدنوش الموجهة إلى مدينة الجزائر ، فتقرب من الداي محمد عثمان باشا و كسب ثقته لذلك عينه بايا علـــى بايلك الشرق سنة1771م [2] ، ونفس الحال كان لمحمد بن عثمان المعروف بمحمد الكبير الذي عــــين قائدا على" فليته " سنة 1178 هــ - 1764م في عهد الباي إبراهيم الملياني ببايلك الغــــرب، و نتيجــــة لحسن تسييره عينه خليفة له و بقي في نفس المنصب في عهد الحاج خليل باي الذي توفي خلال ثورة الدرقاويين سنة 1192 هــ مما دفع الداي بتعين محمد الكبير بايا على بايلك الغرب لخبرتــــه الإداريــــة و العسكرية [3].

بين لمنور مروش في الجدول الموالي بأن الموظفين العادين كانوا متفاوتين في الثروة المحددة بعملة البتاك شيك من 300 بتاك شيك إلى 20000 بتاك شيك(100إلى6666,6 ريال) خلال سنة 1787 م إلى 1830 م و ذلك يعود لإختلاف الأدوار الوظائفية بين المدن و الأرياف حيث أن فرص جمع الثروة في المدينة أوفر منها في الأرياف إذا حسبنا المداخيل الشهرية و المكافآت و تدفق الأموال التي لها علاقة بــــالمهن و الحرف و التجارة المتعددة و التي تجعل الموظف يمر على عدة وظائف إدارية مختلفــــة بــــاختلاف المعاملات الإجتماعية بين الأفراد و أنشطتهم الإقتصادية فمثلا شيخ البلد كان يشرف على الطوائف الحرفية و المهنية بالمدينة و يفرض الضرائب عليها و له مهمة المحافظة على أملاك الدولة و يقوم بمهــــام المزوار في حفظ الأمن ،فكل تلك المناصب تفتح له أفاق الثروة . [4]

[1] ـ جمع صالح باي بين القدرات العسكرية و الإدارية في تسيير شؤون رعيته بحنكة و حكمة ، لمزيد من التفاصيل، أنظر:
ـ فاطمة الزهراء قشي ،قسنطينة في عهد صالح باي البايات ، المرجع السابق ، ص . 88- 93
[2] ـ أحمد توفيق المدني ،محمد بن عثمان ، المرجع السابق ، ص 133
[3] ـ أحمد بن هطال التلمساني ، المصدر السابق ،ص. 16 - 17
[4] ـ ناصر الدين سعيدوني، ورقات ، المرجع السابق ،ص238 و 244

الجدول رقم 17 : توزيع الموظفين العادين حسب الثروة من خلال تركتهم [1]

القيمة السنوية: بتاك شيك	عدد الموظفين
من 300 إلى 900	05
من 1000 إلى 1999	8
من 2000 إلى 2999	6
من 3000 إلى 3999	07
من 4000 إلى 4999	02
من 5000 إلى 9999	14
من 10,000 إلى 19,999	05
أكثر من 20000	13

[1] -- L.Merouche, Op-cit, P. 232

ثالثا: نظام الإلتزام:

الإلتزام هو التعهد بتنفيذ عمل مقرر من صاحب الأمر والطاعة والتفويض والسلطان في النظام الهيكلي الإداري العثماني بالآيالة الجزائرية، خولت لأصحاب النفوذ والسلطة التنفيذيـــة والتشـــريعية بالديوان الخاص وضعيات قانونية لتكريس التحكم في مفاتيح السياسة ومصادر الثروة و إســـتمرارية مداومة العوائد المالية من أصحاب المناصب المفوضين عليها، حسب المؤشر الإقتصـــادي والظـــروف الإجتماعية للبلاد، بحيث تكون العلاقة بين سيد التفويض والقرار وصاحب المنصب الوظيفي علاقـــة تناسبية تصاعدية قائمة على الثروة المالية، فإن كان الرخاء الإقتصـــادي وزيـــادة إكتنـــاز الأمـــوال وحركيتها ترتفع قيمة الترضيات المالية النقدية والعينية الإلزامية بينهما للترقية، أما إذا كان العكـــس فيحرص الموظف الذي ترقى بالإلتزام على الحفاظ على منصبه.

وبالتالي فإن الموظفين السامين العثمانيين بالآيالة قد راعوا مبدأ ترك بعض الوظائف والمهام للقائمين عليها بالإلتزام لتحقيق أغراضهم دون إهمال شؤون الدولة، وسعوا إلى إكتساب الأمـــلاك العقاريـــة والثروة المالية من مصدر الترقيات ومن سبل تسهيل المأموريات للموظفين العـــاديين خاصـــة جبـــاة الضرائب الشرعية والإضافية والظرفية كحق البرنوس والمشايخ وغيرها، والذين كانوا يبذلون كل ما في وسعهم لتوفير الكم الهائل من الأموال حتى يحافظوا على إستدامة مناصبهم التي إبتاعوها لتحقيـــق الترقية و الثروة المالية .

لكن قد نتساءل عن أسباب شيوع نظام الإلتزام منذ القرن السابع عشر الميلادي ؟ ومـــا مـــدى إسهاماته في الجانب الإقتصادي والاجتماعي بالآيالة الجزائرية؟

يذكر الرحالة فونتير دو باردي أن عددا كبيرا من جند الإنجشارية ونسبة معتبرة مـــن المـــدنيين العثمانيين المثقفين تقلدوا مناصب راقية في الهيكل الإداري بالآيالة مقابل دفع ألـــف بتـــاك شـــيك للخزناجي خاصة إذا كان المنصب الإختياري يصبو إلى وظيفة الخوجات كمنصب خوجة الجمـــرك أو الحبوب أو ضمن كوادر الكتاب الرسميين في الهياكل الوزارية الحساسة كالكاتب الرئيسي لبيـــت المالجي التي تعود على أصحابها بفوائد مالية معتبرة، خاصة من الإقتطاعات المالية المتعلقـــة بـــالتوثيق القضائي على التركات والرسومات على السلع، المقدرة بـــ 10 %. [1]

---

[1] - Venture de Paradis, Alger au …, In R.A 1896, Op-cit, P.73

فكان من الطبيعي أن يسعى مختلف الخوجات في زيادة نشاطهم العملي والإنتاجي والحرص على إستمرارية الضرائب وإقرار القوانين الحكومية والإدارية والمحافظة على الأسواق والعمران وأملاك البايلك و المحافظة على مصادر الخزينة وكسب ثقة الحكام وأصحاب النفوذ بالديوان الخاص بدفع مستحقات مالية من أرباحهم لأسياد الإلتزام و التفويض [1] وترضيتهم بالهدايا على المنصب الإختياري وحتى رسومات للخزينة ، فخوجة الجلود الذي اشترى وظيفته بثلاثمائة سلطاني شهريا كان مجبرا على دفع أسهم مالية كرسومات عن منصبه للخزينة [2]، ورغم تلك المصاريف التي يدفعها الموظفون لأسياد الإلتزام، إلا أنهم كانوا يعوضون ذلك بإمتلاك الملكيات الخاصة و بالارتقاء في المناصب السامية ، وخير دليل مراحل الترقية التي مر بها "محمد عثمان باشا" و التي كانت ضمن نظام الإلتزام ، فبعد تجنيده من منطقة كرمان الواقعة على أحواز جزر رودس نحو الآيالة الجزائرية اندمج في جند الإنجشارية في صف اليولداش ونظرا لثقافته العثمانية فقد حول وأنتدب في وظيفة سلك الخوجات بعد أن دفع ألف بتاك شيك، فأثبت كفاءته و انضباطه في إدارة الأعمال والأموال فاستقطب أنظار و اهتمام و إعجاب الداي بابا علي (1754 م ـ 1766 م) الذي رقاه في منصب الخزناجي ، فكانت تلك الظروف مساعدة لإرتقائه في منصب الداي[3].

يصف لنا الأسير "تيدنا" الذي مارس وظيفة "الخزندار" في مخزن عاصمة بايلك الغرب معسكر، أن سيده "الباي" كان عبدا وديعا ومطيعا للخزناجي بدار الإمارة، بحيث كلما قصد مدينة الجزائر يسارع إلى تقبيل يديه، ويركع على قدميه، قائلا له بأنه سيده وسيد كل ما يملك[4] ثم يجزل له العطاء والهدايا لكسب رضاه وتمديد مدة حكمه، ووصف في مذكرته أيضا أن في ذلك الزمان كان الباي يشتري وظيفته بـ ستين ألف بوجو (60000 بوجو) والتي تعتبر قيمة مالية ضخمة تدفع في إطار نظام الإلتزام، لكن قد يعوضها و يجنيها من علاقاته بقبائل المخزن والرعية ومن استثماراته الفلاحية بأراضي العزل ومن إقتطاعات الضرائب ومن المداخيل الناتجة عن سيرورة الصنائع والحرف وحتى من المكتسبات المالية التي يفرضها ضمن نظام الإلتزام على الوظائف المخزنية كوظيفة الخزندار وقائد الدار وباش سيار وكتاب البايلك والقيادات وحكام القبائل[5].

---

(1) ـ ناصر الدين سعيدوني ،ورقات جزائرية ، ص231

(2) ـ علي عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص218

(3) - Mahfoud Kaddache, Op-cit, P.121

(4) ـ تيدنا، المصدر السابق ، ص 117

(5)-Mahfoud Kaddache, Op-cit, P.129

ففي عاصمة بايلك الغرب معسكر، كان الخزندار يستلم ما بين ثلاثمائة إلى أربعمائة سكة نقدية عن كل وظيفة إدراية يقرها الباي بالإلتزام [1] وفي بايلك التيطري كان الذي يتحصل على منصب وظيفة الباش سيار (حراسة السجون) يدفع عشرين ألف بوجو في جب خزينة الباي [2]، وأمـا في بايلـك قسنطينة فنجد الذي يشرف على منصب وظيفة قائد الدار كان يدفع مبلغا ضخما للباي قدره ألـف وسبعمائة بوجو سنويا باعتبار أن ذلك المنصب الإختياري كان يحقق منافع مالية شخصـية نتيجـة أدواره و صلاحياته الواسعة في مراقبة أملاك البايلك ومداخيله و عوائده وفي جباية حقـوق كـراء العقارات العمرانية بداخل المدينة [3].

وبما أن القياد والحكام لهم علاقة بسكان الأرياف وشيوخ القبائل والدواوير والأوطان بجبايـة الضرائب واستتباب الأمن في الأسواق والطرقات، فإن قايد الدايرة بدار السلطان بأحواز الجزائر كان يدفع مبلغا ماليا مقداره مائة صائمة ضمن نظام الإلتزام "للباي" لتنصيبه أو لتثبيته ، ويـدمج ذلـك الإلتزام في رسم البشماق[4]، أما في بايلك الشرق بقسنطينة تراوحت قيمة منصب القايد ما بين مائة وعشرة بوجو إلى ستمائة بوجو[5].

أما في إطار مشيخة القبائل فلقد تنافس شيوخ القبائل في امتلاكها وتجسيد رمزية سـلطتها بـدفع ضريبة البشارة للباي مقدراها عشرين ألف بوجو إلى جانب حقوق البرنوس[6].

بينت الشواهد التاريخية بأن نظام الإلتزام كان نقمة على النظام المـالي للآيالـة حيـث سـارع الموظفون في تعويض أموالهم التي استنفذوها على مناصبهم بطرق غير قانونية بعيدا عن مراقبة الأجهزة العسكرية في المحال و النوبات والإدارية المخولة لذلك، بتأطير كوادر لهم في المدن والأرياف بـارعين في تزوير السجلات الخاصة بالضرائب، وذلك ما أكده حمدان بن عثمان خوجة بأن جباة الضـرائب في بايلك الشرق يقومون بتجاوزات في تدوين المبالغ في السجلات، فكانت قيمـة الأمـوال الـتي يجمعونها تخالف ما يسجل في سجلات الضرائب وساعدهم في ذلك احتكارهم للسجلات ونقـص الكفاءات وبعدهم عن المدن الحضرية و المراقبة وقد يكون الأغوات و البايات متواطئين معهم ، حتى يحافظوا على مكاسبهم المالية .

---

(1) - تيدنا ، المصدر السابق ، ص 63 - 64

(2) - Mahfoud Kaddache, Op-cit, P.130

(3) - ناصر الدين سعيدوني ، مذكرة حول إقليم قسنطينة ، مجلة الأصالة ، ع 70 - 71 ، الجزائر، جوان- جويلية 1979،ص6

(4) - Tachrifat, Op-cit, P.45

(5) - أحمد سيساوي، المرجع السابق، ص 126

(6) - المرجع نفسه ، ص125

ما نستنتجه أن التباين في التركيبة الإجتماعية و في الأنشطة الإقتصادية بمدن و أرياف الأيالة انعكس على أداء الموظفين و ألقابهم فكلما زادت أدوارهم ووظائفهم زادت واجباتهم و إلتزاماتهم و اتضحت مكانتهم في المجتمع التي لها علاقة بمستوى دخلهم و ثروتهم و بدرجة نفوذهم و تكيفهم في الوسط الذي يعيشون فيه ،لذلك نجد أن الوظائف الإدارية أفرزت مستويات وتصنيفات إجتماعية تتحكم فيها الثروة و الأملاك و المعاملات المختلفة.

ـ الطبقة العليا من الموظفين و تشمل الموظفين السامين و أعضاء الديوان الخاص و الكتاب الأربعة المشرفين على الحسابات المالية و المعاملات التجارية وترتيب العلاقات الخارجية كالمقطاعجي و دفتر دار والذين تحكموا في الشؤون الإدارية و العسكرية الداخلية للأيالة و نفقاتها العامة و امتلكوا العقارات و الأملاك و الثروة ، فكانت تلك الطبقة تمثل البرجوازية التي ترعرعت في كنف السلطة.
ـ الطبقة الثانية تشمل الموظفين العاديين من مختلف الوظائف و ينتمون إلى الطبقة الإجتماعية الوسطى والمتفاوتة في الدخل و الثروة حسب إختلاف أدوارها و حسب تباين التركيبة الإجتماعية كالقياد و الخوجات و المزوار و شيخ البلد و خليفة البايات و الذين كانت لهم أدوارا تتعلق بإدارة المرافق الإجتماعية كالعمران و الإقتصادية التجارية كالموانئ و الأسواق و المحافظة على الأمن و على القدرة الشرائية وغالبا ما تكون أدوارها لخدمة الطبقة العليا مقابل الترقيات في المناصب.
ـ الطبقة الثالثة تشكل هذه الطبقة القوة الأكثر تأثيرا في الممارسات و المعاملات الإجتماعية و تعتبر القاعدة الأساسية للطبقة الثانية وتشمل القضاة والعدول والعلماء وكتاب بيت المال ومنصب الترجمان و وكلاء مؤسسات الأوقاف وموظفي السكة ومنصب شيخ الإسلام، فهم من يحقق التواصل الإجتماعي بالتوثيق الشرعي في المحاكم القضائية و يسهم في تفعيل الأسس الإقتصادية بالتعاون الإداري و المالي بين الموظفين كتصفية التركات بعد اقتطاع الرسوم وتسجيلها في سجل بيت المال إلى جانب ما يقوم به وكلاء و موظفو مؤسسات الأوقاف من خدمات إجتماعية لصالح السكان من مختلف أطيافهم .

الفصل السادس

الوضع الاجتماعي والاقتصادي للموظفين عامة

أولا: الوضع الاجتماعي

1 ــ التواصل الاجتماعي والمصاهرات بين الموظفين والقبائل.
2 ــ تعايش الموظفين بمجتمع الحضر.
3 ــ إسهامات الموظفين في الوقف وتعزيز مؤسسات النظام الاجتماعي.
4 ــ مظاهر المعاملات الاجتماعية للموظفين.

ثانيا: الوضع الاقتصادي
1 ــ ضمان استمرارية الإنتاج وتنظيم الدخل.

أولا: الوضع الاجتماعي للموظفين

رغم اختلاف الأقاليم الجزائرية وتنوع طبيعتها وتعدد المنافع المادية والاقتصادية بين سكان الحضر والأرياف ، وكذا التباعد في الأحكام القانونية بين مجتمع تحكمه قيم التعاقد وآخر تنظمه التقاليد والأعراف، إلا أن الحتمية في تقوية أواصر التواصل والتفاهم وتبادل الإنتاج والاستهلاك ذللت من الحواجز الفكرية والعملية بين القبائل الجزائرية والسلطة الحاكمة العثمانية بأجهزتها الإدارية، فسعى كل منهما إلى اختزال التفرقة لبناء الوفاق والتكامل الاجتماعي والإقتصادي.

1 ـ التواصل الاجتماعي والمصاهرات بين الموظفين والقبائل:

إذا كانت الأنتروبولوجيا وصفت المجتمعات الريفية بالتقليدية والتراحمية والمجتمعات الحضرية المتطورة بالتعاقدية، فهل استطاع المجتمع بالأيالة الجمع بينهما ؟ وما هي السبل التي هيمنت على الممارسات الإجتماعية والإقتصادية بين الفئة الحاكمة وموظفيها والمجتمعات القبائلية بالآيالة؟ وهل ساهمت المصاهرة بين الموظفين والقبائل في الإمتداد الإداري العثماني؟

بينت الحقائق التاريخية عن الأيالة في العهد العثماني أن من أعراف بعض رؤساء وشيوخ القبائل والعشائر ترغيب النازلين عندهم من الحضر من أصحاب النفوذ والقرارات من الموظفين والجند العثمانيين، في الإقامة التي استغلها بعض موظفي إدارات البايلك للإرتباط والمصاهرة هدفهم في ذلك تذليل ظروف التفرقة والتباعد وتحقيق التواصل الإداري العثماني ودوام الخدمات التي يقدمها الأهالي الريفيين لهم و ذلك نجده في القبائل المخزنية التي كانت موالية للحكم ، لتعزيز دواليب أجهزته وتحقيق نظم التعاقد القانونية القائمة على احترام أخلاق وتراث الأهالي الذي ساهمت فيه الأسر المحلية وشيوخ القبائل وتنظيماتهم[1].

لقد صاهر رجب باي بايلك قسنطينة 1084 هـ/ 1673م ، قبيلة الذواودة الصحراوية بالزاب الجزائري من فرع أسرة "علي بن سخري بوعكاز[2]"، وسخر لها كل الظروف حتى تصبح قطبا إداريا يسير تلك المنطقة ومن جهة أخرى تضمن ولائها لما تتمتع به من نفوذ سياسي و عسكري وقد ساعدها نشاطها الزراعي والرعوي وقدراتها في تمويل الأسواق الريفية والحضرية، وامتلاكها

(1) ـ وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816 ـ 1824، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، الجزائر، ش.و.ن.ت، 1982، ص 78.

(2) ـ صاهرت وحالفت قبائل أولاد صاولة أسرة بوعكاز واستقرت بالزاب الشرقي.
لمزيد من المعلومات انظر:
Thomas Shaw,Voyage dans Plusieurs Provinces de La Barbarie et du Levant, Parais 1810,P.167

لمؤشرات القوة العسكرية من فرسان ومشاة على فرض نفوذها وسلطتها الإقليمية و استتباب الأمـــن الإجتماعي والإقتصادي، الذي كان يصبو إليه الحكام العثمانيين كأساس للتوغل لذلك عمل "رجب باي" على استمالة تلك الأسرة من قاعدة المصاهرة والتعاقد و الترابط، بتزويج ابنته "أم هاني" لقيدوم أخ شيخ العرب "أحمد بن سخري بوعكاز" [1] فاستطاع بسياسة المصـــاهرة أن يكســـب القبائـــل الصحراوية و زادت العلاقات بعد وفاة قيدوم و زواج أم هاني بأحمد بن سخري [2].

ومن البايات من اعتزل الحكم و فضل الإقامة الدائمة في كنـــف القبائـــل ذات النفـــوذ الـــديني و السمعة العسكرية والإقتصادية فنجد"علي باي بن صالح باي ببايلك قسنطينة 1122 هـ - 1125 هــ الموافق لــ1710م- 1713م الذي أقام مع عائلته بزاوية أولاد خلوف بمجانة وتفرغ للعبادة وصاهر قبيلة "المقراني" بتزويج بناته الثلاثة لقيادات أسرة المقراني، منهم الحاج بن بوزيد كبير آل المقـــراني ،وقـــد يكون ارتباط الحكام بزوايا المرابطين هو إيمانا بكراماتهم و مأمنا لعائلتهم و ثروتهم[3] .

وما دفع الباي إلى مصاهرة آل المقراني هو علمه بالمكانة التي يتمتعون بها، ونفوذهم في بـــني عبـــاس وتحصيناتهم الطبيعية وسلطتهم الدينية وأعمالهم الخيرية والتعليمية، وتواصـــل معـــاملاتهم السياســـية والعسكرية مع البايلك، ومهاراتهم الحرفية في صناعة الأسلحة وامتلاكهم لأبراج المراقبة التي مكنتهم من حراسة ممرات وطرقات جبال البيبان[4] أمام حركية وتنقلات الأشخاص والســـلع، إلى جانـــب الإمكانيات الزراعية التي يتمتعون بها،لذا سعت رموز الحكم العثمانية بالأيالة في توطيد علاقاتها مـــع شيوخ آل المقراني ومنحهم الإستقلالية لكسب ثقلهم العسكري والإقتصادي بحماية المحال والنوبـــات وجباية الضرائب[5].

أما الباي أحمد القلي الذي ارتقى في منصب الباي ببايلك قسنطينة ما بين 1756م ــ 1771م فلقد استطاع أن يحدث أكبر وفاق بين أقطاب الأسر المحلية الحاكمة في البايلك بحنكته السياسية وتعايشه

(1) - E.Vayssette, R.A.S.C 1868, PP.286 – 288.

(2) - جميلة معاشي، المرجع السابق ، ص 192

(3) - المرجع نفسه ، ص 204 - 205

(4) - يذكر "بايسونال" في سنة 1725 أن أبواب جبال البيان كانت تدخل ضمن حدود بلاد السلطان وأن جند الإنكشارية كانت مضطرة إلى تناول الخبز دون المساس بقطيع الأغنام أو طلب الضيافة، لمزيد إلى المعلومات ارجع إلى:
Peyssonel et Desfontaines, Op-cit، P. 374.

(5) - الحسين الورتيلاني ، المصدر السابق ، ص 36.

التام معهم،وبمصاهرتهم بغية توسيع نفوذه على البايلك، فاستطاع أن يستميل عائلة بن قانة وعائلة الذواودة بوعكاز وعائلة المقراني تحت حكمه .[1]

ولقد شاءت الظروف أن يصاهر أحمد القلي أسرة بن قانة بن سليمان بن محمود بن قانة الحداد حينما كان في وظيفة "باش سيار" أي ساعي البريد، فلما ارتقى في منصب "الباي"، جعل من أصهاره في هيكلة إدارة البايلك فاكتسبوا مفاهيم وخبايا الوظائف، ثم مهد لهم الطريق لمزاحمة أسرة الذواودة بوعكاز في صحراء الزاب، عبر تزويج "مباركة بنت بن قانة بن سليمان بن محمود" التي تعتبر أختا لزوجته، لإبن أخ شيخ العرب "علي بوعكاز"، ففتح بذلك آفاق العلاقات الأسرية بينه وبين الأسرتين، بن قانة و الذواودة بوعكاز المختلفتين في العادات والنفوذ الإقليمي أما في الباطن فقد سعى إلى ترسيخ رموز سلطة جديدة حاكمة في صحراء الزاب ممثلة في شخصية "محمد بن قانة بن سليمان" الذي نصبه في منصب شيخ العرب، بعد أن هيأ له كل ظروف الولاء من السكان، وخلق التنافر بين أسرة الذواودة بوعكاز وبعض القبائل المجاورة كقبائل "بن شنوف" و"صاولة"، وقد يكون للنوبة العسكرية ببسكرة دورا في تهيئة كل الظروف لأسرة بن قانة[2].

أما عن قبائل آل المقراني فلقد تقرب الباي أحمد القلي منهم بمصاهرتهم حيث تزوج الدايخة بنت الحاج بن بوزيد المقراني التي أنجبت له محمد الشريف، الذي بدوره اقترن برقية بنت بن قانة [3] وبالتالي كانت سياسة المصاهرة التي انتهجها تهدف إلى توسيع نفوذه السياسي والإجتماعي والعسكري والإقتصادي، الذي أساسه المعاهدات بين القبائل والأفخاذ تسيرها مشيخات تجمعهم الصداقة والنصرة والحماية والتعاضد غايتهم وحدة البايلك وانصهار القوانين العثمانية وموظفيها في التقاليد والمعاملات الجزائرية ، وانفتاح القبائل والأسر على بعضها لتحقيق القيم الجماعية والتعايش والمصالح الإقتصادية[4].

2 ــ تعايش الموظفين بمجتمع الحضر:

حافظ الموظفون على الإحتكاك الإجتماعي مع شرائح المجتمع، عبر النظر في شؤونهم ومراعاة قضاياهم ومصالحهم وأمنهم والتجاوب معهم عبر الهياكل الإدارية بتوفير الخدمات الضرورية التي

---

(1) ـ محمد المهدي بن علي شغيب ، المرجع السابق ،ص 375

(2) ـ جميلة معاشي، المرجع السابق، ص71

(3) ـ محمد المهدي بن علي شعيب، المرجع السابق ، ص 375.

(4) ـ عبد المجيد مزيان، المجتمعات العربية الإسلامية بين الجماعية القبلية، مجلة الأصالة،ع 68 -69، أفريل ـ ماي 1979، ص 35 .

تقتضيها الأوضاع الإجتماعية والنشاطات الفعلية الإقتصادية ومتطلباتها المعاشية حفاظا على التـــوازن الاجتماعي الإستهلاكي .

إن حنكة مجمل الموظفين السامين وزبانيتهم من الموظفين العامين وتجاربهم الإدارية، تكون قد دفعتهم إلى الإحتكاك بالسكان من العامة والأعيان والعلماء والشيوخ وإتمام التواصل وإزاحة الحواجز ليتمكنوا من دواليب المجتمع وضبط أموره ضمن القوانين العثمانية بالآيالة وتحقيق فعالية في المعاملات البشرية وفق الأصول والشريعة الإسلامية والتقاليد الجزائرية الموروثة حتى لا تعم الفوضى ، فبايــات مدينة قسنطينة كسبوا ولاء الأسر الدينية وأصبحوا يساهمون في تسيير شؤون البلد حيث منحت لهم منصب شيخ الإسلام المشرف على ركب الحج والحرمة الثقافية [1]بالإضافة إلى منصب شيخ البلـــد الإداري المسير لأملاك البلد و المشرف على أمناء المهن [2]، وكانت أسرة عبد الكريم الفكـــون مـــن الأسر التي كسبت ثقة البايات ، وفي ذلك أكد المؤرخ أحمد بن المبارك العطار" صار يمشي بالركـــب كما كان الشيخ سيدي عبد المؤمن وجعلوا له حرمة عظيمة فلا يتعدى أحد على حرمته" [3].

أما في الأرياف فلقد ضمنوا أمن البلاد بتفويض شيوخ القبائل والأسر الحاكمة في تســـيير قبائلـــهم وارتباطهم الإداري بالسلطة فأصبح الشيخ يدير شؤون سكانه ويساهم في جمع الضـــرائب و يشـــن الحملات على القبائل دون تدخل الحكم المركزي الذي أسقط المطالب المخزنية عنهم [4].

و في سياق الحديث عن الموظفين أورد المفتي الشيخ ابـــن العنـــابي أن الأرضـــية الشـــرعية و الإجتماعية والسياسية التي يجب أن تكون في شخصية الموظف المتكامل تنحصر في ثلاث أمور:

ـــ اللين وترك الفضاضة و التبصر في الحكم ومرونته.

ـــ المشاورة بالرأي والتصرف.

ـــ الرغبة في الوظيفة و في تولي الولاية [5].

---

(1) ـ عزلت أسرة عبد المؤمن من منصب شيخ الإسلام سنة 1572 م ، ومنح للإبن الثاني لأسرة الفكون الشيخ عبد الكريم ، لمزيد من المعلومات أرجع : ـ أحمد بن المبارك العطار ، تاريخ قسنطينة ،المصدر السابق ، ص.57 -58

(2) ـ يهتم شيخ البلد بأمور السكان و الحافظة على أملاك الدولة داخل المدينة و ينوب الباي في تسيير أمور البلاد و يشرف على الطوائف المهنية أنظر: ـ ناصر الدين سعيدوني ، ورقات ، المرجع السابق ، ص.244

(3) ـ أحمد بن المبارك العطار، المصدر السابق ، ص. 58

(4) ـ جميلة معاشي، المرجع السابق، ص 152 - 153

(5) ـ أبو القاسم سعد الله، المفتي الجزائري ابن العنابي وكتابه السعي المحمود في نظام الجنود، مجلة الأصالة،ع 31، مارس 1976 ، ص 72.

أما مااستدل به المؤرخ "مرسيه" حول حنكة الموظفين العثمانيين في تسيير شؤون المجتمع كأساس لإستمرارية الحكم هو اعتبارهم قادرين على تحقيق الإنجازات المتميـــزة والتـــأقلم مـــع الأوضـــاع و مستجداتها، لذا نجده يقيم التنظيم الإداري وموظفيه بأنه "تنظيم ذكي"أعطى للعثمـــانيين إمكانيـــة إستمرار هياكلهم الإدارية لمدة ثلاثة قرون كما كان للقبائل المخزنية وأعيان المدن والأهـــالي فضـــل في ذلك [1].

و قد أرجع حمدان بن عثمان خوجة أسس ذلك التنظيم في كسب ثقة السكان إلى تطبيق العدالـــة و القوانين" هناك وسيلة أخرى استعملوها وتتمثل في أنهم كانوا يظهرون أنفسهم في مظهر حماة الدين و يمتنعون عن القيام بكل ماهو مناف للقوانين ولا يعملون إلا بالقوانين و لفائدة القـــوانين.. هنـــاك وسيلة أخرى استعملها الأتراك لإكتساب ثقة الأهالي وتتمثل في تطبيق العدالة و الإنصـــاف اللـــذين يعتبران أساسا لجميع الحكومات التي تريد أن تكون عظمتها دائمة "[2].

لقد حظي العديد من أفراد الأهالي بمناصب إدارية جعلتهم محل ثقة لدى السلطة العثمانية لكفاءتهم و مكانتهم في بعث الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي و دورهم في توسيع العلاقات بـــين الســـلطة الإدارية ورؤساء العشائر و الطرق الصوفية و الزوايا القرآنية . [3]

فكثير من المثقفين من أهالي الحضر أدمجوا في المناصب الإدارية وأسندت لهم مهام فعالة وأدوار أساسية ، كوظيفة المترجم داخل القصر وقراء الرسائل والعقود و ناسخي الكتابات العربية وذلك ما ذكره "حمدان خوجة" عن أمين اللغات الأجنبية الذي كان منصبه من الوظائف الهامة بين كتاب الدولة وكان يختار من بين العرب لا من الكراغلة، وأضاف أن عدد من الموظفين العرب أشرفوا على مراقبة المؤسسات الخيرية التابعة لأملاك مكة والمدينة لما يملكونه من معارف بأحوال البلاد والعباد و باعهم في تطويع عدة خدمات[4].

فالباي "محمد الكبير" باي بايلك الغرب وهران أسند في وظيفة الكاتب والمستشار لأموره على شؤون الحكم الأديب والكاتب "أحمد بن هطال التلمساني"[5] ،ونفس الحال في بايلك قسنطينة

---

(1) - Ernest Mercier, , Op-cit, PP. 214 – 125.

(2) - حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ،ص 111 - 112

(3) ــ أعتمد حسين باي بن حسن بوحنك ببايلك الشرق، قسنطينة(1207هـ - 1210هـ/ 1792- 1795م) على العناصر العربية في المناصب الإدارية الحساسة لمزيد من المعلومات أنظر:

- محمد الصالح العنتري، مجاعات قسنطينة، المصدر السابق،ص 67.

(4) ـ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق،ص 155

(5) ـ أحمد بن هطال التلمساني، المصدر السابق، ص 13

حيث قام"الحاج أحمد باي"بتنصيب مجموعة من رجال حضر قسنطينة في هيكلة مخزنه أو مجلسه سنة 1830م بغية إيجاد أرضية واسعة للعدالة الإجتماعية والعلاقات الأسرية والمعاملات الإقتصادية بين الأرياف والمدن في البايلك،فكان يشترط على منصب الخليفة أن يكون له أسبقية في مصاهرة شيوخ العرب والإلمام بعادات وتقاليد القبائل والأوطان[1]، ومنح كل الصلاحيات لمنصب شيخ البلد لضبط العلاقات العامة نظرا لمكانته الدينية المرموقة وزعامته الروحية والأخلاقية في الوسط الإجتماعي بالبايلك،وولى صاحب منصب شيخ الإسلام من عائلات أعيان المدينة التي جمعت بين إمارة ركب الحج والإمامة والخطابة بالجامع الكبير [2].

لذلك فإن الأعيان والعلماء بالمدن كانت لهم مكانة تضاهي الموظفين الساميين في ديوان البايلك نظرا لإسهاماتهم الإقتصاديةوالإجتماعيةومساندتهم للنظم العثمانية بالآيالة،فاتسعت علاقاتهم بالديات وكانت بينهم مراسلات قائمة على إقرار الصالحات للسكان.

ففي سنة 1090 هـــ الموافق لـــ 1679 هـــ، راسل واشتكى أعيان مدينة قسنطينة وسكانها الداي "الحاج محمد باشا" موضحين له تجاوزات وتعسف الباي "دالي إبراهيم" ضد الرعية، فامتثل لرسالتهم وأرسل في طلبه ثم قتله[3] ،وفي حادثة أخرى قدموا شكوى إلى الداي "حسين باشا" سنة 1828م احتوت المظالم والجهر بالسوء من طرف المدعو "بكير خوجة" الذي كان في منصب خليفة بمخزن الباي، و الذي جهر بالسكر في نهار رمضان دون أن يضع الباي"محمد منمي" حدا له، باعتباره كان منشغلا بإخماد الاضطرابات والفوضى واللصوصية في النجوع والأوطان ، لذا كلف الداي أغا النوبة بمساعدة فرسان المخزن بإقالة الخليفة الفاسد وتعويضه بالخليفة سليمان وحذر الباي في رسالة توبيخية [4].

وأعظم مظهر عن التعايش والتواصل بين الموظفين والأعيان والسكان والعلماء كان في نص العقد الذي بايع فيه أعيان قسنطينة الحاج أحمد باي في أواخر جمادى الأول عام 1246 هـ الموافق لسنة 1830م والذي تضمن فضائل المجتمع المتماسك الخالي من المؤامرات والفوضى التي استفحلت أثناء غيابه عن قسنطينة من قبل القايد سليمان و خليفته محمود بن شاكر و التي قضى عليها فتقدم الناس إليه وللشيخ محمد بن عبد الكريم بن الفقون قائلين له" ياحاج أحمد أنت من قبل صاحب ولايتنا

(1) ـ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق،ص138

(2) ـ أبو القاسم سعد الله ،، مجتمع قسنطينة في كتاب منشور ،المرجع السابق ، ص388 - 394.

(3) ـــ محمد الصالح العنتري، فريدة المنيسة، المصدر السابق ، ص49.

(4) ـ محمد المهدي بن علي شغيب، المرجع السابق، ص 409 - 410

ونعلم سيرتك مليحة معنا فنحبك أن تبقى أنت الباي علينا ونكون دائما معك ونقف حماك"[1] أما وثيقة المبايعة فجاء فيها{...... ليعلم الواقف على هذا المكتوب الأعظم والمنشور المبارك الأفخم الجالب للخير والسرور المضاعف بحول الله وقوته للبركة والحبور، وبه تكون إن شاء الله عافية البلاد وهناء العباد، وعمارة الوطن، وذهاب البؤس والمحن وهو أن الأمير المتفق على إمارته، والنظر في كافة المصالح وعامة المطالب والمآرب، وهو السيد الحاج أحمد باي المذكور لا خلاف عنه أحد في ذلك وأنه حرر الرعية من كافة المظالم السابقة لا يطالبون بمغرم، ولا محتمة، ولا حلاس ..و لا يأخذ منهم شيئا سوى الزكاة و العشر بوجه ما أحكم الشرع...}[2].

ونفس المظهر وضحه "أحمد بن هطال التلمساني" عن مناقب وأعمال"محمد الكبير"باي بايلك الغرب ومظاهر العفو عند المقدرة و الصفح عن سكان مدينة وهران الذين حالفوا الإسبان ،حيث ذكر بأن رعية الغرب الجزائري طالبت من الداي "محمد عثمان باشا" بتعينه خلفا للباي الحاج خليل الذي قتل في معركة بعين الحوت قرب عين تيموشنت ضد جيوش الدرقاوين، و لما أصبح بايا عليهم نشر الأمن ووحد القوانين بين جموع الناس وسهر على مصالحهم ونظم البلاد وأخضع قبائل أولاد علي بن طلحة والحشم وأدخلهم في المخزن وقطع فتيل اللصوصية " فشرع في إصلاح شؤون الرعية و السهر على مصالح العباد وتنظيم البلاد فراح ينشر الأمن ويؤلف بين قلوب الناس" [3]،وحين استتب له أمر وشؤون البلاد،جمع علماء الغرب الجزائري واستشارهم في شأن سكان مدينة وهران بعد تحريرها من الإسبان، فاتفقوا على أن يسامحهم ،فكلف علماء معروفين منهم القاضي عبد الله بن حواء، و أحمد بن سحنون الكاتب بجامع الكبير للإتصال بهم ،ثم صفح عنهم " فأمنوهم وعادوا مصحوبين بأربعين شخصا من سكان مدينة وهران كممثلين لإخوانهم هناك فاستقبلهم الباي استقبالا حسنا وعفا عنهم وصفح عن جميع زلاتهم "[4].

3 ـ إسهامات الموظفين في الوقف وتعزيز مؤسسات النظام الإجتماعي:

الوقف ظاهرة إجتماعية وإقتصادية شرعية ساهمت في بناء الإستقرار السياسي واستدامة الطمأنينة الإجتماعية والممارسات الخيرية التي توسعت بالرغبة في الإستثمار ضمن أملاك الحبس بالآيالة منذ

---

(1) ـ محمد المهدي بن علي شغيب، المرجع السابق، ص 417

(2) ـ محمد الصالح العنتري، فريدة المنيسة ، المصدر السابق، ص137

(3) ـ أحمد بن هطال التلمساني، المصدر السابق، ص 17.

(4) ـ المصدر نفسه، ص 23.

القرن الثامن عشر بفضل هيكلة إدارية محكمة تحكمت فيها مؤسسات الأوقاف وموظفيها بالمدن الحضرية والتي اشتركت فيها جل الشرائح السكانية من الطوائف العثمانية والأندلسية والكرغلية ومن الأهالي والأعيان أصحاب الوزن الإجتماعي الذين لهم باعا في التسيير الإداري والخدمات المتبادلة[1].

وكان الوقف الأهلي أكثره شمولية لتجسيد أعمال البر والخير لعامة الناس إلى جانب الوقف على المؤسسات الدينية والمساجد التي أمنت الإنفاق المستمر، وزادت في الأعمال الخيرية على الفقراء والمساكين وعملت على صيانة العمران وإيصال الخدمات للسكان والحفاظ على العقارات وتحقيق مصادر العيش للمشرفين على المساجد والطلبة الوافدين[2] وأجور المعلمين من ريّع الأوقاف[3].

أما الوقف والحبس الذي تبناه أغلبية الموظفين بالآيالة على المذهب الحنفي، فكان هدفه حماية ملكيتهم من المصادرة والبيع من لدن بيت المالجي في حالة فقدانهم أو وفاتهم، أو ترك ورثة لا يستوفون شروط الإرث أو في حالة مخالفتهم لأوامر الحكام فيخضعون لتلك القوانين الصادرة من السلطة الحاكمة مادامت أنها ساهمت في تزكيتهم وتعينهم في المناصب،ولكن الغرض الحقيقي من أحباسهم، هو التهرب من دفع الضرائب وتحقيق الثروة والربح واستمرارية الإنتفاع العائلي بريعه وعائداته النقدية والعينية بعد حصر الأملاك المتوارثة في عقود على المذهب الحنفي[4].

إن الأحباس وتوزيعها على مختلف المرافق العامة السكانية، تكمن أهميتها في تقديم الخدمات بنية الحصول على الثواب، وبالتالي فهي لا تخضع إلى برمجة أو قرار إداري لتحديد أولويات صرفها مادام الإيثار وحب الغير والرحمة على الفقراء والمساكين من أخلاق المسلم [5].

فالوقف يعبر عن نظم الحياة الإجتماعية العادلة رغم إختلاف طبيعة العقود الشرعية بين الوقف العائلي الذي يمكن صاحب الملكية من تخليد ما يملكه، ومن ثمة الحفاظ عليه لضمان حياة من هم تحت رعايته وكفالته، و الوقف الخيري الذي يقوم صاحبه بتحبيس أملاكه على مؤسسة دينية و خيرية لغرض الإنفاق على المساجد والتعليم ونقل المياه وتنظيم المدينة.

---

[1] ـ ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، المرجع السابق ، ص 155

[2] ـــ أنظر الملحق رقم (23) : رسالة من محمد باي سنة 1241 هـ يبلغه بتوجه المحلة و الخليفة نحو دار السلطان

[3] ـــ فتيحة الواليش، النساء والسلطة القضائية من خلال عقود الأحباس في مدينة الجزائر خلال القرن 17م و18م، مجلة سيرتا، عدد خاص، أكتوبر 2000م ص 27

[4] ـ فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة في عهد صالح باي، المرجع السابق، ص 69.

[5] ـ أبو بكر جابر الجزائري، منهاج المسلم، المكتبة العصرية، صيدا بيروت 2004، ص 129

فإذا نظرنا للعقود الشرعية الوقفية، فنجد أن جلها ينتمي إلى الفئات الحاكمة من الموظفين الإداريين والقادة العسكريين، إلى جانب الأثرياء من التجار والحرفيين والأعيان بالإضافة لأبناء ونساء الفئات الحاكمة من الطائفة العثمانية والكرغلية والأندلسية الذين استفادوا من مناصب رجالهم لتوسيع أملاكهم وثرواتهم المالية بعقود شرعية وقفية على المذهب الحنفي خاصة بالمدن التي تتوزع بها مؤسسات الأحباس الخيرية و سبل صرف مداخليها .

لقد ذكر المؤرخ أبو القاسم سعد الله، أن نساء الموظفين الساميين والعائلات الشريفة ساهمت في الوقف الخيري، كالسيدة حنيفة بنت مصطفى خوجة الحاج، التي أوقفت بعض أملاكها على زاوية بناها زوجها، وكذلك السيدة دومة بنت محمد من الأشراف، أوقفت أواني طبخها النحاسية لفائدة ضريح و زاوية عبد الرحمان الثعالبي، وما ذاك إلا مظهرا من مظاهر العلاقات الإجتماعية والروابط السمحة بين طبقة الموظفين والمقامات وعامة الشعب، إضافة إلى أن تلك الأعمال تعتبر نذرا و مظهرا من مظاهر التقرب إلى الله [(1)].

كانت إسهامات الموظفين في تنمية الإدارة الحضرية عبر مؤسسات الأوقاف في غاية الأهمية وذلك بتوفير حاجيات الطلاب وأجور المدرسين والمشرفين على المساجد وتقديم الإعانات للمعوزين والفقراء بعد دراسات إحصائية دقيقة تقوم بها عدة مؤسسات خاصة كمؤسسة الحرميين الشريفين "مكة والمدينة" ومؤسسة سبل الخيرات الحنفية، فمؤسسة الحرمين الشريفين حبست عقارات عديدة من الدكاكين والفنادق والطواحين وأفران الخبز وإقطاعات زراعية وحدائق في عدة مدن حضرية كتلمسان ومعسكر وعنابة وقسنطينة بعقود شرعية[(2)]، واستحوذت على كل الأعمال الخيرية بفضل مكانة موظفيها من وكلاء وشيوخ البلد وموظفي بيت المالجي الذين أبلوا بلاء حسنا في خدمة الفقراء والتكفل بالعجزة وطلبة العلم، وهذا لايقلل من أهمية مؤسسة سبل الخيرات الحنفية التي أشرفت على جميع أوقاف المذهب الحنفي من مدارس وزوايا قرآنية ومساجد والتكفل بالفقراء، نظرا لمداخليها الضخمة وما يجود به الموظفون العثمانيون و الكراغلة والعائلات الثرية،مع حرص موظفيها الذين لهم مهارات في تسيير وتدوين سجلات البايلك على حساب النفقات لوعيهم بالمسؤولية الجماعية لتحقيق التنمية والعمران بالمدن وحصر جميع احتياجات السكان عبر المجالس العلمية [(3)].

---

(1) ـ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ، المرجع السابق، ص 233

(2) ـ ناصر الدين سعيدوني، الوقف مكانته، المرجع السابق، ص 60.

- A. Devoulx, Notices Historiques sur Les mosquées D’Alger, In R.A 1859 -1860, P .467

(3) ـ ناصر الدين سعيدوني، الوقف مكانته، المرجع السابق ، ص64.

حسابات مداخيل ونفقات المؤسسات الوقفية المختلفة المدونة في سجلات البايلك دلالة على قمة المعاملات المالية التي سايرت التطور الفقهي العلمي والقضائي رغم اختلافها في منهج الإستدلال وإصدار الأحكام وقواعد المناظرة والإجماع الفقهي في المجالس العلمية وفي مهارات موظفيها ووزنهم الإجتماعي نظرا لأن أغلبيتهم عينوا من قبل الديوان والموظفين السامين والبايات ووضعوا تحت وصاية المجلس العلمي الذي له صلاحيات مطلقة في وضع تراتيب شؤون الأوقاف ومراقبة الموظفين[1].

ومن بين الموظفين المسؤولين على مؤسسات الأوقاف الشيخ الناظر أو الوكيل العام الذي يعتبر من الموظفين الرئيسيين والمشرف على مختلف النفقات من أثاث وزرابي ومصاحف ومن المدققين في التدوين والتوثيق الحسابي بالسجلات والدفاتر المتعلقة بالأعمال الخيرية والإجتماعية[2].

يخضع الشيخ الناظر[3]لتوجيهات المفتي والقاضي الحنفي والمالكي بالمجلس العلمي خلال انعقاد المجلس كل يوم خميس بالمدن في الجوامع الكبرى، كالجامع الكبير بمدينة الجزائر ويطلعهم على كل الحسابات والتغيرات الطارئة عن زيادة أو تراجع المداخيل مع صياغة الحلول الممكنة لذلك[4].

يساعده في مهامه كاتب خاص يعرف بالسياجي أو الخوجة لضبط حسابات الأوقاف أما خارج المدينة فهناك وكلاء ثانويين على المدن الصغيرة، يقدمون ويعرضون أعمالهم المفصلة عن كل حبس في حين المرتبات والنفقات يتكفل بها وكيل بيت المال أو شيخ البلد الذي يقدم سجلاته وتقاريره لناظر الوقف أو للوكلاء الرئيسيين للمؤسسات الوقفية التابعين لها، وأغلبية هؤلاء الموظفين من الطائفة العثمانية و الكرغلية و من أعيان المدن [5].

وقد تستدعي الضرورة انتداب موظفين من بيت المال لإضفاء الشرعية المالية لتمتعهم بالحنكة و الخبرة العملية خاصة في مجال التركات وتسييرها،فكان لهم نفس التشريف والتكليف الذي يضاهي منصب شيخ الناظر[6]،بالإضافة إلى ذلك قد يتدخل الباي بمسؤوليته في إدارة حسابات الأوقاف ومراقبة حساباتها بمساعدة موظفيه، وذلك ما قام به "صالح باي" سنة 1190هـ/ 1776 م من مجهودات قيمة نحو

---

(1) ـ ناصر الدين سعيدوني، الوقف مكانته، المرجع السابق ، ص154.

(2) ـ مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية،المرجع السابق، ص 223.

(3) ـــ **أطلق لفظ الناظر على المشرف المالي، وهو اسم وظيفة مأخوذة إما من النظر الذي هو العين، لأنه يدير نظره في أمور ما ينظر فيه، وإما من النظر بمعنى الفكر، لأنه يفكر فيما فيه مصلحة لذلك. وينبغي على ناظر الوقف تدبير أموره ومراقبة موظفيه**
أنظر: مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية،، المرجع السابق، ص 223

(4) ـــ **ناصر الدين سعيدوني، موظفو مؤسسات الأوقاف ،المرجع السابق، ص179.**

(5) ـناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته، المرجع السابق، ص:61.

(6) ـ ناصر الدين سعيدوني، موظفو مؤسسة الأوقاف، المرجع السابق، ص 184 ـ 186.

أوقاف قسنطينة[1] بتكليف ناظر بيت المال وشيخ البلد والقاضي الحنفي والمالكي في وضع تقارير مفصلة عن الأوقاف في السجلات، وكانت غايته تحقيق مصلحة السكان وتنمية المدينة باستثمار العائدات الوقفية وصيانة المباني[2].

وإلى جانب منصب الناظر والوكلاء ،فإن منصب شيخ البلد كانت له مكانة هامة في البنية الإجتماعية والهيكلة الإدارية الوقفية في تسيير العوائد المالية وأوجه الإنفاق على المساجد الحنفية والمالكية ومراقبة العقارات من المنازل والحيوانات والضياع الزراعية[3]،ففي قسنطينة أشرف شيخ البلد على أوقاف الجامع الكبير وأوقاف الحرميين الشريفين بالمدينة،وصيانتها بتقديم مختلف الخدمات الضرورية، فكان يدير أموالها ونفقاتها في دائرة الإحسان على الفقراء والإنفاق على طلاب العلم وتقديم الأجور للمدرسين والقائمين على المساجد والزوايا والمشرفين عليها من أئمة وخطباء ومؤذنين وحزابين ومرتلين للقرآن[4].

4 ــ مظاهر المعاملات الاجتماعية للموظفين:

4 ــ 1 ــ الزواج والتعاقد:

الحالة الإجتماعية لعامة الموظفين من قمة الهرم الإداري إلى أدناه لم تؤثر في علاقتهم بالسكان الجزائريين و لم تخلق نفورا وعداوة بينهم، و الأدلة الموثقة والشواهد التاريخية المنسوخة في دفاتر المحاكم الشرعية الحنفية والمالكية بالمدن الحضرية أكدت صحة التمازج الإجتماعي والترابط الإقتصادي والحرفي الذي ساهم في حركية التمدن و الصنائع والمعاملات الإجتماعية.

و لإبراز الممارسات والعلاقات الإجتماعية وأساليبها كان لابد من التفاتة تفحصية بسجلات المحاكم الشرعية المالكية بقسنطينة في الفترة العثمانية للنظر في مسائلها وأحوالها الشخصية من زواج وطلاق ونفقة وحضانة وغيرها ، بغية التوصل إلى أشكال التعاقد و المصاهرات والبيوع والتركات للإستناد عليها حتى نبرز واقع الممارسات و المعاملات في ظل المذهب الحنفي و المالكي و اندماج التقاليد و الأعراف السائدة التي كانت لا تمانع في اختلاط الأنساب الإسلامية الجزائرية العثمانية.

[1] ـ أنظر الملحق رقم (24): وثيقة من سجل صالح باي تضمنت الحبوس الموقوف على الجامع الأعظم بسوق الجمعة

[2]- (CH.L) Feraud, Les Anciens Établissements Religieux Musulmans de Constantine, In R.A1868 PP. 125 – 126.

[3] ــ ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته، المرجع السابق،ص 64.

[4] CH. L Feraud, Op-cit, PP. 130-131

ففي وثيقة تعود وقائعها إلى اليوم السابع عشر من ربيع الثاني 1204 هـــ الموافق لـــ 1789 م تضمنت "الحمد لله تزوج علي سي محمد مسعد الجبري أمة الله (خليفة؟) بنت عاشور ثيبا[1] مطلقة ينقذ عشرين وخمسة إلى الخريف والباقي لثلاثة سنين عقد نكاحها من شقيقها أحمد".[2]

بين عقد النكاح التركيبة الإسمية للزوج وانتسابه لمهنة تتعلق بكتاب جباية ضريبة الجبري تحت إشراف قائد جبري[3] و ذكر التركيبة الإسمية للزوجة و صيغة البنوة " بنت" عاشور لتوضيح انتسابها و الملاحظ أن القاضي أراد إثبات أنها كانت مطلقة وليست أرملة بصيغة "ثيبا مطلقة" ،وأطلعنا كذلك على طريقة تسديد المهر على ثلاثة أقساط الذي وضع شروطه الزوج مسبقا بصداق معجل بصيغة"ينقذ عشرين" قد يكون نقد ريال بوجو الذي ذكر في جل عقود النكاح و القسط الثاني والثالث يكون مؤجل و كالي بصيغة "خمسة إلى الخريف و الباقي لثلاثة سنين" قد تكون الخمسة خلال فترة عرسها أو قبل إتمام الزواج و الباقي بعد البناء بها خلال ثلاث سنوات كدين في ذمته والملاحظ من مبلغ المهر أن الزوج علي سي محمد مسعد الجبري ينتمي إلى فئة الدخل المتوسط هذا ما جعله يتزوج ثيبا من عائلة تتناسب و إمكانياته ، فبعض الثيبات وصل صداقهن إلى ثمانين ريالا و مستلزمات أخرى أشتهر بها المجتمع القسنطيني من ملحفة وغيرها و التي تعتبر أسسا في التصنيف الإجتماعي.[4]

وسجل القاضي في العقد وكالة شقيقها أحمد في غياب والدها،كشاهد لإتمام ما تبقى من الصداق المؤجل وهذا يبين أن شقيقها كان طرفا في التراضي و القبول مع الزوج وبالتالي أصبحت له المسؤولية الكاملة في تزويج أخته.

---

[1] ـ الثيب والأيم، لا تستأذن في نكاحها عكس البكر، فعن عبد الله بن عباس، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: والأيم أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن في نفسها وإذنها ضمانتها

لمزيد من المعلومات ارجع لـ: الإمام مالك ابن أنس (رضي الله عنه)، الموطأ قدمه وراجعه ونسقه فاروق سعد، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت 1983، ص 434.

[2] ـ السجل الأول (1202 هـ - 1205 هـ / 1787 - 1791م) المحكمة المالكية بقسنطينة أرشيف ولاية قسنطينة.

[3] ـ كان قائد جبري يقوم بجولتين في قطاعه أحداهما في الخريف و الأخرى بعد الحصاد لتقدير المحصولات بحضور قائد القبيلة و شيخ الدوار و الفلاح المعني بالأمر وكان من حق الفلاح الإعتراض على النتائج المسجلة في مذكرة كاتب قائد جبري ، لزيادة الإيضاح راجع :- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 89 - 90.

[4] ـ فاطمة الزهراء قشي ، المدينة و المجتمع ، المرجع السابق ، ص 295.

وورد في وثيقة أخرى من السجلات عقد نكاح بين أسرة تتميز بالمكانة الإدارية المخزنية و أخرى من محيط مجتمع قسنطينة تضمنت وقائع تعود لليوم الثالث عشر من ربيع الثاني 1211 هــ الموافق لـــ 1797 م "تزوج بن سي الخزناجي المازوزية بنت سلطان العربي ثيبا، ينقد الصداق ثمانون ريالا.."[1].

ما نلاحظه من العقد ذكر انتماء الزوج لعائلة الموظف الخزناجي المكلف بأمور الخزينة و مصادر الدخل و أنواع النفقات بدلا من التركيبة الإسمية التي تدل على الإنتماء العائلي داخل مدينة قسنطينة ووردت صيغة البنوة "بن"، وحتى الزوجة لم تذكر تركيبتها الإسمية و اقتصرت على أنها البنت الأصغر في عائلتها بصيغة"المازوزية" و كذلك وليها لم يذكر اسمه رغم أنه كان طرفا في حديد شروط زواجها و الملاحظ أن كلمة"سلطان العربي" عوضت التركيبة الإسمية للولي التي تدل على أن عائلة الزوجة لازالت تحتفظ بإنتسابها إلى قبيلة أولاد سلطان الواقعة جنوب قسنطينة[2] و التي يبدو أنها كانت تتمتع بمكانة هامة في محيط البايلك، واطلعنا العقد كذلك عن طريقة تسديد الصداق بصيغة"ينقد الصداق ثمانون ريالا" أي محضرا و معجلا قبل البناء بها باتفاق الطرفين،وإذا نظرنا إلى صداق البنت الثيبة نجده مبلغا هاما مقارنة مع ما ورد من صداق في عقود زواج الثيبات و حتى في صداق البكر الذي كان متوسطه مابين 50 إلى 70ريالا[3] وهذا يدل على المكانة الإجتماعية التي كانت تحظى بها عائلة بنت سلطان العربي بمدينة قسنطينة في القرن الثامن عشر إلى جانب مكانة ووظيفة الخزناجي الذي يعتبر من الركائز الهامة في تسيير البايلك .

وأطلعتنا وثائق أخرى من سجلات المحاكم الشرعية المالكية بقسنطينة على أن طبقة الموظفين صاهرت أيضا العائلات البسيطة في مجتمع المدينة وكان يلاحظ فيها إرتفاع في قيمة الصداق ففي العقد المسجل في أواخر جمادي الثانية 1224 هـ الموافق لـــ 1810م، جاء فيه "الحمد لله تزوج عبد الكريم عبد الله كان خزندار، أمة الله الزهراء بنت حسن بن شراد بكرا على صداق قدره مائة ريال واحدة وقفطان وحزام وأمة من وخشى الرقيق الصالح للخدمة وملحفة و قمجة ينقد لها خمسين ريالا مع الملحفة والقمجة والقفطان والأمة،والباقي مع الحزام بذمته (خروجه الحلول؟) زوجها منه عمها سي محمد بن شراد بتوكيلها، وقبل الزوج لنفسه النكاح" [4]

---

[1] ـ السجل الثاني(1206 هـ - 1211 هـ / 1792م - 1797م) المحكمة المالكية بقسنطينة ، أرشيف ولاية قسنطينة.

[2] ـ و العرب ينقسمون إلى عرب و شاوية ، و الصف الأخير منهم وهم الشاوية يتميزون عنهم باللغة الخاصة التي يتكلمونها. ومواطن الشاوية هو جبل قريون ونيف النسر، أما عشائرهم المستقرة ببايلك قسنطينة فهي الحراكتة، عبد النور، التلاغمة ، أولاد سلام ،أولاد الأخضر ،أولاد سلطان. لمزيد من المعلومات راجع :

- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي،ورقات ، المرجع السابق،ص 159

[3] ـ فاطمة الزهراء قشي، المدينة و المجتمع، المرجع السابق، ص 379

[4] ـ السجل الرابع (1218 هـ - 1232 هـ / 1804 - 1817م) المحكمة المالكية بقسنطينة ، أرشيف ولاية قسنطينة.

بين عقد النكاح انتساب الزوج عبد الله لوظيفة خزندار المكلف بتسلم كل الثروات و الأموال المستخلصة من الضرائب في بايلك قسنطينة بدلا من التركيبة الإسمية العائلية وبالمقابل سجل القاضي إسم الزوجة و وليها بصيغة البنوة"بنت" حسن بن شراد ، فمن التقاليد و الشرع أن البكر لا تنفرد بتزويج نفسها دون رأي أهلها كما لا يتم إتمام العقد دون استشارتها لتحقيق عنصر الرضا و القبول أما الصداق و طريقة تسديده فكان نقدا محضرا بصيغة" ينقد لها خمسين ريالا مع الملحفة و القمجة والقفطان والأمة"و كالي مؤخر بصيغة "والباقي مع الحزام" أي خمسين ريال أخرى و الحزام بعد البناء بها، و الملاحظ من مبلغ الصداق و مستلزماته 100 ريال وملحفة و قمجة والقفطان و الآمة[1] أنه صداقا غاليا يعكس المستوى الإجتماعي للزوج وأهمية وظيفته، ومنح الزوجة هذا الصداق يدل على أنها ذات مكانة إجتماعية في الوسط القسنطيني ، وأطلعتنا الوثيقة أن الزوجة المسماة الزهراء وكلت عمها سي محمد بن شراد وليا عليها في عقد نكاحها بصيغة "بتوكيلها" و الذي يدل على تحمله المسؤولية الكاملة في ما سجله القاضي من تفاصيل تخص الصداق في غياب الأب ، وهنا يبرز دور صلة القرابة في التكفل بالزواج و تسجيله .

4 ـــ 2 ـــ الموظفين وحالات الطلاق الشرعي:

أكدت الشواهد التاريخية أن ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري العثماني اخترقت جميع المستويات الإجتماعية الحضرية و مست جميع الفئات بما فيها عائلات العلم و الدين و الزيجات المتكافئة اجتماعيا [2]، ورغم ذلك فإن تلك الظاهرة لم تؤثر في الإستقرار الأسري لدى عائلات الموظفين و لم تكن عقبة في إعادة زواجهم بل أصبحت عنصرا مؤسسا للزواج وتعدد الزيجات.

ولتسليط الضوء عن الممارسات الإجتماعية الشرعية المتعلقة بأحكام الطلاق لدى فئة الموظفين في الوسط الإجتماعي الحضري اخترنا بعض الوثائق الواردة في سجلات المحكمة المالكية بقسنطينة والتي تظهر رفع قيد النكاح بين أسر الموظفين و مختلف الشرائح الإجتماعية الجزائرية.

ففي الوثيقة المسجلة في اليوم السادس من شوال سنة 1202 هـــ الموافق لـــ 1787م، جاء "الحمد لله وفيه طلق بلقاسم بن عمر السيار بن الحاج سخرية بنت بلقاسم بعد البناء طلقة أولى على أن سلمت في باقي الصداق..." [3] ، من العقد تعرفنا عل اسم الزوج بلقاسم و انتسابه لعائلة كانت مكلفة

---

(1) ـ حول تفاصيل الصداق و مكوناته و الذي يعتبر عنصرا في التصنيف الإجتماعي ، راجع :
- فاطمة الزهراء قشي ، المدينة و المجتمع ، المرجع السابق ،304 - 312

(2) ـ ـ فاطمة الزهراء قشي ، المدينة و المجتمع ، المرجع السابق ، ص 366

(3) ـ السجل الأول(1202 هـ ـ 1205 هـ / 1787 ـ 1791م) المحكمة المالكية بقسنطينة ، أرشيف ولاية قسنطينة.

بمراقبة إسطبلات البايلك ضمن وظيفة السيار[1] وعن التركيبة الإسمية للمرأة المطلقة سخرية بنت بلقاسم ، وحمل العقد كلمة " طلقة أولى" الذي يملك فيها الزوج حق مراجعة مطلقته [2]و يبدو أن هذا الأمر لا ترغب فيه المطلقة بإعتبار أنها تخلت وتنازلت عن باقي صداقها كالي المتفق عليه بعد البناء بها بصيغة "سلمت في باقي الصداق" ، ولسنا ندري إن كانت حضرت تسجيل عقد الطلاق و صرحت بذلك للقاضي أو وكلت وليا أو عادلا عليها في هذا الأمر و بالتالي كان الطلاق بتراضي الطرفين.

وفي وثيقة أخرى تعود إلى أواخر محرم عام 1225 هـــ الموافق لـــ 1811م احتوت على زواج بعد طلاق رجعي وهذا نصها " راجع خوجة بن دالي إبراهيم زوجه المكرمة بنت بلقاسم من طلقة أولى له عليها صداقها أربعة عشر ريال ينقد لها ثلاثة ريالات والباقي في ذمته، راجعها منه من عمر وسلاتي بتوكيلها إياه، وقبل الزواج لنفسه..." [3].

أطلعتنا الوثيق عن تفاصيل حدوث زواج بعد طلاق رجعي و استئناف الحياة الزوجية بصيغة"راجع"و"من طلقة أولى" بين الزوج الممتهن لوظيفة "خوجة"[4] دون ذكر اسمه وحتى مطلقته المرجعة لم يذكر اسمها ، لكن بين العقد صيغة البنوة بعد الاسم التكليفي للزوج"بن"و التشريفي للزوجة"بنت" و كشف لنا العقد أن خوجة بن دالي براهيم تزوج من مطلقته الأولى بدفع مهر جديد عبر شطرين 3 ريالات نقدا محضرا و الباقي كالي مؤجل قدره 11 ريال ، والملاحظ أن مبلغ الصداق المقدم من قبل خوجة براهيم بعد الطلاق الرجعي نفسه المسجل في وثيقة الطلاق المؤرخة في شعبان 1207 هـ و التي سبق وإن تعرضنا لها في الفصل الرابع ، هذا يدل على ان مهر إرجاع المطلقة الأولى لا يتعدى 14 ريال في المجتمع القسنطيني .

وبين لنا العقد أن المكرمة بنت بلقاسم وكلت وكيلا لتزوجها بعد طلقتها الأولى بذكر اسمه دون توضيح صلة القرابة بصيغة "راجعها منه .. عمر وسلاتي بتوكيلها إياه" وهذا يدل إما على غياب الولي أو لعدم رغبته في رجوعها إليه و هذا ما جعلها توكل عمر وسلاتي الذي قد يكون ينتمي إلى

[1] ـ ناصر الدين سعيدوني ، ورقات ، المرجع السابق ،ص 244.

[2] ـ صالح فركوس، تاريخ النظم، المرجع السابق، ص84.

[3] ـ السجل الرابع بالمحكمة المالكية بقسنطينة(1218 هـ - 1232 هـ / 1804 - 1817م)، أرشيف ولاية قسنطينة.

[4] ـ يختلف الخوجات حسب الخدمات الإجتماعية و الإقتصادية التي يؤدونها منهم خوجة القصر، خوجة الجمرك ، خوجة الغنائم إلخ..لمزيد من المعلومات راجع :- ناصر الدين سعيدوني ، ورقات ، المرجع السابق، ص،232 – 234

-Tachrifat, Op-cit, PP 20 -21

ـ خوجة: كلمة تركية معناها الناسخ المسلح ، أنظر :- محمد بن ميمون الجزائري،المصدر السابق،ص 171

عائلة الوسلاتي الوافدة من تونس و التي أصبحت لها مكانة في المجتمع القسنطيني و في هيئة القضاء وقد تكون علاقته الجوارية و سيرته دفعت بالبنت إلى توكيله بعد استشارته.[1]

لقد سمحت لنا عقود الزواج والطلاق بسجلات المحكمة المالكية بقسنطينة بأن نتعرف على الممارسات الإجتماعية السائدة بين عائلات الموظفين و السكان داخل مدينة قسنطينة ، وبينت لنا التكافؤ الذي كان بينهما خاصة في طريقة تسديد صداق الزواج و بالتالي أعطتنا صورة عن الفئات الإجتماعية التي حرصت على توثيق ممارساتها لدى الهيئة القضائية .

كما أفادتنا بالدور الإجتماعي الذي كان يلعبه الوكيل بالمحكمة أمام القاضي في غياب الولي و الأصول خلال تسجيل عقد زواج أو طلاق وذلك بالتزامه بتطبيق ما ورد في العقود ،و هذا ما يجعله همزة وصل بين الموظفين العثمانيين و السكان لتحقيق الإندماج و التواصل.

4 ـ3 ـ المعاملات المالية وعقود التمليك والتملك:

إن تبادل المنافع المالية و تداولها في الأسواق عبر سبل التجارة و البيوعات وانتقال الملكيات العمرانية الحضرية و الإقطاعات الريفية بين عامة الموظفين والسكان الجزائريين كانت مظهرا من مظاهر الممارسات و المعاملات التي حافظت عل وتيرة الإقتصاد و الإستقرار الإجتماعي بتثبيت الملكيات و ضمان الميراث و تداول الأموال ، فكان من الضروري دراسة بعض الوثائق بسجلات المحكمة الشرعية المالكية بقسنطينة و ما أورده أبو القاسم سعد الله عن دفاتر محكمة المدية ذات التوثيق الحنفي من سنة 1238 هـ إلى 1255 هـ، بغية تسليط الضوء عن المعاملات المالية للموظفين في الوسط الإجتماعي .

فمن خلال تفحصنا لوثائق بيع العقارات بمدينة قسنطينة في سجلات المحكمة المالكية بقسنطينة أطلعتنا وثيقة بيع مؤرخة في اليوم الثاني عشر من جمادى الثانية لسنة 1204 هـ الموافق لـ 1789م على عملية بيع لعقار قام ببيعه موظفا يحمل صفة نائب بيت المال للمبتاع السيد أحمد و جاء فيها "الحمد لله وفيه بيع نائب بيت المال ربعا شايعا، وجميع الدار الغربية المفتح أسفل سويقة، فيه تعلو من باب الجابية إلى سي أحمد بن.. بمائتي ريال ستين و خمسة عشر ريال سكة بلد التاريخ وتقايضا ثمنا

[1] ـ قشي فاطمة الزهراء، المدينة و المجتمع، المرجع السابق، ص 383

(وثمنهما ؟)، و أشهد المبتاع المذكور أن ناب في أشياعه في شطر عمر ولد أخيه وهو الشاب حسين......"[1].

الملاحظ من العقد لم يذكر إسم البائع للدار و سجل انتسابه لوظيفة نائب بيت المال ،وأن المدعو حسين جعل نائبا على أشياع المبتاع ،و أطلعنا العقد على تحديد موقع العقار و مواصفاته حيث يشمل المترل القاعدة الأرضية و الجدران العلوي الذي يكون الطوابق العلوية بصيغة" و جميع الدار الغربية المفتح أسفل سويقة و فيه تعلو من باب الجابية " قبل تسجيل ثمن البيع الذي كان معجلا بصيغة " و تقايضا ثمنا " مثمنا .

والملاحظ كذلك أن أسعار بيع العقارات في القرن الثامن عشر بمدينة قسنطينة كانت متقاربة فثمن بيع الدار المسجلة في الوثيقة توافق قيمة الدار التي باعتها مباركة بنت عمر الإنجشاري عام 1202 هـ الموافق لـ 1787م و الذي تعرضنا لتفاصيلها في الفصل الرابع وبتالي سوق بيع العقارات بمدينة قسنطينة في تلك الفترة كان مستقرا ، ومن جانب آخر بينت لنا عقود بيع العقارات مدى اهتمام الموظفين بامتلاك العقار كأساس للثروة .

كما بين لنا العقد أن البائع أعلن أمام القاضي أنه موكلا عن ابن أخيه في بيع شطره من الدار بصيغة " و أشهر المبتاع المذكور أن ناب في أشياعه في شطر عمر ولد أخيه.. " و قد يكون السبب في ذلك وجود عقد فريضة بينهما إلى جانب مكانة العم في العائلة و التي تسمح له بالتوكيل على ابن أخيه.

ذكر أبو القاسم سعد الله في دراسته عن سجلات ودفاتر المحكمة الحنفية الشرعية بمدينة المدية من 1238 هـ إلى 1253 هـ، أي في أواخر العهد العثماني عقد شراء لحوش زراعي ابتاعه موظف سامي عثماني، هذا نصه "اشترى السيد دالي وكيل الخرج بالقصبة حوشا في المكان المسمى تبحرين بثمن قدره ألف ريال واحدة ومائة ريال دفعة واحدة، وإذا كان بعضه معجلا وبعضه مؤجلا..."[2].

سجل العقد انتساب المشتري المسمى دالي لوظيفة وكيل الخرج بالقصبة الدالة على مكانته الإدارية و العسكرية بمدينة المدية الذي قام بشراء حوش زراعي خارج المدينة بالمكان المسمى تبحرين التي تعد من أجود الأراضي بسهول متيجة ،و بين لنا العقد طريقة تسديد المبلغ المالي حيث كان شطره الأول معجلا والباقي مؤجلا و هذا يدل على أن وكيل الخرج بالقصبة إتفق مسبقا مع البائع بدفع المبلغ عبر مرحلتين ،و تجدر الإشارة بأن مساحة الحوش تكون ما بين 200 إلى 400 هكتار [3] .

---

[1] ـ السجل الأول بالمحكمة المالكية بقسنطينة(1202 هـ - 1205 هـ / 1787 - 1791م)، أرشيف ولاية قسنطينة.
[2] ـ أبو القاسم سعد الله، دفتر محكمة المدية في أواخر العهد العثماني، 1238 إلى 1255، م. ت .م ، العدد 37 -38، ص 147.
[3] – N. Saidouni, Op-cit,P. 179

وبينت تلك العملية طريقة إنتقال الملكيات بين الموظفين العثمانيين و السكان الجزائريين و اختلاف البيع و أثمانه بين المدينة و الريف و حرص الموظفين على توثيق عمليات البيع و الشراء التي لها الأثر في إضفاء المعاملات المالية و العقارية وفي الحفاظ على حقوق المنتفعين.
والملاحظ أن توجهات الموظفين و جند الإنجشارية في إمتلاك الجنان و الأحواش خارج المدينة كانت منذ القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر فأصبحت من مظاهر الريف الإقطاعيات الزراعية العثمانية .

ثانيا: الوضع الاقتصادي للموظفين:

تجلت الرؤية المادية لمختلف أشكال وأسلاك الموظفين بالنظم الإدارية العثمانية في الآيالة الجزائرية في توسيع أملاكهم من جنان و أحواش و فحوص بأحواز المدن و الأرياف لتحقيق مستويات معتبرة من الإنتاج الزراعي و الرعوي و الإندماج في الأنشطة الإقتصادية التجارية و التنظيمات الحرفية بأسواق المدن الحضرية لضمان استمرارية التسوق و المعاملات المالية و التبادل النفعي بين أفراد المجتمع و كذلك لتعزيز ثرواتهم وأملاكهم .

1 ـ ضمان استمرارية الإنتاج وتنظيم الدخل:

كان من أولويات الموظفين خلق ظروف ملائمة للأنشطة الإقتصادية في المدن و الأرياف بهيئات إدارية وتنظيمية حرفية لضمان استمرارية الإنتاج وتنمية الحرف و الصنائع وفق إحتياجات السوق و السكان من سلع و منتوجات مراعين في ذلك الظروف الطبيعية و السياسية و الإقتصادية المؤثرة على تقلبات الأسعار و الكميات والغلال.
لقد ساعدت الإحصائيات التجريدية في سجلات البايلك والتي كان يقوم بها كتاب الخوجات و القياد وشيخ البلد وشيخ الناظر و المزوار و الخزندار و خوجة الخيل سلطة البايلك في فهم وتقويم الأداء العملي الإنتاجي وأصول الإقتصاد وتوزيع الثروة، و في تنظيم قواعد المعاملات المالية بين المنتج والمستهلك.

هذا ما جعل البايات وموظفيهم يسعون في وضع قوانين ونظم السوق بالمدن، غايتهم في ذلك استقرار المجتمع وتمازج وتنوع الحرف و الصناعات و أدوات التجارة في الوسط السكاني التي تنعكس بدورها على تطور العمران و ثبات الملكيات ، ففي مدينة قسنطينة كان الباي "أزرق العين" (1167هـ ـ 1169 هـ / 1754م ـــ 1756م) يجمع البيانات والإحصاءات عن تراجع أو تطور الأسعار

والإنتاج والمحاصيل في أسواق المدينة بمساعدة موظفيه الذين لهم الصلاحيات في تنظـيم الأنشـطة الصناعية والتجارية وعقاراتها حيث ذكره العنتري" بأنه قام بترتيب الوظائف لإنعاش أمـور الـبلاد وإصلاح أحوال العباد،فجعل الضوابط المحكمة في الصنائع والقوانين في كل ضيعة ثم صار يخـرج إلى الوطن لأجل استخلاص حقوق البايلك ومازال بهذه السيرة موصوفا وبكمال العدل والخير مألوفا"[1].
أما صالح باي (1185 ـ 1207 هـ الموافق لـ 1771 ـ 1792م) فكان مولعا بالعمران و الإقتصاد حيث نظم مدينة قسنطينة في شكل أقاليم حرفية وطوائف تجارية للتحكم في الممارسات المالية وضبط السلع والمحاصيل حسب الطلب والعرض والمخزون بالمدينة.[2]

إلى جانب ذلك كان صالح باي مهتما بتوسيع أملاكه بشراء العقارات و الأراضي الخصبة من خارج المدينة وذلك ما أوردته الدكتورة فاطمة الزهراء قشي " أخذت هذه المعاملات صيغة البيع و الشراء أو الإستبدال، وقد اشترى عقارات و رباعا من شعبان بن عبد الجليل..، قاضي الحنفية في التـاريخ ومن الزكي فرحات بن محمد بن عمر و من السيد الحاج محمد بن عشجي حسن قريب السيد جلبي بن القايد .. " [3] وقد يكون غرضه استثمارها في حركية التجارة ومحاربة المضاربة وارتفاع الأسعار وتخصيص جانب منها لرعي خيول البايلك تحت إشراف قائد الدار، لذلك عرفت أحـوال الـبلاد في عهده ازدهار حيث عم الخير في كل الأوطان والأسواق والموانئ كعنابة والقل ومرسى سكيكدة الذي أسسه فصار قطبا للتجارة الخارجية[4].

حاول العثمانيون قدر المستطاع تشجيع الحرف والصنائع بتجميع محترفيها، فجعلوا لكل حرفـة أمينا يمثل الهيكل الإداري والتنظيمي للحرفيين و المنتجين في أماكن محدودة في شكل فنادق وأسـواق متكتلة، حيث يشرف على تحديد جودة الغلال والسلع وأسعارها ومحاربة المقلـدين[5]، ويسـاعده في مهامه داخل المدينة شيخ البلد المشرف على الطوائف المهنية و السكانية الذي كان ينسق معهـم لحل مشاكلهم وتنظيم أملاكهم العقارية داخل المدينة واقتطاع الضرائب منهم كل شهرين، وقد

---

(1) ـ محمد الصالح العنتري، فريدة المنيسة، المصدر السابق، ص 58 ـ 59.

(2) - Ernest Mercier,Op-cit,PP.215-216

(3) ـ شملت أملاك صالح باي أراضي زراعية و جنان بالقرب من سيدي محمد الغراب و بالقرب من وطن الحامة، لمزيد من المعلومات أنظر : ـ فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة المدينة والمجتمع، المرجع السابق، ص108 ـ 110.

(4) ـ محمد المهدي بن علي شغيب، المرجع السابق، ص 376.

(5) ـ فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة المدينة والمجتمع، المرجع السابق، ص 276.

يوكل قائد العشور وقائد الجبري بتقييم عوائد الضرائب النقدية والعينية التي تشمل منتجات زراعية وحيوانية لمعرفة مدى نجاعة النشاط الزراعي وانعكاساته على الأسواق[1].

بالإضافة لهؤلاء الموظفين كان لقائد الدار دور فعال في مراقبة الجودة ومحاربة كل التلاعبات في الأسعار والغش و فرض الرسومات المالية النقدية والعينية على السلع برسم المكوس بالتنسيق مع أمناء الحرف وبعض الموظفين الذين كانوا تحت تصرفه منهم قائد الباب المكلف بمراقبة السلع المعروضة بالمدينة .[2]

أما عن الأسعار والجودة فلقد أسندت مهمتهما للمحتسب [3]وقائد الدار، فالمحتسب يراقب نوعية وجودة المنتوجات والسلع المفروضة في الدكاكين والأسواق ويحارب المضاربة في الأسعار والمطففين في الكيل و الميزان[4]، وقد يشارك الداي في نفس العملية كما فعل الداي إبراهيم (1148-1168هـ/ 1732 ـ1745م) الذي كان يعاين الدكاكين وأسعار السلع بمدينة الجزائر، حيث دخل مرة دكانا بالمدينة متنكرا في هيئة خادم، ليتأكد من سعر الخبز والأرز وبعض السلع، فوجد صاحبه من المطففين في الميزان ومخالفا لنظام التجارة المعمول بها، فأوقف تجارته وسلط عليه العقوبات اللازمة وأشّهر بسيرته في المدينة[5].

وبما أن الإستثمارات الزراعية تحتاج إلى تنظيم مدروس وهادف، بتقسيم العمل والمهام بغية تطوير الإنتاج وتسويقه وتحقيق الربح ، فإن الموظفين كانوا يراعون الزمن اللازم لتحقيق الإنتاج وفق الموارد المتاحة، فالرأسمال لوحده لا ينتج والأرض لوحدها لا تنتج،لذلك سارع الدايات والموظفون وأصحاب المناصب العليا في إمتلاك المزارع و الأحواش، التي كانت بالنسبة لهم مصدرا ماليا إضافيا

---

(1) ـ ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 245.

(2) ـ علي عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص 319.

(3) ـ كان المحتسب أحد الموظفين الإداريين إلى جانب القاضي ، و الكاهية وهو خليفة الباشا و شيخ البلد و ضابط الإنكشارية أو الرياس ، وأحتفظ المحتسب باختصاصاته في شؤون الأسواق و تحديد الأسعار ، و لقد أورد موسى لقبال انه عثر على محضر يرجع تاريخه إلى سنة 1110 هـ / 1698م في ورقات 22 و 42 بقسم المخطوطات بمكتبة الجزائر جاء فيه " وقعت الموافقة مع عبد الله محمد بن الحاج يوسف القاضي ، و سليمان المحتسب،بأمر صاحب السعادة على أن يكون رطل السمن ثمانين درهما و رطل الزيت دينارين وثمانية دراهم " لمزيد من التفاصيل راجع : - موسى لقبال ، الحسبة الذهبية في بلاد المغرب العربي (نشأتها و تطورها) ، ش . و..ن ت ، الجزائر 1971م ،ص.86 .
أنظر أيضا: - ناصر الدين سعيدوني ، ورقات ، المرجع السابق ، ص 238.

- Tachrifat, Op-cit, P.22

(4) ـ ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق ، ص 238.

(5) ـ وليام سبنسر، المرجع السابق، ص 111.

رغم خضوع نسبة منه للإقتطاعات التي كانت تدفع بتقديم نصف غلاة الأرض المروية ،وأسهم من غلاة الأرض بعلية بعد الإستفادة من $\frac{4}{5}$ من غلاتها و منح $\frac{1}{5}$ لأهالي الريف عن خدماتهم [1].

وحتى البايات امتلكوا إقطاعات فلاحية استغلوها عن طريق السخرة والتويزة التطوعية والخماسة و العزل، فكانت غايتهم تموين الأسواق لتأمين حاجيات السكان الغذائية بالاعتماد على العناصر الجزائرية القبائلية والأسر الحاكمة في تحقيق الإنتاج وتدفق الأموال و ضمان تنقل قوافل التجار[2].

فكان غالبية الموظفين يرغبون في بقاء الفلاح بالأرض، لزيادة مردود الإنتاج فوفروا له المسكن والملبس بعزل البايلك ودفعوا له أجره دون انتفاعه بالربح لأن التشريع الإسلامي لا يسمح للفلاح المأجور الجمع بين حقه في أخذ الأجرة المضمونة وحقه في أخذ نصيب من ثمار المشروع الإنتاجي[3].

فالباي "محمد بن عصمان المدعو لكحل" ببايلك الغرب بمدينة معسكر، ساهم في تنمية الزراعة وتنظيم عوائدها المالية، فتحكم في المناطق والأوطان والقبائل ذات الخزانات الكبرى من الحبوب وكانت غايته استقرار أسعارها وتحقيق الأمن التجاري والغذائي بالأسواق[4].

وكذلك صالح باي ببايلك الشرق استحدث حكور المكافآت و الترضيات على القبائل بمنحه الأراضي لقبائل الأوراس و قبائل جرجرة و قبائل شمال قسنطينة بغية الحفاظ على مصالحه المادية من غلال وتكاثر للمواشي والخيول في البايلك وتوسيع نطاق العلاقات التجارية بين الأسواق الريفية والحضرية[5].

ومن جانب آخر كان لمؤسسات الأوقاف دفعا كبيرا في استقرار الملكيات الفلاحية وثبات المحاصيل وتنوعها في الأسواق وتطوير الحرف الريفية، لتنفق عوائدها على الصيانة و صرف منح الموظفين القائمين عليها ، علما أن أراضي الوقف تشكل نصف الأراضي الزراعية الواقعة بضواحي المدن الجزائرية الكبرى حسب قرار الإدارة الفرنسية الصادر في 1844م [6] و من جانب آخر فإن الناظر والوكلاء وبعض موظفي الوقف نظموا المخزون بالمخازن والعقارات الحبسية التجارية

---

[1] ـ علي عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص 268.

[2] ـ جميلة معاشي، المرجع السابق، ص 167 ـ 168.

[3] ـ فلة القشاعي، المرجع السابق ص 128.

[4] ـ محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 143.

[5] ـ ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 94.

[6] ـ ناصر الدين سعيدوني، مكانة الوقف، المرجع السابق، ص 71.

ـ قدرت أراضي الأوقاف في أحواز مدينة قسنطينة و خاصة على روافد وادي الرمال بـ 946 هكتار ، لمزيد من المعلومات راجع : ـ فلة قشاعي ،النظام الضريبي بالريف القسنطيني ،أواخر العهد العثماني 1771 – 1827 م، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 1989 -1990 ، ص. 109

كالدكاكين والمباني التجارية الوقفية التي كانت مصدرا ماليا ونظاما دوريا لتسهيل المعاملات التجارية والمالية وفي تغطية حاجيات السكان و إستقرار مناصب الشغل والخدمات .[1]

[1] A. Devoulx, Les Édifices Religieux de L'ancien Alger, In R A, 1861, P. 371.



الخـــاتمة

يتركز موضوع هذه الدراسة الموسومة بـ " رواتب الجند و عامة الموظفين وأوضاعهم الإجتماعية و الإقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 م إلى 1830 " في إشكالية محورية تتمثل في إماطة اللثام عن حياة فئة الموظفين و جند الإنجشارية بالأيالة و الوقوف على إمكانياتهم المالية بدراسة مداخيلهم و مستوياتهم الإجتماعية وواقع معاملاتهم وتأثيرهم في التمدن الحضاري .

لا توجد دولة إسلامية على امتداد البحر المتوسط شغلت بأبعادها الزمنية و المكانية ما شغلته الآيالة الجزائرية العثمانية منذ مطلع القرن السابع عشر الميلادي إلى الثلث الأول من القرن التاسع عشر الميلادي بهياكلها و أجهزتها الإدارية و دواوينها المدنية و العسكرية الإنجشارية التي رسمت فاعلية الإنتاج الإقتصادي المتجدد والموجه و المكيف حسب القدرة الشرائية للمجتمع في أسواق المدن والأرياف التي سادت بها حركية واسعة من المعاملات والعملات النقدية ثمنتها مساهمة فئة الموظفين الإداريين وجند الإنجشارية باستثماراتهم الحرفية والصناعية و الفلاحية وأدوار قبائل المخزن والأعيان والجزائريين وقيمتها الثقة المتبادلة بينهم بالترابط و والإمتزاج العائلي وبالانصهار و المعاملات الشرعية الإسلامية التي وسعت من النسق العمراني الحضاري و الإنجازات المدنية .

فبالحكمة تحكم العثمانيون في شؤون الحكم و بقوة الجند الإنجشارية و كفاءة الموظفين حافظوا عليه وبمصاهرة قوام الأعيان والأسر المحلية و الأهالي حققوا التواصل و الترابط الإجتماعي و التنمية الإقتصادية في ظل التحديات والمستجدات السياسية الداخلية و الخارجية .

لقد حافظ الموظفون الإداريون بمختلف مناصبهم من قمة هرم السلطة إلى قاعدتها بمعية أصحاب القرار في الجيش الإنجشاري على أسس الإدارة المركزية الواحدة لكل الوظائف الأساسية والثانوية في المدن الحضرية التي كان موظفوها الإداريين حلقات مترابطة لمراقبة و توجيه الأنشطة الناجعة و تحريك الموارد البشرية لكل المهن و الصنائع التنموية وحتى الأسر المحلية و قبائل المخزن والقيادات أسهمت في طبائع سيرورة الأعمال و تقييم الأداء بما يتناسب و احتياجات مختلف السكان و الرساميل والإقتصاد و ضبط الأمن .

فاجتمعت بذلك الأعمال الوظيفية الإدارية بالعسكرية تحت قيادة حكيمة متبصرة للمستقبل سعت إلى بناء التقارب الفكري والإنتاجي ونشرت التسامح و الإنفتاح الإجتماعي على الأجناس

الوافدة والمندمجة في الحياة الجزائرية و كانت لها مؤهلات في أن تكون قطبا لتسيير الأمـــور الإداريـــة و العسكرية رفقة بطانة من الجزائريين الذين ساهموا في كل الأعمال العامة منها:

ـــ تخطيط احتياجات السكان مقارنة مع الناتج الاقتصادي و الرساميل وحركية النقود و العملات

ـــ إجراءات تعيين الموظفين الدائمين و المؤقتين و المتدربين و إجراءات الإقامة و ترتيب أمور تجنيـــد الإنجشارية الجدد و ثكناتهم و نوباتهم و محالهم

ـــ صرف الرواتب والمستحقات حسب الرّتب و المزايا و التكليف الوظيفي و العسكري و الأعياد

ـــ تطوير و تقييم الأداء و الترقيات و زيادة الرواتب و المكافآت

ـــ تثبيت الدوام و الإجازات السنوية و المرضية و الطارئة

ـــ الإجراءات التأديبية و إنهاء الخدمة و التقاعد .

لقد أولت الأجهزة الإدارية أهمية كبيرة في تسجيل البيانات التفصيلية عن رواتب الجند و الموظفين في الدفاتر والسجلات التي تغيرت معطياتها بتغير الظروف السياسية و الإقتصادية للأيالة وكانـــت مـــن مظاهرها اختلاف في مستويات قيمة الرواتب التي كانت تسدد كل شهرين ابتداء من شـــهر محـــرم إلى شهر ذو الحجة والتي كانت تتراوح من أدنى راتب بـــ 8 صائمة ما يقـــارب 4 ريـــالات إلى 80 صائمة ما يقارب 15 ريالا ، ورغم تباين مستويات الرواتب إلا أنها لم تكن تعبر عن التفاوت الحاصل في الثروة المالية و المكانة الإجتماعية و الإقتصادية بين جند الإنجشارية و الموظفين الإداريين نظرا لأن السجلات لا تسجل العوائد المالية التي كانوا يتحصلون عليها من المكافآت و الترضيات و الهـــدايا النقدية و العينية خلال المواسم و الأعياد و الشريفات الرسمية ، وهذا ما جعلنا نسجل بأن بعض جند الإنجشارية و الموظفين المصنفين في القاعدة كانت لهم من الثروة و الإرث و الملكيات ما يفوقون بعض الفئات في قمة الهرم من ضباط العسكريين و الموظفين السامين ، و بالتالي لا نستطيع أن نختزل رواتب الإنجشارية في قيمة ثروتهم التي أكتسبها بعضهم من ممارسة التجارة و الحرف في الأسواق الحضـــرية و بالإستثمار الفلاحي .

و الملاحظ أن سياسة الأجور و مستوياتها كانت لها علاقة طرديـــة مـــع مســـتوى درجـــة الأداء و القدرة على الخدمة رغم ترسيخ نظام الأيالة لفاعلية الترقية و الأقدمية في الخدمة وذلك يعود لنظام الإلتزام الذي أحجب على المعايير السابقة وخول للإنجشارية شراء المناصب الهامة التي تفتح لهم آفاق المنفعة المادية و المكانة الإجتماعية و المالية في المحيط الحضري .

و الواضح أن اختلاف مستويات الرواتب لم تتعلق بمستوى نمو الإقتصاد أو تراجعه أو بتغير نظام العملات النقدية بل تحكمت فيها ظروف سياسية و عسكرية متعلقة بطبيعة الحكم و الحكام و كذلك تطور نظام الضريبي الذي أعتمد عليه الديوان في تدعيم الخزينة والنفقات العامة.

إذا كانت تشكلات جند الإنجشارية تميزت بحسن التدريب والخطط القتالية و تركت بصماتها البارزة في تاريخ الجزائر العثماني فإنها لم تكن منعزلة عن عمليات الإنتاج ،حيث أظهرت أصناف جند الإنجشارية تمسكها بالأرض كمصدر للثراء والإنتاج الفلاحي والتجارة فاستثمروا في مجال الإقطاعات الزراعية بأحواز مدينة الجزائر بغية تقريب الإنتاج الزراعي من أسواق الإستهلاك الحضري وتحقيق الزيادة في الربح والتقليل من نفقات النقل ،فكانوا طرفا في استدامة الإنتاج و في المعاملات التجارية القائمة بين الأرياف والمدن.

لذا حرصوا على استدامة أنواع أراضي العزل و الإستثمار في الإقطاعيات و الملكيات الفلاحية الخاصة وتوحيد الأنشطة الإقتصادية مع بعض القبائل و الأسواق القريبة منها لتحقيق الأمن الإجتماعي والغذائي وتغطية المتطلبات الديموغرافية في المدن و تنظيم سبل تخزين المنتجات .

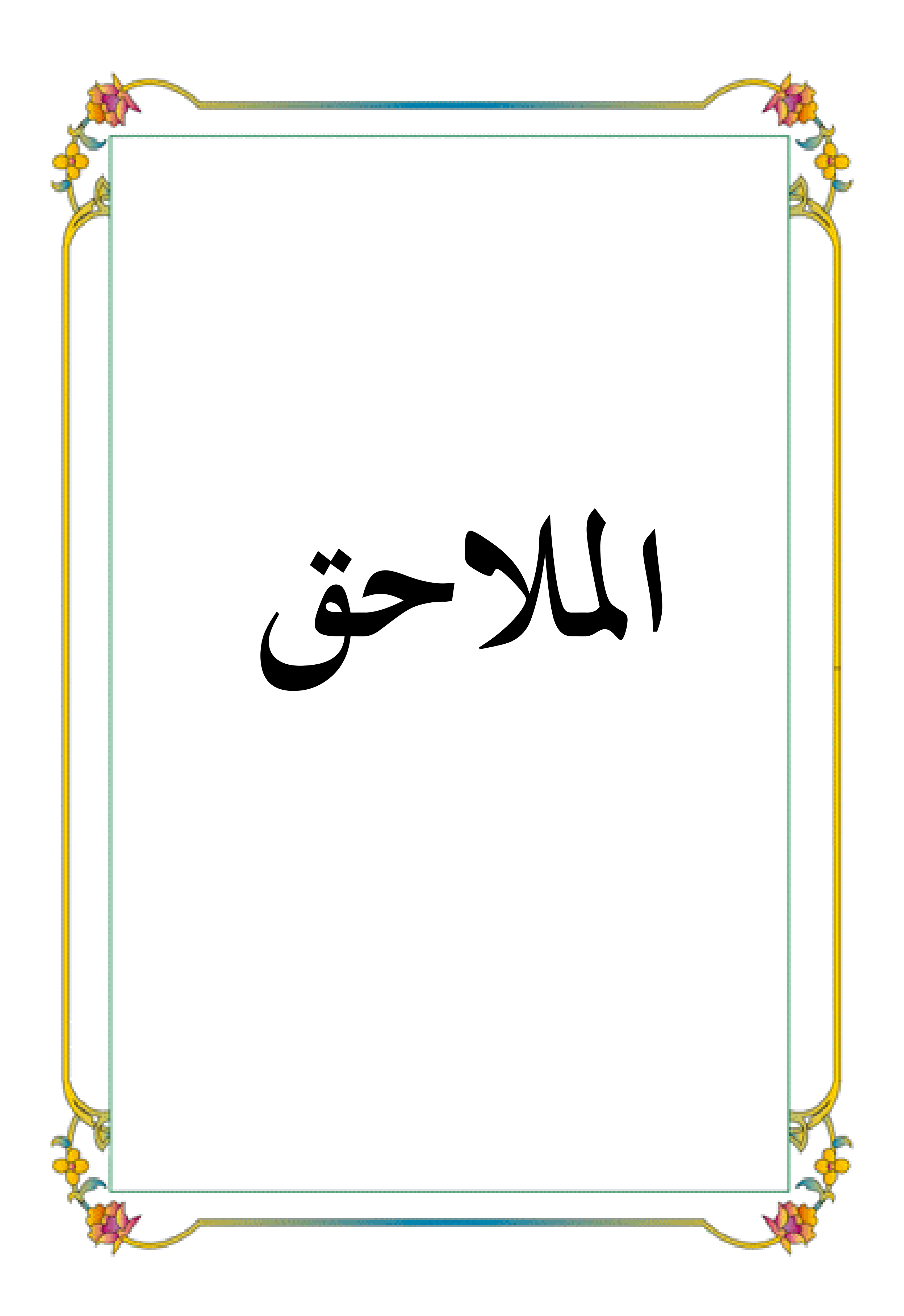
إن جند الإنجشارية وعامة الموظفين كانوا أخذين بأساليب الصنائع و الحرف و الإنتاج و التجارة وأكثرهم تمدنا واستنادا للقوانين والطبائع الإجتماعية وحريصين على الممارسات و المعاملات مع التركيبات الإجتماعية الجزائرية المتباينة .

منذ بداية القرن السابع عشر الميلادي عرفت البنية الإجتماعية بالأيالة الجزائرية تغيرات و تحولات في بناء القواعد العائلية بترسيخ نظم الأحوال الشخصية الإسلامية على المذهب الحنفي والمالكي الذي ساهم في وضع مسارها عدد من الموظفين الأكفاء و هياكلهم الإدارية الحضرية ونظم الجند الإنجشارية و قننوا أحكامها لتحقيق المنفعة العامة عبر رموز المؤسسات الشرعية و الوقفية ومجالسها وبالعمران التعليمي الثقافي في وسط الأحياء الآهلة بالسكان والمساجد والكتاتيب التي حملت مسميات ذات أصول عثمانية وعربية جزائرية ونظمت أمور المجتمع وساهمت في ترابط الأجيال واستحضار الأخوة والمعاملات والممارسات اليومية الجزائرية و أعلمت الناس ما تخضع له معاملاتهم و عقودهم الشرعية من زواج و طلاق و منازعات و إرث و بيوع و هبة و غيرها من

الأحكام الواردة في القرآن الكريم و بحثت عن السهل الميسر للعباد باستصدار الفتاوى المناسبة لإثبات منطق الإقناع من العلماء و القضاة و الأعيان ولما فيه خير للبلاد و الحكم.

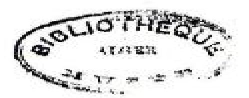
إن التعايش بين المذهبين الحنفي و المالكي و توافقهما في إصدار الأحكام و نشأة المؤسسات الوقفية و الخيرية فسح المجال لفئة الموظفين و جند الإنجشارية للمساهمة فيها و إدارتها و الاحتكاك بالمجتمع فانصهرت طبائعهم واندمجت في الثقافة الإجتماعية للسكان الجزائريين ونشأت بينهم أسس التعايش الحضاري وتطور العمراني .

فكانت تلك العوامل و الظروف سبلا في بناء الأسس الأسرية و البنين و تكوين الثروة و التركات و الأملاك و في استمرارية هويتهم و ألقابهم فأضحوا قاعدة للعلاقات و الممارسات الباطنية والسطحية للمجتمع.



الملاحق

ملحق رقم (01) :رسالة من الحاج أحمد باي للداي حسين باشا في 12 جمادى الثاني1242 هـ تبين شحن القمح من عنابة و معاقبة عرش بني هنديل



المجموعة رقم 1642 : رسالة رقم 18 أرشيف المكتبة الوطنية .

ملحق رقم (01):مكرر

أمركم الله تعالى بالعافية و السلامة و أيدكم بالنصر و الصحة و الكرام المقام المعظم الأرجع الضرر ..الأبقى المحفوظ بالرعاية الملحوظ..مولانا الأمجد سيدنا حسين باشا الدولاتلي أنجاه الله ..نسأل الله العظيم ..و نحمده الله حمدا كثيرا طيبا على سلامتكم و عافيتكم..و لخادم دولتكم الحاج أحمد باي. إلحاق مبارك عن ستري أسعدك الله أنك جزتني في مكتوبك السعيد على أمر القمح أن نحرص عله ليأتي المركب بالسمع و الطاعة لأمرك السعيد و إنما متعنا من العزم لحمل القمح ..تواتر الأمطار العظيمة التي لا يمكن معها قطع الوادي و ماهو واجد في عنابة قد عرفناك به.. .

تمت خبر أن فرقة من لعراش بجاية و هم بني هنديل كانوا امسكوا إمرأة محصنة ذات زوج فكتبت لهم المرة بعد المرة فلم يسمعوا فغزوتهم و قطعت منهم خمسة و أخذت لهم سعيا بقر وغنم ..بعد أيام بلغني ان فرقة يقال لهم حموي معهم يقع من جبل أراس بنواحي زواغة أسيروا و أكثروا السرقة و أكل أموال الناس و امتنعوا في إعطاء المغرم منذ أعوام فغزوتهم منتصف شهر التاريخ .

ملحق رقم (02) :رسالة من الحاج احمد باي إلى حسين باشا11ذي الحجة 1244هـ تبين جمع ضريبة الجابري و العشر في ظل تراجع إنتاج المحاصيل الزراعية





المجموعة رقم **1642** رسالة رقم**27** أرشيف المكتبة الوطنية .

ملحق رقم (02): مكرر

إلى حضرة المعظم الأرفع الأمجد..الأنفع الأوحد الأفضل الأكمل الأسعد..الأفضل الأكمل الأسعد الأرشد ولي نعمتنا سيدنا حسين باشا الدولاتلي أعزه الله و أيده و حفضه و نصره السلام الكبير الطيب السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته و رضوان الشامل و تحياته و بعد سيدنا أكرمك الله بكرماته و رعاك برعايته فقد بلغنا جوابك السعيد و خطابك الأعظم المجيد و اجل ما استفدنا من سلامتكم التي هي المراد عافيتكم و نعمتكم التي نطلب من الله لها الزيادة و عرفنا به عرفك الله أفضل المعارف و ألبسك من العز و النصر اسنى المضارب على أمر بوزيان فإن ما مضى منه مضى و أمرتنا أن نكتب له بالأمان و كذلك السحاري ...أنا خديمك و وكيلك و نجمع للدار الكريمة و بك نأخذ و بسعيك نضرب من حالف و عصى و الله يجعلني براك و يزيد من أعمارنا في عمرك و بقاءك لنا هو أمنيتنا و سرورنا و مرحنا و أما حساب السحارى مع الوكيل فانه لا يمكر و ذلك سيدي أني نخبرك بالأمر الثابت ان السحارى كان ذلك العام فلهم الجابري و قايد العشر و ان الجابري أزيد من ثلاثماية جابدة على كل جابدة اثني عشر صاعا بكيل قسنطينة و أما العشر فقد جرد وافية ذلك العام ثلاثة الألف و سبعماية جابدة على كل جابدة صاع قمح و صاع شعير بكيل قسنطينة.

و انه لما هرب و بعثنا لسطيف فكيلوا ماية من القمح فوجدوا أربعة عشر ماية صاع و ستة عشر صاعا قمحا لا غير بعد ان سلك الناس كلها و هذا من غير خدمته و أما الشعير فانه أغضب فيه الناس و أخذه ... أمين يا رب العالمين و السلام من الغفير لربه عبدكم و مقبل الكريمتين يدكم وعزمك الحاج أحمد باي في ذي الحجة 1244 هـــ.

ملحق رقم (03): رسالة من أحمد باي إلى حسين باشا رسالة توضح حالة العملة و الموازين و المادة المعدنية الثمينة،ويخبره بقدوم الخليفة إلى دار الإمارة بالدنوش(لوازم دار الإمارة)

مجموعة 1642: رسالة رقم25 أرشيف المكتبة الوطنية.

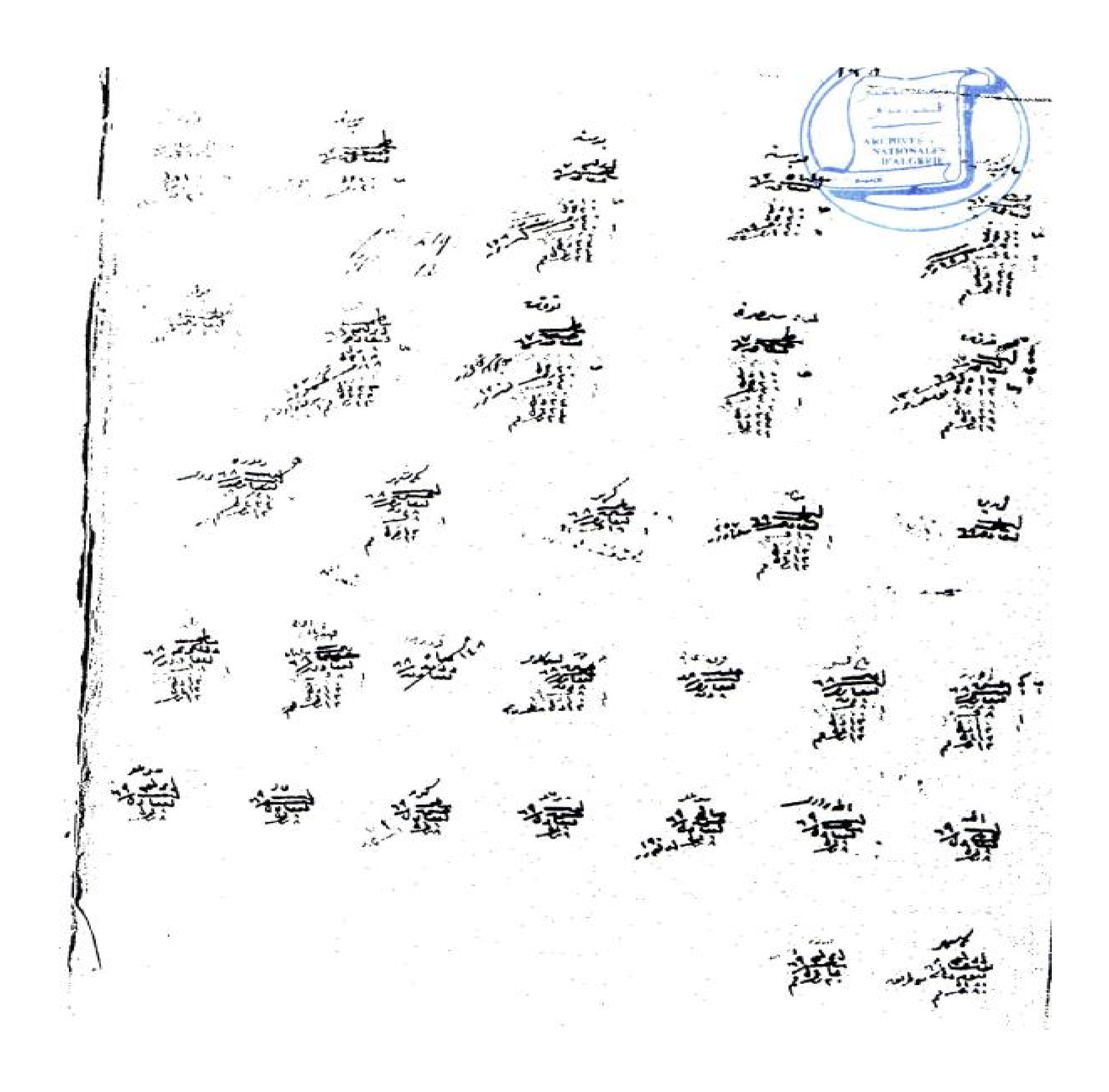
ملحق رقم (03):مكرر

المقام الذي جماله وتبين للأنام ..وسعى في الصالحات..مقام المعظم الأرفع الملاذ الأنفع الأسعد الأمجد المحفوظ برعاية القادر على ما يشاء مولانا الدولاتلي سيدنا حسين باشا أيده الله بأمره و أعلاه..

وبعد سيدنا أعزك الله و أطال بقاءك وأتم نعمته عليك و أحسانه إليك بلغنا جوابك الكريم و خطابك العظيم ..هذا سيدنا و ان ابنكم و خديمكم مصطفى الخليفة قادم على حضرتكم العظيمة ويده لوازم الدار الكريمة قاصدا زيارة مقامكم المعظم المحترم...عبدكم ومقبل الكريمة يدكم الحاج أحمد باي ذي القعدة 1243 هـــ .

كانت الحصارات البحرية الأوربية المتكررة على الجزائر المحروسة، والسيطرة الإسبانية على وهران وأحوزها وامتداد القطر الجزائري دوافع حقيقة لجعل ديوان الأوجاق يتخذ قرارات لتوسيع إلحاق خير..يجب اعلامكم به أعزكم الله أن السكة الذهب و الفضة كثر فيها الناقص في الميزان حتى إن إذا تحسنا على الناس في قبول الناقص تقرر عليهم وجود الوازن فقسمنا عليهم ومرادنا مشاورتك خشينا ان تنقطع المادة بأسرها و ظهر لنا أن الريال البسيطة الناقص نبرم عليه بثلاثة أرباع يعني بريال جديد فإذا صار كذلك يكفون و كذلك المحبوب الناقص نجعل له قيمة دون الوازن و النظر لك سيدي كيف ما تأمرني بفعل ..هذا سيدي ولما جاءني جوابك في الذي ببيع ملك صهر محمد باي منامي و زوجته فتأملنا في العقود التي عندنا فوجدنا دارا واحدة و خراب للمذكورين اكتسبهما في دولته ونحن عرضناهما للبيع و بلغنا أنه عندهم أشخاص باعوعهما قبل هذا من غير علمنا وبقي الآن الدار التي ساكن فيها ابنه وقد اكتسبها في دولته و لاشيء قبل ولايته ليكون ذلك في شرف علمك وسلام

ملحق رقم (**04**) :جرد حسابي لمؤونة إنجشارية



علبة **13** : سجل **70** ، الأرشيف الوطني

ملحق رقم (05) : رسالة من الحاج أحمد باي إلى حسين باشا في ذي القعدة 1242 هـ تبين مهام جند نوبة بسكرة في رد هجومات عرب الصحاري .

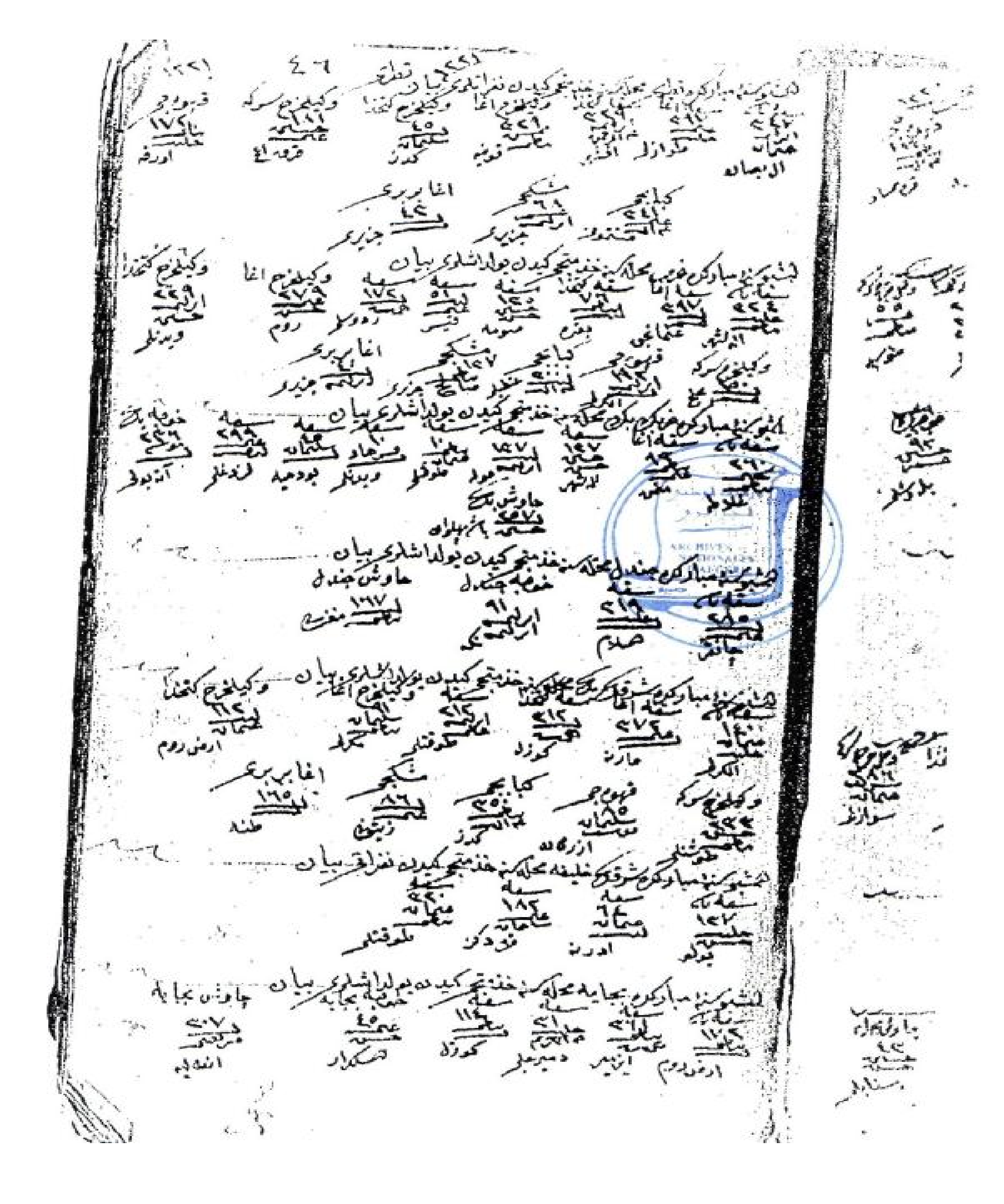
نعلم [illegible] سيدنا اعزك الله ان اهل بسكرة بعثوا لعندنا
في الشهر الماضي يشكون من الصحاري بانهم نزلوا [illegible]
على زرعهم وصاروا [illegible] ياكلوا الزرع ويتضرروا من ذلك وحين قرأت
كتابهم وفهمت فحوى شكايتهم وجهت رجلا عاقلا من حزامنا
وكتبت لشيخ العرب والصحاري بالزجر العظيم وامرتهم بالرحيل
والبعد عن زرع اهل بسكرة وامرت حزمينا بحفظ الزرع وبعد ان
ليعرف قدر ما ضاع منه فبلغ من الصحاري لاهل بسكرة ولما بلغ
الى بسكرة وبلغ مكتوب لشيخ العرب ومكتوب الصحاري ومكث هنالك
لاجل النظر في الزرع والاطلاع على ما أكل منه فوقع الصياح في بسكرة
فخرج اهلها فوجدوا رجلا من الصحاري فقتلوه وقطعوه اربا اربا
فوقع الحرب بين اهل بسكرة وبين العرب الصحاري وبعض من بولداش النوبة
مع اهل بسكرة فانجرح من الصحاري بعد موت صاحبهم المذكور نحو
السبعة عشر رجلا وجرح من البولداش [illegible] ثلاثة وفرقت الفتنة
بينهم بوقوف شيخ العرب وحزمينا وارتحلوا الصحاري عن الزرع
ومشى حزمينا مع اهل بسكرة واحرزوا ما ضاع من الزرع لاكن
سيدي ان هؤلاء العرب كانوا [illegible] زرع اهل بسكرة
[illegible] حتى يخرجوا مع شيخ العرب الى التل [illegible]
اهل بسكرة [illegible] من العرب ما اكلوه لهم من الزرع [illegible]
ونحن نفعل بهم كذلك [illegible] مع شيخ العرب ان شاء الله تعالى
[illegible] منهم جميع ما اكلوه من الزرع ونعطيهم [illegible]
[illegible] عليهم [illegible]
عن الفساد [illegible] وجب اعلامك به وكل ما يقع [illegible]
[illegible] وما انا الا عبدك [illegible]
حتى ننتقم منهم [illegible] بحول الله وقوته والله [illegible]
واعلم سيدي ان اهل بسكرة [illegible] حزمينا [illegible] بينهم وبين الصحاري [illegible]
[illegible]
ليكون ذلك في شريف علمك
والسلام

مجموعة رقم 1642 :رسالة رقم 16 ، أرشيف المكتبة الوطنية .

ملحق رقم (05) : مكرر

سيدنا أعزك الله ان أعمال بسكرة بعثوا لنا في الشهر الماضي يشتكون من السحاري بأنهم نزلوا بسعيهم وبيوتهم على زرعهم وصار سعيهم يأكل في الزرع و تضرروا من ذلك و حين قررت كتابهم وقمت مضمر شكايتهم وجمعت رجلا عاقلا من خدامنا وكتبت لشيخ العرب و السحاري بالزجر العظيم و أمرتهم بالرحيل و العد عن زرع أعمال بسكرة و أمرت خديمنا ينظر الزرع و يعاينه ليعرف قرر ما ضاع منه ليغرم السحاري لأعمال بسكرة و لما بلغ مكتوب شيخ العرب و مكتوب السحاري ومكث هناك للنظر في الزرع و الإطلاع على ما أكل منه فوقع الصياح في بسكرة اعملها فوجدوا رجلا من السحاري فقتلوه و قطعوه إربا إربا فوقع الضرب بين أعمال بسكرة وبين العرب السحاري وبعض يولداش النوبة مع أعمال بسكرة فانجرح من السحاري بعد الموت صاحبها الذكور نحو السبعة عشر رجلا و جرح من اليولداش ثلاثة و هدأت الفتنة بينهم بوقوف شيخ العرب وخدمها و رحلوا السحاري عن الزرع..

ملحق رقم (**06**) : وثيقة من سجل جند المحلة و الأماكن المحصنة سنة **1242** هـ / **1826** م .



العلبة **12**: سجل رقم **81** ، الأرشيف الوطني

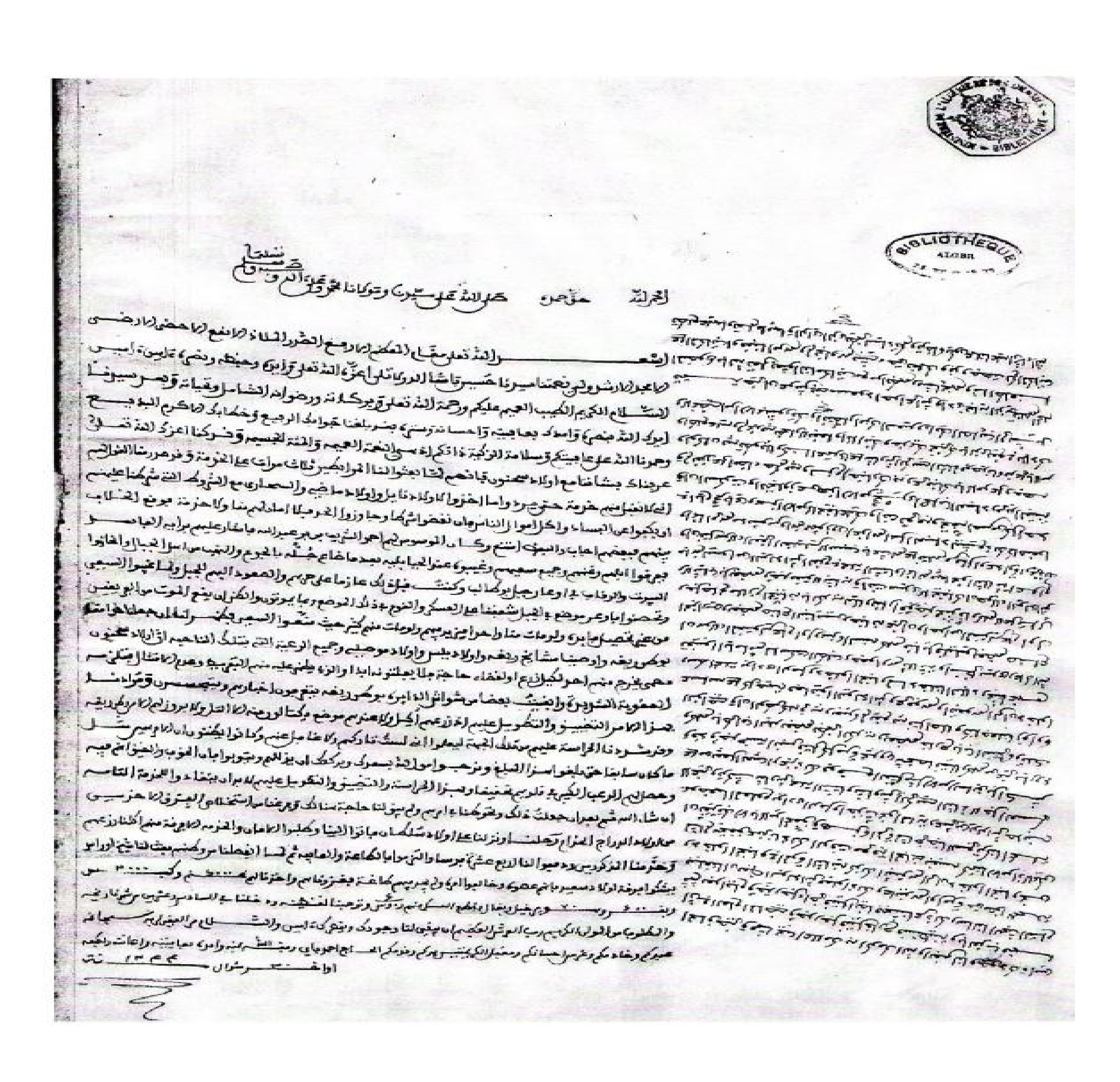
ملحق رقم (07) :رسالة من أحمد باي إلى حسين باشا وضح فيها دور قبائل زواوة في أمن البايلك.

المجموعة رقم 1642 : رسالة رقم 10 ، أرشيف المكتبة الوطنية

ملحق رقم (07) : مكرر

إلحاق خير وفيما يجب إعلامك به أكرمك الله وأبقى لنا وجودك إن في العام الماضي وجد قتيل خارج قسنطينة و بالقرب مناه ثم بعد أيام وجد رجلا أخر قتيل أيضا فبحثنا عن ذلك رسالنا البحث التام فبلغنا ان بعض اليولداش فعلوا ذلك و عاينهم أول مرة حتى إلى أن دخلوا الخبا و في المرة الثانية كذلك اتبعوهم إلى ان دخلوا الخبا ونحن لم يتحقق عندنا ذلك الوقت معرفة الجاني بنفسه كتمنا الأمر إذ لا يمكن أن نقربك إلا بالأمر المحقق وهذه المرة لما خرجنا للسفر تركنا المحلة بموضعها المعلوم بوادي الرمل و أخذت نحو الماية و عشرين يولداش جانبه لا غير و تركت شاوش محلة الشتاء و شاوش الكرسي الثاني لأجل العسكر على من يفعل الحين أو غير ذلك فوقع القتل مثل الأمر السابق بل أكثر و قد وجد خمسة أنفس قتلى كل مرة يجدون شخصا قتيلا و كلهم من غير بارود و كلهم بأطراف البلد بعضهم بظهر الكدية و بعضهم خارج باب القنطرة و تلك النواحي وأن الوطن كله قريبة و بعيدة لم يقع فيه قتل و غلا وكنا جعلنا زواوة عساسة على كل خيمة فعاينوا اليولداش و عرفوهم و اتبعوهم إلى أن دخلوا وسط المحلة بوادي الرمل ودخلوا الخبا و لما دخلنا البلاد و بحثنا عنهم تغيبوا أياما ثم لما سكت الطلب رجعوا وهم ثلاثة..

ملحق رقم (08) : رسالة من الحاج أحمد الباي إلى الداي حسين باشا في أواخر شوال 1244هـ يوضح فيها استعانته بقبائل مخزن أولاد الدراج لفرض الطاعة على قبائل أولاد نايل



مجموعة 1642: رقم 31 ، أرشيف المكتبة الوطنية

ملحق رقم (08) : مكرر

أسعد الله تعالى مقام المعظم الأرفع الضرر الملاذ الأنفع الأمجد الأرشد ولي نعمتنا سيدنا حسين باشا الدولاتلي أعزه الله تعالى و أيده و حفظه ونصره ..عرفناك بشأننا مع أولاد سحنون فإنهم لما بعثوا لنا المرابطين ثلاث مرات على الخدمة.. لا نقبل منهم الخدمة حتى يردوا ما اخذوا أولاد نايل و أولاد ماضي و السحاري مع الشروط التي شرطنا عليهم أو يكفوا عن الفساد و أكل أموال الناس فإن نقضوا شرطا و جاوزوا الحد فلا أمل لهم منا و لا خدمة فوقع الخلاف بينهم فبعضهم أجاب ة البعض امتنع و كان الموسوس لهم احمد الشريف بن بو عبد الله باشا عليهم برأيه الفاسد ففرقوا إبلهم وغنهم وجميع سعيهم و غيبوه عند الجبايلية و كنت فبل ذلك عازما على حربهم الصعود إليهم للجبل و تحصنوا بأوعر موضع ..بعدما ضاع جله بالجوع و النهب من أعمال الجبال .. و أوصينا مشايخ ريغة و أولاد يلس و أولاد موصلي و جميع الرعية التي بتلك الناحية التي أولاد سحنون محمى يخرج منهم أحد لكيل الزرع ..وأبقيت بعضا من شواش الدايرة بوطن ريغة يتعرفون أخبارهم و يتجسسون و مرادنا بهذا الأمر التضيق و التطويل عليهم إذ زرعهم أكل و لا عندهم موضع يكتالون منه عليهم إلا التل و لا بروز لهم إلا من وطن ريغة و قد شددنا الحراسة عليهم ..ومن غد من استخلاص الفرق الآخرين من أولاد الدراج الخدام رحلنا و نزلنا على أولاد سلطان فأتوا إلينا و طلبوا الأمان و الخدمة إلا فرقة منهم أكلنا زرعهم ...

ملحق رقم (09) :رسالة من الحاج أحمد باي إلى حسين باشا،أوائل ذي الحجة 1242هـ، يعرض فيها مدى اهتمام البايلك في مراقبة خبز جند الإنجشارية بنوبة عنابة

المجموعة 1642: رسالة رقم 12 أرشيف المكتبة الوطنية

ملحق رقم (10) : كتابة عثمانية تبين اختلاف رواتب جند البولوكباشية بنوبة تلمسان

تلمسانده بولوك باشيلرنده واقع بكلك اقچه بتون

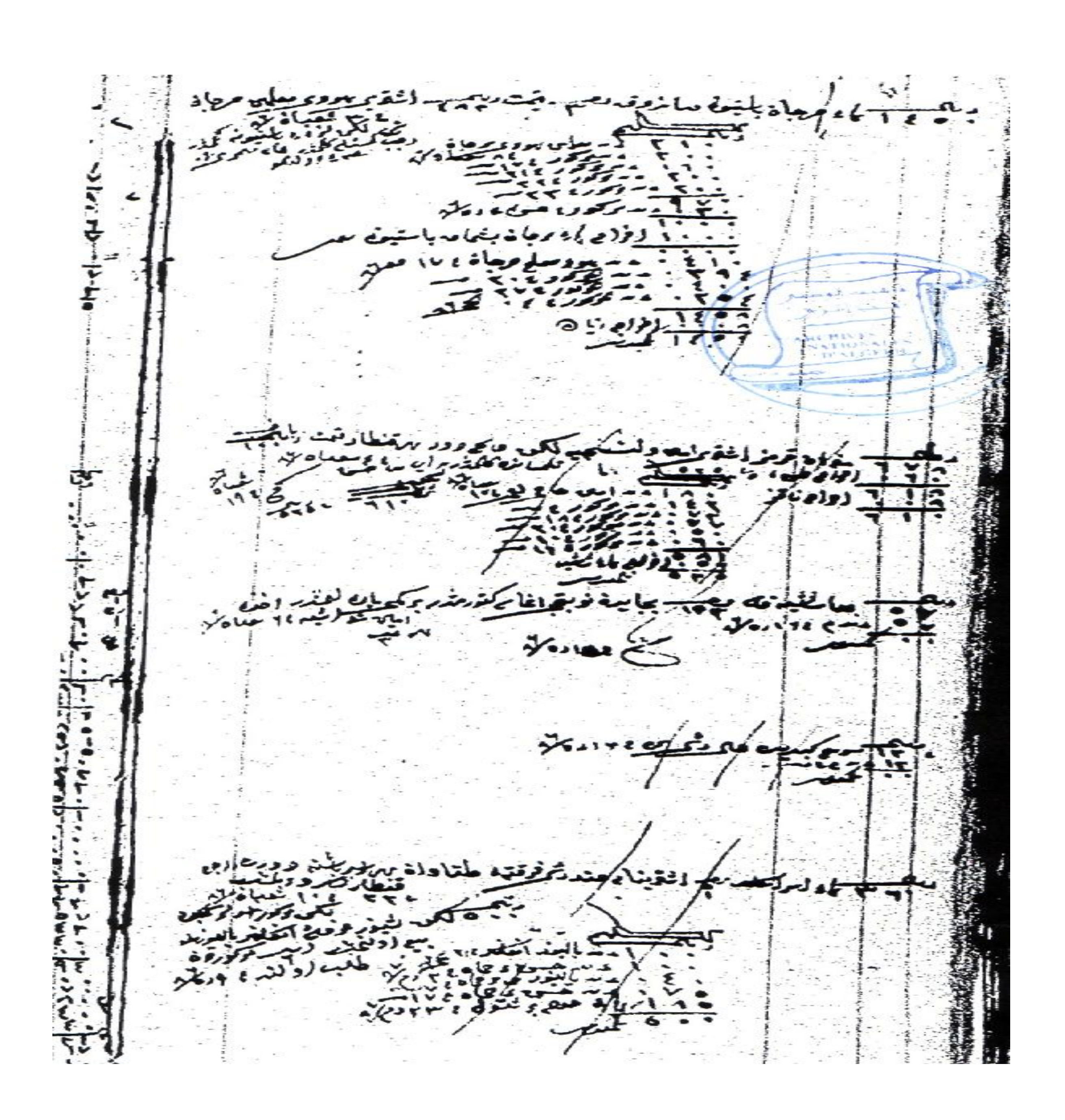
علوفيه كلدكده النه

حسين بولوك باشى — يوسف ك — على ك

ريال ١٢ — ريال ٦ — ريال ٥

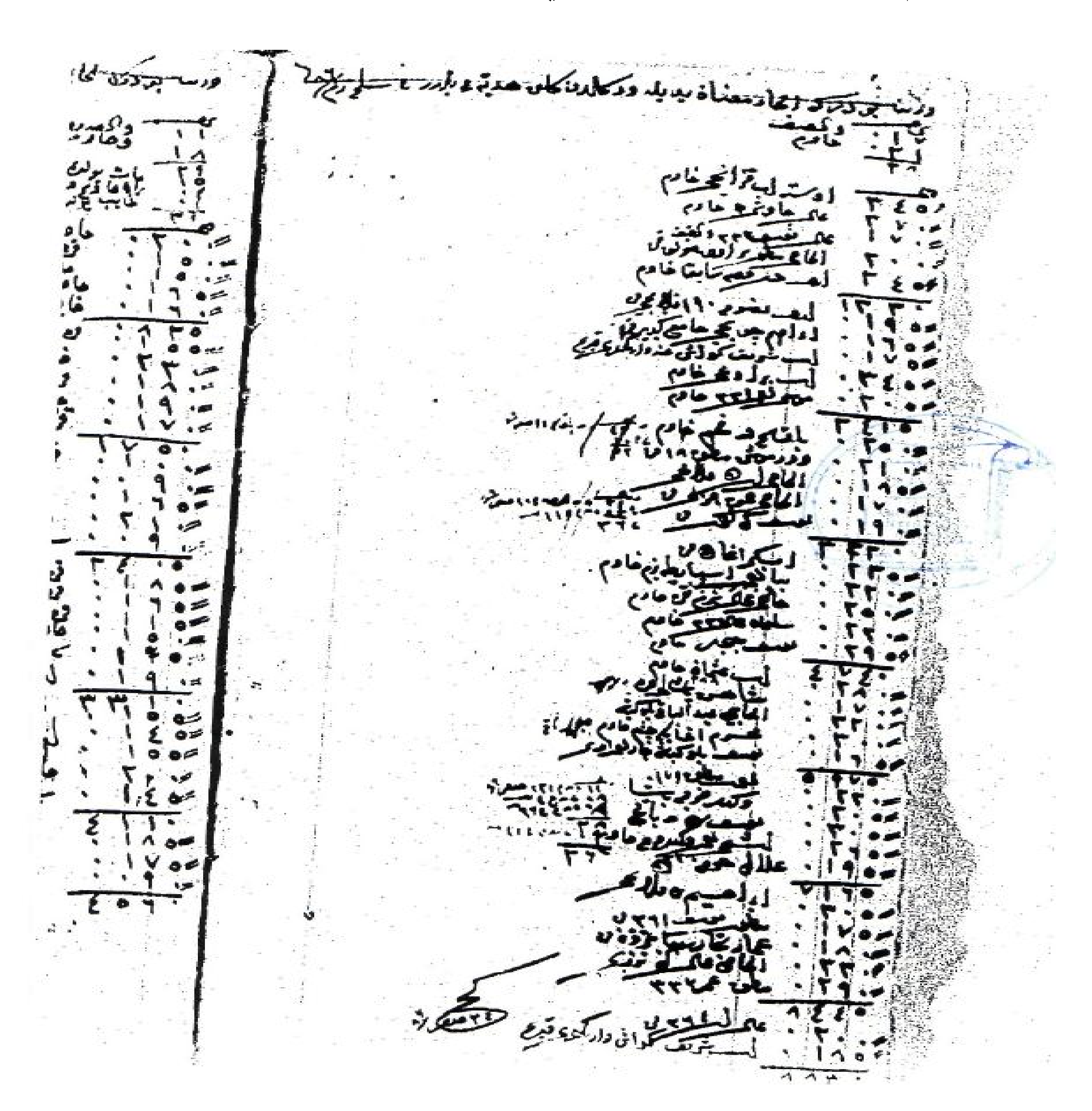
- J.Deny, les registres de solde des janissaires, in R. A 1920, p. 45

ملحق رقم (11) :جرد حسابي لمؤونة الإنجشارية بالنوبة .



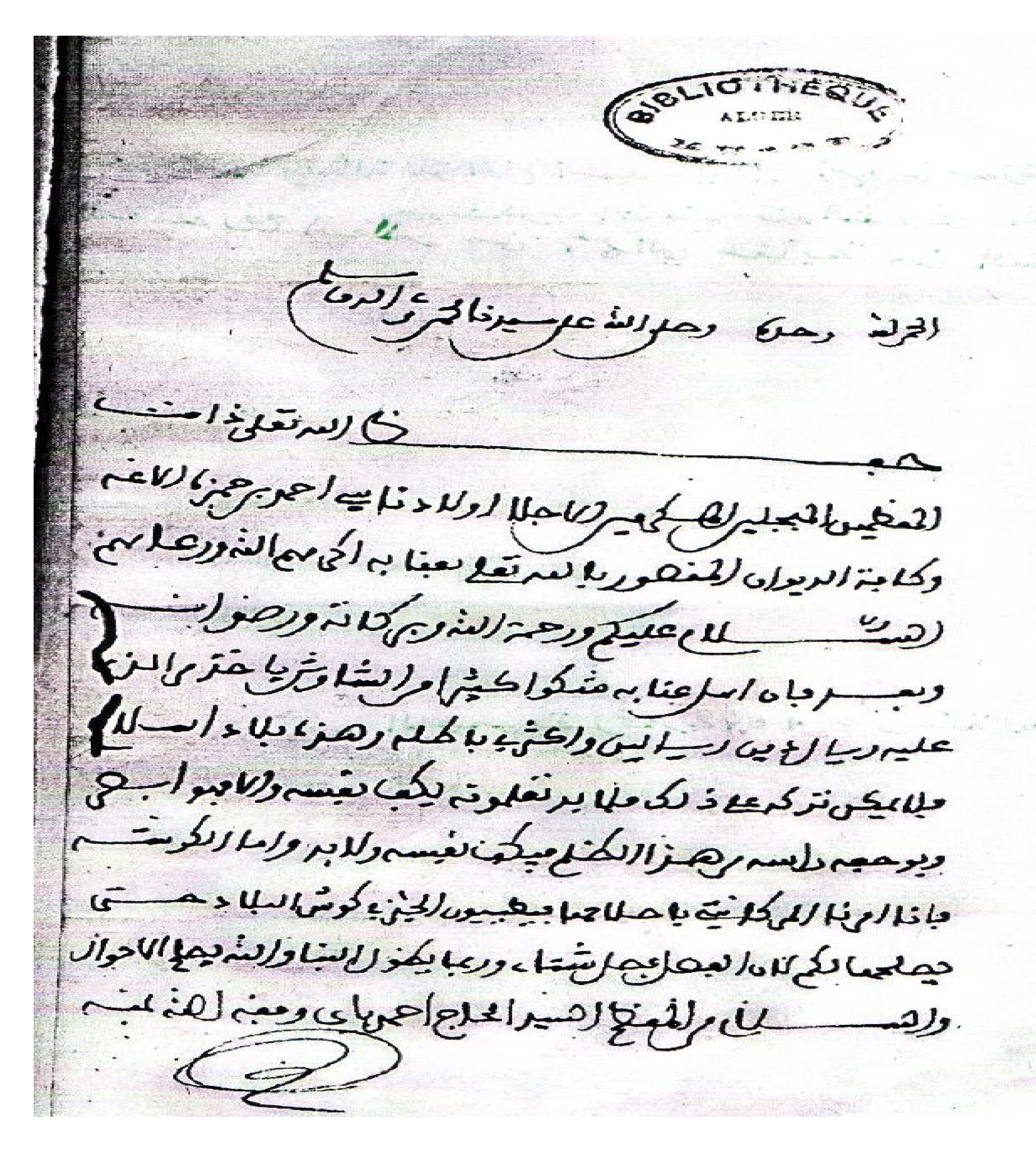
علبة 13: سجل 82، الأرشيف الوطني

ملحق رقم (12) :وثيقة تحمل جرد حسابي في سجل الإنجشارية



علبة 13: سجل 82 مكررة، الأرشيف الوطني

ملحق رقم (13) : رسالة من الحاج أحمد باي إلى أحمد بن حمزة أغا النوبة بعنابة يطلب منه رفع الظلم من أهالي عنابة من الشاوش الذي ضاعف الضرائب عليهم .1232 هـ -1245هـ / 1816-1830م.



الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد [illegible]

[illegible] الله تعالى [illegible]

المعظم المبجل [illegible] أحمد بن حمزة [illegible]

وكاتب الديوان المنصور بالله تعالى نفعنا به [illegible]

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ورضوانه

وبعد فان أهل عنابة شكوا كثيرا من الشاوش [illegible]

[illegible]

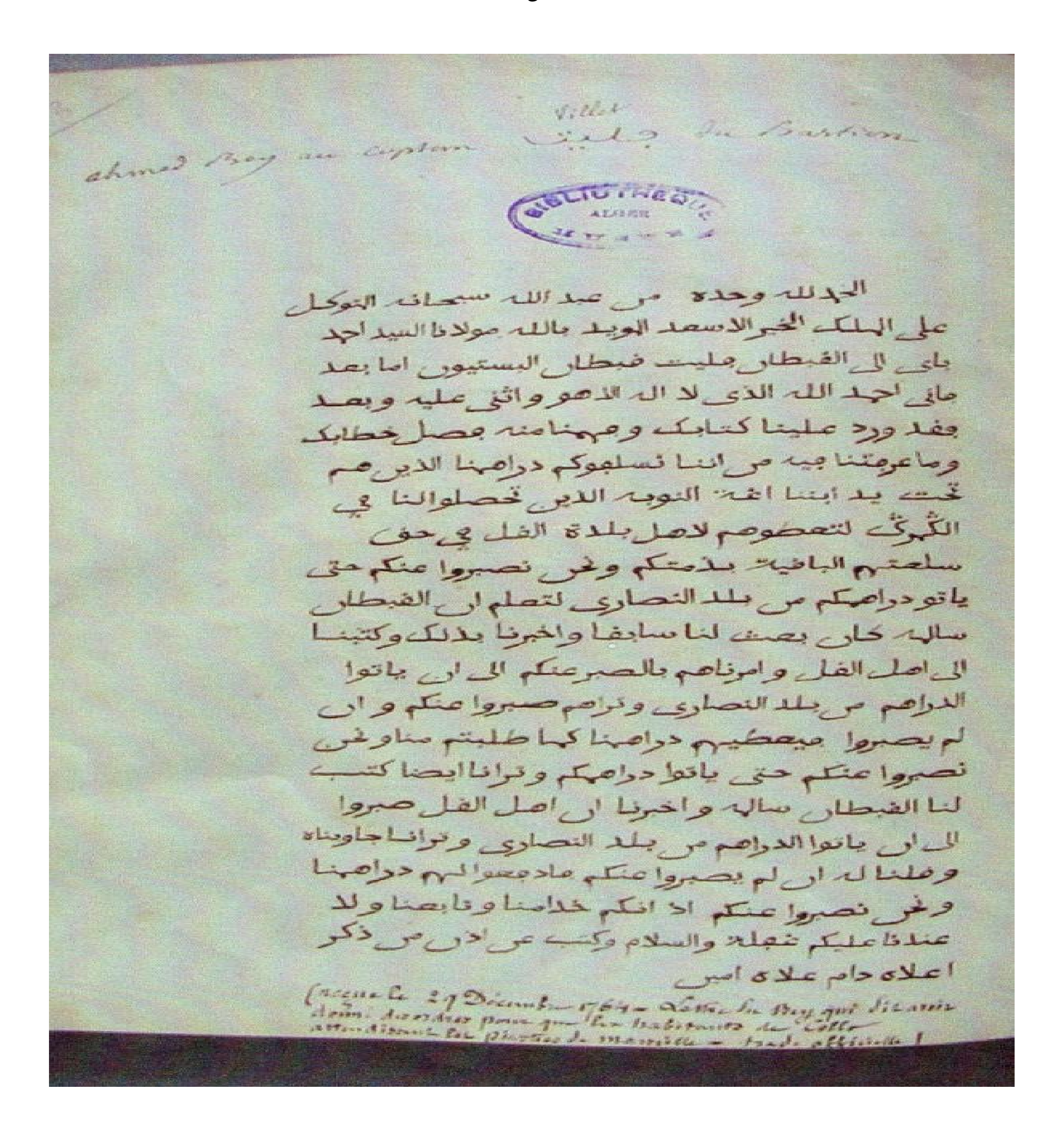
والسلام من [illegible] الحاج أحمد باي [illegible]

مجموعة 1642:رسالة رقم06 أرشيف المكتبة الوطنية

ملحق رقم (13):مكرر

حفظ الله تعالى دامت المعظمين المبجلين المكرمين الأجلاء أولادنا سي أحمد بن حمزة الأغا وكافة الديوان المنصور بالله تعالى بعناية أكرمكم الله ورعاكم .
السلام عليكم و رحمة الله وبركاته و رضوانه و بعد فإن أهل عنابة شكوا كثيرا أمر الشاوش يأخذ من الذي عليه ريال من الريالين و أكثر في باطله و هذه بلاد إسلام فلا يمكن نتركه على ذلك فلما ير تعلمون ه يكف بنفسه(؟) رأسه من هذا الظلم فيكف نفسه و لابد و أما الكوشة فإنا أمرنا المركانتية بإصلاحها فيطيبون الخبز في كوشة البلاد حتى يصلحها لكم كان الفصل فصل الشتاء و ربما يطول إلينا و الله يصلح الأحوال و السلام من المعظم السيد الحاج أحمد باي .

ملحق رقم (14) : رسالة من أحمد باي إلى سيد الباستيون ذكره فيها بتسليمه لأغا النوبة النقود لينقلها لبلدة القل



ahmed Bey au capitan ... du Bastion

الحمد لله وحده من عبد الله سبحانه المتوكل
على الملك الخير الاسعد المويد بالله مولانا السيد احمد
باي الى القبطان جليت قبطان البستيون اما بعد
فانى احمد الله الذى لا اله الا هو واثنى عليه وبعد
فقد ورد علينا كتابك وفهمنا منه فصل خطابك
وما عرفتنا فيه من اننا نسلفوكم دراهمنا الذين هم
تحت يد ابننا اغة النوبة الذين تحصلوا لنا في
الكمرك لتعطوهم لاهل بلدة القل في حق
سلعتهم الباقية بذمتكم ونحن نصبروا عنكم حتى
ياتو دراهمكم من بلد النصارى لتعلم ان القبطان
سالة كان بعث لنا سابقا واخبرنا بذلك وكتبنا
الى اهل القل وامرناهم بالصبر عنكم الى ان ياتوا
الدراهم من بلد النصارى وتراهم صبروا عنكم وان
لم يصبروا فيعطيهم دراهمنا كما طلبتم منا ونحن
نصبروا عنكم حتى ياتوا دراهمكم وترانا ايضا كتب
لنا القبطان سالة واخبرنا ان اهل القل صبروا
الى ان ياتوا الدراهم من بلد النصارى وترانا جاوبناه
وقلنا له ان لم يصبروا عنكم ما دفعوا لهم دراهمنا
ونحن نصبروا عنكم الا انكم خدامنا وتابعنا ولا
عندنا عليكم شفقة والسلام وكتب عن اذن من ذكر
اعلاه دام علاه امين

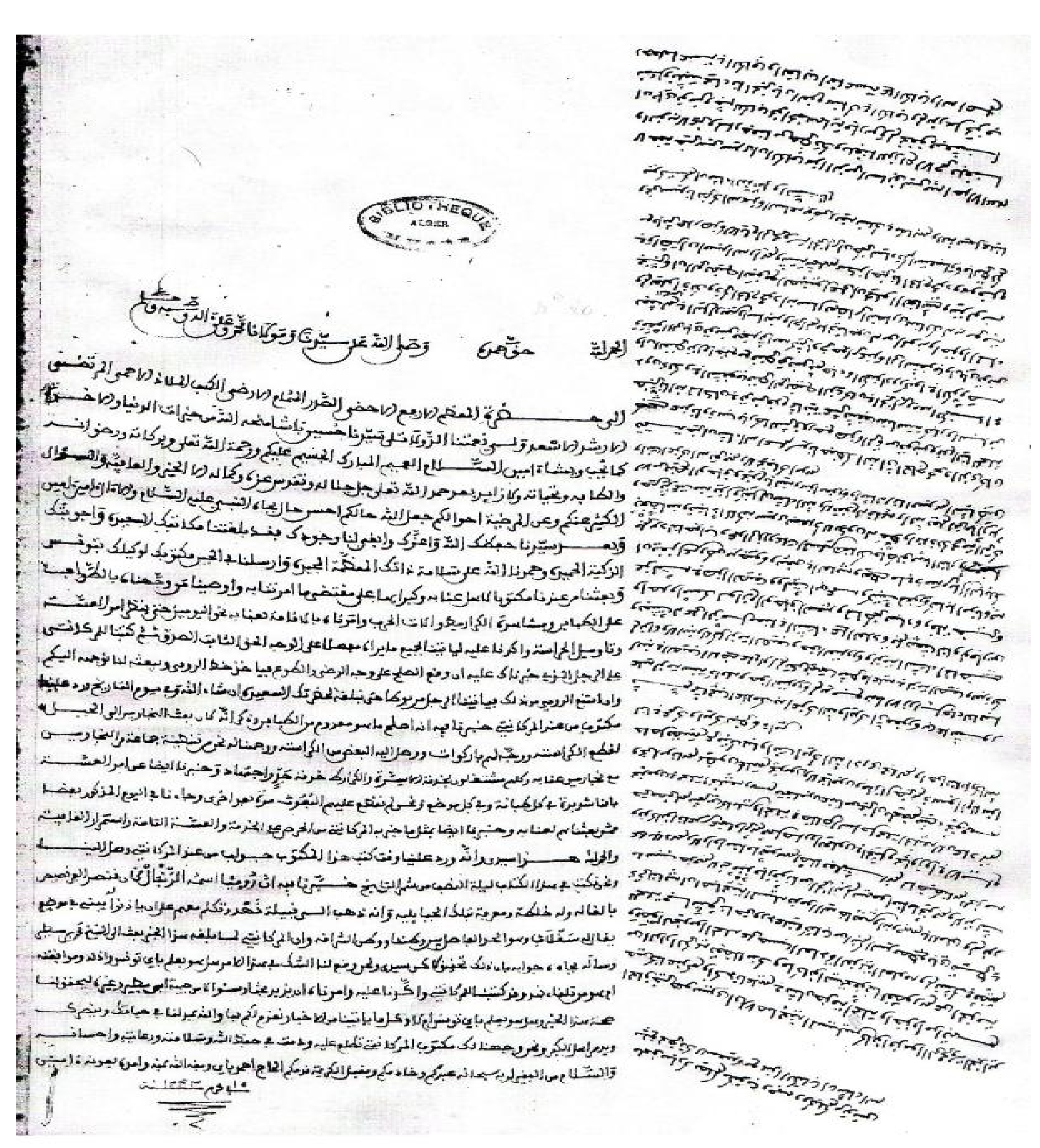
(reçue le 27 Décembre 1764 – Lettre du Bey qui ...

مجموعة 1641: رسالة رقم 33، أرشيف المكتبة الوطنية

ملحق رقم (15) : رسالة من الحاج احمد بآي الخزناجي يخبره بهروب أغا دايرة الحضنة بالأموال و نقص موارد الدنوش .

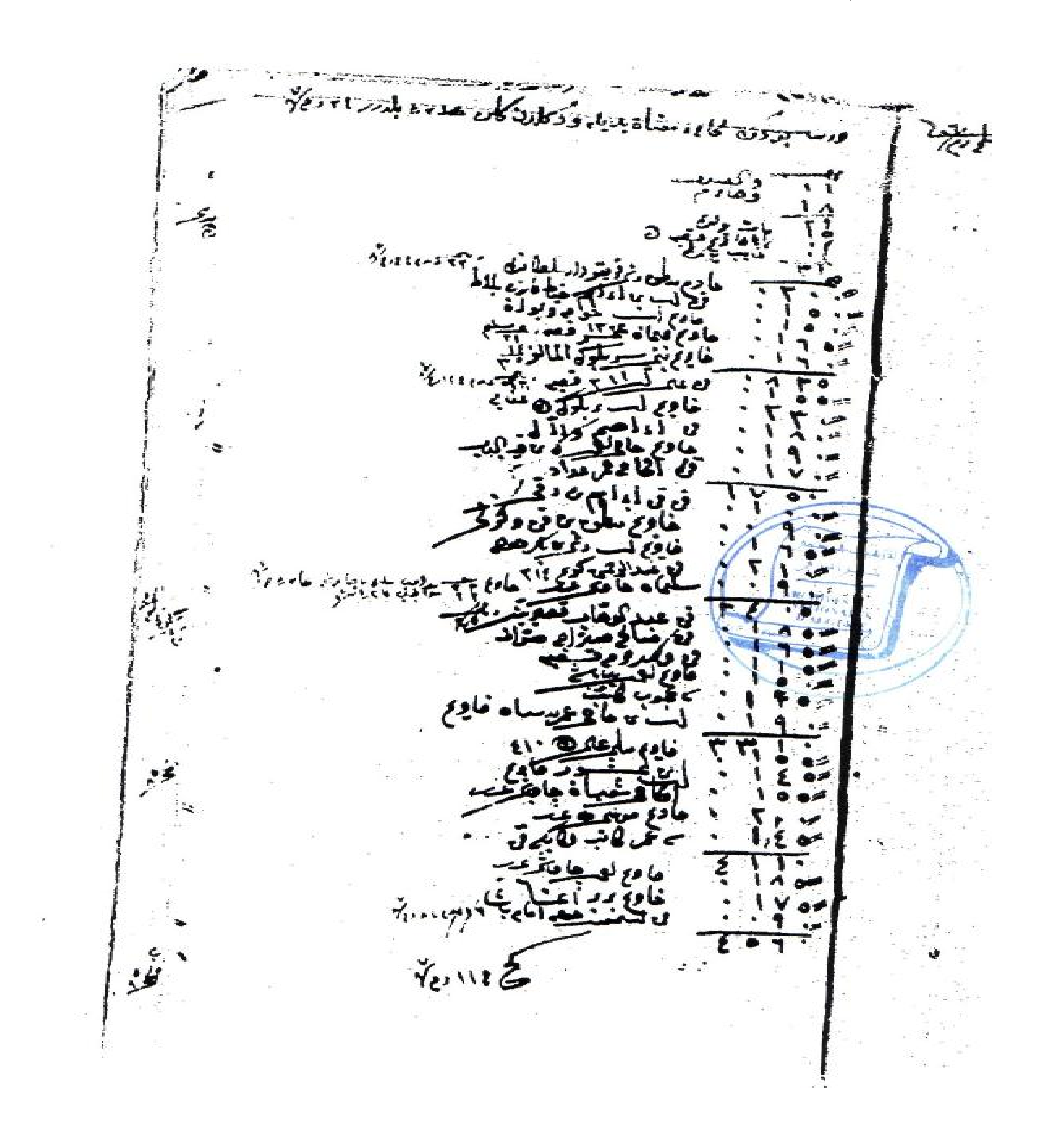
مجموعة 1642: رسالة رقم 07 أرشيف المكتبة الوطنية

ملحق رقم (16) : رسالة من الحاج احمد باي إلى الداي حسين في محرم 1243 هــ يوضح فيها حالة الصبايحية في مسيلة الذين عزفوا عن الخدمة في محلة الخليفة و لجؤوا إلى مصطفى باي التيطري



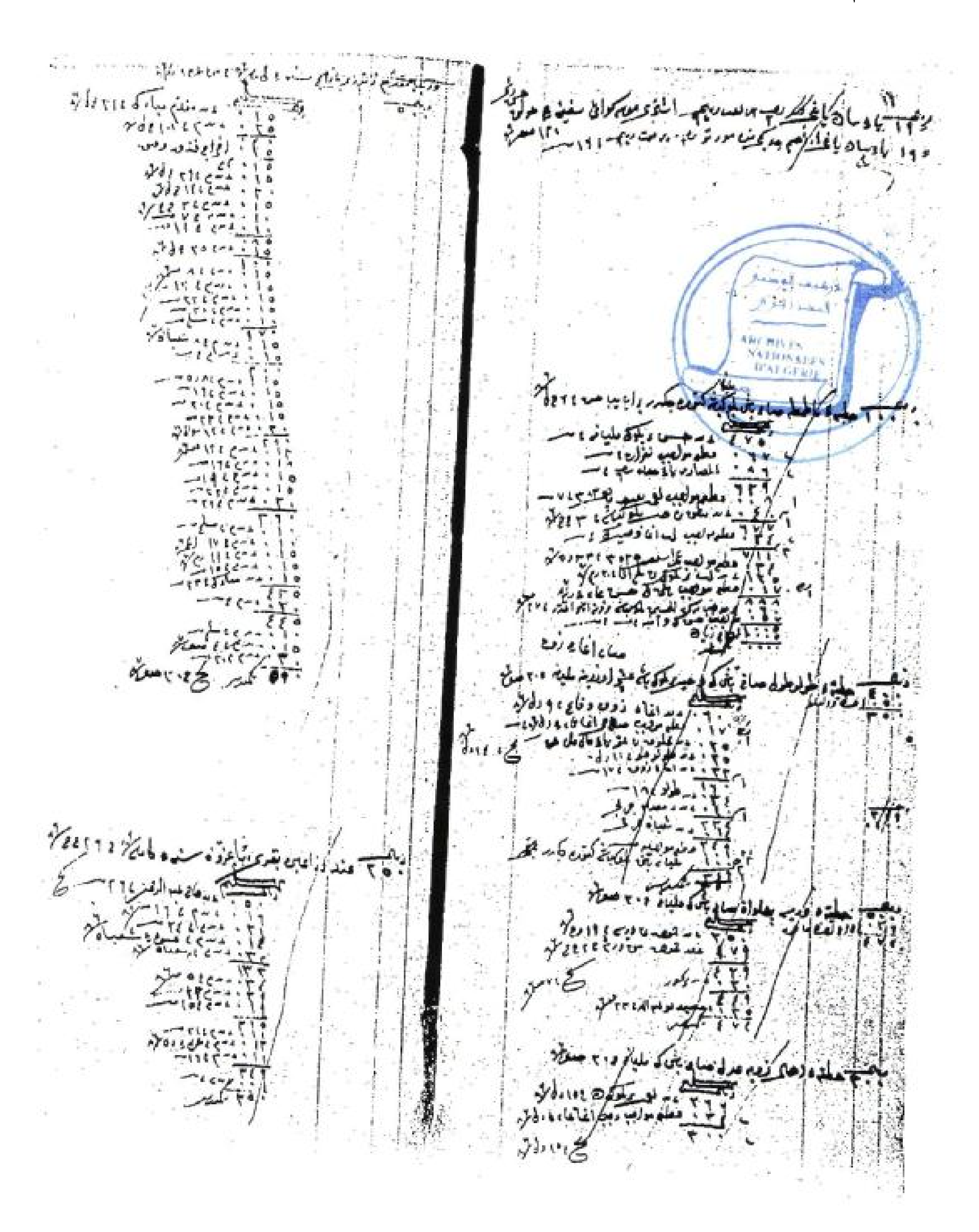
مجموعة 1642:رسالة رقم20 أرشيف المكتبة الوطنية

ملحق رقم (17) :وثيقة تضمنت مكافآت لخدام دار السلطان الكتاب و بولوكباشية و الأغا



علبة 13: سجل 78، الأرشيف الوطني

ملحق رقم (18):وثيقة حسابية لهدايا خاصة بالأغا و الجند الانكشارية و البولوكباشية



علبة 13: سجل 82، الأرشيف الوطني

ملحق رقم (19) :تدشين المسجد الجديد و الدعوة و الشفاعة لجند الأيالة الفطاحل(تخليد أعمالهم)سنة 1723م

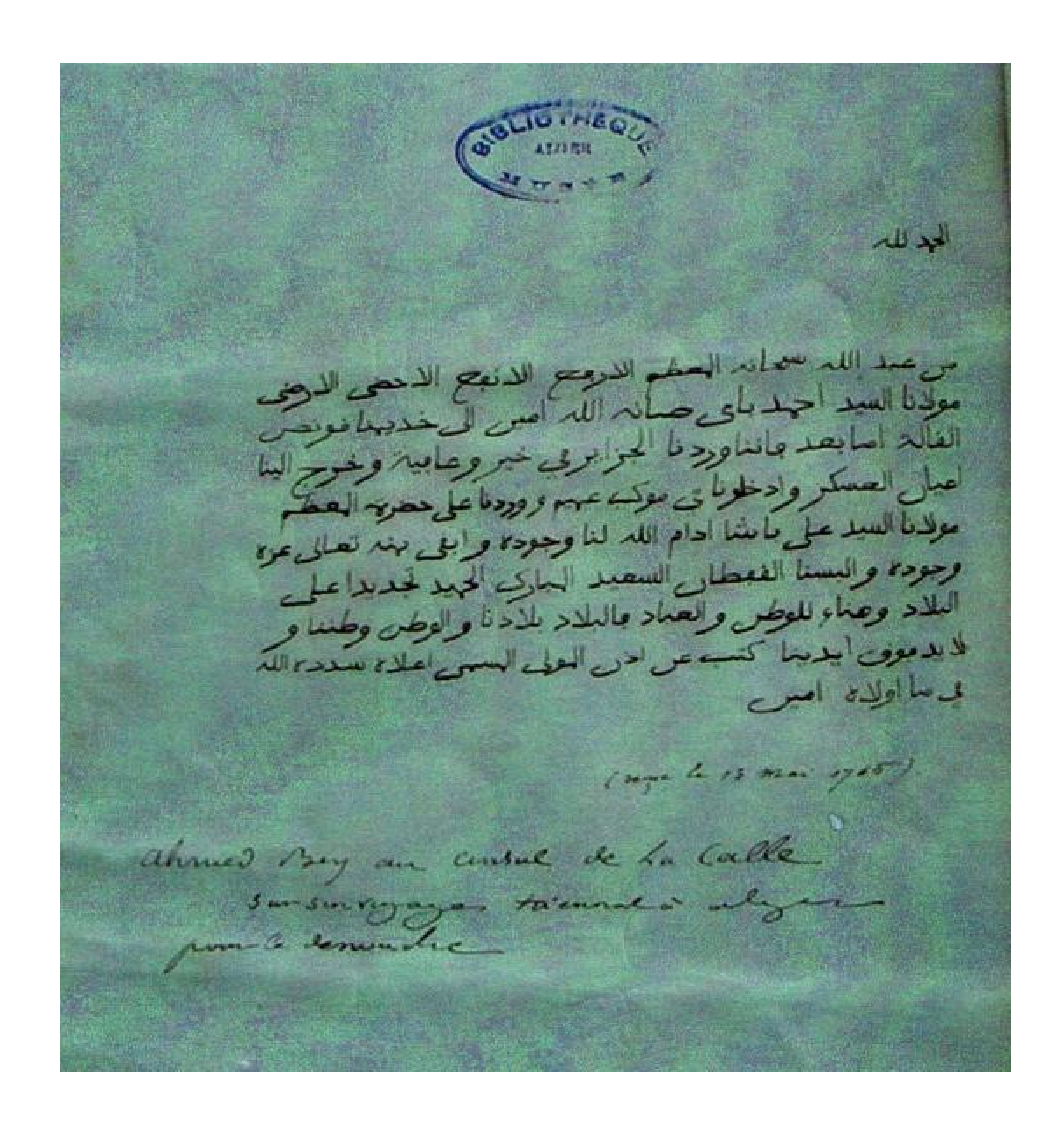
سايه پروورد كار..... عصر جميلنده جون اولدى بناى جامع
تكري نظرا يلسون عسكر منصوريه جزميه بيك افريذ كه ايلدى
ثار... قد انشا جامع للاتقيا ع زمان السلطان

...... منبع لطف وكرم صاحب سيف ورماح قيلنه بش وقت
صلاة بولنه هركز فلاح كه ايلدلر جد وجهد ايله شام وصباح
معبد اصل اتقيا مجمع اهل صلاح خلد... خلافته ما دام الدوران

ما صاح طير على الاغصان مبتدرا والمسلمين على طول الهدازمرا
والال والصحب والانصار اسدسرا والتابعين لهم في سايرلامم وبعد
فحمد الله ختملوا اولان مديد وماشا

- A.Devoulx, épigraphie indigène du musée archéologique d’Alger, in R.A 1873, p.145

ملحق رقم (20) : رسالة من أحمد باي إلى قنصل القالة يبلغه فيها تجديد حكمه على بايلك الشرق من قبل علي باشا الذي شرفه بالقفطان(13 ماي 1765 م)



الحمد لله

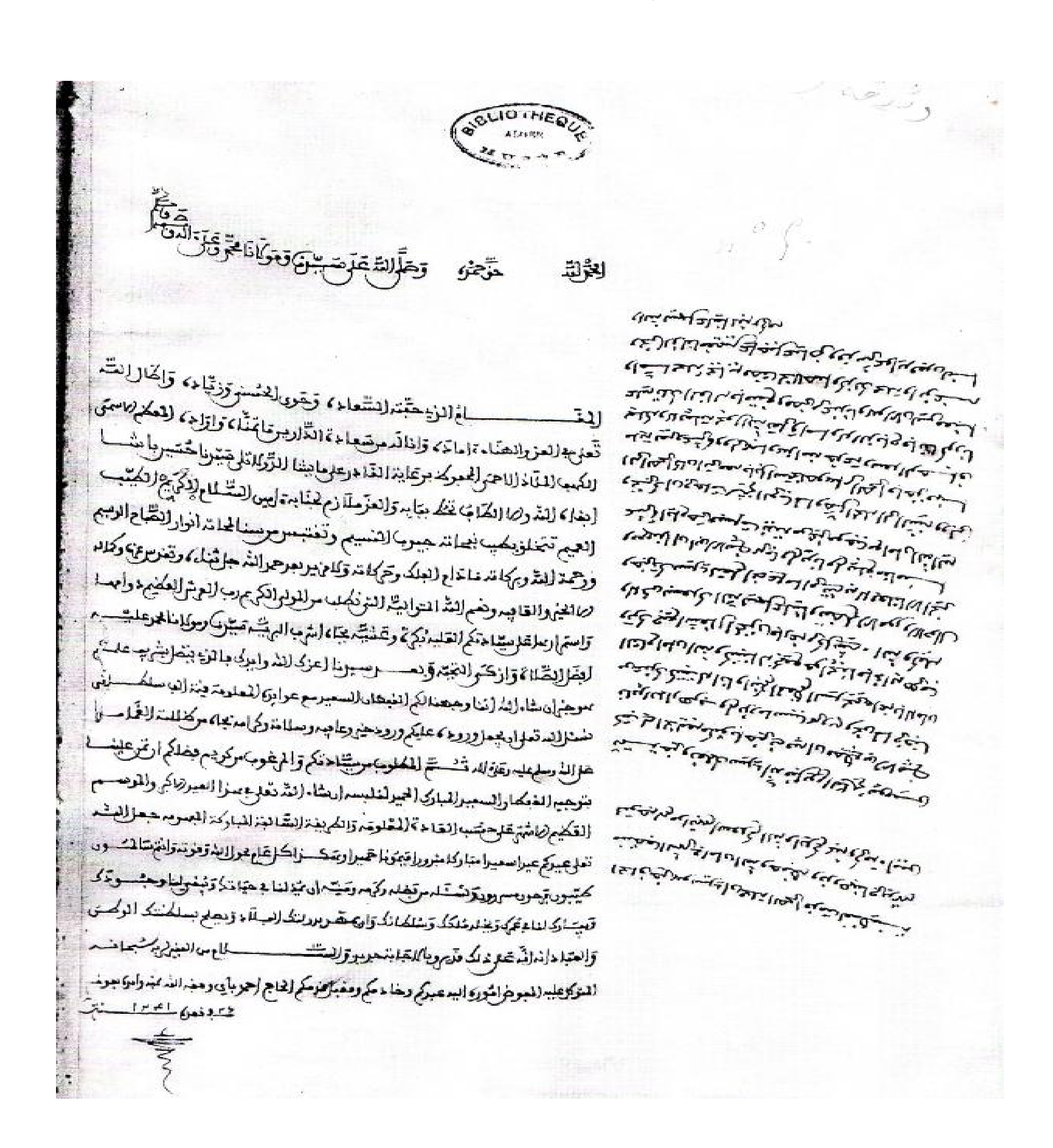
من عبد الله سبحانه المعظم الارفع الانفع الاحظى الارضى
مولانا السيد احمد باي صانه الله امين الى خديمنا قونصو
القالة اما بعد فاننا وردنا الجزاير في خير وعافية وخرج الينا
اعيان العسكر وادخلونا في موكب عظيم ووردنا على حضرة المعظم
مولانا السيد علي باشا ادام الله لنا وجوده وابقى بمنه تعالى عزه
وجوده والبسنا القفطان السعيد المبارك الحميد تجديدا على
البلاد وهناء للوطن والعباد فالبلاد بلادنا والوطن وطننا و
لا يدموق ايدينا كتب عن اذن المولى المسمى اعلاه سدده الله
في ما اولاه امين

(reçu le 13 mai 1765)

Ahmed Bey au consul de La Calle
sur son voyage triennal à Alger
pour le denouche

مجموعة 1641: رسالة 37 أرشيف المكتبة الوطنية

ملحق رقم (21) رسالة من الحاج أحمد باي إلى حسين باشا يوم 26ذي القعدة 1241 هـ يطلب منه أن يشرفه بقفطان يوم العيد كما يخبره بوصول محلة الصحراء إلى قسنطينة



مجموعة 1642: رسالة رقم **05** أرشيف المكتبة الوطنية

ملحق رقم (22) رسالة من أحمد باي إلى الداي حسين أواخر صفر 1243 هـ تبين تكليف الباي أحمد لشيخ العرب لإبلاغ أولاد ابن الزكري الأمان

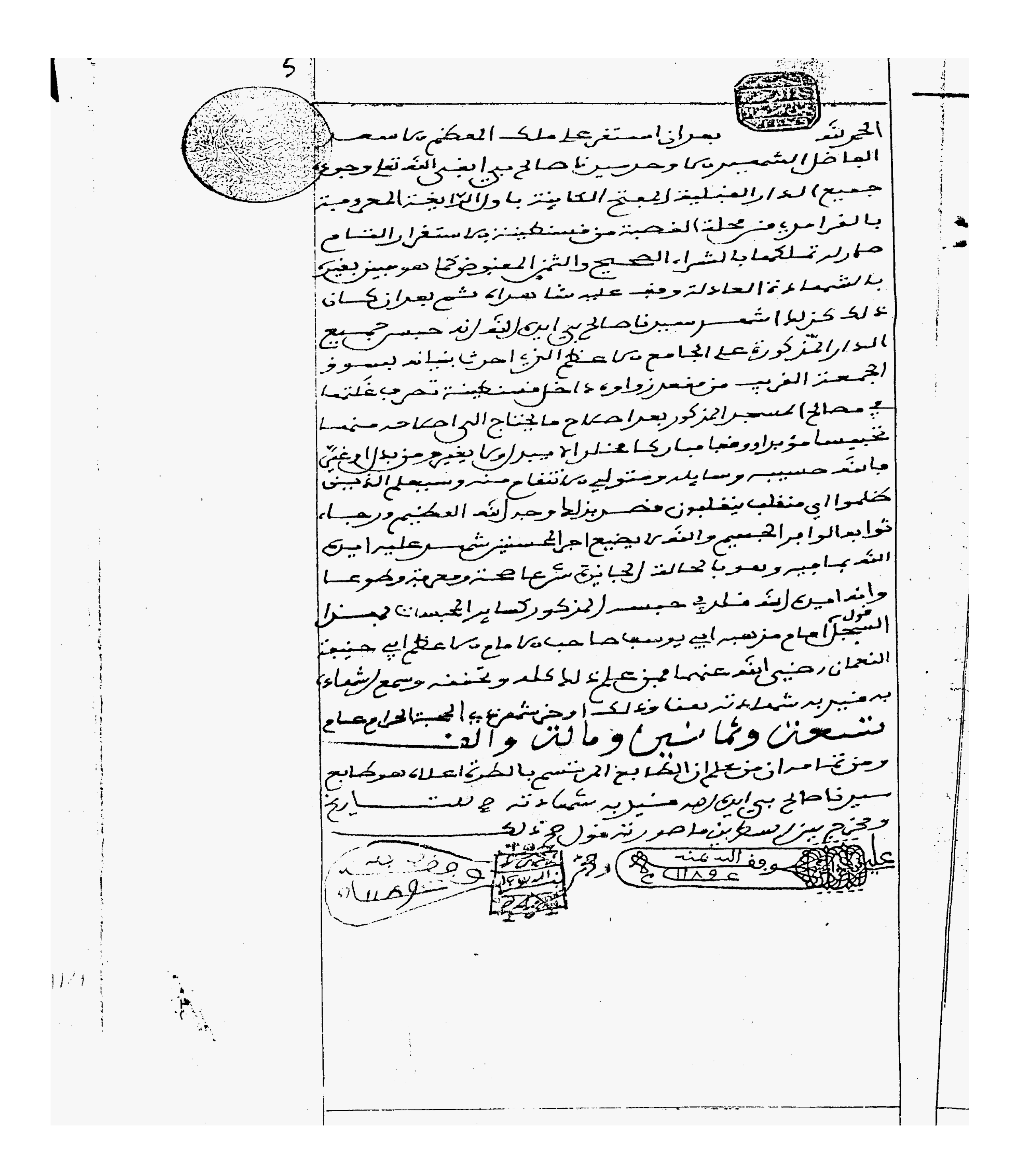
مجموعة 1642: رسالة رقم19 أرشيف المكتبة الوطنية

ملحق رقم (23)رسالة من محمد باي سنة 1241 هـــ يبلغه بتوجه المحلة و الخليفة نحو دار السلطان و حمل معه قوائم أصحاب الرواتب من الجنود و الأئمة والمتقاعدين



المجموعة رقم **1642**: رسالة رقم **08** أرشيف المكتبة الوطنية

ملحق رقم (24) : وثيقة من سجل صالح باي تضمنت الحبوس الموقوفة على الجامع الأعظم بسوق الجمعة بمدينة قسنطينة



الحمد لله بعد ان استقر على ملك المعظم الاسعد
الفاضل الشهير الاوحد سيدنا صالح باي ابقى الله تعالى وجوده
جميع الدار العلية العتيقة الكائنة بالرابعة المعروفة
بالقرامري من محلة القصبة من قسنطينة الاستقرار التام
حاز له تملكها بالشراء الصحيح والثمن المقبوض كما هو مبين بعقد
بالشهادة العادلة وعقب عليه شاهداه ثم بعد ان كان
ذلك كذلك اشهد سيدنا صالح باي ايده الله انه حبس جميع
الدار المذكورة على الجامع الاعظم الذي احدث بنيانه بسوق
الجمعة الغربي من صغير زواوة داخل قسنطينة تصرف غلتها
في مصالح المسجد المذكور بعد اصلاح ما يحتاج الى الاصلاح منها
تحبيسا مؤبدا ووقفا مباركا مخلدا [illegible] لا يغير [illegible] فمن بدل او غير
فالله حسيبه وسائله ومتولي الانتقام منه وسيعلم الذين
ظلموا اي منقلب ينقلبون قصد بذلك وجه الله العظيم ورجاء
ثوابه الوافر الجسيم والله لا يضيع اجر المحسنين شهد عليه ايده
الله بما فيه وهو بحالة الجائزة شرعا صحة [illegible] وطوعا
[illegible] المذكور كسائر المحبسات [illegible]
السجل [illegible] ابي يوسف صاحب الامام الاعظم ابي حنيفة
النعمان رضي الله عنهما [illegible] وسمع الاشهاد
به [illegible] عام
تسعة وثمانين ومائة والف
[illegible]
سيدنا صالح باي ايده الله [illegible]
[illegible]

سجل صالح باي للأوقاف من سنة 1188 هـ - 1235 هـ ، أرشيف ولاية قسنطينة

ملحق رقم (25) :خريطة توزيع النوبات العسكرية بالأيالة الجزائرية العثمانية في القرن الثامن عشر الميلادي.

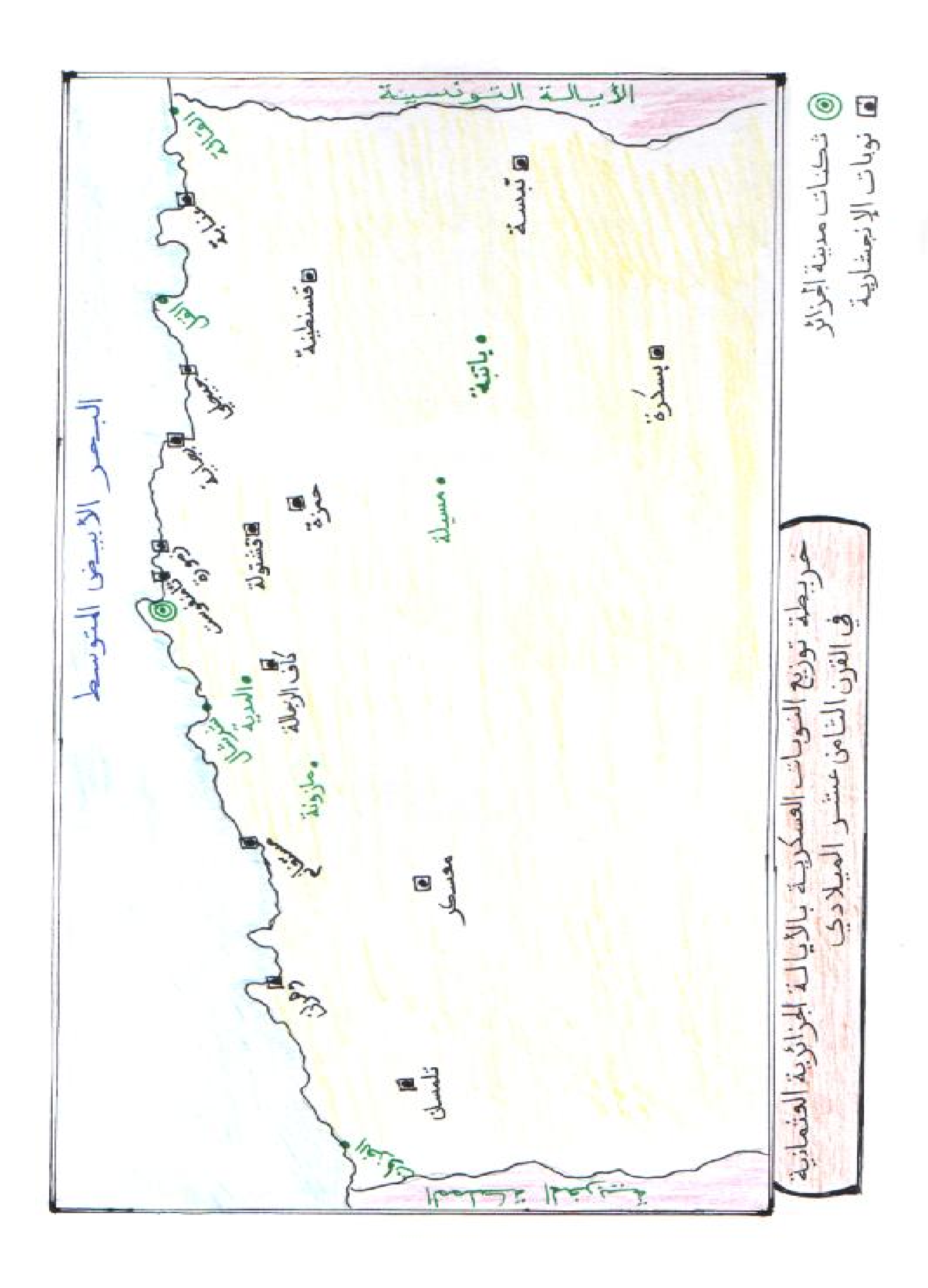




Figure – 14 – Aga janissaire d'Alger

Georges Marcais , le costume musulman d' Alger , achevé d' imprimer , paris , 1930



المصادر و المراجع

أولا: المصـــادر

ـ القرآن الكريم

1 ـ الوثـــائق الأرشيفية

1ـ 1 ـ أرشيف ولاية قسنطينة

ـــ سجلات المحكمة المالكية بقسنطينة، أرشيف قسنطينة من فترة (1202 هـــ - 1232 هـــ الموافق لـــ 1787م- 1817م)

1ـ 2 ـ أرشيف المكتبة الوطنية بالجزائر العاصمة

ـ المجموعة 1641: رسالة رقم 86

ـ المجموعة 1642: رسالة رقم 04، 05، 06، 07، 16، 17، 20، 25، 27، 30

1ـ 3 ـ الأرشيف الوطني الجزائري

ـ علبة رقم 13: سجل 70، سجل78، سجل 82، سجل 82 مكرر

2 ـــ المصادر المطبوعة باللغة العربية

ـــ **ابن المبارك الحاج أحمد** ، تاريخ قسنطينة، تحقيق نور الدين عبد القادر، الجزائر 1856م

ـــ **ابن عثمان حمدان خوجة** ، المرآة ، تقديم وتعريب وتحقيق الدكتور محمد العربي الزبيري ، ط2 ، ش. و. ن الجزائر، 1982 م.

ـــ **ابن محمود بن العنابي محمد**، السعي المحمود في نظام الجنود، تقديم وتحقيق الدكتور محمد بن عبد الكريم الجزائري م.و.ك، الجزائر، 1983 م

ـــ **ابن ميمون الجزائري محمد** ، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تحقيق وتقديم الدكتور محمد بن عبد الكريم، ش.و . ن . و، الجزائر، 1972م

ـــ **ابن هطال التلمساني أحمد** ، رحلة محمد الكبير، باي الغرب الجزائري إلى الجنوب الصحراوي الجزائري تحقيق وتقدير محمد بن عبد الكريم، الناشر عالم الكتب القاهرة، الطبعة الأولى 1979 م

ـــ **الإمام ابن أنس مالك (رضي الله عنه)**، الموطأ قدمه وراجعه ونسقه فاروق سعد، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1983 م

ــ **تيدنا** ، مذكرات تيدنا ، ترجمة عميراوي حميدة دار الهدى عين مليلة ، 2005
ــ **الزهار أحمد الشريف** ، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر (1168 هــ ــ 1246هــ) الموافق لــ (1754 م- 1830م)، تحقيق أحمد توفيق المدني، ش.و.ن.ت،1980 م
ــ **شالر وليام** ، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816م ــ 1824م، تعريب وتعليق وتقديم إسماعي العربي، الجزائر، ش.و. ن.ت، 1982 م
ــ **العنتري محمد الصالح** ، فريدة منيسة في حالة دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانهما أو تاريخ قسنطينة، مراجعة وتقديم وتعليق يحي بوعزيز ، د . م .ج ، الجزائر 1991 م
ــ **العنتري صالح** ، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، ش .و .ن. ت ، 1974 م
ــ **كاثكارت جيمس** ، مذكرات أسير الداي قنصل أمريكا بالمغرب، ترجمها عن الإنجليزية وعلق عليها وقدمها إسماعيل العربي، د.و . ج، الجزائر، 1982م
ــ **الورتيلاني الحسين** ، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار(المشهورة بالرحلة الورتيلانية) تصحيح محمد بن أبي شنب ،مطبعة بيار فونتانا ، الجزائر، 1908 م

3 ــ المصادر المطبوعة باللغة الفرنسية

- **Dan Le Père,** histoire de la barbarie et de ses corsaires, Paris 1637

- **De Haedo Diego**, topographie et histoire générale d'Alger, trad. de Dr monnereau et A.Berbrugger, ed Bouchenene 1998

- **Laugier de Tassy,** histoire du royaume d'Alger, A. Amsterdam, Henri du sauzet M. DCC. XXV

- Pananti, Relation d'un séjour à Alger, trad. par blanquiere, paris 1820

- **Peyssonnel Desfontaines**, voyage dans les régences de Tunis et d'Alger, publier par M. Dureau de malle, Tome II, paris 1838
- **Shaler (W),** esquise de l'état d'Alger, trad. de l'anglais et enrichi de note X. Bianchi Ladovcat, Paris 1830
- **Shaw Thomas,** voyage dans plusieurs provinces de la Barbarie et du levant, Parais 1810

- **Tachrifat**, Recueil de notices historiques sur l'administration de l'ancienne région d'Alger Devoulx Alger 1852 . Pub par A
-**Venture de paradis Jean Michel,** Tunis et Alger au XVIII siècle, Sindabad, Paris, 1983

ثانيا: المراجـــع

1ـ المراجع المطبوعة باللغة العربية

ـ **ابن علي شغيب محمد المهدي**،أم الحواضر في الماضي و الحاضر،تاريخ مدينة قسنطينة، مطبعة البعث الجزائر، 1980م

ـ **الزبيري محمد العربي** ، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة مابين 1792- 1830،ش .و. ن.ت،الجزائر، 1972م

ـ **الأزرق مغنية**، نشوء الطبقات في الجزائر، ترجمة سمير كرم، بيروت، 1980م

ـ **أنيس محمد** ، الدولة العثمانية و المشرق العربي(1514-1914) القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ،(د . ت)

ـ **بركات مصطفى** ، الألقاب والوظائف العثمانية، دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية (من خلال الآثار و الوثائق والمخطوطات) 1517م ـ 1964م، دار غريب، للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د - ت)

ـ **بلحميسي مولاي**، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، بحث تحت إشراف المراكز الوطني للدراسات التاريخية، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1981م

ـ **بوشعير السعيد** ، القانون الدستوري والنظم الدستورية المقارنة، ج1، ط3 ،الجزائر،1979م

ـ **التميمي عبد الجليل** ، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي(1816-1871م) ، ط1 ،الدار التونسية للنشر،1982 م

ـ **الجزيري عبد الرحمان** ، كتاب الفقه على المذاهب الأربعة، ج 4 ،المكتبة التجارية الكبرى ، مصر 1970م

ـ **الجزائري أبو بكر جابر**، منهاج مسلم، المكتبة العصرية، بيروت، 2004م

ـ **الحصري أحمد** ، الدولة وسياسة الحكم في الفقه الإسلامي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ، 1987 م

ـ **حليمي علي عبد القادر**، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، دراسة جغرافية المدن، ط1، 1972 م

ـ **سعد الله أبو القاسم**، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط 2، الجزائر، 1976 م

ـ **علم شخص الله أبو القاسم**، تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر هجري (16م ـ 20م) ،ج1، ش.إ، ،الجزائر، 1981 م

ـ **سبنسر وليام** ، الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة عبد القادر زبادية الجزائر، 1980 م

ـ **سعيدوني ناصر الدين** ، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، العهد العثماني، م. و . ك، الجزائر، 1984

ـ **سعيدوني ناصر الدين** ، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800م_ 1830م)،ش .و ن. ت، الجزائر، 1979م

ـ **سعيدوني ناصر الدين** ، ورقات جزائرية ، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ،دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2000م

ـ **سليماني أحمد** ، تاريخ مدينة الجزائر ، د . م. ج ، الجزائر ، 1989م

ـ **عميراوي حميدة** ، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، 2005م

ــ **فرج محمد الصغير** ، تاريخ تيزي وزو، ترجمة موسى زمولي منشورات زريابة القبة، الجزائر ،2000م
ــ **فركوس صالح** ، تاريخ النظم القانونية والإسلامية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة،2001 م
ــ **قشي فاطمة الزهراء** ، قسنطينة في عهد صالح باي البايات، منشورات ميديا بليس، قسنطينة 2005م
ــ **قنان جمال**، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، (1500م - 1830 م)، د.م .ج
ــ **كوران أرجمند** ، السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر (1827م – 1847م)، ط2، تونس، 1974 م
ــ **لاكوست إيف وآخرون**، الجزائريين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، د.م.ج، الجزائر 1984
ــ **لقبال موسى** ، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي، ش .و. ن. ت، الجزائر 1971 م
ــ **المدني أحمد توفيق** ، محمد عثمان باشا داي الجزائر (1766م - 1791م) ، م . و . ك، الجزائر، 1986م
ــ **الميلي مبارك** ، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر 1964م
ــ **محمود علي عامر**، تاريخ المغرب العربي المعاصر، دمشق، 1997 م

2 ــ المراجع المطبوعة باللغة الفرنسية

- **Belhamissi Moulay**, Alger la ville aux Mille canons, E .N .L, Alger, 1990
- **Boutin,** Reconnaissance des villes, fortes et batteries d'alger, Pub G.Esquer,Paris Champion, 1927
-**Duchenne. (E),** prostitution dans la ville d'Alger depuis la Conquête, Paris, 1853
- **Esquer Gabriel,** la prise d'Alger 1830, Paris, Librairie, Larousse, 1929
- **Gaid Mouloud**, chronique des beys de Constantine, O.P.U, Alger1975
- **Kaddache Mahfoud**, l'Algérie durant la période ottomane, O. P.U, 2003
- **Kehren Lucien**, les janissaires in miroir de l'histoire, paris, 1982
- **Marcais Georges**, le costume musulman d'Alger, Achevé d'imprimer, Paris 1930
- **M'hamsadji Kadddour**, sultân djezair suivi de ses janissaires Turcs d'Alger (Fin du XVIII siècle) par Jean Deny, O.P.U, Alger 2005
- **Mercier (Ernest**) histoire de Constantine, 1 éd, Gustave jerome et F-Biro, imp-edi Constantine, 1903
- **Merouche (L**) recherche sur l'algerie à l'époque ottomane, monnaies prix et revenus (1520 - 1830), édition bouchene, paris 2000.
- **Nouschi. (A),** enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinois de la conquête Jusqu'en 1919, essai d'histoire économique et sociale, P.U.F, paris 1961
-**Pauyanne**, la propriété foncière en Algérie, Alger 1900
- **Picard. P**. Ernest histoire de la monnaie et du crédit en Algérie depuis Alger 1930
- **P .Boyer**, La Vie Quotidinne à Alger à veille de l'intervention francaise, hachette ,1963
- **Rinn Louis**, le Royaume d'Alger sous les Derniers Dey, Alger 1900
- **Saidouni Nacereddine,** l'algérais rural à la fin de l'époque ottomane (1791 – 1830) Beyrout Dar Al gharb Al Islami, 2001
- **Tal Shuval,** La ville D'alger vers la fin du XVIII siècle, population et cadre urbain, c.n.r.s, 1998
- **Vayssettes. (E),** histoire de Constantine sous les Derniers beys Depuis l'invation jusqu'à L'occupation 1837, larnolet, Paris, 1869
- **Walsin Esterhazy,** notice historique sur le maghzen d'oran, oran perrier, 1849

ثالثا: المقالات و الدوريات

1 ــ المقالات و الدوريات باللغة العربية

ــ **إمريت مارسال**، وصف الجزائر من قبل الضابط الروسي Kokovtso سنة 1787م، م.ت. م ، ع4 جويلية 1975 م.

ــ **بلحميسي مولاي**، موقف المؤرخين الفرنسيين من الجزائريين في العهد العثماني، م.د. ت، ع1، الجزائر 1986 م

ــ **بونو سلفاتور**، العلاقات بين الجزائر وإيطاليا خلال العهد التركي، ترجمة أبي القاسم بن التومي مجلة الأصالة، العدد 6 - 7، 1972 م

ــ **التميمي عبد الجليل** ، فهرس الدفاتر العربية و التركية بالجزائر ،م . ت .م ،ع 2 ، تونس، جويلية 1974 م

ــ التميمي عبد المالك خلف ، ملامح الوضع في المغرب العربي، قبيل الاستعمار الغربي، م . ت .م ، ع 29ــ 30جويلية 1983 م

ــ **حماش خليفة** ، تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في أقاليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ع 2 ، مارس 2003م

ــ **حماش خليفة** ، كشاف الوثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنية في الجزائر وتونس، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، مؤسسة التميمي للبحث العلمي، زغوان، ع 13، 1996 م

ــ **حماش خليفة** ، أهمية المصطلحات التركية في دراسة التاريخ و الحضارة الإسلامية ، تحية و تقدير للأستاذ خليل الساحلي أغلو، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات ، الجزء الأول، زغوان 1997

ــ **فكري طوني** ، نظام الجمارك و التجارة الخارجية لأيالة الجزائر ن المركز الوطني للدراسات التاريخية ،مجلة التاريخ، ع07، الجزائر 1979 م

ــ **فكري طوني**، ترجمة الوثيقة العثمانية،مجلة التاريخ، ع 07 ، الجزائر 1979 م

ــ **قشي فاطمة الزهراء** ، دوائر المصاهرات في قسنطينة، مع نهاية القرن 18م، مجلة إنسانيات، المجلة الجزائرية في الانتروبولوجية والعلوم الاجتماعية، مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية،، ع 4 ، وهران1998

ــ **كاظم نورس علاء موسى**، مدى مسؤولية الإنكشارية في تدهور الدولة العثمانية ، م . ت .م ، ع 25 ــ 26،جوان1982

ــ **سعد الله أبو القاسم** ،مجتمع قسنطينة من كتاب منشور الهدايا(11 هــ/ 17م)،في الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، جمع وتقديم الأستاذ عبد الجليل التميمي،منشورات مركز الدراسات و البحوث العثمانية و المورسيكية والتوثيق والمعلومات، زغوان 1988م

ــ **سعد الله أبو القاسم**، المفتي الجزائري ابن العنابي وكتابه السعي المحمود في نظام الجنود، مجلة الأصالة، ع31، مارس1976

ــ **سعد الله أبو القاسم**، دفتر محكمة المدية أواخر العهد العثماني1238 إلى 1255 هـ، م. ت . م ، العدد 37 – 38 ، جوان 1985 م

ـــ **سعيدوني ناصر الدين** ،موظفو مؤسسات الأوقاف بالجزائر، م . ت .م ،ع57- 58 ، تونس،جويلية 1990
ـــ **سعيدوني ناصر الدين**،نظرة في التاريخ الاقتصادي للجزائر في العهد العثماني، مجلة سيرتا، ع 3، رجب 1400 ماي 1980
ـــ **سعيدوني ناصر الدين** ، دور قبائل المخزن في تدعيم الحكم التركي بالجزائر، مجلة الأصالة، ع 32 ،الجزائر، أفريل 1976
ـــ **سعيدوني ناصر الدين** ، الخزينة الجزائرية (1800م- 1830م) ، م . ت .م ،ع3، جانفي 1975
ـــ **سعيدوني ناصر الدين** ، مذكرة حول إقليم قسنطينة ، مجلة الأصالة ، ع 70 - 71 ، الجزائر، جوان- جويلية 1979
ـــ **سعيدوني ناصر الدين** ، الوقف ومكانته في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية في الجزائر في أواخر العهد العثماني و أوائل الإحتلال الفرنسي ، م . د . ت ، العدد 5 ، سوريا ، 1981
ـــ **العيد مسعود** ، المرابطون والطرق الصوفية خلال العهد العثماني، مجلة سيرتا، ع 10 ، أفريل 1988
ـــ **غطاس عائشة** ، سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الإقتصادي والإجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر في العهد العثماني، مجلة إنسانيات، ع 3، الجزائر 1997
ـــ **مزيان عبد المجيد** ، المجتمعات العربية الإسلامية بين الجماعية القبلية، مجلة الأصالة، ع 68 ـــ 69، أفريل ـــ ماي1979
ـــ **الواليش فتيحة** ، النساء و السلطة القضائية من خلال عقود الأحباس في مدينة الجزائر خلال القرن 17م و 18 م، مجلة سيرتا، عدد خاص، أكتوبر 2000م

2 ـــ المقالات و الدوريات باللغة الفرنسية

- **Ahad Aman,** Règlement politique et militaire, trad. en arabe par Mohamed ben Moustafa reproduit, en français par M. Devoulx, in R. A 1859 – 1860
- **Aumerat. (J.F),** la propriété urbaine à Alger, in R. A 1897
- **Boyer (P),** des pachas triennaux à la révolution d'Ali khodja dey (1571-1871), in R.H 1970
- **Colombe Marcel**, Contribution à l'étude de recrutement de l'odjak d'Alger, in R.A1943,
- **Dan Le père,** histoire de la barbarie, in R.A 1976
- **Devoulx. (A),** notices historiques sur les mosquées d'alger, in R.A 1859 -1860
- **Devoulx. (A),** les édifices religieux de l'ancien Alger, in R A, 1861
- **Devoulx. (A),** Notices sur les corporations religieuses d'Alger, , in RA1862
- **Devoulx. (A),** les édifices religieux de l'ancienne Alger, in R.A 1864
-**Devoulx. (A),** le registre des prises maritimes, in R.A 1871
- **Federman et AucapitaineH**, notices sur l'histiore d'administration du beylik de titteri, In R.A 1865
- **Féraud (CH.L),** les anciens établissements religieux musulmans de Constantine, in R.A1868
- **Féraud. (Ch. L),** corporation des métiers de Constantine avant la conquête française, in R.A 1872
- **Grammont (H.D),** relation entre la France et la régence d'Alger au XVIII siècle, In R. A 1879
- **Deny. (J).,** les registres de solde des janissaires, in R. A 1920
- **Robin (N),** note sur l'organisation militaire et administrative des turcs dans la grande Kabylie, in R. A 1873,

- **Urbain (I),** notices sur l'ancienne province du Titteri, in R. A 1843
- **Vayssettes. (E),** histoire de Constantine sous la domination turque de1517à1817, In R.S.A.C, 1867
-**Venture de paradis. J.M,** Alger au XVIII siècle, in R.A 1895
- **Venture de paradis.** J.M, Alger au XVIII Siècle, RA 1896
- **Watbled Ernest** , Pachas-Pachas –deys, in R.A 1873

رابعا: الرسائل الجامعية

- **أمقران حليمة** ،موقع المخزنية في النظام العثماني في الجزائر ، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة (1425- 1426 هـ/ 2004- 2005م)
- **بيلامي وداد** ، النفوذ الإقتصادي – السياسي ليهود الجزائر (1516- 1830) ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة ، 1424 هـ/2003م
-**حماش خليفة** ، العلاقات بين الأيالة الجزائر و الباب العالي من سنة 1798 إلى 1830 ،رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة الإسكندرية ، 1988 م
- **سلطاني الشريف** ، أوضاع ملكية الأراضي بالجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي، بحث تمهيدي، جامعة قسنطينة، 1978
- **سيساوي أحمد** ، النظام الإداري ببايلك الشرق 1791 ــ 1830، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة 1987 - 1988 م
- **العيد مسعود** ، المجتمع الجزائري في العهد العثماني، رسالة جامعية لم تنشر
- **فركوس صالح** ، بايلك الغرب في عهد الباي محمد الكبير 1779 م- 1790 م بحث لنيل دبلوم الدراسات المعمقة ، معهد العلوم الإجتماعية ، جامعة قسنطينة ، 1979 م.
- **قشاعي فلة** ، النظام الضريبي بالريف القسنطيني ، أواخر العهد العثماني 1771 – 1827 ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 1989 - 1990م
- **قشي فاطمة الزهراء** ، قسنطينة المدينة والمجتمع في النصف الأول من القرن الثالث عشر هجري من أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية 1419 هـ - 1998 م
- **معاشي جميلة** ، الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 10 هـ - 13 هـ / 16 م-19م دراسة اجتماعية وسياسية ، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث جامعة قسنطينة 1995 م



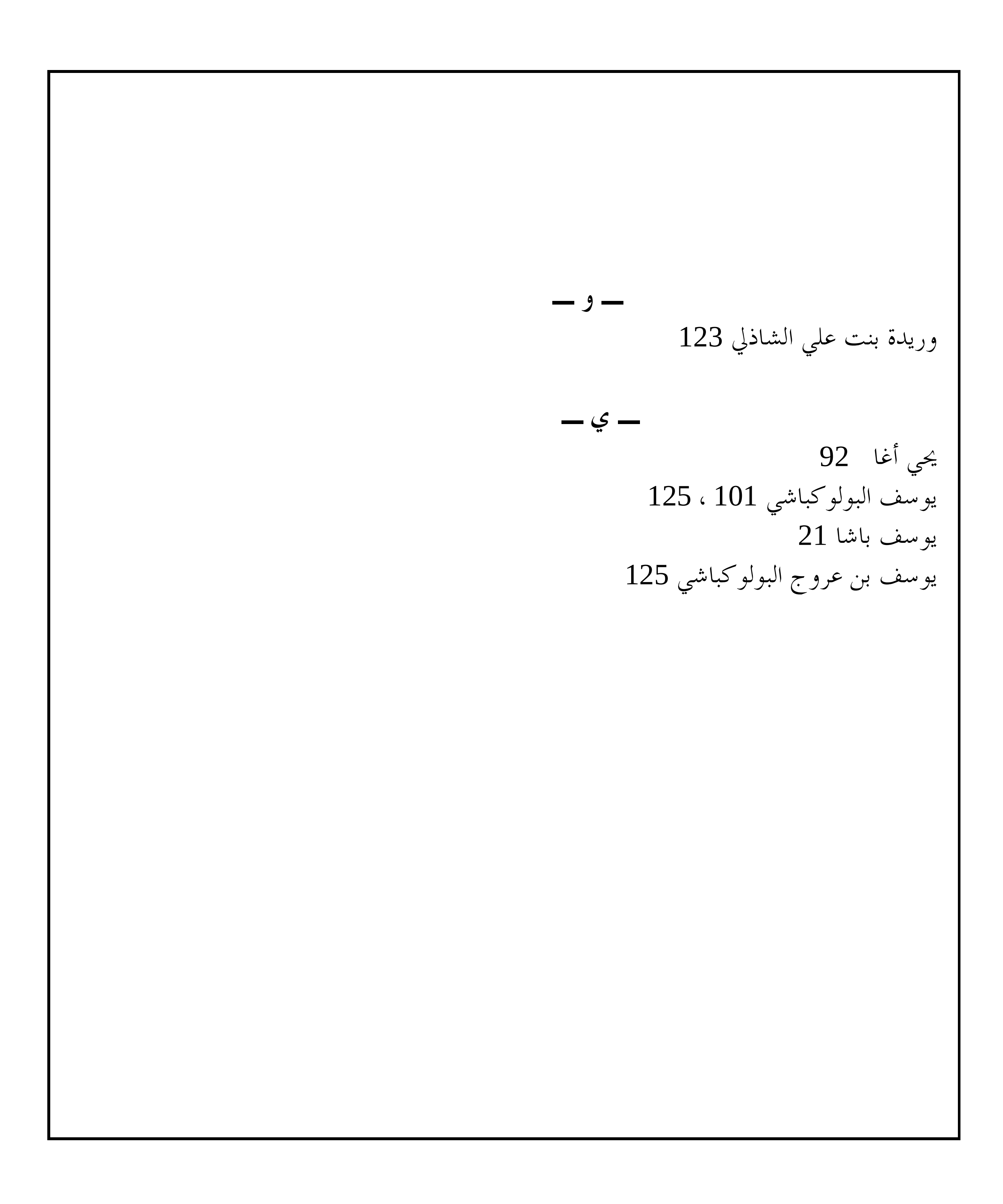
الفهرسة العامة

أولا : فهرس الجداول

ثانيا : فهرس الأعلام

ـ أ ـ

– ع –



ـ و ـ

ـ ي ـ

فهرس الرتب و الوظائف و الهيئات

– ح –

– خ –

ـــ د ـــ

ـــ س ـــ

ـــ ش ـــ

ـــ ص ـــ

ـــ ق ـــ

فهرس الأماكن و البلدان

ـ أ ـ

ـ ب ـ

ـ ت ـ

الفهرس التفصيلي للموضوعات

الصفحة

الفصل الثالث
الترقية في نظام جند الإنجشارية و حياتهم

الفصل الرابع
الوضع الإجتماعي و الإقتصادي لجند الإنجشارية

الفصل الخامس

الموظفون و مداخيلهم

الفصل السادس

الوضع الإجتماعي و الإقتصادي للموظفين عامة

رواتب الجند وعامة الموظفين و أوضاعهم الإجتماعية و الإقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659م إلى 1830م

شغلت الأحداث التاريخية الجزائرية العثمانية الحيز الكبير من دراسات المؤرخين الأجانب و المحلين الذين أسهبوا في إبراز مظاهر السلطة السياسية العثمانية و هياكلها الإدارية و أعمدة خلاياها العسكرية الإنكشارية النظامية و معالم الهوة الإجتماعية بين فئة العثمانيين و مختلف التركيبات السكانية .

غير أنه ثمة جوانب أخرى من حياة فئة العثمانيين من الموظفين و جند الإنجشارية تنتظر تسليط الضوء عنها بدراسات تاريخية موضوعية و تحليلية عن ممارساتهم و إندماجهم في الوسط الإجتماعي و إسهاماتهم الإقتصادية و دورهم في تحقيق الترابط الإداري بين الحضر و الريف و كذلك في تنظيم المجتمع و استمرار مختلف المعاملات.

و انطلاقا من فكرة أن فئة عامة الموظفين و جند الإنجشارية كانت تشكل وتدا من أوتاد المجتمع الجزائري وجدت فكري ينساب في تقديم دراسة تاريخية إجتماعية و إقتصادية عنهم في حقبة تاريخية امتدت من عام 1659م و الذي أعلن فيه رؤساء البحر و ديوان الجند رفضهم لنظام الباشاوات ، إلى عام 1830م الذي سقطت فيه عاصمة الآيالة الجزائرية على يد الإحتلال الفرنسي ، في عنوان هو : **رواتب الجند و عامة الموظفين و أوضاعهم الإجتماعية و الإقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659م إلى 1830م.**

و لقد قدمت بحثي في خطة قوامها مقدمة و ستة فصول و خاتمة.

ــ **الفصل الأول:** تناولت فيه الوضع السياسي الداخلي للأيالة الجزائرية و الوظائف الأساسية المدعمة للسلطة المركزية و سلطة البايلك ، ثم أبرزت الحالة الإجتماعية بالمدن و الأرياف و النمط المعيشي لمختلف الطبقات الإجتماعية و تحدثت عن الحياة الثقافية و التعليمية السائدة في تلك الفترة وبعدها أبرزت الأنشطة الإقتصادية و الوضع المالي و ظروف تطوره و تدهوره.

ــ **الفصل الثاني :** فتطرقت فيه إلى عملية التجنيد في الجيش الإنجشاري و نظامه وقوانين انضباطه و مساهمة فرسان القبائل المخزنية في مِحَاله ، ووضحت عمليات دفع رواتبهم .

ــ **الفصل الثالث :** تحدثت فيه عن سبل الترقيات العسكرية في الجند النظامي وما يتحصل عليه من منح و مكافآت ، ووضحت نظام ترقياتهم و بعض حقوقهم و حاولت الخروج برؤية عن التسميات الخاصة برتبهم العسكرية و تصنيفاتهم ن مستعينا ببعض المصادر و المراجع التاريخية الهامة، كما أبرت رمزية ألبستهم.

ــ **الفصل الرابع** : تناولت فيه الممارسات الإجتماعية لجند الغنجشارية مع عامة التركيبات السكانية وركزت على جانب المصاهرات و مختلف المعاملات التي طبعت حياقم اليومية إلى جانب إسهاماقم في الأنشطة الإقتصادية و حرصهم على تكوين الثروة و العقارات .

ــ **الفصل الخامس:** تطرقت فيه إلى بعض أصناف الموظفين الســامين و مداخيلــهم و أملاكهــم و أبرزت تأثير نظام الإلتزام في الترقيات الإدارية .

ــ **الفصل السادس** : تناولت فيه التعايش الإجتماعي بين الموظفين و بعض القبائــل ، ووضــحت معاملاقم الإجتماعية و الإقتصادية مع سكان الحضر .

ثم ختمت موضوع البحث بأهم النتائج المتحصل عليها، و أردفته بملاحــق و بقائمــة المصــادر و المراجع و بفهرسة عامة .

ما يمكن أن نوضحه من هذا البحث المتواضع ، أن عامة الموظفين و جند الإنجشــارية بالأيالــة الجزائرية العثمانية كانت لهم أدوار و مهام في المدن الحضرية و المناطق الريفية اختلفــت بــإختلاف الوظائف المحددة لهم غايتهم تمثيل أجهزة الحكم و تنظيماته و تأمين مصادر الدخل للخزينة و تحديــد سُبُلَ النفقات الضرورية للسكان و العمران و الجيش، و الحرص على تفعيل الأنشــط الإقتصــادية و حركية سيولة العملات.

و لم تَحد تلك المهام من ميولهم إلى الحياة المدنية و إندماجهم في الوســط الإجتمــاعي وتوســيع معاملاقم مع مختلف تركيباته السكانية و الحرفية ، لذا انعكس ذلك في التمازج بين التقاليد الجزائرية العثمانية وفي استقرار الملكيات .

Résumé

Soldes des militaires, de tout fonctionnaires et leurs conditions socio-économiques en Algérie durant la période ottomane de 1659 à 1830

Les événements historiques en algérie ottomane ont pris la plus grande partie des études des historiens étrangers et locaux qui ont montré l'émergence des indices du pouvoir politique ottoman , les structures administratives,les piliers de ses cellules militaires janissaires réguliers et les disparités sociales entre les catégories ottomanes et les autres composantes de la société .

Cependant d'autres aspects de la vie des fonctionnaires ottomans et des janissaires nécessite un éclaircissement à l'aide d'études historiques objectives et analytiques sur leur pratique et leur intégration dans la société, ainsi que leur participation économiques et leur rôle dans la réalisation
des liens administratifs la complémentarité entre la ville et la compagne la structuration de la société et la pérennité des échanges commerciaux.

Mon choix pour une étude historico socio-économique est motivé par le fait que ces deux catégories avaient des rôles et des influences au sein de la société algérienne de l'époque, mon étude a porté sur la période allant de 1659, au cours de la quelle les amiraux et l'office des militaires ont opposé leur refus au système des pachas, jusqu'à 1830 qui a vu la chute de la régence d'alger au profit de l'occupation de l'algerie par la France .

Mon étude s'articule autour d'une introduction de six chapitres et d'une conclusion**.**

- **premier chapitre**, consiste l'étude de la situation politique interne de la régence et les fonctions principales soutenant le pouvoir centrale et le beylik pour mettre en évidence la situation sociale dans les villes et les campagnes et le mode de vie des différentes couches sociales, a cela s'ajoute la situation culturelle et tous les organismes d'enseignement dominant pendant cette période l'émergence des activités économiques, la situation financières et les conditions de son développement ou de sa régressim**.**

-**deuxième chapitre**, définit l'opération de recrutement dans les corps des janissaires, son organisation, ses règles de discipline, la participation de la cavalière des tribus "maghzen"au sein des troupes et les procédures de rémunération**.**

- **troisième chapitre**, j'ai clarifié les voies des promotions militaires au sein de l'armée régulière
des primes et compensations, le système des promotion et quelques uns des droits des militaires
et j'ai tenté de présenter une vision sur les titularisations concernant les grades militaires et leur classement me référant à certain sources historiques crédibles en expliquant la symbolique de leurs costumes et tenues **.**

- **quatrième chapitre,** j'ai consacré mon étude aux pratiques sociales des janissaires avec toutes les composantes de la population , j'ai centre mon étude sur les mariages et les différents liens qui ont marqué leur vie , leur implication dans les activités économiques et leur acquisition de la fortune, des biens immobiliers**.**

- **cinquième chapitre**je me suis attaché à étudier les ressources et les propriétés de certaines catégories de hauts fonctionnaires et j'ai défini l'impact du système " el iltizame".

- **sixième chapitre,** l'objet de mon étude dans cette partie a porté sur la coexistence sociale entre les fonctionnaires et certaines tribus, démontrant leurs relations socio-économiques avec les citadins en particuliers.

J'ai clos enfin mon étude par les réflexions et conclusions que j'ai estimé les plus pertinentes, je l'ai étoffé d'annexes importantes, d'une liste sommaire générale**.**

Ce qu'il convient de développer et clarifier à travers cet exposé est que la quasi-totalité des fonctionnaires et des janissaires au sein de la régence avaient des rôles, des missions, des charges urbaines qui différaient par rapport aux autres en fonction des missions qui leur étaient confiées.

Leurs objectifs sont la représentation de l'appareil de l'état et ses organismes, à savoir garantir les sources de revenues pour la trésorerie, déterminer les dépenses indispensables à la population à l'urbanisation et à l'armée et assurer l'activation des opérations économiques et la fluidité de la monnaie.

Ces fonctions n'ont pas constitué un obstacle à leur intégration dans le milieu social et l'élargissement des échanges socio- culturels, financiers avec les différentes composantes de la population, ceci s'est répercuté sur le brassage des coutumes et traditions ottomanes algériennes et la stabilité des possessions **.**

Abstrac

Balances of the military, while officials and their socio-economic conditions in Algeria during the Ottoman period from 1659 to 1830

The historic events in algeria Ottoman took most studies of foreign and local historians who have shown signs of the emergence of political power Ottoman administrative structures, the pillars of its cells janissaires regular military and social disparities between categories Ottoman and other components of society. However, other aspects of the lives of Ottoman officials and janissaires requires a clarification with historical studies objective and analytical in their practice and their integration in society and their economic participation and their role in achieving
Related administrative complementarity between the city and the companion structuring of society and the sustainability of trade.
My choice for a historical study socio-economic status is motivated by the fact that these two categories had roles and influences within Algerian society at the time, my study covered the period from 1659, during the what the admirals and the Office of the military have opposed their refusal to pashas system until 1830 that saw the fall of the regency of alger the benefit of the occupation of algeria by France.
. My study revolves around an introduction of six chapters and a conclusion

The first chapter, is studying the internal political situation of the Regency and - the main functions supporting the central power and beylik to highlight the social situation in cities and rural areas and lifestyles of various social strata, it has added the cultural situation and all educational organizations dominant during this period the emergence of economic activities, financial situation and the conditions for its development or its régressim.

- the second chapter, defines the recruitment exercise in the body of janissaires, maghzen""its organization, rules of discipline, the participation of cavalier tribes .among troops and procedures for compensation

The third chapter, I have clarified the routes of military promotions within the - regular army premiums and compensations, the system of promotion and some of the rights of military and I have tried to present a vision on the tenure on the military ranks and their ranking referring to some historical sources credible explaining the symbolism of their costumes and held**.**

The fourth chapter, I have devoted my study the social practices of janissaires - with all segments of the population, I centre my study on marriage and the various links that have marked their lives, their involvement in economic activities and their acquisition of wealth, property.

Fifth chapter, I am committed to explore the resources and properties of certain - .categories of officials and I have defined the impact of "el iltizame."

Sixth chapter, the subject of my study in this part focused on social coexistence - between officials and some tribes, demonstrating their socio-economic relations with urban residents.

I finally ended my study by the reflections and conclusions that I felt most relevant, I have expanded important annexes, a summary list
This should be developed and clarified through this briefing is that almost all officials and janissaires within the regency had roles, missions, urban charges that differed in relation to the other depending on which missions they were assigned.

Their objectives are the representation of the apparatus of the state and it**s** agencies, namely to ensure the sources of revenues for the cash expenditures needed to determine the population and urbanization in the army and ensure the .activation of economic operations and the flow of money

These features have not constituted an obstacle to their integration into the social environment and expansion of socio-cultural exchanges, financial with the various components of the population, this has affected the mixing of customs and .traditions Ottoman Algerian and the stability of possessions